

الإيجاز في بعض ما اختلف فيه
اللباني وابن عثيمين وابن باز

رحمهم الله تعالى

اعتنى بجمعهم

وسعد بن عبد الله البريك

الجزء الثاني

قدمه

فضيلة الشيخ العلامة الدكتور

عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين

فضيلة الشيخ

عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم

فضيلة الشيخ

عبد الله بن مافع الروقي

فضيلة الشيخ الدكتور

سليمان بن فهد العودة

فضيلة الشيخ

أبي الحسن السليمان

الإيجاز في بعض ما اختلف فيه
اللباني وابن عثيمين وابن باز

رحمهم الله تعالى

الجزء الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

الإيجازُ في بعضِ ما اختلفَ فيه اللبائي وابن عثيمين وابن باز

رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

اعتنى بجمعه
د. سعد بن عبد الله البريك

المجلد الثاني

قدمه
فضيلة الشيخ العلامة الدكتور
عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين

فضيلة الشيخ
عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم

فضيلة الشيخ الدكتور
سليمان بن فهد العودة

فضيلة الشيخ
عبد الله بن مانع الروقي

فضيلة الشيخ
أبي الحسن السليمان

باب صلاة أهل الأعذار

المسألة الأولى : المسافة التي تعتبر سفراً ، وتبيح الترخّص برخص السفر

ابن باز رحمه الله : جمهور أهل العلم على أن مسافة السفر تقدر بنحو ثمانين كيلو متراً تقريباً .

قال الشيخ : السفر عند أهل العلم هو ما يبلغ في المسافة يوماً وليلة ، يعني : مرحلتين ، هذا الذي عليه جمهور أهل العلم ، ويقدر ذلك بنحو ثمانين كيلو تقريباً بالنسبة لمن يسير في السيارة ، وهكذا في الطائرات ، وفي السفن ، والبواخر ، هذه المسافة أو ما يقاربها تسمى سفراً ، وتعتبر سفراً في العرف فإنه المعروف بين المسلمين ، فإذا سافر الإنسان على الإبل ، أو على قدميه ، أو على السيارات ، أو على الطائرات ، أو المراكب البحرية ، هذه المسافة أو أكثر منها فهو مسافر ، وقال بعض أهل العلم : أنه يحّد بالعرف ، ولا يحّد بالمسافة المقدرة بالكيلوات ، فما يعدّ سفراً في العرف يسمى سفراً ويقصر فيه ، وما لا فلا ، والصواب ما قرره جمهور أهل العلم وهو التحديد بالمسافة التي ذكرت ، وهذا هو الذي عليه أكثر أهل العلم فينبغي الالتزام بذلك وهو الذي جاء عن الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم وهم أعلم الناس بدين الله وبسنة رسول الله ﷺ .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٦٧ / ١٢) ، وانظر أيضاً (٢٦٨ / ١٢) ، ٢٧٠ - ٢٧٣ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠) ، (١٨١ - ١٨٣ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢٣٧) ، وفتاوى نور على الدرب (٢ / ١٠٢٠ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥)

الألباني رحمه الله : ما كان سفراً في عُرْف الناس فهو السفر الذي علّق به الشارع الحكم .

قال الشيخ : قال العلامة ابن القيم في « زاد المعاد في هدي خير العباد »

« ولم يحد ﷺ لأمته مسافة محدودة للقصر والفطر ، بل أطلق لهم ذلك في مطلق السفر والضرب في الأرض ، كما أطلق لهم التيمم في كل سفر ، وأما ما يروى عنه من التحديد باليوم أو اليومين أو الثلاثة ؛ فلم يصح عنه منها شيء البتة . والله أعلم » .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« كل اسم ليس له حد في اللغة ولا في الشرع ؛ فالمرجع فيه إلى العرف ، فما كان سفراً في عرف الناس ؛ فهو السفر الذي علق به الشارع الحكم » .
وقد اختلف العلماء في المسافة التي تُقصر فيها الصلاة اختلافاً كثيراً جداً على نحو عشرين قولاً ، وما ذكرناه عن ابن تيمية وابن القيم أقربها إلى الصواب ، وأليق بيسر الإسلام ؛ فإن تكليف الناس بالقصر في سفر محدود بيوم أو بثلاثة أيام وغيرها من التحديدات ، يستلزم تكليفهم بمعرفة مسافات الطرق التي قد يطرُقونها ، وهذا مما لا يستطيعه أكثر الناس ، لاسيما إذا كانت مما لم تطرق من قبل .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣١٠/١-٣١١) تحت الحديث رقم (١٦٣) ، وانظر أيضاً سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٦٣٣/١) تحت الحديث رقم (٤٣٩) ، وتعليقات الشيخ على سبل السلام (١١٨/٢) ، وإرواء الغليل (١٦/٣)

وسئل الشيخ : متى يقصر الإنسان الصلاة في السفر ؟

فأجاب : ليس هناك نص صريح من كتاب الله أو من حديث الرسول ﷺ يمكن أن يعتبر نصاً قاطعاً للمسافة التي يقصر فيها المسافر الصلاة ، أو السفر الذي يقصر فيه الإنسان الصلاة .

ولمّا هناك الترجيح فقط .

ونحن مع أولئك الذين ذهبوا إلى أن مطلق السفر هو سفر تجري عليه أحكام السفر والمسافر .

وهذا مأخوذ من مثل قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ

أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٤] .

فكما أن الله عز وجل أطلق المرض في هذه الآية ، فكذلك أطلق السفر ، فكلما كان سفراً سواء كان طويلاً أو قصيراً ، فهو سفر تترتب عليه أحكامه ، ولا ينظر بعد ذلك إلى المسافة .

وهذا القول هو الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته الخاصة في « أحكام السفر » .

فتاوى الشيخ في المدينة والإمارات (١٠٧-١٠٨)

ابن عثيمين رحمه الله : الصحيح أنه لا حد للسفر بالمسافة ، وإنما يرجع في ذلك إلى العُرف (فما عده الناس سفراً فهو سفر) .

قال الشيخ : السفر هو مفارقة محل الإقامة ، ولم يرد عن النبي ﷺ في حديث صحيح ولا ضعيف أنه محدد بأميال أو فراسخ ، وإنما جاء مطلقاً .

والقاعدة : فيما جاء مطلقاً أن يرجع فيه إلى الشرع ، فإن وجد له مقيد عمل به ، وإن لم يوجد رد إلى العُرف .

وإذا تأملنا الكتاب العزيز وجدنا أن الله تعالى يقول : ﴿ وَإِذَا صَرْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ [النساء : ١٠١] ، وقال جل وعلا : ﴿ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ [المزمل : ٢٠] ، والذي يضرب في الأرض لابتغاء الرزق والتجارة ، قد يبعد سفره وقد يقرب .

المهم أنه لم يرد تحديد السفر لا في الكتاب ولا في السنة ، وإنما هي قضايا أعيان :
« كان إذا سافر كذا وكذا صلى ركعتين » وهذا ليس قيداً ، لكن بيان للواقع ؛ أي :
قضية عين .

ولهذا أنكر شيخ الإسلام - رحمه الله - على الفقهاء الذين يحددون السفر
بالمسافة ، وقال : أين الذين يقدرون هذه المسافة التي تقدر بالأميال والفراسخ ، ثم
الأذرع ، ثم الأصابع ، ثم الشعير ، ثم الشعرة ؟ أين المساحون الذين يصلون إلى
هذه الدقة ؟ ثم كيف يمكن أن نقول : رجلان بينهما مسافة كشعرة البرذون ، الذي
وراءها يكون مسافراً والذي قبلها يكون مقيماً ؟ يعني : لو اضطلع على الحد
صارت رجلاه مقيمة ورأسه مسافر ، فأين الدليل على هذا ؟ !

وما ذهب إليه - رحمه الله - لا شك أنه هو المتعين ؛ لأننا ليس عندنا دليل على
التقدير ، والتقدير يحتاج إلى توقيف من الشرع ، يعني لو جاء من الشرع : أربعة
فراسخ أو أربعة برد أو ما أشبه ذلك ، قلنا : لا بأس ، ولكننا نقارب فنقول : إذا
كانت المسافة ذراعاً أو ذراعين أو ما أشبه ذلك فلا يضر ؛ لأننا نعلم يقيناً أن الشرع
لا يمكن أن يقدر إلى هذا الحد .

إنما الذي يعكر على القول بما قاله شيخ الإسلام هو عدم الانضباط ؛ إذ قد
يقول بعض الناس : هذا سفر ، وبعضهم يقول : هذا ليس بسفر ؛ لكنه رحمه الله
قال : « المسافة الطويلة في الزمن القصير سفر ، والزمن الطويل في المسافة القصيرة
سفر » .

والضابط : أن كل ما يتهيأ له الإنسان ويستعد له فهو سفر ، بقطع النظر عن
المقومات الموجودة في العصر الحاضر ؛ لأن أي إنسان يسافر الآن لو أبعد ما يكون
فإنه لا يحتاج إلى حمل متاع ولا إلى قرب الماء ولا غير ذلك ، لكن بالتقدير ، فمثلاً
لو ذهب الآن عن بلدك مسافة فرسخ لكنك رجعت في يومك فلا تستعد لهذا ،

لكن لو بقيت يومين أو ثلاثة استعددت له ؛ ولهذا قال أنس ؓ : « كان النبي ﷺ إذا خرج ثلاثة أميال أو فراسخ صلى ركعتين » .

إذن فالسفر لمحدده بالعرف .

أولاً : القاعدة أن كل ما جاء مطلقاً ولم يحدد بالشرع ، فإنه يرجع فيه إلى العرف .

ثانياً : أن التقدير يحتاج إلى توقيف من الشرع يحدده ، فإذا لم يوجد بقي على إطلاقه .

ثالثاً : أن التقدير الدقيق الذي قاله الفقهاء - رحمهم الله - يحزم الإنسان جزماً لا شك فيه أن هذا لم يرد عن النبي ﷺ .

فتح ذي الجلال والإكرام (٣٠٥/٢ - ٣٠٨) ، وانظر أيضاً (٣٧٦/١ - ٣٧٧)

وقال الشيخ أيضاً : وإذا كان لم يرو عن الرسول ﷺ تقييد السفر بالمسافة ، وليس هناك حقيقة لغوية تقيده كان المرجع فيه إلى العرف ، وقد ثبت في « صحيح مسلم » عن أنس بن مالك ؓ قال : كان النبي ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين . ومعلوم أن ثلاثة فراسخ نسبتها إلى ستة عشر فرسخاً يسيرة جداً .

فالصحيح أنه لا حد للمسافة ، وإنما يرجع في ذلك إلى العرف .

الشرح الممتع (٣٥٢/٤) ، وانظر أيضاً مجموع فتاوى ورسائل (٢٥٤-٢٥٥ ، ٢٥٩ - ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٨١ - ٢٨٣ ، ٣١٦ ، ٤٠١ - ٤٠٢) ، ولقاءات الباب المفتوح (٣٩/١ ، ٤٩٢ - ٤٩٣) ، وتفسير سورة البقرة (٣٢٧/٢) ، والتعليق على رسالة حقيقة الصيام (٩٥) ، وفتاوى مجلة الدعوة (٢٥/٣ - ٢٦)



المسألة الثانية : حكم قصر الصلاة في السفر

ابن باز رحمه الله : قصر الصلاة في السفر سنة (القصر أفضل من الإتمام) .

سئل الشيخ : مسافر أدركه الفرض عند مقيمين وهو أولاهم بالإمامة ، فهل يصلي بهم صلاة مقيم أو مسافر ؟

فأجاب : السنة أنه يصلي بهم صلاة المسافر فإذا سلم قاموا وأتموا لأنفسهم . لأن النبي ﷺ لما صلى بأهل مكة عام الفتح صلى بهم صلاة مسافر وأمرهم أن يتموا صلاتهم ، فإن أتم بهم صح ذلك وترك الأفضل .

وقد ثبت عن عثمان رضي الله عنه أنه كان يتم بالناس في الحج في السنوات الأخيرة من خلافته ، وثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تتم الصلاة في السفر وتقول إنه لا يشق علي ، ولكن الأفضل هو ما فعله النبي ﷺ ، لأنه المشرع المعلم عليه من ربه أفضل الصلاة والتسليم .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٦٠/١٢) ، ونظر أيضاً (٢٧٣/١٢ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٦ ، ٣١٣) ، (١٨٣/٣٠ ، ١٩٠) ، وفتاوى نور على الدرب (١٠١١/٢ - ١٠١٢ ، ١٠٢٥ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٤) ، ولقاءاتي مع الشيخين (٨٩/١)

وفي تعليقات الشيخ على بلوغ المرام قال : أخرج النسائي [رقم ١٢٢/٣] عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : « يا رسول الله ، قصرت وأتممت ، وأفطرت وصمتُ فقال : أحسنت يا عائشة » وإسناده حسن .

ثم قال : وقد رأى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله [الفتاوى ٢٤/١٤٥] عدم صحة هذا الحديث ، واعتمد في ذلك أنه لا يظن بعائشة رضي الله عنها أن تخالف النبي ﷺ والصحابه .

وفي هذه العلة نظر ؛ لأن القصر ليس بواجب ، إنما هو سنة ، ولا يستغرب أن تجتهد رضي الله عنها في الإتمام ، وقد قالت في ذلك لما سئلت عن إتمامها : إنه لا

يشق علي . فأبانت سبب اختيارها للإتمام . ولا شك أن ما فعله النبي ﷺ من القصر في السفر هو الأحسن والأفضل ، والله ولي التوفيق .

حاشية سماحة الشيخ على بلوغ المرام (١/٢٩٠ - ٢٩١) ، وانظر أيضاً الفوائد الجلية (٨٤)

وفي تعليقات الشيخ على صحيح البخاري استدل على عدم وجوب القصر بأن عثمان ؓ أتم وأقره الصحابة .

الحلل الإبريزية (١/١١٣)

ابن عثيمين رحمه الله: قصر الصلاة في السفر مندوب وليس بواجب (إتمام الصلاة مكروه وليس بمحرام) .

في شرح الشيخ على زاد المستقنع استدل لمن قال بأن قصر الصلاة في السفر سنة ، وذكر أنه لا يزم من ترك السنة الوقوع في المكروه ثم قال :

وقال بعض أهل العلم : إن الإتمام مكروه ؛ لأن ذلك خلاف هدي النبي ﷺ المستمر الدائم فإن الرسول ﷺ ما أتم أبداً في سفر وقال : «صلوا كما رأيتموني أصلي» ، وهذا القول اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهو قول قوي ، بل لعله أقوى الأقوال .

وقال بعض أهل العلم : إن القصر واجب ، وأن من أتم فهو آثم .

ودليل هذا ما يلي :

١- حديث عائشة قالت : « أول ما فرضت الصلاة ركعتين ثم زيد في صلاة

الحضر وأقرت صلاة السفر على الفريضة الأولى » . وهذا قول صحابي يعلم

الحكم ، ويعلم مدلول الألفاظ ، وقد صرحت بأن الركعتين فريضة المسافر .

٢- قول النبي ﷺ : «صلوا كما رأيتموني أصلي» وهذا كما تدخل فيه الهيئة وهي الكيفية ، يدخل فيه القدر وهو الكمية ، فكما أن الرسول ﷺ في سفر لا يزيد على الركعتين أبداً ، وقد أمرنا أن نصلي كما صلى .

٣- أنه فعل النبي ﷺ المستمر .

٤- ورود ذلك عن ابن عباس وابن عمر وغيرهما .

ولكن يعارض القول بالوجوب أصول :

الأصل الأول : أن المؤتم بالمقيم إذا كان مسافراً يصلي أربعاً تبعاً للإمام ، ومتابعة الإمام واجبة ، والزيادة على الفريضة تبطل الصلاة ، ولهذا لو قام إمامك إلى خامسة وأنت تتيقن أنها الخامسة وجب عليك أن تفارقه وأن لا تتابعه ، فهنا نقول: لو كان القصر واجباً لكانت متابعة الإمام في الإتمام حراماً ، كما لو صلى إنسان الفجر خلف من يصلي الظهر فإنه لا يمكن أن يتابعه على أربع ، بل إذا قام إلى الثالثة جلس. ولكن هذا الأصل قد يعارض فيقال : إنما لا تجوز الزيادة على الأربع فيما لو قام الإمام إلى الخامسة لأن هذا غير مشروع أي لم تشرع صلاة عددها خمس ومتابعة المسافر للإمام المتم مشروعة ، بل هي الأصل في صلاة الحاضر المقيم فبينهما فرق ، وكذلك نقول في من صلى الفجر خلف من يصلي الظهر لا يمكن أن يقوم معه فيتم الأربع ، لأن صلاة الفجر لا يمكن أن تكون أربعاً لا في الحضر ، ولا في السفر، بخلاف من تابع الإمام في صلاة مقصورة ، والإمام يتم فإن هذه الصلاة نفسها أربع في الحضر ، إذن هذا الأصل فيه ضعف .

الأصل الثاني : أن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين أتموا خلف عثمان بن عفان حينما صلى في منى ، وذلك : أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان في أول خلافته إلى ست أو ثمان سنين كان يصلي ركعتين ثم صار في آخر خلافته يصلي أربعاً ، وكان الصحابة يصلون خلفه مع إنكارهم عليه حتى إن ابن مسعود لما بلغه أنه صلى

أربعاً استرجع قال: إنا لله وإنا إليه راجعون . فلو كان القصر واجباً لم يتابعه الصحابة ؛ لأنه إذا كان واجباً فإن الإتمام معصية لله ، ولا يمكن أن يتابع الصحابة عثمان فيما يروونه معصية لله ، ولكن هذا الأصل أيضاً ربما يعارض بما عورض به الأصل الأول في أنهم إنما يتابعونه فيصلون أربعاً في صلاة تصلى أربعاً فلا غرابة أن يدعوا الركعتين الواجبتين ، لا سيما وأنهم لاحظوا معنى آخر وهو الخلاف بين الناس وبين خليفتهم ، ولهذا لما سئل ابن مسعود رضي الله عنه : كيف تتم أربعاً وأنت تنكّر على عثمان ؟ قال: « الخلاف شر » رضي الله عن الصحابة ما أفقههم وأعمق علمهم يتابعون عثمان في أمر عظيم ، زيادة عما هو مشروع في العدد ...

ثم قال : والذي يترجح لي وليس ترجحاً كبيراً هو أن الإتمام مكروه وليس بحرام ، وأن من أتم فإنه لا يكون عاصياً ، هذا من الناحية النظرية .
وأما من الناحية العملية فهل يليق بالإنسان أن يفعل شيئاً يخشى أن يكون عاصياً فيه ؟ .

فلا ينبغي من الناحية المسلكية والتربوية ، بل افعل ما يكون هو السنة ، فإن ذلك أصلح لقلبك حتى وإن كان يجوز لك خلافه ، وليس المعنى إما أن يكون الشيء واجباً أو حراماً ، أو لك الحرية في فعله أو تركه ، فلا ينبغي للإنسان أن يتم **فأقل ما نقول : إن الإتمام مكروه ،** لأن النصوص تكاد تكون متكافئة ، فاحرص على أن تصلي ركعتين في سفرك ، ولا تزد على ذلك ، ولكن إذا أتم الإمام فإنه يلزمك الإتمام ، لئلا تقع في المخالفة ، وهذا من نظر الشرع لاتفاق الأمة ، وإن كان ذلك خلاف الأولى بك لو صليت منفرداً .

الشرح الممتع (٤/ ٣٥٨ - ٣٦٢) ، وانظر أيضاً (٤/ ٢٦٣ ، ٢٤٩ - ٣٥٠ ، ٣٥٤ - ٣٥٦) ، وفتح ذي الجلال والإكرام (١/ ٣٩١ - ٣٩٢)

وقال الشيخ أيضاً : السفر سبب مبيح لقصر الصلاة الرباعية إلى ركعتين ، بل إنه أي السفر سبب يقتضي قصر الصلاة الرباعية إلى ركعتين ، إما وجوباً وإما ندباً على خلاف في ذلك .

والصحيح أن القصر مندوب ، وليس بواجب ، وإن كان في النصوص ما ظاهره الوجوب ، ولكن هناك نصوص أخرى تدل على أنه ليس بواجب .
مجموع فتاوى ورسائل (٤٠١/١٥) ، وانظر أيضاً (٣٧٩/١٥ - ٣٨٠) ، ولقاءات الباب المفتوح (١١٣/١) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١١٧/٢)

الألباني رحمه الله : قصر الصلاة في السفر واجب .

ذكر الشيخ سيد سابق في كتابه (فقه السنة) الخلاف في حكم قصر الصلاة في السفر ولم يرجح .

فقال الشيخ الألباني معلقاً : إن المؤلف لم يبين الراجح من تلك الأقوال في الحكم كما هو شأنه في كثير من المسائل ، والذي أقطع به : أن الصواب قول من قال بوجوب القصر ، لأدلة كثيرة لا معارض لها ، ذكرها الشوكاني في « السيل الجرار » (٣٠٦ / ١ - ٣٠٧) منها حديث عائشة الذي ذكرته قريباً :
« فُرِضَت الصلاة ركعتين ركعتين ... » الحديث . أخرجه الشيخان .

قال الشوكاني : « فمن زاد فيها فهو كمن زاد على أربع في صلاة الحضر ، ولا يصح التعلق بما روي عنها أنها كانت تتم ، فإن ذلك لا تقوم به الحجة ، بل الحجة في روايتها لا في رأيها » .

تمام المنة (٣١٨) ، وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة (٧٦٤/٢/٦) تحت الحديث رقم (٢٨١٤) ، وسلسلة الأحاديث الضعيفة (١٥٨/٩) تحت الحديث رقم (٤١٤١) ، وفتاوى الشيخ في المدينة والإمارات (١٠٨)

وقال الشيخ : ومما يؤيد الوجوب حديث النسائي (٧٩ / ١) بسنده الصحيح عن أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد أنه قال لابن عمر: كيف تقصر الصلاة ، وإنما قال الله عز وجل : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾ [النساء: ١٠١] ؟ فقال ابن عمر : يا ابن أخي ! إن رسول الله ﷺ أتانا ونحن ضلال فعلمنا ؛ فكان فيما علمنا أن الله عز وجل أمرنا أن نصلي ركعتين في السفر .

تعليقات الشيخ على سبل السلام (١٠٩/٢)



المسألة الثالثة : مدة الإقامة التي ينقطع بها حكم السفر ، وتمنع الترخص

برخصه

ابن باز رحمه الله : إذا عزم المسافر على الإقامة في مكان أكثر من أربعة أيام ، فإنه لا يترخص برخص السفر .

سئل الشيخ : هل صحيح أن المسافر يقصر الصلاة مهما طال مدة السفر ولو بلغت سنين ؟ أم أن هناك زمناً محدداً ينتهي فيه القصر ؟ وما حكم السفر في من يسافر للدراسة أو العمل خارج بلده ، هل الصحيح أنه يقصر حتى يرجع من الدراسة أو العمل ؟

فأجاب : السنة للمسافر أن يقصر الصلاة في السفر تأسيساً بالنبي ﷺ ، وعملاً بسنته إذا كانت المسافة ثمانين كيلو تقريباً أو أكثر ، فإذا سافر مثلاً من السعودية إلى أمريكا قصر ما دام في الطريق ، أو سافر من مكة إلى مصر أو من مصر إلى مكة قصر ما دام في الطريق ، وهكذا إذا نزل في بلد فإنه يقصر ما دام في البلد إذا كانت الإقامة أربعة أيام فأقل فإنه يقصر كما فعل النبي ﷺ لما نزل مكة في حجة الوداع ، فإنه نزل بمكة صبيحة رابعة في ذي الحجة ولم يزل يقصر حتى خرج إلى منى في ثامن ذي الحجة .

وكذلك إذا كان عازماً على الإقامة مدة لا يعرف نهايتها هل هي أربعة أيام أو أكثر فإنه يقصر حتى تنتهي حاجته ، أو يعزم على الإقامة مدة تزيد عن أربعة أيام عند أكثر أهل العلم ، كأن يقيم لالتماس شخص له عليه دين أو له خصومة لا يدري متى تنتهي ، أو ما أشبه ذلك ، فإنه يقصر ما دام مقيماً لأن إقامته غير محدودة فهو لا يدري متى تنتهي الإقامة فله القصر ويعتبر مسافراً ، يقصر ويفطر في رمضان ولو مضى على هذا سنوات .

أما من أقام إقامة طويلة للدراسة ، أو لغيرها من الشؤون ، أو يعزم على الإقامة مدة طويلة فهذا الواجب عليه الإتمام ، وهذا هو الصواب ، وهو الذي عليه جمهور أهل العلم من الأئمة الأربعة وغيرهم . لأن الأصل في حق المقيم الإتمام ، فإذا عزم على الإقامة أكثر من أربعة أيام وجب عليه الإتمام للدراسة أو غيرها .

وذهب ابن عباس رضي الله عنهما إلى أن المسافر إذا أقام تسعة عشر يوماً أو أقل فإنه يقصر . وإذا نوى الإقامة أكثر من ذلك وجب عليه الإتمام محتجاً بإقامة النبي ﷺ يوم فتح مكة تسعة عشر يوماً يقصر الصلاة فيها . ولكن المعتمد في هذا كله هو أن الإقامة التي لا تمنع قصر الصلاة إنما تكون أربعة أيام فأقل ، هذا الذي عليه الأكثرون ، وفيه احتياط للدين ، وبُعد عن الخطر بهذه العبادة العظيمة التي هي عمود الإسلام .

والجواب عما احتج به ابن عباس رضي الله عنهما : أنه لم يثبت عنه ﷺ أنه عزم على الإقامة هذه المدة ، وإنما أقام لتأسيس قواعد الإسلام في مكة ، وإزالة آثار الشرك من غير أن ينوي مدة معلومة ، والمسافر إذا لم ينو مدة معلومة له القصر ولو طال المدة كما تقدم .

فنصيحتي لإخواني المسافرين للدراسة أو غيرها أن يتموا الصلاة ، وألا يقصروا ، وأن يصوموا رمضان ولا يفطروا إلا إذا كانت الإقامة قصيرة أربعة أيام فأقل ، أو كانت الإقامة غير محددة لا يدري متى تنتهي لأن له حاجة يطلبها لا يدري متى تنتهي كما تقدم ، فإن هذا في حكم المسافر هذا هو أحسن ما قيل في هذا المقام ، وهو الذي عليه أكثر أهل العلم ، وهو الذي ينبغي لما فيه من الاحتياط للدين لقول النبي ﷺ : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » وقوله ﷺ : « فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه » .

وإقامته ﷺ في مكة تسعة عشر يوماً يوم الفتح محمولة على أنه لم يجمع عليها وإنما أقام لإصلاح أمور الدين ، وتأسيس توحيد الله في مكة وتوجيه المسلمين إلى ما يجب عليهم كما تقدم ، فلا يلزم من ذلك أن يكون عزم على هذه الإقامة ، بل يحتمل أنه أقامها إقامة لم يعزم عليها ، وإنما مضت به الأيام في النظر في شؤون المسلمين وإصلاح ما يحتاج إلى إصلاح وإقامة شعائر الدين في مكة المكرمة ، وليس هناك ما يدل على أنه عزم عليها حتى يحتج بذلك على أن مدة الإقامة المجيزة للقصر تحد بتسعة عشر يوماً كما جاء ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وهكذا إقامته ﷺ في تبوك عشرين يوماً ليس هناك ما يدل على أنه عازم عليها عليه الصلاة والسلام . بل الظاهر أنه أقام يتحرى ما يتعلق بحرب ، وينظر في الأمر وليس عنده إقامة جازمة في ذلك ، لأن الأصل عدم الجزم بالإقامة إلا بدليل ، وهو مسافر للجهاد والحرب مع الروم وتريث في تبوك هذه المدة للنظر في أمر الجهاد ، وهل يستمر في السفر ويتقدم إلى جهة الروم أو يرجع ؟ ثم اختار الله له سبحانه أن يرجع إلى المدينة فرجع .

والمقصود أنه ليس هناك ما يدل على أنه نوى الإقامة تسعة عشر يوماً في مكة ، ولا أنه نوى الإقامة جازمة في تبوك عشرين يوماً حتى يقال إن هذه أقل مدة للقصر ، أو أن هذه أقصى مدة للإقامة بل ذلك محتمل كما قاله الجمهور ، وتحديد الإقامة بأربعة أيام فأقل إذا نوى أكثر منها أتم ، مأخوذ من إقامته ﷺ في حجة الوداع في مكة قبل الحج ، فإنه أقام أربعة أيام لا شك في ذلك عازماً على الإقامة بها من أجل الحج من اليوم الرابع إلى أن خرج إلى منى .

وقال جماعة من أهل العلم : تحدد الإقامة بعشرة أيام لأنه ﷺ أقام عشرة أيام في مكة في حجة الوداع ، وأدخلوا في ذلك إقامته في منى وفي عرفة ؛ وقالوا عنها : إنها إقامة قد عزم عليها ، فتكون المدة التي يجوز فيها القصر عشرة أيام فأقل ؛ لأنه قد

عزم عليها ، وهذا قول له قوته وله وجاهته ، لكن الجمهور جعلوا توجهه من مكة إلى منى شروعا في السفر ؛ لأنه توجه إلى منى ليؤدي مناسك الحج ثم يسافر إلى المدينة .

وبكل حال فالمقام مقام خلاف بين أهل العلم ، وفيه عدة أقوال لأهل العلم لكن أحسن ما قيل في هذا وأحوط ما قيل في هذا المقام ، هو ما تقدم من قول الجمهور ، وهو : أنه إذا نوى المسافر الإقامة في البلد أو في أي مكان أكثر من أربعة أيام أتم ، وإن نوى إقامة أقل قصر ، وإذا كانت ليس له نية محددة يقول أسافر غداً أو أسافر بعد غد ، يعني له حاجة يطلبها لا يدري متى تنتهي ، فإن هذا في حكم السفر وإن طالت المدة ، والله ولي التوفيق .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٧٤/١٢ - ٢٧٨) ، وانظر أيضاً : (٣٧٧/١٠) ، (٢٦٥/١٢ - ٢٦٦ ، ٢٧٠ - ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٢٩٩) ، (٣٠/١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٦ - ١٨٧ ، ١٩٠ ، ٢٠١ - ٢٠٢ ، ٢١١ ، ٢١٢) ، وفتاوى نور على الدرب (١٠٢٢ - ١٠٢٤ ، ١٠٣٠ ، ١٠٩٩) ، والفوائد الجلية (٩٠) ، وفوائد من دروس سملحة الشيخ (٣٠) ، والحلل الإبريزية (٣/٣٠٢)

ابن عثيمين رحمه الله : إقامة المسافر في مكان إقامة مقيدة (بحاجة أو زمن) لا

تقطع حكم السفر ، وله أن يترخص برخصه .

في شرح الشيخ على زاد المستقنع ذكر أن هذه المسألة من مسائل الخلاف التي كثرت فيها الأقوال ، ثم ذكر أقوال المذاهب المتبوعة ثم قال :

ولكن إذا رجعنا إلى ما يقتضيه ظاهر الكتاب والسنة وجدنا أن القول الذي اختاره شيخ الإسلام هو القول الصحيح ، وهو أن المسافر مسافر ، سواء نوى إقامة أكثر من أربعة أيام أو دونها .

وذلك لعموم الأدلة الدالة على ثبوت رخص السفر للمسافر بدون تحديد ، ولم يحدد الله في كتابه ولا رسوله ﷺ المدة التي ينقطع بها حكم السفر .

١ - فمن القرآن قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ [النساء : ١٠١] فقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾ عام يشمل كل ضارب ، ومن المعلوم أن الضرب في الأرض أحياناً يحتاج إلى مدة طويلة بحسب حاجته .

قال الله تعالى : ﴿ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ [المزمل : ٢٠] فالذين يضربون في الأرض للتجارة مثلاً ، هل يكفيهم أن يقيموا أربعة أيام فأقل في البلد ؟ .

ربما يكفيهم وربما لا يكفيهم ، فالتاجر قد يكفيه يوم واحد ، وقد يتأخر أربعة أيام أو خمسة أيام أو عشرة أيام ، وقد يطلب سلعة لا تحصل له في أربعة أيام ؛ لأنه يجمعها من هنا وهناك .

٢ - أن النبي ﷺ أقام مدداً مختلفة يقصر فيها ، فأقام في تبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة ، وأقام في مكة عام الفتح تسعة عشر يوماً يقصر الصلاة ، وأقام في مكة عام حجة الوداع عشرة أيام يقصر الصلاة ، لأن أنساً سُئِلَ كم أقمتُم في مكة - أي : في حجة الوداع - قال : أقمنا بها عشراً ، لأنه أضاف أيام الحج إلى الأيام الأربعة ، ومن المعلوم أن النبي ﷺ قدم مكة في يوم الأحد الرابع من ذي الحجة ، وخرج في اليوم الرابع عشر من ذي الحجة ، فتكون إقامته عشرة أيام .

فإن قال قائل : ما تقولون في حجة من رأى أنه إذا أقام أكثر من أربعة أيام لزمه الإتمام ، وهو أن الرسول ﷺ أقام أربعة أيام قبل أن يخرج إلى منى ؟ .

فالجواب : أن هذا دليل عليهم وليس دليلاً لهم ، لأن النبي ﷺ قدم مكة في اليوم الرابع اتفاقاً ، ولا أحد يشك في هذا ، وهل هناك دليل على أنه لو قدم في اليوم الثالث أتم؟ بل نعلم أن النبي ﷺ يعلم بأن الناس يقدمون للحج قبل اليوم الرابع ،

وليس كل الحجاج لا يقدمون إلا من الرابع فأكثر، بل منهم من يقدم في ذي الحجة ، وفي ذي القعدة وفي شوال ، لأن أشهر الحج تبدئ من شوال ، ولم يقل للأمة من قدم مكة قبل اليوم الرابع فليتم ، ولو كانت شريعة الله أن من قدم قبل اليوم الرابع من ذي الحجة إلى مكة لزمه أن يتم لوجب على النبي ﷺ أن يبيّنه لدعاء الحاجة للبلاغ والتبيين ، فلما لم يبين ولم يقل للناس من قدم قبل اليوم الرابع فليتم علم أنه لا يلزمه الإتمام ، فيكون هذا الحديث دليلاً على أنه لا يلزم الإتمام من نوى إقامة أكثر من أربعة أيام .

إذاً لا دليل على التحديد بأربعة أيام ، لأن بقاء النبي ﷺ في مكة أربعة أيام وقع مصادفة لا تشريعاً ، وهذه قاعدة ، ولهذا لا يسن للحاج إذا دفع من عرفات إلى مزدلفة أن ينزل في الطريق ، ثم يبول ، ثم يتوضأ وضوءاً خفيفاً ، لأن هذا وقع منه ﷺ على سبيل الاتفاق .

وأيضاً كيف نقول : من نوى الإقامة ستاً وتسعين ساعة فله أن يقصر، ومن نوى الإقامة ستاً وتسعين ساعة وعشر دقائق فليس له أن يقصر ؛ لأن الأول مسافر والثاني مقيم ، أين هذا التحديد في الكتاب والسنة ؟ والصلاة كما نعلم أعظم أركان الإسلام بعد الشهادتين فكيف نقول للأمة : إن هذا الرجل الذي نوى إقامة ست وتسعين ساعة وعشر دقائق لو قصر لكنت صلاته باطلة ؟ فمثل هذا لا يمكن أن يترك بلا بيان ، وترك البيان في موضع يحتاج إلى بيان يعتبر بياناً ، إذ لو كان خلاف الواقع والواجب لبين ، وعلى هذا فنقول: إن القول الراجح ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية من أن المسافر مسافر ما لم ينو واحداً من أمرين :

١ - الإقامة المطلقة .

٢ - أو الاستيطان .

والفرق : أن المستوطن نوى أن يتخذ هذا البلد وطناً ، والإقامة المطلقة أنه يأتي لهذا البلد ويرى أن الحركة فيه كبيرة ، أو طلب العلم فيه قوي فينوي الإقامة مطلقاً بدون أن يقيد بها بزمان أو بعمل ، لكن نيته أنه مقيم لأن البلد أعجبه إما بكثرة العلم ، وإما بقوة التجارة ، أو لأنه إنسان موظف تابع للحكومة وضعته كالسفراء مثلاً ، فالأصل في هذا عدم السفر ؛ لأنه نوى الإقامة فنقول : ينقطع حكم السفر في حقه .

أما من قيد الإقامة بعمل ينتهي أو بزمان ينتهي فهذا مسافر ، ولا تتخلف أحكام السفر عنه .

ثم إننا إذا تأملنا القول بأنه تنقطع أحكام السفر إذا نوى إقامة أكثر من أربعة أيام وجدنا هذا القول متناقضاً .

ووجه التناقض : أنه في الجمعة في حكم المسافرين ، وفي غير الجمعة في حكم المقيمين ، فمثل هذه الأمور تحتاج إلى دليل وتوضيح ، ولهذا ما أحسن قول صاحب المغني لما ذكر أن تحديد السفر بالمسافة مرجوح قال : إن التحديد توقيف ، أي : أنه حد من حدود الله يحتاج إلى دليل ، فأى إنسان يحدد شيئاً أطلقه الشارع فعليه الدليل ، وأى إنسان يخصص شيئاً عممه الشارع فعليه الدليل ، لأن التقييد زيادة شرط ، والتخصيص إخراج شيء من نصوص الشارع ، فلا يحل لأحد أن يضيف إلى ما أطلقه الشارع شرطاً يقيد به ، ولهذا قلنا في المسح على الخف : إن الصحيح أنه لا يشترط فيه ما يشترطه الفقهاء من كونه ساتراً لمحل الفرض بحيث لا يتبين فيه ولا موضع الخرز ، وقلنا : إن ما سمي خفاً فهو خف ، سواء كان مخرقاً أو رقيقاً أو ثخيناً أو سليماً .

ولنا في هذا رسالة بيّنا فيها من اختار هذا القول من العلماء أمثال : شيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم ، والشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ،

وشيخنا عبد الرحمن بن سعدي ، والشيخ محمد رشيد رضا ، وعلى كل حال نحن لا نعرف الحق بكثرة الرجال ، وإنما نعرف الحق بموافقة الكتاب والسنة .

الشرح الممتع (٣٧٩-٣٧٥/٤) ، وانظر أيضاً : (١٤-١٣/٥) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٢٥٧-٢٥٥/١٥) ،
 ٢٧٣-٢٧٩ ، ٢٨٣-٣١٣ ، ٣١٦-٣١٧ ، ٣١٩ - ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥-٣٣٩ ، ٣٤٢-٣٦٠ ، ٤٠٤ ، ٤٢٣) ،
 ولقاءات الباب المفتوح (٣٨/١ - ٣٩ ، ٢٩٤ ، ٣٢١ - ٣٢٢) ، (٥٧/٣ - ٥٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١)



المسألة الرابعة : حكم جمع المقيم بين الصلاتين ، إذا كان في ترك الجمع حرج

أو مشقة (إذا وجد حرج في أداء كل صلاة في وقتها)

ابن باز رحمه الله : لا يجوز الجمع بين الصلاتين إلا لعذر شرعي (والجمع الوارد في حديث ابن عباس محمول على أنه وقع لعذر ، أو أنه جمع صوري) .

سئل الشيخ : ما حكم الله ورسوله في قوم يجمعون بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء دائماً وهم مقيمون ؟

فأجاب : قد دلت الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ من قوله وفعله أن الواجب أن تصلي الصلوات الخمس في أوقاتها الخمسة ، وأنه لا يجوز أن يجمع بين الظهر والعصر ولا بين المغرب والعشاء إلا لعذر كالمرض والسفر والمطر ونحوها مما يشق معه المجيء إلى المساجد لكل صلاة في وقتها من الصلوات الأربع المذكورة ، وقد وُقت الصلاة للنبي ﷺ في أوقاتها الخمسة جبرائيل عليه السلام فصلى به في وقت كل واحدة في أوله وآخره في يومين ، ثم قال له عليه الصلاة والسلام بعد ما صلى به الظهر في وقتها والعصر في وقتها: الصلاة بين هذين الوقتين ، وهكذا لما صلى به المغرب في وقتها والعشاء في وقتها قال: الصلاة بين هذين الوقتين .

وثبت عنه ﷺ أنه سئل عن ذلك فأجاب السائل بالفعل ، فصلى الصلوات الخمس في اليوم الأول بعد السؤال في أول وقتها ، وصلى في اليوم الثاني الصلوات الخمس في آخر وقتها ، ثم قال : « الصلاة فيما بين هذين الوقتين » .

وأما ما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - : أن النبي ﷺ صلى بالمدينة ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً . وجاء في رواية مسلم في صحيحه :

أن المراد بذلك : الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء . وقال في روايته : « من غير خوف ولا مطر » وفي لفظ آخر : « من غير خوف ولا سفر » .

فالجواب أن يقال : قد سئل ابن عباس - رضي الله عنهما - عن ذلك فقال :
لئلا يخرج أمته . قال أهل العلم : معنى ذلك : لئلا يوقعهم في الحرج .

وهذا محمول على أنه ﷺ جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة لسبب يقتضي رفع الحرج والمشقة عن الصحابة في ذلك اليوم ، إما لمرض عام ، وإما لدحض ، وإما لغير ذلك من الأعذار التي يحصل بها المشقة على الصحابة ذلك اليوم ، وقال بعضهم : إنه جمع صوري ، وهو أنه أخر الظهر إلى آخر وقتها ، وقدم العصر في أول وقتها ، وأخر المغرب إلى آخر وقتها ، وقدم العشاء في أول وقتها .

وقد روى ذلك النسائي عن ابن عباس راوي الحديث كما قاله الشوكاني في (النيل) وهو محتمل ، ولم يذكر ابن عباس رضي الله عنهما في هذا الحديث أن هذا العمل تكرر من النبي ﷺ ، بل ظاهره أنه إنما وقع منه مرة واحدة .

قال الإمام أبو عيسى الترمذي رحمه الله ما معناه : إنه ليس في كتابه - يعني الجامع - حديث أجمع العلماء على ترك العمل به سوى هذا الحديث ، وحديث آخر في قتل شارب المسكر في الرابعة ، ومراده : أن العلماء أجمعوا على أنه لا يجوز الجمع إلا بعذر شرعي ، وأنهم قد أجمعوا على أن جمع النبي ﷺ الوارد في هذا الحديث محمول على أنه وقع لعذر جمعاً بينه وبين بقية الأحاديث الصحيحة الكثيرة الدالة على أنه ﷺ كان يصلي كل صلاة في وقتها ، ولا يجمع بين الصلاتين إلا لعذر . وهكذا خلفاؤه الراشدون وأصحابه جميعاً ﷺ والعلماء بعدهم ساروا على هذا السبيل ومنعوا من الجمع إلا من عذر ، سوى جماعة نقل عنهم صاحب النيل

جواز الجمع إذا لم يتخذ خلقاً ولا عادة ، وهو قول مردود للأدلة السابقة وبإجماع من قبلهم .

وبهذا يعلم السائل أن هذا الحديث ليس فيه ما يخالف الأحاديث الصحيحة الصريحة الدالة على تحريم الجمع بين الصلاتين بدون عذر شرعي ، بل هو محمول على ما يوافقها ولا يخالفها ؛ لأن سنة الرسول ﷺ القولية والفعلية يصدق بعضها بعضاً ، ويفسر بعضها بعضاً ، ويحمل مطلقها على مقيدها ويخص عامها بخاصها ، وهكذا كتاب الله المبين يصدق بعضه بعضاً ، ويفسر بعضه بعضاً ، قال الله سبحانه : ﴿الرَّكَتَبُ أَحْكَمَتْ أَيْتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود : ١] ، وقال عز وجل : ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانٍ﴾ [الزمر : ٢٣] والمعنى : أنه مع إحكامه وتفصيله يشبه بعضه بعضاً ويصدق بعضه بعضاً ، وهكذا سنة رسوله ﷺ سواء بسواء كما تقدم . والله ولي التوفيق .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٢/٣٠٣ - ٣٠٦)

وقال الشيخ في موضع آخر : ليس للمسلم أن يجمع بين الصلاتين في الحضر من دون علة كالمرض ، أو الاستحاضة للمرأة ، بل يجب أن تصلي كل صلاة لوقتها الظهر في وقتها ، والعصر في وقتها ، والمغرب في وقتها ، والعشاء في وقتها ، ولا يجوز الجمع بين الصلاتين من دون علة شرعية ، وما ورد عنه ﷺ أنه صلى في المدينة ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً يعني الظهر والعصر والمغرب والعشاء فهذا عند أهل العلم لعدة قال بعضهم : إنه كان هناك وباء (أي مرض عام) شق على المسلمين فجمع بهم عليه الصلاة والسلام ، ولم يحفظ عنه ذلك إلا مرة واحدة عليه الصلاة والسلام للعذر المذكور ، لم يحفظ أنه كان يفعل هذا دائماً أو مرات متعددة ، إنما جاء هذا مرة واحدة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي عليه الصلاة والسلام .

وقال آخرون : إن الجمع صوري وليس بحقيقي ، وإنما صلى الظهر في وقتها في آخره ، والعصر في أوله ، والمغرب في آخره ، والعشاء في أوله .

وهذا رواه النسائي بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه صلى الظهر في آخر وقتها وقدم العصر ، وصلى المغرب في آخر وقتها وقدم العشاء ، فسمي جمعاً ، والحقيقة أنه صلى كل صلاة في وقتها .

وهذا جمع منصوص عليه في الرواية الصحيحة عن ابن عباس فيتعين القول به ، وأنه جمع صوري ، فلا ينبغي لأحد أن يحتج بذلك على الجمع من غير عذر .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٠٩/١٢ - ٣١٠) ، وانظر أيضاً (٢٩٣/١٢) ، (٢٢٥/٣٠) ، ومجموع فتاوى سماحة الشيخ - فتاوى الطهارة والصلاة (٤٧٩/٢ - ٤٨٠) ، وفتاوى نور على الدرب (١٠٣٥/٢) ، والفوائد الجلية (٦١) ، وتعليقات الشيخ على فتح الباري (٣٠/٢) ، والحلل الإبريزية (١/ ١٧٨ ، ٣٥٤)

وقال الشيخ في حاشيته على بلوغ المرام : في الصحيحين عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ : « أنه جمع في المدينة بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء » .

زاد مسلم : « من غير خوف ولا مطر » . وفي لفظ : « من غير خوف ولا سفر » فسل ابن عباس عن ذلك ، فقال : (لئلا يخرج أمته) (٤٦٨/١) .
وخرجه النسائي في سننه (٢٨٦/١) مرفوعاً بإسناد صحيح عن ابن عباس - رضي الله عنهما - بلفظ قال : « صليت مع النبي ﷺ بالمدينة ثمانياً جميعاً ، وسبعاً جميعاً ، أخر الظهر وعجل العصر ، وأخر المغرب وعجل العشاء » .

وبهذا اللفظ يزول ما في هذا الحديث من الإشكال ، ويتضح أنه جمع صوري لا يخالف أحاديث التوقيت ، والله ولي التوفيق .

الألباني رحمه الله : جمع المقيم بين الصلاتين جائز لرفع الحرج .

في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٢٨٣٧) ذكر الشيخ : حديث الجمع بين الصلاتين من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، وبعد أن خرجه بين أن الصحيح أنه من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - ، ولفظه : (جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، بالمدينة ، في غير خوف ولا مطر ، قيل لا بن عباس : ما أراد إلى ذلك ؟ قال : أراد ألا يخرج أمته) .

ثم قال الشيخ : و اعلم أن الشوكاني رحمه الله ذهب إلى أن المقصود بالحديث إنما هو الجمع الصوري ، و أطل البحث في ذلك جداً ، و تكلف في تأويل الحديث وصرف معناه عن الجمع الحقيقي الثابت صراحة في بعض أحاديث الجمع في السفر ، و احتج لذلك بأمور يطول الكلام عليها جداً ، و الذي أريد أن ألفت النظر إليه إنما هو أنه لم يتنبه إلى أن قوله : « كي لا يخرج أمته » نص في الجمع الحقيقي ، لأن رفع الحرج إنما يعني في الاصطلاح الشرعي رفع الإثم و الحرام (راجع النهاية) كما في أحاديث أخرى ، الأصل فيها المؤاخظة لولا الحرج ، كمثّل ترك صلاة الجمعة و الجماعة من أجل المطر و البرد ، كما في حديث ابن عباس لما أمر المؤذن يوم الجمعة أن يقول : « الصلاة في الرحال » ، فأنكر ذلك بعضهم ، فقال : « كأنكم أنكرتم هذا ، إن هذا فعله من هو خير مني . يعني النبي ﷺ ، إنها عزيمة ، إني كرهت أن أخرجكم » . رواه البخاري (٦١٦ و ٦٦٨ و ٩٠١) و ابن أبي شيبة (١٥٣ / ٢) نحوه ، ثم روى (٢ / ٢٣٤) الموقوف منه .

وحديث نعيم بن النحام قال : « نودي بالصبح في يوم بارد وهو في مرط امرأته ، فقال : ليت المنادي نادى : « و من قعد فلا حرج » ، فنادى منادي النبي

ﷺ في آخر أذانه : « ومن قعد فلا حرج » . رواه عبد الرزاق في « المصنف » (١/١٠١٩٢٦/٥٠١) وأحمد (٣٢٠/٤) والبيهقي (٣٩٨/١ و ٣٢٣) وأحد إسناده صحيح ، وصحح الحافظ (٢/٩٨ - ٩٩) إسناده عبد الرزاق ! وقد مضى تخريجه وما يستفاد منه في هذا المجلد برقم (٢٦٠٥) .

ومن المعلوم وجوب الحضور لصلاة الجمعة والجماعة ، فإذا ثبت في الشرع أنه لا حرج على من لم يحضر في المطر ، كان ذلك حكماً جديداً لولاه بقي الحكم السابق على ما كان عليه من العموم والشمول .

فكذلك نقول : لما كان من المعلوم أيضاً وجوب أداء كل صلاة في وقتها المحدد شرعاً بفعله ﷺ ، وإمامة جبريل عليه السلام إياه ، وقوله : « الوقت بين هذين » ، ثم ثبت أنه ﷺ جمع بين الصلاتين ، لرفع الحرج عن أمته ﷺ ، كان ذلك دليلاً واضحاً على أن جمعه ﷺ في ذلك الوقت ، كان جمعاً حقيقياً ، فحمله على الجمع الصوري والحالة هذه تعطيل للحديث كما هو ظاهر للمنصف المتأمل ، إذ إنه لا حرج في الجمع الصوري أصلاً ...

ثم قال : وإذا عرفت ما تقدم تأكدت إن شاء الله أن الصحيح في الجمع المعلن برفع الحرج إنما هو الجمع الحقيقي ، لأن الجمع الصوري في أصله لا حرج فيه مطلقاً لا في السفر ولا في الحضر ...

وبهذه المناسبة أقول : يبدو لي من تعليل الجمع في حديث ابن عباس برفع الحرج - أنه إنما يجوز الجمع حيث كان الحرج ، وإلا فلا ، وهذا يختلف باختلاف الأفراد وظروفهم .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/٨١٤ - ٨١٧) تحت الحديث رقم (٢٨٣٧) ، وانظر أيضاً (٦/٦٩٨) تحت الحديث رقم (٢٧٩٥) ، (٣/٣٥٧) تحت الحديث رقم (١٣٧٠) ، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣/٣٥٨) تحت الحديث رقم (١٢١٢) ، والموسوعة الفقهية الميسرة (١/٢٩٢ - ٢٩٣)

وسئل الشيخ : ورد عن ابن عباس : أن الرسول ﷺ جمع في المدينة بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء من غير سفر ولا مطر ، متى يكون ذلك ؟
فأجاب : هذا الحديث ليس كما يتوهم كثير من طلبة العلم أنه هكذا اعتباطاً ، لا لسبب .

ففي حالة إقامة المسلم في بلده يجب عليه أن يحافظ على أداء الصلاة في أوقاتها ومع الجماعة .

ولكن إذا ما بدا له شيء من الحرج فيما إذا ما استمر على أداء الصلاة في وقتها ، فحينئذ رفعاً للحرج له أن يجمع جمع تقديم أو جمع تأخير .

وعلة شرعية هذا الجمع هو رفع الحرج عن المسلمين ، أما حيث لا حرج فلا جمع . فيجب أن نأخذ الحديث بتمامه ، فلهذا الحديث تنمة ، أن الناس قالوا لابن عباس : « ماذا أراد بذلك يا أبا العباس !!؟ قال : أراد ألا يُحرج أمته » .

فتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (١٠٣ - ١٠٤)

وسئل الشيخ : رجل يعمل في برج مراقبة الطائرات وإصدار الأوامر لها في المطار ، وأحياناً يكون في دوام وقت الصلاة ، فلو ترك عمله ليُصلي ، فيكون قد عرض حياة الركاب للخطر ، فما الحل ؟

فأجاب : ينبغي على هذا الرجل أن يتهيأ لذلك ، بحيث أنه يجمع بين الصلاتين ولا يخرجهما عن وقتهما هكذا ، فالجمع بين الصلاتين بالنسبة للمقيم أمر وسّع الله فيه على المسلمين ، كما جاء في حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه قال: جمع رسول الله ﷺ في المدينة بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء بغير خوف أو مطر ، قالوا : ماذا أراد من ذلك يا أبا العباس ؟ قال : أراد لا يُحرج أمته . ويستطيع أن يخفف الصلاة ليدرك عمله .

فالمهم أن الإنسان على نفسه بصيرة ، فلا بد من أن يحافظ على أمر الله من جهة ، وأن يؤدي وظيفته بأمانة من جهة أخرى ، فيجب عليه أن يحاول أن يجمع بين تحقيق المصلحتين ، المصلحة الشرعية ، والمصلحة المهنية .

فتاوى الشيخ في المدينة والإمارات (١٠٢) ، وانظر أيضاً (١٠٩)

ابن عثيمين رحمه الله : كلما حصل للإنسان حرج في ترك الجمع جاز له الجمع (إذا لحق المسلم حرج في أداء كل صلاة في وقتها جاز له الجمع) .

عدّد الشيخ المواضع التي وردت السنة بالجمع بين الصلاتين (الظهر والعصر ، أو المغرب والعشاء في وقت إحداهما) فيها وذكر منها :

عند الحاجة إلى الجمع بحيث يكون في تركه حرج ومشقة سواء كان ذلك في الحضر أم في السفر .

لما رواه مسلم عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر ، فقيل : لم فعل ذلك ؟ قال : « كي لا يخرج أمته » .

وروي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : جمع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء ، فقيل : ما حمله على ذلك ؟ قال : « أراد أن لا يخرج أمته » .

ففي هذين الحديثين دليل على أنه كلما دعت الحاجة إلى الجمع بين الصلاتين وكان في تركه حرج ومشقة فهو جائز سواء كان ذلك في حضر أو في سفر .

مجموع فتاوى ورسائل (٢٥٣/١٢ - ٢٥٤)

وسئل الشيخ : كيف توجه حديث ابن عباس في صحيح مسلم : (أن النبي ﷺ

جمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء ، من غير خوف ولا سفر) ؟

فأجاب : نعم ، جمع في المدينة بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء ، من غير خوف ولا مطر ، وهذه رواية أصح من رواية : (ولا سفر) ؛ لأن قوله : (ولا سفر) يغني عنه قوله : (في المدينة) ، وعلى كل حال فإن هذا الإشكال الذي أوردته أوردته الناس على ابن عباس ؓ فقالوا : (ما أراد إلى ذلك ؟ قال : أراد ألا يخرج أمته) أي : لا يلحقها حرج بترك الجمع .

فمتى كان في ترك الجمع حرج فإنه يجوز الجمع ، أما إذا لم يكن هناك حرج فإن الجمع حرام ولا يجوز ؛ لقول الله تبارك وتعالى : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ [النساء: ١٠٣] ، ولأن النبي ﷺ وقت هذه المواقيت وحدد الظهر من كذا إلى كذا والعصر كذلك ، والمغرب والعشاء والفجر ، فمن قدم شيئاً على وقته أو أخر شيئاً على وقته بغير عذر شرعي فإنه آثم ولا تقبل منه الصلاة ؛ لقول النبي ﷺ : (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) .

ولا حجة في هذا الحديث لمن أجاز جمعاً بدون حاجة ؛ لأن ابن عباس وضَّح هذا ، فقال : (أراد ألا يخرج أمته) ، لو قال : أراد أن يوسع لأمته ، لكان فيه احتمال أن يكون مراده أن الجمع جائز وتركه أفضل ، لكن لما قال : (أراد ألا يخرج أمته) ، علمنا أن المراد بذلك ما إذا كان في ترك الجمع حرج ومشقة .

لقاءات الباب المفتوح (١٩٠/٣)

وسئل الشيخ : عن حكم تأخير الصلاة عن وقتها بسبب عمل ما مثل الطبيب

المناب ؟

فأجاب بقوله : تأخير الصلاة عن وقتها بسبب العمل حرام ولا يجوز ، لأن الله

تعالى يقول : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ [النساء: ١٠٣] .

والنبي ﷺ وقت الصلاة بأوقات محددة ، فمن أخرها عن هذه الأوقات أو قدّمها عليها فقد تعدى حدود الله ، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [البقرة : ٢٣٩] أي : إذا كنتم لا تتمكنون من أداء الصلاة على ما هي عليه وخفتُم من العدو فرجالاً أو ركباناً ، أي حتى لو كنتم ماشين أو راكبين فصلوا ولا تؤخروها ، فلا يجوز للإنسان أن يؤخر الصلاة عن وقتها لأي عمل كان ، ولكن إذا كانت الصلاة مما يجمع إلى ما قبلها أو إلى ما بعدها وشق عليه أن يصلي كل صلاة في وقتها فإن له أن يجمع ، كما لو كانت نوبة العمل في صلاة الظهر ويشق عليه أن يصلي صلاة الظهر فإنه يجمعها مع صلاة العصر ، وهكذا في صلاة العشاء مع المغرب لأنه ثبت في « صحيح مسلم » من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « جمع رسول الله ﷺ بين صلاة الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر » فسألوا ابن عباس : ما أراد بذلك ؟ قال : « أراد ألا يخرج أمته » أي : لا يلحقهم الحرج في ترك الجمع .

أما تأخير الصلاة عن وقتها كما لو أراد أن يؤخر الفجر حتى تطلع الشمس أو يؤخر العصر حتى تغرب الشمس أو غيره فإن هذا لا يجوز .

مجموع فتاوى ورسائل (١٢/٣٣ - ٣٤) ، وانظر أيضاً (٢١٧/١٢)

وسئل الشيخ : أنا قائد طائرة وطبيعة عملي بعض الأحيان تحتم علي في حالة إقامتي ببلدي أن آخذ قسطاً من الراحة لا يقل عن ثماني ساعات للاستعداد لرحلة أخرى طويلة قد تستمر اثني عشر ساعة ، وخلال يومي يمر وقت صلاة المغرب والعشاء ، فما الحكم هل أقوم لكل صلاة في وقتها علماً أن هذا سيفوت علي الراحة المطلوبة استعداد للسفر القادم ، أم أجمع الصلاتين جمع تأخير ؟

فأجاب : اجمع الصلاتين جمع تأخير ؛ لأن الجمع أمره سهل يحصل بأدنى مشقة ، لحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جمعاً بالمدينة من غير خوف ولا سفر ، وسئل ابن عباس - رضي الله عنهما - لم فعل ذلك رسول الله ﷺ ؟ فقال : أراد أن لا يخرج أحداً من أمته ، أي : لا يوقع أحداً من أمته في ضيق .

مجموع فتاوى ورسائل (٤٣٥/١٥-٤٣٦) ، وانظر أيضاً (٢٥٤-٢٥٥ ، ٢٦٦ ، ٣٣٢ ، ٣٧٩ ، ٣٨٣ ، ٣٨٧ ، ٣٩٢-٣٩٣ ، ٣٩٧ ، ٤٢٤) ، والشرح الممتع (٩٢/٢-٩٣) ، (٣٢١/٤-٣٢٢ ، ٣٥٧ ، ٣٩٠-٣٩١ ، ٣٩٣)



باب صلاة الجمعة

المسألة الأولى : هل تشرع إقامة صلاة الجمعة فيما دون القرى من البوادي

ونحوها ؟

ابن باز رحمه الله : أهل البادية ليس عليهم جمعة .

أرسل للشيخ رسالة يسأله صاحبها عن ما يقوله جماعة في منطقتهم ، ومن ذلك قولهم : الجمعة تصلى في البادية .

فأجابه الشيخ عن أقوال هؤلاء ، ومما جاء في إجابته : أما قولهم إن الجمعة لا شروط لها وأنها تصلى في البادية ، فهذا قول باطل يخالف لسنة الرسول ﷺ وعمله وعمل أصحابه ، ومخالف لإجماع أهل العلم المعتبرين ، فقد كانت البوادي في عهد النبي ﷺ وفيما حول المدينة ولم يكونوا يصلون الجمعة ، ولم يأمرهم النبي ﷺ بصلاة الجمعة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٨٧/٢٣)

وقال الشيخ في موضع آخر : الجمعة إنما تجب على المستوطنين ، والدليل على

ذلك : أن النبي ﷺ لم يأمر بها المسافرين ولا أهل البادية .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٧٧/١٢) ، وانظر أيضاً (١١٧/١٢ ، ٣٣٢ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٧٩ - ٣٨٠) ، (١٢/١٣) ، (٢٣١/١٥) ، (٢٣٤/٣٠ ، ٢٣٩ ، ٢٥٨ ، ٢٧٢) ، وفتاوى نور على الدرب (٩٩٠-٩٩١ ، ١٠٠٣)

ابن عثيمين رحمه الله : أهل البادية لا تلزمهم الجمعة بل ولا تصح منهم .

سئل الشيخ : هل تقام صلاة الجمعة في البراري ؟

فأجاب بقوله : صلاة الجمعة لا تجوز إقامتها في البراري ، ولهذا لم يكن النبي ﷺ يقيم الجمعة في أسفاره ، وذكر أهل العلم أن البوادي التي كانت في عهد الرسول ﷺ لا تقام فيها الجمعة ، وإنما تقام الجمعة في القرى والأمصار ، وعليه فإن من

سكن البوادي لا تلزمه الجمعة ، بل ولا تصح منهم صلاة الجمعة ؛ لأن مكانهم لا يصح أن تقام فيه الجمعة ، ولو كان مثل هذا المكان تقام فيه الجمعة لأقيمت على عهد النبي ﷺ ؛ لأنه إذا كان هذا المكان مكاناً للجمعة صارت إقامة الجمعة فيه من شريعة الله ، وإذا كانت من شريعة الله فلا بد أن تكون قائمة في عهد الرسول ﷺ ، ثم تنقل إلى الأمة ؛ لأن الله تعالى تكفل بحفظ دينه ، ولما لم تكن قائمة في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام علم أنها ليست من دين الله ، ولا من شريعة الله ، وإذا لم تكن من دين الله ولا شريعته فقام بها أحد من الناس فإنها مردودة عليه ، لقول النبي ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وعلى من كانوا في البر أن يقيموا صلاة الظهر قصراً إن كانوا في حكم المسافرين وإتماماً إن كانوا مقيمين .

مجموع فتاوى ورسائل (٦٦/٦٩ - ٧٠) ، وانظر أيضاً (١٦/٧٢ ، ١٨٥) ، والشرح الممتع (٥/١٤ ، ٤٣ ، ١١٨) ، وشرح رياض الصالحين (٥/٧٩) ، ولقاءاتي مع الشيخين (٢/١٤١)

الألباني رحمه الله : صلاة الجمعة تؤدي فيما دون القرى من أماكن التجمع

كالبوادي .

واستدل الشيخ على ذلك بما يلي :

١- ما رواه ابن أبي شيبة عن أبي هريرة أنهم كتبوا إلى عمر يسألونه عن الجمعة ، فكتب : (جُمِعُوا حَيْثُمَا كُنْتُمْ) .

قال الشيخ : وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

٢- وما رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن مالك قال : (كان أصحاب محمد ﷺ في هذه المياه بين مكة والمدينة يجمعون) .

انظر أحكام الجمعة مع الأجوبة النافعة (٧٨-٧٩) ، وتمام المنة (٣٣٢) ، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢/٣١٨) تحت الحديث رقم (٩١٧) ، وتعليقات الشيخ على سبل السلام (٢/١٧٨)



المسألة الثانية : العدد الذي يشترط لإقامة صلاة الجمعة

ابن باز رحمه الله : أقل عدد تقام به الجمعة ثلاثة فأكثر .

سئل الشيخ : عن القول المختار في العدد الذي تنعقد به الجمعة ؟

فأجاب : قد اختلف العلماء رحمهم الله في هذه المسألة على أقوال كثيرة : أشهرها أن العدد الذي تنعقد به الجمعة أربعون رجلاً . وبه قال الإمامان مالك والشافعي رحمهما الله وجماعة ، وهو المشهور من مذهب الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - ، واحتجوا على ذلك : بما روي أن أول جمعة جمعت في المدينة كانت بهذا العدد ، وقيل : تنعقد باثنى عشر رجلاً . وهو قول ربيعة بن أبي عبد الرحمن شيخ الإمام مالك بن أنس رحمه الله عليهما . وقيل : تنعقد بأربعة . وهو مذهب الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - ، وقيل : تنعقد بثلاثة . وهذا القول هو قول الإمام الأوزاعي إمام أهل الشام في عصره - رحمه الله - ، وهو رواية عن الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - ، ذكرها عنه جماعة من أصحابه ، منهم : الموفق في المقنع وصاحب الفروع ، وغيرهما ، واختار هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - . وقيل : تنعقد باثنين . وفي المسألة أقوال أخر سوى ما ذكرنا ذكرها أبو محمد ابن حزم وغيره .

وأصح الأقوال في هذه المسألة قول من قال : تنعقد بثلاثة ؛ لوجوه ، منها :
أن الأصل وجوب إقامة الجمعة على أهل القرى والأمصار فلا يجوز لهم تركها إلا بحجة ، ولا حجة في تركها لمن بلغ هذا العدد .
ومنها : أن الثلاثة هي أقل الجمع في اللغة العربية ، وإطلاق الجمع على الاثنين خلاف الأغلب المشهور في اللغة ، فحمل الأدلة الشرعية على ما هو الأغلب أولى وأحوط في الدين .

ومنها : أن بقية الأقوال لا حجة عليها واضحة توجب الأخذ بها والتعويل عليها ، فوجب العدول عنها ، والأخذ بالقول الذي يجمع الأدلة ، ويرى الذمة ، وتحصل به الحيلة لطالب الحق ، ولو كان العدد الذي فوق الثلاثة شرطاً في إقامة الجمعة لنبه عليه النبي ﷺ وأرشد إليه الأمة ، فلما لم يوجد شيء من ذلك دل ذلك على أنه ليس بشرط لإقامتها ، أما الثلاثة فلا حاجة إلى التنبيه على وجوب إقامتها عليهم ؛ لأنهم أقل الجمع ، وقد دل النص والإجماع على أنها لا تقام إلا في جماعة ، والثلاثة أقل الجماعة ، كما تقدم .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٣١/٣٠ - ٢٣٣) ، وانظر أيضاً (١١٧/١٢ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٤٢ - ٣٤٣) ، (١٢/١٣) ، (٣٠/٢٣٢ ، ٢٥٩) ، فتاوى نور على الدرب (١٠٣٩ - ١٠٤٠)

ابن عثيمين رحمه الله : تنعقد صلاة الجمعة بثلاثة فأكثر .

في إجابته عن سؤال حول اشتراط الأربعين لصلاة الجمعة قال الشيخ :
العلماء اختلفوا رحمهم الله هل يشترط للجمعة عدد معين أو لا يشترط أن يكون معيناً بالأربعين ؟

فمن أهل العلم من يقول : إن الجمعة لا تصح حتى يوجد أربعين من أهل وجوبها مستوطنين بالمكان الذي تقام به . وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد رحمه الله .

ومنهم من يقول : تجب إقامة الجمعة إذا وجد في المكان اثني عشر رجلاً مستوطناً فيه .

ومنهم من يقول : تجب إقامة الجمعة إذا وجد ثلاثة فأكثر مستوطنين في هذا المكان .

والقول الراجح : أنها تقام الجمعة إذا وجد في القرية ثلاثة فأكثر مستوطنين ؛ لأن الأدلة التي استدلت بها من يشترطون الاثني عشر ، أو الأربعين ليست واضحة

في الاستدلال ، والأصل وجوب الجمعة ، فلا يعدل عنه إلا بدليل يبين ، ذلك أن الذين استدلوا بأنه لا بد من اثني عشر استدلوا: بأن النبي ﷺ كان يخطب الناس يوم الجمعة ، فقدمت غير من الشام فانصرف الناس إليها وانفضوا ، ولم يبق مع النبي ﷺ إلا اثني عشر رجلاً.

والذين استدلوا على اشتراط الأربعين استدلوا : بأن أول جمعة جمعت في المدينة كان عدد المقيمين بها أربعين رجلاً.

ومن المعلوم أن العدد في الأول ، والعدد في الثاني إنما كان اتفاقاً ، بمعنى أنه أقيمت الجمعة فكان الاتفاق أي الذي وافق العدد أربعين رجلاً ، وكذلك الذين انصرفوا عن النبي ﷺ كان الاتفاق أن يبقى منهم اثنا عشر رجلاً ، مثل هذا لا يمكن أن يستدل به على أنه شرط ، إذ من الممكن أن يقال: لو أقيمت الجمعة وكان أقل فليس عندنا دليل على أن الجمعة لا تصح ، كما أنه لو بقي أكثر من اثني عشر ، أو كان عند إقامة الجمعة أكثر من أربعين ، لم يمكننا أن نقول أنه يشترط أن يزيدوا على اثني عشر ، أو يزيدوا عن أربعين ، على هذا فنرجع إلى أقل جمع ممكن وهو للجمعة ثلاثة ؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] ومعلوم أن المنادي ينادي لحضور الخطيب ، فيكون المنادي ، والخطيب ، والمأمور يسعى إلى الجمعة ، وأقل ما يمكن في ذلك ثلاثة ، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - وهو الراجح .

مجموع فتاوى ورسائل (٧٥/١٦ - ٧٦) ، وانظر أيضاً (١٢/١٦ - ١٣ ، ٤٣ ، ٧٤)

وفي سياق ذكره لأقوال أهل العلم في العدد المشروط لإقامة صلاة الجمعة قال

الشيخ :

القول الرابع : أنه يشترط أن يكونوا ثلاثة: خطيب ومستمعان ، واستدلوا :

١- أن الثلاثة أقل الجمع .

٢- أنه روى الإمام أحمد وأبو داود والنسائي من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « ما من ثلاثة في قرية لا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان » ، والصلاة عامة تشمل الجمعة وغيرها ، فإذا كانوا ثلاثة في قرية لا تقام فيهم الصلاة ، فإن الشيطان قد استحوذ عليهم ، وهذا يدل على وجوب صلاة الجمعة على الثلاثة ، ولا يمكن أن نقول: تجب على الثلاثة ، ثم نقول: لا تصح من الثلاثة ؛ لأن إيجابها عليهم ثم قولنا : إنها غير صحيحة تضاد ، معناه: أمرناهم بشيء باطل ، والأمر بالشيء الباطل حرام ، هذا القول قوي ، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

القول الخامس : أن الجمعة تجب على اثنين فما فوق ؛ لأن الاثنين جماعة

فيحصل الاجتماع ، ومن المعلوم أن صلاة الجماعة في غير الجمعة تنعقد باثنين بالاتفاق ، والجمعة كسائر الصلوات ، فمن ادعى خروجها عن بقية الصلوات ، وأن جماعتها لا بد فيها من ثلاثة فعليه الدليل ، وهذا مذهب أهل الظاهر ، واختاره الشوكاني في شرح المنتقى ، وهو قول قوي ، لكن ما ذهب إليه شيخ الإسلام أصح ؛ إذ لا بد من جماعة تسمع ، وأقلها اثنان ، والخطيب هو الثالث ، وحديث أبي الدرداء يؤيد ما قاله الشيخ .

الشرح الممتع (٤٠/٥ - ٤١) ، وانظر أيضاً (١٣١/٥) ، وشرح رياض الصالحين (٧٩/٥)

الألباني رحمه الله : تنعقد صلاة الجمعة بما تنعقد به صلاة الجماعة .

قال الشيخ : لقد اختلفت أقوال العلماء كثيراً في العدد الذي يشترط لصحة صلاة الجمعة حتى بلغت إلى خمسة عشر قولاً ، قال الإمام الشوكاني في « السيل الجرار » (٢٩٨ / ١) :

« وليس على شيء منها دليل يستدل به فقط ، إلا قول من قال : إنها تنعقد

جماعة الجمعة بما تنعقد به سائر الجماعات » .

قلت : وهذا هو الصواب إن شاء الله تعالى .

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣/٣٤٩) تحت الحديث رقم (١٢٠٤) ، وانظر أيضاً (١٠/٣١) تحت الحديث رقم (٤٥٢٨) ، وأحكام الجمعة مع الأجوبة النافعة (٧٦-٧٨) ، وتمام المنة (٣٣١) ، وتعليقات الشيخ على سبل السلام (٢/١٧٣)



المسألة الثالثة : هل يشرع الأذان الأول يوم الجمعة في العصر الحاضر ؟

ابن باز رحمه الله : الأذان الأول يوم الجمعة مشروع .

سئل الشيخ : لاحظت في بلدكم المملكة العربية السعودية أنه يوجد أذانان للجمعة وهذا غير صحيح ، إذ أنه كان إذا صعد الإمام المنبر أذن بين يديه أذان واحد وجميع كتب السنة تؤيد ذلك . فأرجو أن تحولوا هذا إلى الجهات المختصة كدار الإفتاء التي يرأسها سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ليحق الله الحق ويبطل الباطل .

فأجاب : الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وأصحابه ومن اهتدى بهداه أما بعد :

فالأمر كما قال السائل كان على عهد رسول الله ﷺ أذان واحد مع الإقامة ، كان إذا دخل النبي ﷺ للخطبة والصلاة أذن المؤذن ثم خطب النبي ﷺ الخطبتين ثم يقام للصلاة .

هذا هو الأمر المعلوم والذي جاءت به السنة كما قال السائل ، وهو أمر معروف عند أهل العلم والإيمان ، ثم إن الناس كثروا في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه في المدينة فرأى أن يزداد الأذان الثالث ، ويقال له : الأذان الأول لأجل تنبيه الناس على أن اليوم يوم جمعة ، حتى يستعدوا ويبادروا إلى الصلاة قبل الأذان المعتاد المعروف بعد الزوال ، وتابعه بهذا الصحابة الموجودون في عهده ، وكان في عهده علي ؓ ، وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام ، وطلحة بن عبيد الله ؓ وغيرهم من أعيان الصحابة وكبارهم ، وهكذا سار المسلمون على هذا في غالب الأمصار والبلدان تبعاً لما فعله الخليفة الراشد ؓ ، وتابعه عليه الخليفة الراشد الرابع علي ؓ وهكذا بقية الصحابة .

فالمقصود أن هذا حدث في خلافة عثمان وبعده واستمر عليه غالب المسلمين في الأمصار والأعصار إلى يومنا هذا ، وذلك أخذاً بهذه السنة التي فعلها عثمان رضي الله عنه والاجتهاد وقع له ، ونصيحة للمسلمين ، ولا حرج في ذلك ؛ لأن النبي ﷺ قال : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين فتمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ » وهو من الخلفاء الراشدين رضي الله عنه ، والمصلحة ظاهرة في ذلك ، فلهذا أخذ بها أهل السنة والجماعة ، ولم يروا بهذا بأساً لكونه من سنة الخلفاء الراشدين عثمان وعلي ومن حضر من الصحابة ذلك الوقت رضي الله عنهم جميعاً .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٤٧/١٢ - ٣٤٩) ، وانظر أيضاً (٣٤٩/١٢ - ٣٥٠ ، ٣٩٠)

ابن عثيمين رحمه الله : الأذان الأول للجمعة مشروع .

قال الشيخ : لما كان في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه وكثر الناس جعل أذاناً أولاً للجمعة قبل الأذان الثاني الذي هو عند حضور الإمام ، فكان في يوم الجمعة أذانان ، أذان أول وأذان ثانٍ ، وفي رمضان أمر النبي ﷺ بلالاً أن يؤذن في آخر الليل إذا قرب وقت السحور ، وقال : « إن بلالاً يؤذن بليل ليوظ نائمكم ، ويرجع قائمكم ، فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم ، فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » فصار عندنا الفجر لها أذان أول ، ولكن ليس لها بل لأجل الإعلان بأن وقت السحور قد حل ، والجمعة لها أذان أول من سنة عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو أحد الخلفاء الراشدين الذين أمرنا باتباع سنتهم .

قال بعض المتحذلقين الذين يدعون أنهم سلفيون سنيون : قالوا إن أذان الجمعة الأول لا نقبله ، لأنه بدعة ، لم يكن على عهد النبي ﷺ ، وهذا القول منهم قدح للنبي ﷺ وقدح بالخلفاء الراشدين وقدح بالصحابة رضي الله عنهم ، وهؤلاء المساكين وصلوا إلى هذا الحد من حيث لا يعلمون .

أما كونه قدحاً بالرسول ﷺ فلأن النبي ﷺ قال : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي » ، وإجماع المسلمين أن عثمان ؓ من الخلفاء الراشدين ، وأما كونه قدحاً بالخلفاء الراشدين ، فهو قدح بعثمان ؓ وهو منهم ، والقادح في واحد منهم قادح في الجميع ، كما أن المكذب للرسول الواحد مكذب لجميع الرسل ، وأما كونه قدحاً بالصحابة ؛ فلأن الصحابة لم ينكروا على عثمان ؓ مع أنه لو أخطأ لأنكروا عليه كما أنكروا عليه الإتمام في « منى » في الحج ، فهل هؤلاء المتحذلقون أعلم بشريعة الله وبمقاصد الشريعة من الصحابة ؟! لكن صدق رسول الله ﷺ : « أن آخر هذه الأمة يلعن أولها - والعياذ بالله - ويقدح فيهم » ، فالأذان الأول للجمعة أذان شرعي بإشارة النبي ﷺ ، وسنة أمير المؤمنين عثمان ؓ ، وإجماع الصحابة الإجماع السكوتي ، ولا عذر لأحد ، وقطع الله لسان من يعترض على خلفاء هذه الأمة الراشدين وعلى الصحابة .

قد يقول قائل : لماذا لم يُشرعه الرسول ﷺ والجمعة موجودة في عهده ؟

والجواب : أن السبب هو أن الناس في عهد عثمان كثروا واتسعت المدينة ، واحتاجوا إلى أذان ينبههم يكون قبل الأذان الأخير الذي يكون عند مجيء الإمام فكان من الحكمة أن يؤذن ، وقد بنى عثمان ؓ على أساس : فيها هو النبي ﷺ يأمر بلالاً أن يؤذن في آخر الليل ، لا لأن الصلاة حلت - صلاة الفجر - ، ولكن ليوقظ النائم ويرجع القائم ، فهو مقصد شرعي ، ولا إشكال في شرعية الأذان الأول ليوم الجمعة ، فهو مشروع بسنة الخلفاء الراشدين وإمام سيد المرسلين محمد ﷺ وإجماع الصحابة الذين أدركوا هذا .

شرح رياض الصالحين (٢٧/٥ - ٢٨) ، وانظر أيضاً (١٦٠/٥) ، وشرح الأربعين النووية (٢٨١ - ٢٨٢) ، ومجموع فتاوى ورسائل (١٢٣/١٦ - ١٢٥ ، ١٢٧ - ١٢٩)

وفي موضع آخر قال الشيخ :

وقد تكايس قوم - أي طلبوا الكيس - ولكنهم تكايسوا إلى أسفل ؛ قالوا : الأذان الأول يوم الجمعة غير مشروع ، بل تجرأ بعضهم والعياذ بالله وقال : إنه بدعة ، وسبحان الله أن يجرؤ جريء على أذان سنَّه خليفة من الخلفاء الراشدين وأقره عليه الصحابة رضي الله عنهم ، فلم ينكروا عليه ، حتى يأتي ضعيف التصور وضعيف التفكير ، ويقول : هذا بدعة ، أليس ما سنَّه الخلفاء الراشدون مما أمرنا باتباعه ؟! قال النبي ﷺ : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي » ، ثم ألسنا دون الصحابة بمراحل ، والصحابة فوقنا بدرجات ؟ ومع ذلك لم ينكروا على عثمان رضي الله عنه ، ولو كان شيئاً منكراً لأنكروا عليه كما أنكروا عليه الإتمام في منى ؛ لأنهم رضي الله عنهم لا تأخذهم في الله لومة لائم .

فالأذان الأول يوم الجمعة أذان مشروع بإشارة النبي ﷺ ، ويسنة الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه ، وبإجماع الصحابة فيما نعلم .

فتح ذي الجلال والإكرام (٢٤٩/٢)

الألباني رحمه الله : يكتفى بالأذان الواحد عند صعود الخطيب على المنبر لزوال السبب المسوغ لزيادة عثمان رضي الله عنه ، واتباعاً لسنة النبي ﷺ .

سئل الشيخ سؤالاً من عدة فقرات كما يلي :

١ - هل ترون الاقتداء بما فعله عثمان رضي الله عنه يوم الجمعة من الأذان الثاني إطلاقاً ، أم فقط عندما يتوفر السبب الذي دعا سيدنا عثمان لذلك ، لما رأى الناس قد كثروا وانغمسوا في طلب المعاش ؟ أو بعبارة أخرى : إذا وجد مسجد لا حي قريب منه ولا سوق ، وليس له إمام راتب ولا مئذنة ، كالمسجد الذي في داخل الثكنة الحميدية (هو مسجد جامعة دمشق) ، فهل ترون أن يجرى فيه على سنة سيدنا عثمان ، أو يكتفى بأذان واحد كما هو الحال في عهد الرسول ﷺ وصاحبيه ؟

٢- إذا أذيعت الخطبة والأذان من المسجد المذكور بالمذيع ، فهل ترون هذا يغير في الأمر شيئاً ؟ كأن يقال : إن أذان عثمان لا حاجة إليه في مثل هذا المسجد البعيد عن البيوت والأسواق ، ولكن بما أن إذاعة الأذان تعيد إليه صفة الإعلام وتسمعه لجميع الأنحاء ، فيجب العمل به ؟ أو يقال : بما أن الإذاعة تؤمن الإعلام بإذاعة أذان واحد ، فلا حاجة للآخر ؟

فأجاب الشيخ بقوله : أقول وبالله أستعين : إني قبل الشروع في الإجابة أرى من المفيد ، بل الضروري أن أسوق هنا الحديث الوارد في أذان عثمان الأول ، لأنه سيكون محور الكلام في المسائل الآتية ، كما ستري ، ثم إنه لما كان الحديث المذكور فيه زيادات قد لا توجد عند بعض المخرجين للحديث ؛ رأيت تنميماً للفائدة أن أضيف كل زيادة وقفت عليها إلى أصل الحديث ، مشيراً إليها بجعلها بين قوسين [] ، ثم أبين من أخرج الحديث ، والزيادات من الأئمة في التعليق على الحديث ، وهالك نصه .

* حديث أذان عثمان :

« قال الإمام الزهري رحمه الله تعالى : أخبرني السائب بن يزيد : أن الأذان [الذي ذكره الله في القرآن] كان أوله حين يجلس الإمام على المنبر [وإذا قامت الصلاة] يوم الجمعة [على باب المسجد] في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ، فلما كان خلافة عثمان ، وكثر الناس [وتباعدت المنازل] أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث (وفي رواية : الأول ، وفي أخرى : بأذان ثان) [على دار] له [في السوق يقال لها : الزوراء] ، فأذن به على الزوراء [قبل خروجه ، ليعلم الناس أن الجمعة قد حضرت] ، فثبت الأمر على ذلك ، [فلم يعب الناس ذلك عليه ، وقد عابوا عليه حين أتم الصلاة بمنى] . »

إذا علمت ما تقدم فلنشرع الآن في الجواب ، فنقول :

الجواب عن الفقرة الأولى :

١- لا نرى الاقتداء بما فعله عثمان رضي الله عنه على الإطلاق ودون قيد ، فقد علمنا مما تقدم أنه إنما زاد الأذان الأول لعلة معقولة ، وهي كثرة الناس وتباعد منازلهم عن المسجد النبوي ، فمن صرف النظر عن هذه العلة ، وتمسك بأذان عثمان مطلقاً لا يكون مقتدياً به رضي الله عنه ، بل هو مخالف له ، حيث لم ينظر بعين الاعتبار إلى تلك العلة التي لولاها لما كان لعثمان أن يزيد على سنته عليه الصلاة والسلام وسنة الخليفين من بعده .

* متى يشرع الأذان العثماني ؟

فإذن ؛ إنما يكون الاقتداء به رضي الله عنه حقاً عندما يتحقق السبب الذي من أجله زاد عثمان الأذان الأول ، وهو « كثرة الناس وتباعد منازلهم عن المسجد » كما تقدم . وأما ما جاء في السؤال من إضافة علة أخرى إلى الكثرة ؛ وهي ما أفاده بقوله : « وانغمسوا في طلب المعاش » ؛ فهذه الزيادة لا أصل لها ، فلا يجوز أن يبنى عليها أي حكم إلا بعد إثباتها ، ودون ذلك خرط القتاد .

وهذا السبب لا يكاد يتحقق في عصرنا هذا إلا نادراً ، وذلك في مثل بلدة كبيرة تغص بالناس على رحبها ، كما كان الحال في المدينة المنورة ، ليس فيها إلا مسجد واحد ، يجمع الناس فيه ، وقد بعدت لكثرتهم منازلهم عنه ، فلا يبلغهم صوت المؤذن الذي يؤذن على باب المسجد ، وأما بلدة فيها جوامع كثيرة كمدينة دمشق مثلاً ، لا يكاد المرء يمشي فيها إلا خطوات حتى يسمع الأذان للجمعة من على المنارات ، وقد وضع على بعضها أو كثير منها الآلات المكبرة للأصوات ، فحصل بذلك المقصود الذي من أجله زاد عثمان الأذان ؛ ألا وهو إعلام الناس أن صلاة الجمعة قد حضرت ؛ كما نص عليه في الحديث المتقدم ، وهو معنى ما نقله القرطبي

في تفسيره (١٨/ ١٠٠) عن الماوردي : « فأما الأذان الأول فمُحَدَّثٌ ، فعله عثمان ليتأهب الناس لحضور الخطبة عند اتساع المدينة ، وكثرة أهلها » .

وإذا كان الأمر كذلك ؛ فالأخذ حينئذ بأذان عثمان من قبيل تحصيل الحاصل ، وهذا لا يجوز ، ولا سيما في مثل هذا الموضع الذي فيه التزيد على سنة رسول الله ﷺ دون سبب مسوغ ، وكأنه لذلك كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو بالكوفة يقتصر على السنة ، ولا يأخذ بزيادة عثمان ؛ كما في « القرطبي » .

وقال ابن عمر : « إنما كان النبي ﷺ إذا صعد المنبر أذن بلال ، فإذا فرغ النبي ﷺ من خطبته أقام الصلاة ، والأذان الأول بدعة » .

رواه أبو طاهر المخلص في « فوائده » (ورقة ٢٢٩ / ١-٢) .

والخلاصة ؛ أننا نرى أن يكتفى بالأذان المحمدي ، وأن يكون عند خروج الإمام وصعوده على المنبر ؛ لزوال السبب المسوغ لزيادة عثمان ، واتباعاً لسنة النبي عليه الصلاة والسلام ، وهو القائل : « فمن رغب عن سنتي فليس مني » . متفق عليه... إلى أن قال : وكذلك نقول في المسجد الوارد ذكره في السؤال : إنه ينبغي أن يُجرى فيه على سنة النبي ﷺ لا على سنة عثمان ، وذلك لأمرين :

الأمر الأول : أن الأذان فيه لا يسمع من سكان البيوت ؛ لبعدها كما جاء في السؤال ، بل ولا يسمع حتى من المارة في الطريق الذي يلي الثكنة من الناحية الشرقية والجنوبية ، فالأخذ حينئذ بأذان عثمان لا يحصلُ الغاية التي أرادها به عثمان ، فيكون عبثاً في الشرع ينزه عنه المسلم .

الأمر الآخر : أن الذين يأتون إلى هذا المسجد ، إنما يقصدونه قصداً ، ولو من مسافات شاسعة ، فهؤلاء - ولو فرض أنهم سمعوا الأذان - فليس هو الذي يجلبهم ويجعلهم يدركون الخطبة والصلاة ، فإنه - لبعد المسافة بينهم وبين المسجد - لا بد لهم من أن يخرجوا قبل الأذان بمدة تختلف باختلاف المسافة طويلاً وقصراً حتى يدركوا الصلاة ، شأنهم في ذلك شأنهم في صلاة العيدين في المصلى أو المساجد التي لا يشرع لها أذان ولا إعلام بدخول الوقت .

نعم ؛ لا نرى مانعاً من هذا الأذان العثماني إذا جعل عند باب الثكنة الخارجي ؛ لأنه يُسمع المارة على الجادة ، ويُعلمهم أن في الثكنة مسجداً تقام فيه الصلاة ، فيؤمنونه ، ويصلون فيه ، كما قد يسمع من يكون في البيوت القريبة من الجادة ، ولكن ينبغي أن لا يُفصل بين الأذنين إلا بوقت قليل ، لأن السنة الشروع في الخطبة أول الزوال بعد الأذان ، كما يشير إلى ذلك قوله في الحديث السابق : « أن الأذان كان أوله حين يجلس الإمام على المنبر ، وإذا قامت الصلاة » ، أي : قام سببها ، وهو الزوال ، وفي ذلك أحاديث أخرى أصرح من هذا ؛ سيأتي ذكرها عند الجواب عن الفقرة الرابعة إن شاء الله تعالى .

ولا يفوتني أن أقول : إن هذا الذي ذهبنا إليه إنما هو إذا لم يذع الأذان عند باب المسجد بالمذياع أو مكبر الصوت ، وإلا فلا نرى جوازه ؛ لأنه حينئذ تحصيل حاصل كما سبق بيانه .

الجواب عن الفقرة الثانية

٢- إن إذاعة الأذان من المسجد المذكور بالمذياع لا يغير من حكم المسألة شيئاً ؛ لما سبق بيانه قريباً ، ونزيد هنا فنقول :

قد مضى أن عثمان رضي الله عنه إنما زاد الأذان الأول ؛ « ليعلم الناس أن الجمعة قد حضرت » ، فإذا أذيع الأذان المحمدي بالمذياع ، فقد حصلت الغاية التي رمى إليها

عثمان بأذانه ، وأعتقد أنه لو كان هذا المذيع في عهد عثمان ، وكان يرى جواز استعماله كما نعتقد ، لكان ﷺ اكتفى بإذاعة الأذان المحمدي ، وأغناه ذلك عن زيادته .

الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة (١٣ - ٢٧)



المسألة الرابعة : في خطبة الجمعة إذا ذكر الخطيب النبي ﷺ ، فهل يشرع

للمستمعين الصلاة عليه ؟

ابن باز رحمه الله : تشرع الصلاة على النبي ﷺ سراً عند ذكره في خطبة الجمعة.

سئل الشيخ : إذا مر ذكر النبي ﷺ والإمام يخطب يوم الجمعة فهل يجوز أن

نصلي ونسلم عليه ﷺ ؟

فأجاب : تشرع الصلاة على النبي ﷺ ، إذا مر ذكره عليه الصلاة والسلام في

خطب الجمعة والعيد ومجالس الذكر؛ لقوله ﷺ : « رغم أنف رجل ذكرت عنده

فلم يُصلِّ عليَّ » ﷺ .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٣٨/١٢)

وسئل الشيخ : نعلم أن اللغو في المسجد يوم الجمعة لا يجوز ، ومن لغا فلا جمعة

له ، ولكن نحن نقرأ الحديث الصحيح الذي مفاده أن ساعة الاستجابة يوم الجمعة

تبدأ من صعود الخطيب على المنبر إلى أن يسلم من الصلاة ، فنقوم بالدعاء في هذا

الوقت فيرتفع صوتنا أحياناً ، وكذلك قد يذكر الخطيب اسم النبي ﷺ فنصلي عليه

بصوت مرتفع ، وقد يقوم بعض الناس بإطلاق الصيحات أثناء الخطبة أثناء ذكر

أحد الأئمة الصالحين ، أو عند تأثير الخطبة على مشاعرهم وإني أخرج من الجمع

بين هذه الأشياء وبين الحديث الذي ينهى عن اللغو في أثناء الخطبة ، فهل يعتبر

هذا من اللغو ؟ أفيدونا وفقكم الله .

فأجاب : ليس الدعاء وليس الصلاة على النبي ﷺ من اللغو ، ولكن يكون سراً

بينك وبين نفسك ، لا ترفع صوتك ، فإذا سمعت شيئاً ما يوجب الدعاء ودعوت

في حال سر بينك وبين نفسك ، كالتأمين على الدعاء والصلاة على النبي ﷺ فلا

خرج في ذلك ، ولكن يكون ذلك بصوت خفي بينك وبين ربك لا يشوش على

من حولك ، وإن أنصت ولم تقل شيئاً فلا حرج عليك ؛ لأنك مأمور بالإنصات ، قال النبي ﷺ : « إذا قلت لصاحبك أنصت يوم الجمعة والإمام يخطب فقد لغوت » .

وهو أمر بمعروف ونهي عن منكر ومع هذا سماه لغواً عليه الصلاة والسلام ، فعليك أن تنصت للخطبة وتستفيد ويتعظ قلبك ، لكن إن دعوت سرّاً عند وجود سبب الدعاء أو صليت على النبي ﷺ سرّاً أو قلت : آمين ، سرّاً فخرجوا ألا يكون عليك حرج ؛ لأن الصلاة أعظم ويجوز فيها ذلك .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٤٢/٣٠ - ٢٤٣)

ابن عثيمين رحمه الله : لا بأس بالصلاة على النبي ﷺ سرّاً عند ذكره في خطبة الجمعة .

سئل الشيخ : عن حكم الصلاة على النبي ﷺ أثناء الخطبة .

فأجاب بقوله : الصلاة على النبي ﷺ عند ذكره عليه الصلاة والسلام في الخطبة إذا لم يشغلك عن سماعها ، فلا بأس به .

مجموع فتاوى ورسائل (١٠٤/١٦)

وسئل الشيخ : هل لمستمع الخطبة أن يشمت العاطس ويصلي على النبي ﷺ إذا ذكر الخطيب النبي ﷺ ؟

فأجاب بقوله : ليس له أن يشمت العاطس ، والعاطس لا ينبغي له أن يحمّد الله بصوت مسموع .

أما إذا ذكر الخطيب النبي ﷺ فإنه يصلي عليه سرّاً حتى لا يشوش على من حوله .

مجموع فتاوى ورسائل (١٦٦/١٦) ، وانظر أيضاً (٢٣٤/١٣) ، (١٠٠/١٦)

الألباني رحمه الله: الصلاة على النبي ﷺ عند ذكره في خطبة الجمعة من اللغو المنهي عنه .

قال صديق حسن خان في كتابه الموعظة الحسنة : حاصل ما يستفاد من الأدلة أن الكلام منهي عنه حال الخطبة نهياً عاماً ، وقد خصص هذا بما يقع من الكلام في صلاة التحية من قراءة وتسبيح وتشهد ودعاء ، والأحاديث المخصصة لمثل ذلك صحيحة .

ثم قال : وأما ما عدا صلاة التحية من الأذكار والأدعية والمتابعة للخطيب في الصلاة على النبي ﷺ ؛ فلم يأت ما يدل على تخصيصها من ذلك العموم . والمتابعة في الصلاة عليه ﷺ وإن وردت بها أدلة قاضية بمشروعيتها ؛ فهي أعم من أحاديث منع الكلام حال الخطبة من وجه ، وأخص منها من وجه ، فيتعارض العمومان وينظر في الراجح منهما ؛ وهذا إذا كان اللغو المذكور في حديث : « ومن لغا ؛ فلا جمعة له » يشمل جميع أنواع الكلام ، وأما إذا كان مختصاً بنوع منه ، وهو ما لا فائدة فيه ؛ فليس مما يدل على منع الذكر والدعاء والمتابعة في الصلاة عليه ﷺ .

فقال الشيخ الألباني في تلخيصه لأحكام الجمعة عقب الكلام السابق :
والأرجح من الاحتمالين الأول ، بدليل قوله ﷺ :
« إذا قلت لصاحبك - والإمام يخطب يوم الجمعة - أنصت ؛ فقد لغوت » .
أخرجه الشيخان وغيرهما .

فإن قول القائل : أنصت . لا يعد لغة من اللغو ؛ لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومع ذلك فقد سماه عليه الصلاة والسلام لغواً لا يجوز ، وذلك من باب ترجيح الأهم - وهو الإنصات لموعظة الخطيب - على المهم ، وهو

الأمر بالمعروف في أثناء الخطبة ، وإذا كان الأمر كذلك ؛ فكل ما كان في مرتبة الأمر بالمعروف ؛ فحكمه حكم الأمر بالمعروف ، فكيف إذا كان دونه في الرتبة ؟ ! فلا شك أنه حيثئذ بالمنع أولى وأحرى ، وهو من اللغو شرعاً .

وأما قول المصنف (ص ٢٧) ، وفي « الروضة » (١٤٠) : « ويمكن أن يقال : إن ذلك الذي قال : (أنصت) ؛ لم يؤمر في ذلك الوقت بأن يقول هذه المقالة . فكان كلامه لغواً حقيقة من هذه الحيشة » .

فأقول : وكذلك شأن الأذكار التي تردد المؤلف في حكمها ، هي مما لم يؤمر بها في ذلك الوقت ، فكانت لغواً أيضاً . والله أعلم .

أحكام الجمعة مع الأجوبة النافعة (١٠٤ - ١٠٧) ، وانظر أيضاً التعليقات الرضية (٣٧٢/١) ، وتعليقات الشيخ على سبل السلام (١٥٥/٢)



باب صلاة العيدين

المسألة الأولى : حكم خروج النساء لصلاة العيد

ابن باز رحمه الله : خروج النساء لصلاة العيد سنة مؤكدة .

سئل الشيخ : هل يجوز للمسلم أن يتخلف عن صلاة العيد بدون عذر ، وهل يجوز منع المرأة من أدائها مع الناس ؟

فأجاب : صلاة العيد فرض كفاية عند كثير من أهل العلم ، ويجوز التخلف من بعض الأفراد عنها ، لكن حضوره لها ومشاركته لإخوانه المسلمين سنة مؤكدة لا ينبغي تركها إلا لعذر شرعي .

وذهب بعض أهل العلم إلى أن صلاة العيد فرض عين كصلاة الجمعة ، فلا يجوز لأي مكلف من الرجال الأحرار المستوطنين أن يتخلف عنها ، وهذا القول أظهر في الأدلة وأقرب إلى الصواب .

ويسن للنساء حضورها مع العناية بالحجاب والتستر وعدم التطيب ؛ لما ثبت في الصحيحين : عن أم عطية رضي الله عنها أنها قالت : (أمرنا أن نخرج في العيدين العواتق والحِيص ليشهدن الخير ودعوة المسلمين وتعتزل الحِيص المصلى) وفي بعض ألفاظه : فقالت إحداهن : يا رسول الله لا تجد إحدانا جلبابا تخرج فيه فقال ﷺ : (لتلبسها أختها من جلبابها) .

ولا شك أن هذا يدل على تأكيد خروج النساء لصلاة العيدين ليشهدن الخير ودعوة المسلمين .

ابن عثيمين رحمه الله : خروج النساء لصلاة العيد سنة .

قال الشيخ : الخروج لصلاة العيد للنساء سنة ، لأن النبي ﷺ أمر أن يخرج

العواتق وذوات الخدور .

الشرح الممتع (٢٠٤/٤)

وقال الشيخ أيضاً : قد أجمع المسلمون على مشروعية صلاة العيد ، ومنهم من

قال : هي سنة. ومنهم من قال : فرض كفاية. وبعضهم قال: فرض عين ومن تركها أثم ، واستدلوا بأن النبي ﷺ أمر حتى ذوات الخدور والعواتق ومن لا عادة لهن بالخروج أن يحضرن مصلى العيد ، إلا أن الحيض يعتزلن المصلى ، لأن الحائض لا يجوز أن تمكث في المسجد ، وإن كان يجوز أن تمر بالمسجد لكن لا تمكث فيه .

والذي يترجح لي من الأدلة أنها فرض عين ، وأنه يجب على كل ذكر أن يحضر صلاة العيد إلا من كان له عذر، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

مجموع فتاوى ورسائل (٢١٧/١٦)

وقال الشيخ أيضاً : صلاة العيد فرض عين على الرجال على القول الراجح من

أقوال أهل العلم ، لأن النبي ﷺ أمر بها وواظب عليها ، حتى أمر النساء العواتق ، وذوات الخدور ، والحيض بالخروج ، وأمر الحيض أن يعتزلن المصلى .

مجموع فتاوى ورسائل (٢٢٣/١٦) ، وانظر أيضاً (٣٥/١٦ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٧٣ - ٢٧٤) ، وشرح رياض الصالحين (٢٤٣/٥) ، وحاشية الشيخ على الروض المربع (١٢٨)

تنبيه : في موضع آخر وفي سياق ذكره لأقوال أهل العلم في حكم صلاة العيد

قال الشيخ ابن عثيمين :

القول الثالث : أنها فرض عين على كل أحد ، وأنه يجب على جميع المسلمين أن

يصلوا صلاة العيد ، ومن تخلف فهو آثم ، وإلى هذا ذهب أبو حنيفة ، واختاره

شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

واستدل هؤلاء بأن النبي ﷺ : « أمر النساء حتى الحيض ، وذوات الخدور أن يخرجنَ إلى المصلى ليشهدن الخير ودعوة المسلمين » ، وهذا يدل على أنها فرض عين؛ لأنها لو كانت فرض كفاية لكان الرجال قد قاموا بها، وهذا عندي أقرب الأقوال [وهو الراجح] .

الشرح الممتع (١١٦ / ٥)

الكلام السابق للشيخ قد يفهم منه أن صلاة العيد واجبة على النساء ، وفي كلامه المنقول قبله ذكر الشيخ أن صلاة العيد فرض عين على الرجال لا النساء فينبغي فهم كلامه في هذا الموضع في ضوء ما سبق نقله من كلامه رحمه الله .

الألباني رحمه الله : خروج النساء لصلاة العيد واجب .

في سلسلة الأحاديث الصحيحة وتحت عنوان :

وجوب خروج النساء إلى مصلى العيد .

أورد الشيخ ما أخرجه الطيالسي (١/ ١٤٦) ، وأحمد (٦/ ٣٥٨) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٧/ ١٦٣) ، والبيهقي (٣/ ٣٠٦) ، والخطيب (٤/ ٦٣) عن طلحة بن مصرف عن امرأة من بني عبد القيس عن أخت عبد الله بن رواحة الأنصاري عن رسول الله ﷺ أنه قال : « وجب الخروج على كل ذات نطقٍ . يعني في العيدين » .

قال الشيخ : ورجاله ثقات ، رجال الشيخين ، غير المرأة القيسية ، فلم أعرفها .

لكن يشهد للحديث حديث أم عطية مرفوعاً : « لتخرج العواتق وذوات الخدور

والحيض ، فيشهدن الخير ودعوة المؤمنين ، ويعتزلن الحيض المصلى » .

أخرجه البخاري (٣/ ٤٦٩ - طبع الخطيب) ، والبيهقي (٣/ ٣٠٦) .

وروى ابن أبي شيبه (١٨٢ / ٢) عن طلحة اليامي أيضاً قال : قال أبو بكر :
« حق على كل ذات نطاق الخروج إلى العيدين » .
ورجاله ثقات رجال الشيخين .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥٣٢/٥) برقم (٢٤٠٨)

وفي سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة برقم (٣٩٥٥) أورد الشيخ حديث

ابن عباس مرفوعاً : (العيدين واجبان على كل حالم من ذكر و أنثى) .

وبعد أن بين درجة هذا الحديث وأنه موضوع قال : وهذا حال الحديث من

حيث الرواية ، وإلا ؛ فمعناه صحيح ؛ يدل عليه أمور ، منها : أمره ﷺ النساء أن

يخرجن إلى المصلى ، ومن كانت لا جلباب لها تعيرها جارتها من جلبابها ، حتى

الحُيُضُ منهن أمرن بالخروج ؛ ليشهدن الخير ودعوة المسلمين . **فهذا من أقوى**

الأدلة على وجوب صلاة العيدين عليهن ، وإذا كان هذا هو الحكم عليهن ؛

فكيف الرجال ؟!

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٤٢٠-٤٢١/٨) تحت الحديث رقم (٣٩٥٥) ، وانظر أيضاً تمام المنة

(٣٤٤) ، وصلاة العيدين في المصلى هي السنة (١٣) ، وصفة صلاة النبي ﷺ لصلاة الكسوف (١٢٢) ، والأجوبة

النافعة (٨٧)



المسألة الثانية : حكم رفع اليدين مع كل تكبيرة في صلاة العيدين

الألباني رحمه الله : رفع اليدين مع كل تكبيرة في صلاة العيدين ليس بسنة .

في كتاب فقه السنة ذكر الشيخ سيد سابق أنه في صلاة العيد يسن رفع اليدين مع كل تكبيرة ، وذكر في الحاشية أن ذلك روي عن عمر وابنه عبد الله .

فقال الشيخ الألباني متعباً :

الصواب أن يقال : لا يسن ذلك ، لأنه لم يثبت ذلك عنه عليه السلام ، وكونه روي عن عمر وابنه لا يجعله سنة ، ألا ترى أن المؤلف قال بمثل قولنا في تكبيرات الجنائز ، واحتج بمثل حجتنا ، مع أنه قد صح عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه فيها ؟! فإن كان هذا يجعل التكبيرات سنة ، فليقل بسنيتها ، وإلا فليقل بعدم المشروعية في الموضعين وهو الحق ، ولا سيما أن رواية عمر وابنه ههنا لا تصح .

أما عن عمر فرواه البيهقي بسند ضعيف .

وأما عن ابنه فلم أقف عليها الآن ، وقد قال مالك :

« لم أسمع فيه شيئاً » . انظر « الإرواء » (٦٤٠) .

تسام المنة (٣٤٨ - ٣٤٩) ، وانظر إرواء الغليل (١١٢/٣) ، وأحكام الجنائز (١٤٨) الفقرة (٧٥) ، والتعليق على التكيل (٣٨/٢)

ابن عثيمين رحمه الله : رفع اليدين مع كل تكبيرة في صلاة العيدين سنة .

في كتاب الشرح الممتع ذكر الشيخ الخلاف بين العلماء في هذه المسألة فقال :

القول الأول : يرفع يديه .

القول الثاني : لا يرفع يديه .

والصواب أنه يرفع يديه مع كل تكبيرة ، وفي تكبيرات الجنائز أيضاً ؛ لأن هذا
ورد عن الصحابة رضي الله عنهم ، ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم خلفه ، ومثل هذا العمل لا مدخل
للاجتهاد فيه ؛ لأنه عبادة فهو حركة في عبادة ، فلا يذهب إليه ذاهب من الصحابة
إلا وفيه أصل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد صح عن ابن عمر - رضي الله عنهما - :
« أنه كان يرفع يديه في تكبيرات الجنائز مع كل تكبيرة » ، بل إنه روي عنه مرفوعاً
ومنهم من صحّحه مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

تنبيه : لم يبين المؤلف كيفية رفع اليدين وقد سبق ذلك في أول صفة الصلاة ،
وأما في صلاة العيد فورد عن عمر رضي الله عنه : « أنه كان يرفع يديه مع كل تكبيرة في
الجنائز والعيد » ، وكذلك عن زيد بن ثابت رضي الله عنه رواهما الأثرم .

الشرح الممتع (١٣٨/٥ - ١٣٩) ، وانظر أيضاً مجموع فتاوى ورسائل (٢٣٩/١٦ - ٢٤٠ ، ٢٤٤)



المسألة الثالثة : من جاء إلى مصلى العيد هل يجلس أم يصلي ركعتين تحية**المسجد ؟****ابن باز رحمه الله :** السنة لمن أتى مصلى العيد أن يجلس ولا يصلي تحية**المسجد .****قال الشيخ :** السنة لمن أتى مصلى العيد لصلاة العيد ، أو الاستسقاء أن يجلس

ولا يصلي تحية المسجد ؛ لأن ذلك لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه رضي الله عنهم فيما

نعلم إلا إذا كانت الصلاة في المسجد فإنه يصلي تحية المسجد ؛ لعموم قول النبي ﷺ :

« إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » متفق على

صحته .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٤/١٣)

وقال الشيخ أيضاً : صلاة العيدين إذا صليت في المصلى المعد لصلاة العيدين

فإن المشروع عدم الصلاة قبل صلاة العيد ؛ لأنه ليس له حكم المساجد من كل

الوجوه ، ولأنه لا سنة لصلاة العيد قبلها ولا بعدها .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٣/١٥ - ١٦) ، وانظر أيضاً: الفوائد الجلية (٦٨) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١٠٧/١)

وسئل الشيخ : هل مصلى العيد له تحية مسجد ؟**فأجاب :** الصحيح أنه لا تحية له ، وقوله ﷺ للنساء الحيض : (ليعتزلن المصلى)

لئلا يقطعن الصلاة ويؤذين المصلين .

لقاءاتي مع الشيخين (١١٣/١)

ابن عثيمين رحمه الله : من جاء إلى مصلى العيد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين**تحية المسجد .****سئل الشيخ :** هل يعتبر مصلى العيد مسجداً ويأخذ أحكام المسجد ؟

فأجاب بقوله : العلماء اختلفوا فيه هل هو مسجد أو مصلى : فمن قال : إنه

مسجد أعطاه أحكام المساجد ، ومن قال : إنه مصلى لم يعطه أحكام المساجد .

والفرق بين المسجد والمصلى ظاهر ، فمثلاً إذا كان الإنسان اتخذ في بيته مكاناً ما

يصلي فيه ، كما يوجد في البيوت قديماً ، فهذا مصلى وليس بمسجد ، فلا تثبت له

أحكام المساجد ، أما إذا كان مسجداً فإنه تثبت له أحكام المساجد .

والظاهر من السنة أن مصلى العيد مسجد ، وقد صرح بذلك أصحاب الإمام

أحمد - رحمه الله - فقال في المنتهى « ومصلى العيد مسجد ، لا مصلى الجنائز »

فمصلى العيد مسجد ، ودليل ذلك أن النبي ﷺ أمر في العيدين أن تخرج النساء

العواتق وذوات الخدور ، وأمر أن يعتزل الحيض المصلى ، فهذا دليل على أن النبي

ﷺ أعطاه حكم المسجد ، وبناء عليه نقول : إن النبي ﷺ قال : « إذا دخل أحدكم

المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » ، فإذا دخلت مصلى العيد فلا تجلس حتى

تصلي ركعتين .

ومن العلماء من قال : حتى وإن كان مسجداً فلا تصل في مسجد العيد ركعتين

تحية المسجد ، كما هو المشهور من مذهب الإمام أحمد - رحمه الله - لأن النبي ﷺ

صلى العيد ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما ، وهذا ثابت في الصحيحين ، ولكن

ليس فيه دليل لما قالوا ؛ لأن النبي ﷺ أتى المسجد فتقدم فصلى ، فكانت صلاة

العيد مجزئة عن تحية المسجد ، كما لو دخل الإنسان والإمام يصلي فصلى مع

الإمام أجزأته عن تحية المسجد ، أما كونه لم يصل بعدهما فلائنه عليه الصلاة

والسلام انصرف من صلاته إلى الخطبة ، وليس لصلاة العيد رتبة بعدها ، ونقول

أيضاً : هو في الجمعة عليه الصلاة والسلام لا يصلي قبلها ولا بعدها ، فإذا جاء

خطب وصلى ، ثم انصرف إلى بيته وصلى ركعتين ، فهو لم يصل قبل الخطبة ولا

بعدها ، فهل يقال : إن الرجل إذا جاء إلى مسجد الجامع يوم الجمعة لا يصلي قبل الجمعة ، ولا بعدها ؛ لأن الرسول ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها ؟!

لا يقال بهذا ، إذاً فلا فرق بين مصلي العيد ، ومسجد الجامع ، فإذا كان يصلي تحية المسجد يوم الجمعة إذا دخل حتى وإن كان الإمام يخطب ، فليصل كذلك تحية المسجد إذا دخل مصلي العيد لأنه مسجد .

مجموع فتاوى ورسائل (٢٥٠/١٦-٢٥٢) ، وانظر أيضاً (٢١١/١٦ ، ٢١٩ ، ٢٥٢-٢٥٥) ، والشرح الممتع (١٥٣/٥-١٥٤) ، وفتح ذي الجلال والإكرام (٢/٦١٣-٦١٥) ، ولقاءاتي مع الشيوخ (٢/٥٥-٥٦) ، ولقاءات الباب المفتوح (٤٢/٣)



المسألة الرابعة : من فاتته صلاة العيد هل يشرع له أن يقضيها ؟**ابن باز رحمه الله :** من فاتته صلاة العيد فإنه يقضيها على صفتها .

الفوائد الجلية (٦٥) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٢٩)

ابن عثيمين رحمه الله : من فاتته صلاة العيد لا يشرع له أن يقضيها .

المذهب عند الحنابلة أن من فاتته صلاة العيد فإنه يسن له قضاؤها على صفتها .

قال الشيخ : والدليل على سنّة القضاء قوله ﷺ : « من نام عن صلاة أو نسيها

فليصلها إذا ذكرها » ، وقول الرسول ﷺ : « فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا » .

ولكن في هذا الاستدلال نظر ؛ لأن المراد بالحديثين الفريضة ، أما هذه فصلاة

مشروعة على وجه الاجتماع ، فإذا فاتت فإنها لا تقضى إلا بدليل يدل على

قضائها إذا فاتت ، ولهذا إذا فاتت الرجل صلاة الجمعة لم يقضها ، وإنما يصلي

فرض الوقت وهو الظهر .

ولهذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - إلى أنها لا تقضى إذا فاتت ،

وأن من فاتته ، فلا يسنّ له أن يقضيها ؛ لأن ذلك لم يرد عن النبي ﷺ ؛ ولأنها

صلاة ذات اجتماع معين ، فلا تشرع إلا على هذا الوجه .

فإن قال قائل : أليست الجمعة ذات اجتماع على وجه معين ، ومع ذلك

تقضى ؟ .

فالجواب : الجمعة لا تقضى ، وإنما يصلى فرض الوقت ، وهو الظهر ، وصلاة

العيد أيضاً نقول : فات الاجتماع فلا تقضى ، وليس لهذا الوقت فرض ، ولا سنّة

أيضاً .

**فهي صلاة شرعت على هذا الوجه ، فإن أدركها الإنسان على هذا الوجه
صلاها ، وإلا فلا .**

الشرح الممتع (١٥٥/٥ - ١٥٦) ، وانظر أيضاً فتح ذي الجلال والإكرام (١٦٤/٢) ، ومجموع فتاوى ورسائل
(٢١٤/١٦ - ٢١٥ ، ٢١٧ - ٢١٨ ، ٢٢٣ ، ٢٥٥ - ٢٥٦ ، ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ٣٥٦) ، ولقاءات الباب المفتوح (٣٤٠/٢) ،
(١٢/٣ ، ١٤٥) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١٣٥/٢)



باب صلاة الكسوف

المسألة الأولى : حكم صلاة الكسوف

ابن باز رحمه الله : صلاة الكسوف سنة مؤكدة .

سئل الشيخ : ما حكم صلاة الكسوف ، وهل يدل قوله ﷺ : (فإذا رأيتموها

فادعوا الله وصلوا) وقوله ﷺ : (فافزعوا إلى الصلاة) على الوجوب ؟

فأجاب : صلاة الكسوف سنة مؤكدة ؛ لما ورد فيها من الأحاديث الصحيحة ،

ولست واجبة عند أهل العلم ؛ لقول النبي ﷺ لما سأله بعض الوفود عن الصلاة ،

وأخبره بأن عليه الصلوات الخمس ، فقال السائل : هل علي غيرها ؟ قال (لا إلا

أن تطوع) .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٩ / ١٣) ، وانظر أيضاً الحلال الإبريزية (١ / ٢٢٧ ، ٣٠٦) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٣٠)

الألباني رحمه الله : صلاة الكسوف واجبة .

في كتابه صفة صلاة النبي ﷺ لصلاة الكسوف نبه الشيخ على أوهام وقعت

لبعض العلماء منها :

قول الإمام النووي في « صلاة الكسوف » من شرحه على مسلم (٦ / ١٩٨) :

« وأجمع العلماء على أنها سنة » !

وتبعه الشوكاني في « النيل » (٣ / ٣٧٨) ، وسبقهما إلى ذلك ابن حزم في

« مراتب الإجماع » (٣٢) .

وهذا خطأ ؛ فقد ذهب بعض المتقدمين إلى القول بوجوبها ؛ ولذلك لم يدع الإجماع

المزعوم الحافظ ابن حجر ، بل حكى الخلاف فيه ، فقال في « الفتح » (٢ / ٤٢١) :

« قوله : (باب الصلاة في كسوف الشمس) ؛ أي : مشروعتها ، وهو أمر متفق عليه ؛ لكن اختلف في الحكم وفي الصفة ؛ فالجمهور على أنها سنة مؤكدة ، وصرح أبو عوانة في « صحيحه » بوجوبها ؛ ولم أره لغيره ؛ إلا ما حكى عن مالك أنه أجراها مجرى الجمعة . ونقل الزين بن المنير عن أبي حنيفة أنه أوجبها ، وكذا نقل بعض مصنفي الحنفية أنها واجبة » .

قلت : وقد قال أبو عوانة في « صحيحه » (٣٦٦ / ٢) : « بيان وجوب صلاة الكسوف » . ثم ساق تحته حديث أبي مسعود وابن عمر المتقدمين ، وفيهما الأمر الصريح بالصلاة عند الكسوف ، والأصل في الأمر الوجوب إلا لقرينة ، ولا قرينة هنا ؛ إلا ما ذكره الصنعاني في « السبل » (١٠٣ / ٢) من انحصار الواجبات في الخمس صلوات . وهذا لا يصلح في نظري أن يكون قرينة ؛ لأن الأمر بصلاة الكسوف لأمر عارض ؛ فليست صلاة سادسة يومية حتى تتعارض مع الانحصار المذكور ، وإلا ؛ لكان القول بوجوب صلاة العيدين خطأ ؛ للتعارض المذكور ، وليس كذلك ، بل الصحيح أنها واجبة كما بينه الصنعاني نفسه (٩٣ / ٢ - ٩٤) ، وأجاب من احتج بهذه الدعوى نفسها على سنية صلاة العيدين بقوله : « وأجيب بأنه استدلال بمفهوم العدد ، وبأنه يحتمل كتبهن كل يوم وليلة » .

فالحق القول بوجوب صلاة الكسوف . والله أعلم .

صفة صلاة النبي ﷺ لصلاة الكسوف (١٢٠ - ١٢٢) ، وانظر أيضاً (١٢٣)

وفي كتابه تمام المنة ذكر الشيخ نحواً مما سبق ثم قال : القول بالسنية فقط فيه إهدار للأوامر الكثيرة التي جاءت عنه ﷺ في هذه الصلاة دون أي صارف لها عن دلالتها الأصلية ، ألا وهو الوجوب . ومال إلى هذا الشوكاني في السيل الجرار

(٣٢٣/١) ، وأقره صديق خان في « الروضة الندية » ، وهو الحق إن شاء الله تعالى .

تمام المنة (٢٦٢) ، وانظر أيضاً التعليقات الرضية (٤١٠/١)

ابن عثيمين رحمه الله : صلاة الكسوف فرض كفاية .

قال الشيخ : صلاة الكسوف مختلف فيها : من العلماء من يقول : واجبة ، ومنهم من يقول : ليست بواجبة ، **والصحيح أنها واجبة ؛** لأن النبي ﷺ أمر بها وفزع لما كسفت الشمس وصلّاها صلاة غريبة ، لكنها فرض كفاية إذا قام بها من يكفي من أهل البد سقطت عن الباقي .

شرح رياض الصالحين (٩٣/٥)

وفي الشرح الممتع أشار الشيخ إلى أن صلاة الكسوف سنة مؤكدة عند جمهور العلماء ثم قال :

وقال بعض أهل العلم : إنها واجبة ؛ لقول النبي ﷺ : « إذا رأيتم ذلك فصلوا » .

قال ابن القيم في كتاب « الصلاة » : وهو قول قوي ، أي : القول بالوجوب ، وصدق - رحمه الله - لأن النبي ﷺ أمر بها وخرج فزعاً ، وقال : إنها تخويف ، وخطب خطبة عظيمة ، وعُرضت عليه الجنة والنار ، وكل هذه القرائن العظيمة تشعر بوجوبها ؛ لأنها قرائن عظيمة ، ولو قلنا : إنها ليست بواجبة ، وإن الناس مع وجود الكسوف إذا تركوها مع هذا الأمر من النبي عليه الصلاة والسلام والتأكيد فلا إثم عليهم لكان في هذا شيء من النظر ، كيف يكون تخويفاً ثم لا نبالي وكأنه أمر عادي ؟ أين الخوف ؟

التخويف يستدعي خوفاً ، والخوف يستدعي امتثالاً لأمر النبي عليه الصلاة والسلام .

واستدل الذين قالوا بأنها سنة بما يلي :

١- الحديث المشهور في قصة الذي جاء يسأل عن الإسلام ؛ وذكر له النبي ﷺ الصلوات الخمس ، قال : « هل عليّ غيرها ؟ » ، قال : « لا إلا أن تطوع » .

٢- أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن في آخر حياته في السنة العاشرة ، وقال : « أخبرهم بأن الله فرض عليهم خمس صلوات » ، ولم يذكر سواها .

قالوا : هذان الحديثان ، وأمثالهما يدلان على أن الأمر بالصلاة في الكسوف للاستحباب ، وليس للوجوب .

والذين قالوا بالوجوب قالوا : إن النبي ﷺ ذكر الصلوات الخمس ؛ لأنها اليومية التي تتكرر في كل زمان وفي كل مكان ، أما صلاة الكسوف ، وتحية المسجد على القول بالوجوب ، وما أشبه ذلك ، فإنها تجب بأسبابها ، وما وجب بسبب فإنه ليس كالواجب المطلق .

قالوا : ولهذا لو نذر الإنسان أن يصلي ركعتين لوجب عليه أن يصلي ، مع أنها ليست من الصلوات الخمس ، لكن وجبت بسبب نذره ، فما وجب بسبب ليس كالذي يجب مطلقاً .

وهذا القول قوي جداً ، ولا أرى أنه يسوغ أن يرى الناس كسوف الشمس أو القمر ثم لا يبالون به ، كل في تجارته ، كل في لهوه ، كل في مزرعته ، فهذا شيء يخشى أن تنزل بسببه العقوبة التي أنذرنّا الله إياها بهذا الكسوف .

فالقول بالوجوب أقوى من القول بالاستحباب .

وإذا قلنا بالوجوب ؛ الظاهر أنه على الكفاية .

الشرح الممتع (١٨١/٥-١٨٢) ، وانظر أيضاً (٨/٤) ، وفتح ذي الجلال والإكرام (٣٠٤/٢) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٣٣٦/١٤) ، (٣٠٤/١٦ ، ٣١٥) ، ولقاءات الباب المفتوح (٤٣٨/١)



المسألة الثانية : هل كسوف الشمس أو القمر لا يقع إلا في أوقات معينة من

الشهر ؟

ابن باز رحمه الله : يمكن كسوف الشمس والقمر في كل وقت .

نشر في بعض الصحف أكثر من مرة ما يقرره ويؤكدده علماء الفلك أنه إذا كان كسوف للشمس في آخر ليلة من الشهر فإنه يستحيل أن يكون اليوم التالي أول شهر جديد لأنه لا يمكن رؤية الهلال بسبب الكسوف .

فكتب الشيخ تنبيهاً ورداً على ذلك ومما جاء فيه قوله :

في هذا الكلام من الخطر العظيم والجرأة على دين الله ورسوله ، ونبذ ما صحت به السنة عن رسول الله ﷺ وراء الظهر ، وتقديم أقوال الحسابين على ما دل عليه كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ من تعليق إثبات دخول الشهر وخروجه برؤية الهلال أو إكمال العدة ، وحكمه ﷺ يعم زمانه وما بعده إلى يوم القيامة ؛ لأن الله عز وجل بعثه إلى العالمين بشريعة كاملة لا يعتريها نقص بوجه من الوجوه ، كما قال الله سبحانه : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣] ، وهو سبحانه يعلم ما يقع من الكسوف في كل زمان ولم يخبر عباده بما يجب عليهم اعتباره وقت الكسوف ، من جهة إثبات الأهلة ، مع أنه سبحانه أخبرهم على لسان رسوله محمد ﷺ بما يشرع لهم وقت الكسوف من صلاة وغيرها ، أما قول الفلكيين: إن كسوف الشمس لا يكون إلا في آخر الشهر في ليالي استسرار القمر فليس عليه دليل يعتمد عليه ويسوغ من أجله أن تخالف الأحاديث الثابتة عن رسول الله ﷺ ، ولو أيده شيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة ابن القيم عفا الله عنهما ، فإنهما ليسا معصومين ، ويجوز عليهما الخطأ في بعض أقوالهما كما يجوز على غيرهما من أهل العلم ، وقد أمر الله عباده عند

التنازع أن يردوا ما تنازعوا فيه إلى كتابه وسنة نبيه ﷺ ، وأن يردوا ما اختلفوا فيه إلى حكمه وحكم رسوله ﷺ ، فقال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩] ، وقال عز وجل : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ أَخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ [الشورى : ١٠] ، وقال سبحانه : ﴿ فَلَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [المائدة: ٦٥] .

وقد صرح جمع من أهل العلم بأن كسوف الشمس يمكن وقوعه في غير آخر الشهر، وهكذا خسوف القمر يمكن وقوعه في غير ليالي الإبدار ، والله سبحانه على كل شيء قدير ، وكون العادة الغالبة وقوع كسوف الشمس في آخر الشهر لا يمنع وقوعه في غيره ...

إلى أن قال : أما الاحتجاج بالكسوف فمن أضعف الحجج ؛ لأنه لا يوجد نص من كتاب الله عز وجل ولا من سنة رسوله ﷺ يدل على أن الخسوف للقمر لا يقع إلا في ليالي الإبدار ، وأن الكسوف للشمس لا يكون إلا أيام الاستسرار كما يقوله بعض العلماء ، بل قد صرح جمع من أهل العلم بأنه يجوز أن يقع في كل وقت كما تقدم ، وذكر غير واحد منهم أنه يمكن وقوعه في يوم عيد الفطر وعيد النحر ، وهذان اليومان ليسا من أيام الإبدار ولا من أيام الاستسرار فنقابل قول من قال : إنه لا يقع الخسوف إلا في ليالي الإبدار ولا كسوف الشمس إلا في أيام الاستسرار بقول من قال : إنه يمكن وقوع ذلك في كل وقت ، وليس قول أحدهما بأولى من الآخر ، وتسلم لنا الأدلة الشرعية ليس لها معارض ، وليس في شرع الله سبحانه ولا في قدرته فيما نعلم ما يمنع وقوع الخسوف والكسوف في كل وقت ؛

لأن الله عز وجل له القدرة الكاملة على كل شيء ، وله الحكمة البالغة في جميع ما يقدره ويشرعه لعباده ، وقد أخبر نبيه ﷺ أن كسوف الشمس وخسوف القمر آيتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده ، والعباد في أشد الحاجة إلى التخويف والإنذار من أسباب العذاب في كل وقت ، وهذا المعنى نفسه من الأدلة الدالة على صحة قول من قال من العلماء : بجواز وقوع الخسوف والكسوف في جميع الأوقات .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٨٠/٣٠ - ٢٨٥) ، وانظر أيضاً (١٣٩/١٥ - ١٤٤) ، وقارن مع تعليقات الشيخ على فتح الباري (٦٢٤/٢)

وسئل الشيخ : هل يقع الكسوف في اليوم العاشر أو الرابع من الشهر ، وما صحة قول من قال : إن الكسوف الذي وقع في عهد النبي ﷺ لما مات ابنه إبراهيم كان في اليوم الرابع ؟

فأجاب : لا أعلم دليلاً يدل على تخصيص الكسوف بوقت معين ، والأرجح أنه يمكن كسوف الشمس والقمر في كل وقت ، وليس مع من خصص ذلك بوقت معين دليل فيما نعلم ، والله الموفق .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٤/١٣)

ابن عثيمين رحمه الله : لا يقع كسوف الشمس أو القمر إلا في أيام وليالي معلومة من الشهر .

قال الشيخ : سبب كسوف الشمس أن القمر يحول بينها وبين الأرض فيحجبها عن الأرض ، إما كلها أو بعضها ، لكن لا يمكن أن يحجب القمر الشمس عن جميع الأرض ؛ لأنه أصغر منها ، حتى لو كسفها عن بقعة على قدر مساحة القمر لم يحجبها عن البقعة الأخرى ؛ لأنها أرفع منه بكثير ، ولذلك لا يمكن أن يكون الكسوف كلياً في الشمس في جميع أقطار الدنيا أبداً ، إنما يكون في موضع معين ، مساحته بقدر مساحة القمر .

وإذا قلنا بهذا القول المحقق المتيقن : إنَّ سبب كسوف الشمس هو حيلولة القمر بينها وبين الأرض تبين أنه لا يمكن الكسوف في اليوم السابع أو الثامن أو التاسع أو العاشر ، لبعده القمر عن الشمس في هذه الأيام ، إنما يقرب منها في آخر الشهر . ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : لا يمكن أن تكسف الشمس إلا في التاسع والعشرين أو الثلاثين أو آخر الثامن والعشرين ؛ لأنه هو الذي يمكن أن يكون القمر فيه قريباً من الشمس فيحول بينها وبين الأرض . كذلك القمر سبب كسوفه حيلولة الأرض بينه وبين الشمس ؛ لأن القمر يستمد نوره من الشمس كالمرآة أمام القنديل .

فالمرآة أمام القنديل يكون فيها إضاءة نور ، لكن لو أطفأت القنديل أصبحت ظلمة ، ولهذا سمى الله القمر نوراً ، فقال عز وجل : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا ﴾ [الفرقان: ٦١] ، وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا ﴾ [نوح: ١٦] ، وعلى هذا التقدير الواقعي لا يمكن أن يكسف القمر في الليلة العاشرة ، أو الثامنة ، أو التاسعة ، أو الحادية عشرة ، أو السابعة عشرة ، أو العشرين ، أو الخامسة والعشرين ، أو السابعة والعشرين ، فلا يمكن أن يكسف إلا في ليالي الإبدال أي : الرابعة عشرة ، والخامسة عشرة ؛ لأنها هي الليالي التي يمكن أن تحول الأرض بينه وبين الشمس ؛ لأنه في جهة والشمس في جهة ، فهو في جهة الشرق ، والشمس في جهة الغرب فيمكن أن تحول الأرض بينهما وحينئذ ينكسف القمر .

وسئل الشيخ : يقول بعض الناس : إن الكسوف لا يدرك بالحساب فما توجيهكم ؟

فأجاب بقوله : الدين لا يمكن أن يأتي بإنكار شيء محسوس أبداً ، ولذلك يرى المحققون من العلماء كشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وغيره أن الكسوف أمر يدرك بالحساب ، وليس من أمور الغيب ، ولذلك لا يقع إلا في أيام معلومة من الشهر ، كآخر الشهر ، تسع وعشرين ، وثلاثين من الشهر في كسوف الشمس ، ووسطه كأربع عشرة ، وخمس عشرة في كسوف القمر ، وهذا لا ينافي ما ذكره النبي ﷺ من أن الله تعالى يخوف به العباد ، فإن الله تعالى هو الذي يقدر اختلاف سير الشمس والقمر فيقع الكسوف لهذه الحكمة التي ذكرها النبي ﷺ .

مجموع فتاوى ورسائل (٣٠٦/١٦ - ٣٠٧) ، وانظر أيضاً (٣٠٤/١٦)



كتاب الزكاة

المسألة الأولى : أصناف الحبوب والثمار التي تجب فيها الزكاة

ابن باز رحمه الله : تجب الزكاة في الحبوب والثمار التي تكال وتدخر .

سئل الشيخ : عن زكاة الفواكه والخضراوات .

فأجاب : ليس في الفواكه ونحوها من الخضراوات التي لا تكال ولا تدخر كالبطيخ والرمان ونحوهما زكاة إلا إذا كانت للتجارة ، فإنه يزكى ما حال عليه الحول من قيمتها إذا بلغت النصاب كسائر عروض التجارة . وإنما تجب الزكاة في الحبوب والثمار التي تكال وتدخر كالتمر والزبيب والحنطة والشعير ونحو ذلك ، لعموم قوله تعالى : ﴿ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ [الأنعام: ١٤١] وقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة: ٤٣] وقول النبي ﷺ : « ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر ولا حب صدقة » متفق على صحته ، فدل على وجوبها فيما بلغ ذلك من الحبوب التي تكال وتدخر ، ولأن أخذ النبي ﷺ الزكاة من الحنطة والشعير يدل على وجوبها في أمثالها ، والله ولي التوفيق .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٤/٦٧ - ٦٨) ، وانظر أيضا (١٤/٦٩ ، ٧٣) ، وفتاوى نور على الدرب (٢/ ١٢٠١)

ابن عثيمين رحمه الله : الزكاة تجب في كل مكيل مدخر من الحبوب والثمار .

ذكر الشيخ الخلاف في الحبوب والثمار التي تجب فيها الزكاة ثم قال : والخلاصة أن الحبوب والثمار تجب فيها الزكاة بشرط أن تكون مكيلة مدخرة ، فإن لم تكن كذلك فلا زكاة فيها ، هذا هو أقرب الأقوال ، وعليه المعتمد إن شاء الله .

الشرح الممتع (٦/٧٠) ، وانظر (٦/٧٦) ، ومجموع فتاوى ورسائل (١٨/٢٤٩ ، ٥٧٨)

الألباني رحمه الله : لا زكاة إلا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب .

في كتاب فقه السنة : ذكر الشيخ سيد سابق اختلاف العلماء في الأصناف التي تجب فيها زكاة الزروع والثمار ، وذكر مذهب الحسن البصري والشعبي : أنه لا زكاة إلا في المنصوص عليه ، ثم قال : واعتبر الشوكاني هذا المذهب الحق .

علق الشيخ على الكلام السابق فقال : وهو الذي يجب الوقوف عنده ؛ لقوله ﷺ لأبي موسى ومعاذ حين أرسلهما إلى اليمن : « لا تأخذا في الصدقة إلا من هذه الأصناف الأربعة : الشعير ، والحنطة ، والزبيب ، والتمر » أخرجه البيهقي والحاكم وصححه ، ووافقه الذهبي ، وهو كما قالوا ، على ما بينته في « إرواء الغليل » (٨٠١) ، وهو اختيار أبي عبيد في كتابه « الأموال » ، فراجع كلامه فيه (رقم ١٣٨١ ، ١٤٠٩) ، وبه يرتاح المسلم من الأقوال المختلفة المتضاربة مما سينقله المؤلف ، والتي ليس عليها دليل سوى الرأي ! ...

ثم قال : ولهذا قال أبو عبيد وابن زنجويه في كتابيهما : « والذي نختاره في ذلك الاتباع لسنة رسول الله ﷺ ، والتمسك بها : أنه لا صدقة في شيء من الحبوب إلا في البر والشعير ، ولا صدقة في شيء من الثمار إلا في النخل والكرم ، لأن رسول الله ﷺ لم يُسمَّ إلا إياها ، مع قول من قال به من الصحابة والتابعين ، ثم اختيار ابن أبي ليلي وسفيان إياه ، لأن رسول الله ﷺ حين خص هذه الأصناف الأربعة للصدقة ، وأعرض عما سواها ، قد كان يعلم أن للناس أموالاً وأقواتاً ، مما تخرج الأرض سواها ، فكان تركه ذلك وإعراضه عنه عفواً منه كعفوه عن صدقة الخيل والرقيق » .

تمام المنة (٣٦٨ - ٣٧٣)



المسألة الثانية : مقدار صاع النبي ﷺ بالكيلو

ابن باز رحمه الله : مقدار صاع النبي ﷺ بالوزن يقارب ثلاثة كيلو جرام .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٠١/١٤) وانظر (٢٠٤/١٤ - ٢٠٥) ، وفتاوى نور على الدرب (٢/١٢٠٥ - ١٢٠٦)

ابن عثيمين رحمه الله : مقدار صاع النبي ﷺ كيلوان وأربعون جراماً من البر

الجيد .

انظر الشرح الممتع (٧٢/٦ ، ١٧٦ - ١٧٧) ، (١٤٨/٥) ، (٢٧٥/١٣) ، ومجموع فتاوى ورسائل (١٨/٥٨ ، ٩٣ ، ٢٧٧ ، ٥٢٤ ، ٥٥٨ - ٥٥٩) ، وفتح ذي الجلال والإكرام (١/٢٩٣)



المسألة الثالثة : مقدار نصاب الذهب بالجرامات

ابن باز رحمه الله : نصاب الذهب اثنان وتسعون جراماً .

قال الشيخ : ونصاب الذهب عشرون مثقالاً ، ومقداره من الجنيهات السعودية

أحد عشر جنيهاً وثلاثة أسباع الجنية ، وبالغرام اثنان وتسعون جراماً .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٣٢/١٤ - ٢٣٣) ، وانظر أيضاً (٨٠/١٤ ، ٨١ ، ٨٢ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢١) ،
وفتاوى نور على الدرب (١١٦٣/٢ ، ١١٦٥ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٧ ، ١١٩٠)

ابن عثيمين رحمه الله : نصاب الذهب خمسة وثمانون جراماً .

قال الشيخ : وقد حررت نصاب الذهب فبلغ خمسة وثمانون جراماً من الذهب

الخالص ، فإن كان فيه خلط يسير فهو تبع لا يضر ، لأن الذهب لا بد أن يجعل معه
شيء من المعادن لأجل أن يقويه ويصلبه ، وإلا لكان ليناً .

الشرح الممتع (٩٧/٦) ، وانظر مجموع فتاوى ورسائل (١٣٠/١٨ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ٥٢١) ، وشرح
رياض الصالحين (٤١٥/١)



المسألة الرابعة : زكاة عروض التجارة

ابن باز رحمه الله : الزكاة واجبة في عروض التجارة .

سئل الشيخ عن زكاة الأراضي فقال :

لا زكاة في الأرض ولا في غيرها من العروض إلا إذا عزم مالكها على إعدادها للبيع ، فإنه يزكي قيمتها إذا حال عليها الحول وهي نصاب ، أما إذا كان المالك متردداً هل يبيعها أو لا يبيعها فإنه لا زكاة فيها حتى يجزم بنية البيع ويحول عليها الحول بعد ذلك وهي نصاب فأكثر ، لما روى أبو داود وغيره عن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج الصدقة مما نعد للبيع » وله شاهد من حديث أبي ذر رضي الله عنه . وهو قول جمهور أهل العلم ، وحكاه بعضهم إجماعاً .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٦٧/١٤)

وسئل عن زكاة مزرعة للدواجن فأجاب :

جميع ما يعده المسلم من الأموال سواء كانت حيواناً أو غير حيوان للبيع فإنه يزكي قيمته عند تمام الحول ، لما روى أبو داود رحمه الله عن سمرة بن جندب رضي الله عنه ، قال : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج الصدقة مما نعهده للبيع » ولأدلة أخرى في ذلك .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٨٦/١٤) وانظر أيضاً (١٦١/١٤ ، ١٨١ ، ٢٣٤) ، والحلل الإبريزية (٤٠٩/١)

ابن عثيمين رحمه الله : الزكاة واجبة في عروض التجارة .

قال الشيخ : والزكاة واجبة في عروض التجارة عند أكثر أهل العلم ، وهو

القول الصحيح المتعين ، والدليل على ذلك :

١- دخولها في عموم قوله تعالى : ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ [الذريات : ١٩] .

وقول النبي ﷺ لمعاذ بن جبل ؓ حين بعثه إلى اليمن : « أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » فقال : « في أموالهم » ولا شك أن عروض التجارة مال .

فإن قال قائل : إن الرسول الله ﷺ قال : « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة » .

قلنا : نعم قال ذلك ، ولكنه لم يقل : ليس في العروض التي لا تراد لعينها ، إنما تراد لقيمتها ليس فيها زكاة .

وقوله ﷺ : « عبده وفرسه » كلمة مضافة للإنسان للاختصاص ، يعني الذي جعله خاصاً يستعمله ويتنفع به ، فالفرس والعبد والثوب والبيت الذي يسكنه ، والسيارة التي يستعملها ولو للأجرة ، كل هذه ليس فيها زكاة ، لأن الإنسان اتخذها لنفسه ولم يتخذها ليتجر بها ، يشتريها اليوم ويبيعها غداً ، وعلى هذا فمن استدل بهذا الحديث على عدم وجوب زكاة العروض فقد أبعد .

٢- قول الرسول ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » وهذا أقوى دليل عندي ، ونحن لو سألنا التاجر : ماذا يريد بهذه الأموال ؟ لقال : أريد الذهب والفضة ، فإذا اشترت السلعة اليوم وربحت فيها غداً أو بعد غد بعتها ، ليس لي قصد في ذاتها إطلاقاً .

٣- وكذلك روي عن النبي ﷺ : أنه أمر بإخراج الزكاة عما يعد للبيع ، ولكن هذا الحديث فيه ضعف .

٤- وكذلك ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أمر رجلاً فقال له : « أد زكاة مالك ، فقال : ما لي مال إلا جعاب وأدم ، فقال عمر : قومها ثم أد زكاتها » وقد استدل أحمد بهذا الأثر .

٥- ولأننا لو لم نقل بوجوب الزكاة في عروض التجارة لأصبح كثير من الأغنياء ليس في أموالهم زكاة .

فعلى هذا نقول : زكاة العروض واجبة بالنص والنظر.

الشرح الممتع (١٣٨/٦-١٤٠) وانظر أيضاً مجموع فتاوى ورسائل (١٨/٢٠٥، ٢٥٢، ٥٢٢، ٥٦٦، ٥٧٩) ، وشرح رياض الصالحين (١/٤١٩)

الألباني رحمه الله : القول بوجوب الزكاة على عروض التجارة مما لا دليل عليه في الكتاب والسنة الصحيحة (لكن على صاحب العروض زكاة مطلقة بما تجود به نفسه) .

قال الشيخ : والحق أن القول بوجوب الزكاة على عروض التجارة مما لا دليل عليه في الكتاب والسنة الصحيحة ، مع منافاته لقاعدة « البراءة الأصلية » التي يؤيدها هنا قوله ﷺ في خطبة حجة الوداع : « فإن دماءكم ، وأموالكم ، وأعراضكم ، وأبشاركم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا ، ألا هل بلغت ؟! اللهم فاشهد... » الحديث . رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الإرواء » (١٤٥٨) .

ومثل هذه القاعدة ليس من السهل نقضها ، أو على الأقل تخصيصها ببعض الآثار ولو صحت ، كقول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : « ليس في العروض زكاة ، إلا ما كان للتجارة » . أخرجه الإمام الشافعي في « الأم » بسند صحيح ، ومع كونه موقوفاً غير مرفوع إلى النبي ﷺ ، فإنه ليس فيه بيان نصاب زكاتها ، ولا

ما يجب إخراجه منها ، فيمكن حمله على زكاة مطلقة ، غير مقيدة بزمن أو كمية ، وإنما بما تطيب به نفس صاحبها ، فيدخل حينئذ في عموم النصوص الآمرة بالإنفاق ، كقوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٥٤] ، وقوله جل وعلا : ﴿ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ [الأنعام: ١٤١] ، وكقول النبي ﷺ : « ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان ، فيقول أحدهما : اللهم أعط منفقاً خلفاً ، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً » رواه الشيخان وغيرهما. وهو مخرج في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » برقم (٩٢٠) .

وقد صح شيء مما ذكرته عن بعض السلف ، فقال ابن جريج : قال لي عطاء : « لا صدقة في اللؤلؤ ولا زبرجد ، ولا ياقوت ، ولا فصوص ، ولا عرض ، ولا شيء لا يدار ، (أي لا يتاجر به) ، وإن كان شيئاً من ذلك يدار ففيه الصدقة في ثمنه حين يباع » أخرجه عبد الرزاق (٤/ ٨٤ / ٧٠٦١) ، وابن أبي شيبة (٣/ ١٤٤) وسنده صحيح جداً .

والشاهد منه قوله : « ففيه الصدقة في ثمنه حين يباع » . فإنه لم يذكر تقريماً ، ولا نصاباً ، ولا حولاً ، ففيه إبطال لادعاء البغوي في « شرح السنة » (٦/ ٥٣) الإجماع على وجوب الزكاة في قيمة عروض التجارة إذا كانت نصاباً عند تمام الحول ! كما زعم أنه لم يخالف في ذلك إلا داود الظاهري ! . وإن مما يبطل هذا الزعم أن أبا عبيد رحمه الله قد حكى في كتابه « الأموال » (٤٢٧/ ١١٩٣) عن بعض الفقهاء أنه لا زكاة في أموال التجارة .

ومن المستبعد جداً أن يكون عنى بهذا البعض داود نفسه لأن عمره كان عند وفاة الإمام أبي عبيد أربعاً وعشرين سنة أو أقل ، ومن كان في هذا السن يبعد عادة

أن يكون له شهرة علمية بحيث يحكي مثل الإمام أبي عبيد خلفه ، وقد توفي سنة (٢٢٤) ، وولد داود سنة (٢٠٠) أو (٢٠٢) ، فتأمل .

ولعل أبا عبيد أراد بذلك البعض عطاء بن أبي رباح ، فقد قال إبراهيم الصائغ : « سئل عطاء : تاجر له مال كثير في أصناف شتى ، حضر زكاته ، أعليه أن يقوم متاعه على نحو ما يعلم أنه ثمنه ، فيخرج زكاته ؟ قال : لا ، ولكن ما كان من ذهب أو فضة أخرج منه زكاته ، وما كان من بيع أخرج منه إذا باعه » . أخرجه ابن زنجويه في كتابه « الأموال » (٣/٩٤٦/١٧٠٣) بسند حسن كما قال المعلق عليه الدكتور شاكر ذيب فياض ، وهو شاهد قوي لرواية ابن جريج المتقدمة .

وجملة القول ، أن المسألة لا يصح ادعاء الإجماع فيها لهذه الآثار وغيرها ، مما ذكره ابن حزم في « المحلى » ، الأمر الذي ذكرنا بقول الإمام أحمد رحمه الله تعالى : « من ادعى الإجماع ، فهو كاذب ، وما يدرية لعلمهم اختلفوا » .

وصدق - جزاه الله خيراً - فكم من مسألة ادّعي فيها الإجماع ، ثم تبين أنها من مسائل الخلاف ، وقد ذكرنا أمثلة منها في بعض مؤلفاتنا ، مثل « أحكام الجنائز » و « آداب الزفاف » وغيرها .

وقد أشبع ابن حزم القول في مسألتنا هذه ، وذهب إلى أنه لا زكاة في عروض التجارة ، ورد على أدلة القائلين بوجوبها ، وبين تناقضهم فيها ، ونقدنا كلها نقداً علمياً دقيقاً ، فراجعه فإنه مفيد جداً في كتابه « المحلى » (٦/٢٣٣-٢٤٠) .

وقد تبعه فيما ذهب إليه الشوكاني في « الدرر البهية » ، وصديق حسن خان في شرحه « الروضة الندية » (١/١٩٢-١٩٣) ، ورد الشوكاني على صاحب

« حقائق الأزهار » قوله بالوجوب في كتابه « السيل الجرار » (٢ / ٢٦ - ٢٧) ،
فليراجعه من شاء ...

ثم قال الشيخ : (فائدة هامة) : قد يدعي بعضهم أن القول بعدم وجوب
زكاة عروض التجارة فيه إضاعة لحق الفقراء والمساكين في أموال الأغنياء والمثريين .

والجواب من وجهين :

الأول : أن الأمر كله بيد الله تعالى ، فليس لأحد أن يشرع شيئاً من عنده بغير
إذن من الله عز وجل : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾
سُبْحَنَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿ [القصص: ٦٨] ، ألا ترى أنهم أجمعوا على أنه لا
زكاة على الخضراوات ، على اختلاف كثير بينهم مذكور عند المصنف وغيره ،
واتفقوا على أنه لا زكاة على القصب والحشيش والخطب مهما بلغت قيمتها ، فما
كان جوابهم عن هذا كان الجواب عن تلك الدعوى ! على أن المؤلف (الشيخ
سيد سابق) قد جزم أنه لم تكن تؤخذ الزكاة من الخضراوات ولا من غيرها من
الفواكه إلا العنب والرطب .

فأقول : فهذا هو الحق ، وبه تبطل الدعوى من أصلها .

والآخر : أن تلك الدعوى قائمة على قصر النظر في حكمة فرض الزكاة أنها
لفائدة الفقراء فقط ، والأمر على خلافه كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَلْصَقْتُ
لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ... ﴾ [التوبة: ٦٠] ، فإذا كان
الأمر كذلك ، ووسّعنا النظر في الحكمة قليلاً ، وجدنا أن الدعوى المذكورة باطلة ؛
لأن طرح الأغنياء أموالهم ومتاجرتهم بها أنفع للمجتمع - وفيه الفقراء - من
كنزها ولو أخرجوا زكاته ، ولعل هذا يدركه المتخصصون في علم الاقتصاد أكثر
من غيرهم ، والله ولي التوفيق .

وأما الأثر الذي أورده المؤلف في (حكم زكاة التجارة) عن عمر فهو ضعيف ، لأن أبا عمرو بن حماس ووالده مجهولان كما قال ابن حزم ، و لا يندرج فيه توثيق ابن حبان للوالد ، لما نبهنا عليه مراراً أن توثيق ابن حبان لا يوثق به لتساهله في ذلك ، ولذلك لم يعتد الحافظ به ، فصرح في « بلوغ المرام » بأن إسناده لين .

وأما ما نقله المؤلف عقب ذلك عن « المغني » قال : « وهذه قصة يشتهر مثلها ، ولم تنكر ، فيكون إجماعاً » ! .

فيقال : أثبت العرش ثم انقش ! على أنه لو ثبتت القصة فليس فيها ما يدل على الإجماع البتة ، يوضحه قول ابن رشد بعد أن أشار إلى هذه القصة ، وقول ابن عمر المتقدم : « ولا يخالف لهم من الصحابة ، وبعضهم يرى أن مثل هذا إجماع من الصحابة ، أعني إذا نقل عن واحد منهم قول ، ولم ينقل عن غيره خلافه ، وفيه ضعف » .

قلت وفيه الخلاف الذي شرحته آنفاً ؟!

تمام المنة (٣٦٣ - ٣٦٨) ، وانظر أيضاً (٣٧٥)

وفي موضع آخر قال الشيخ : وعروض التجارة هي كل شيء يقتنيه الإنسان ليتاجر به ، وليس للمقنية الخاصة .

عروض التجارة : هذا النوع من الزكاة اختلف فيه العلماء منذ القديم . فمنهم من يقول بالوجوب ، ومنهم من لا يقول بالوجوب .
وحيثما يُقال : هل على عروض التجارة زكاة ؟ فالمقصود بالزكاة هنا هي الزكاة المقننة التي يُشترط فيها النصاب والحول .

فمن قال بالوجوب فقصدته وجوب تقويم هذه العروض في كل سنة ، فإذا بلغت النصاب أخرج منها كما يخرج من النقدين (٥, ٢%) ، فهذا النوع من الزكاة لم يرد في السنة أو الكتاب ما يؤكد وجوبه .

ولكن هناك زكاة مطلقة يجب على كل من يجد في عروضه التجارية سعة أن يخرج شيئاً ليس على التعيين ولا يشترط فيه أن يحول الحول ، إعمالاً لكثير من النصوص العامة ، كمثل قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٥٤] .

أما تقويم هذه العروض وإخراج (٢,٥%) منها ، فهذا مما لم يرد في السنة الصحيحة .

وأقول : في السنة الصحيحة ؛ لأن هناك بعض الروايات في « سنن أبي داود » وفي غيره ما يدل - لو صح - على وجوب الزكاة في عروض التجارة .

فتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (١١٩ - ١٢٠)



المسألة الخامسة : إخراج زكاة العروض منها

ابن باز رحمه الله : إن أخرج زكاة العروض منها حسب القيمة الحاضرة أجزاً ذلك في أصح قولي العلماء .

سئل الشيخ عن زكاة العروض ، وهل يجزئ إخراجها منها أم يلزم إخراجها من النقود ؟

فأجاب : العروض الواجب تقويمها عند الحول بسعر الوقت ، فإذا بلغت النصاب وهو : مائة وأربعون مثقالاً من الفضة أو عشرون مثقالاً من الذهب ، أخرج زكاتها من النقود ، هذا هو الأحوط والأحسن خروجاً من خلاف العلماء ، وإن أخرج زكاتها منها حسب القيمة الحاضرة أجزاً ذلك ، في أصح قولي العلماء .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٥١/١٤) وانظر أيضاً (٢٥٣/١٤)

وسئل أيضاً عن أخذ العروض في الزكاة فأجاب :

قد اختلف العلماء -رحمهم الله- في جواز أخذ العروض في الزكاة ، والأرجح جواز ذلك بحسب السعر حين الإخراج سواء كان ذلك طعاماً أو ملابس أو غير ذلك ، لما في ذلك من الرفق بأصحاب الأموال والإحسان إلى الفقراء ، ولأن الزكاة مواساة فلا يليق تكليف أصحاب الأموال بما يشق عليهم ، وإنما عليهم أن يواسوا إخوانهم الفقراء مما لديهم.

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٤٩/١٤) ، وانظر مسائل أبي عمر السحان للإمام ابن باز (٢٣) ، ولقاءاتي مع الشيخين (٥٥/١) ، والفوائد الجلية (١٠٩)

ابن عثيمين رحمه الله : الصحيح أنه لا يصح إخراج زكاة العروض إلا من القيمة .

قال الشيخ : الزكاة لا تجب في عين العروض ولكن تجب في قيمتها ، ولهذا لو أخرج زكاة العروض منها لم تجزئه ، بل يجب أن يخرجها من القيمة فصاحب الدكان إذا تم الحول ، وقال : عندي سكر ، وشاي ، وثياب ، سأخرج زكاة السكر من السكر ، والشاي من الشاي ، والثياب من الثياب ، فإننا نقول له : يجب أن تخرج من القيمة ، فقدّر الأموال التي عندك ، وأخرج ربع عشر قيمتها ، لأن ذلك أنفع للفقراء ، ولأن مالك لم يثبت من أول السنة إلى آخرها على هذا فربما تغير السكر - مثلاً - بأرز ، أو بُر ، أو بغير ذلك ، بخلاف السائمة فإنها تبقى من أول الحول إلى آخره ، وتخرج من عينها .

فالصحيح أنه لا يصح إخراج زكاة العروض إلا من القيمة .

الشرح الممتع (٤٣/٦)

وقال أيضاً : فلا يجوز إخراج الزكاة من عين ما أعد للتجارة ، لأن العين في عروض التجارة غير ثابتة ، فالمعتبر المخرج منه وهو القيمة ، ولأن القيمة أحب لأهل الزكاة غالباً .

الشرح الممتع (١٤١/٦)



المسألة السادسة : هل يجب على المسلم إخراج زكاة الفطر عن من ينفق عليهم ؟

ابن باز رحمه الله : يجب على المسلم إخراجها (زكاة الفطر) عن نفسه وأهل بيته من أولاده وزوجاته وماليكه إذا فضلت عن قوته يومه وليته .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٤ / ١٩٧ - ١٩٨) ، والحل الإبريزية (٤٦٤ / ١)

ابن عثيمين رحمه الله : كل إنسان تلزمه الفطرة عن نفسه .

قال الشيخ في شرحه على زاد المستقنع :

قوله : « فيخرج عن نفسه ، وعن مسلم يمونه » أي : يخرج عن نفسه وجوباً ،

لقول ابن عمر رضي الله عنهما : « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر على الصغير والكبير ، والحر والعبد ، والذكر والأنثى ، من المسلمين » .

وقوله : « وعن مسلم يمونه » أي : ينفق عليه ، مثل الزوجة والأم والأب

والابن والبنت ، وما أشبههم ممن ينفق عليهم ، فيجب عليه الإخراج عنهم لحديث : « أدوا الفطرة عمن تمونون » أي : عمن تقومون بمؤنتهم ، ولكن هذا الحديث ضعيف ومنقطع فلا يصح الاحتجاج به .

ولأثر ابن عمر رضي الله عنه أنه كان يخرج عن نفسه وعن أهل بيته ، حتى إنه يخرج عن

نافع مولاة ، وعن أبنائه ، ولكن هذا الأثر لا يدل على الوجوب .

فالصحيح أن زكاة الفطر واجبة على الإنسان بنفسه فتجب على الزوجة

بنفسها ، وعلى الأب بنفسه ، وعلى الابنة بنفسها ، وهكذا ، ولا تجب على الشخص عمن يمونه من زوجة وأقارب لحديث ابن عمر رضي الله عنهما : « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على الذكر والأنثى ، والحر والعبد ، والكبير والصغير من المسلمين » .

والأصل في الفرض أنه يجب على كل واحد بعينه دون غيره .

ولقوله الله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ [الأنعام: ١٦٤] .

ولو وجبت زكاة الفطر على الشخص نفسه وعمن يمونه فإنه سوف تزر وازرة وزر أخرى ، لكن لو أخرجها عمّن يمونهم وبرضاهم فلا بأس بذلك ولا حرج ، كما أنه لو قضى إنسان ديناً عن غيره وهو راض بذلك فلا حرج ، ولأنه يجوز دفع الزكاة عن الغير .

وينبني على هذا إذا كان هؤلاء لا يجدون زكاة الفطر ، فإذا قلنا : إنها واجبة عليه أثم ، وإذا قلنا بالقول الثاني لم يَأْثَمَ وهم لا يَأْثَمُونَ ، لعدم وجود مال عندهم .

لكن الأولاد الصغار الذين لا مال لهم قد نقول بوجوبها على آبائهم ، لأن هذا هو المعروف عن الصحابة رضي الله عنهم .

الشرح الممتع (١٥٤ / ٦) وانظر أيضاً (١٥٦/٦ - ١٥٨ ، ١٦٤ ، ١٦٨) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٢٦١ / ١٨) ، (٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٥٥٣)



المسألة السابعة : مقدار الواجب من البر في صدقة الفطر**ابن باز رحمه الله : الواجب صاع من جميع الأجناس .**

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٤ / ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢١٢) ، والحلل الإبريزية (١/ ٤٦٥) ، وفتاوى نور على الدرب (٢/ ١٢٠٥)

ابن عثيمين رحمه الله : الواجب صاع من بر أو غيره .

الشرح الممتع (٦/ ١٨١) ، وانظر أيضاً : مجموع فتاوى ورسائل (١٨ / ٢٦٩ ، ٢٧٧ ، ٥٥٨)

الألباني رحمه الله : الواجب في صدقة الفطر من القمح نصف صاع .

قال الشيخ : إن صنيع المؤلف (الشيخ سيد سابق مؤلف فقه السنة) ، يشير إلى أنه ليس لمذهب أبي حنيفة القائل بإخراج نصف صاع من القمح دليل ، غير ما جاء في حديث أبي سعيد من تعديل معاوية مدين من القمح بصاع من تمر ، وليس الأمر كذلك ، بل فيه أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ ، أصحابها حديث عروة بن الزبير : « أن أسماء بنت أبي بكر كانت تخرج على عهد رسول الله ﷺ عن أهلها - الحر منهم والمملوك - مُدَّين من حنطة - أو صاعاً من تمر بالمد ، أو بالصاع الذي يقتاتون به » . أخرجه الطحاوي واللفظ له ، وابن أبي شيبة وأحمد ، وسنده صحيح على شرط الشيخين . وفي الباب آثار مرسلة ومسندة ، يقوي بعضها بعضاً ، كما قال ابن القيم في « الزاد » وقد ساقها فيه . فليراجعها من شاء ، وخرجتها أنا في « التعليقات الجياد » ، فثبت من ذلك أن الواجب في صدقة الفطر من القمح نصف صاع ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية كما في « الاختيارات » (ص ٦٠) ، وإليه مال ابن القيم كما سبق ، وهو الحق إن شاء الله تعالى .

تمام المنة (٣٨٦ - ٣٨٧) ، وانظر السلسلة الصحيحة (٣/ ١٧٥) برقم (١١٧٩)



المسألة الثامنة : الزكاة في مال من لم يبلغ

ابن باز رحمه الله : تجب الزكاة في أموال اليتامى .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٤/٢٣٥، ٢٤٠)

ابن عثيمين رحمه الله : القول الصحيح والراجح أن الزكاة تجب في مال الصبي .

قال الشيخ في شرحه على زاد المستقنع : وظاهر كلام المؤلف : أنه لا يشترط

البلوغ ولا العقل .

وعلى هذا فتجب الزكاة في مال الصبي وفي مال المجنون ، وهذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم . وسبب الخلاف أن بعض العلماء جعلها من العبادات المحضة فقال : إن الصغير والمجنون ليسا من أهل العبادة كالصلاة ، فإذا كانت الصلاة لا تجب على المجنون والصغير ، فالزكاة من باب أولى . وبعض العلماء جعل الزكاة من حق المال ، أي : أنها واجبة في المال لأهل الزكاة ، فقال : إنه لا يشترط البلوغ والعقل ، لأن هذا حكم رتب على وجود شرط وهو بلوغ النصاب ، فإذا وجد وجبت الزكاة ، ولا يشترط في ذلك التكليف ، فتجب في مال الصبي ومال المجنون . وهذا القول أصح ، ودليل ذلك ما يلي :

١ - قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة: ١٠٣] .

فالمدار على المال لا على المتمول . فإن قال قائل : قوله تعالى : ﴿ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة: ١٠٣] هذا في حق المكلفين ، لأن التطهير والتزكية يكون من الذنوب ؟

فيقال : هذا بناء على الأغلب ؛ فالزكاة تجب غالباً في أموال المكلفين فيحتاجون

إلى تطهير ، على أن الصبي - ولاسيما المميز - يحتاج لتطهير ، لما قد يحصل منه إخلال بالآداب ، فإن أخذ الزكاة منه مطهر له ومتم لإيمانه وأخلاقه الفاضلة .

- ٢- قول النبي ﷺ حين بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن : « أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم » فجعل محل الزكاة المال .
- ٣- ولأن الزكاة حق الأدمي ، فاستوى في وجوب أدائه المكلف وغير المكلف ، كما لو أتلّف الصغير مال إنسان فإننا نلزمه بضمانه مع أنه غير مكلف. وهذا القول هو مذهب الإمام أحمد - رحمه الله - وخالف أبو حنيفة - رحمه الله - في هذا .
- ٤- فإذا قال قائل : إذا أوجبنا الزكاة في مال الصبي والمجنون فهذا يؤدي إلى نقصه ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [الأنعام: ١٥٢، الإسراء: ٣٤] .

فالجواب : هذا النقص هو في الحقيقة كمال وزيادة ، لأن الزكاة تطهر وتنمي المال ، فهي وإن نقصته حساً ، لكنها كمال وزيادة معني ، فالزكاة من قربانه بالتي هي أحسن .

الشرح الممتع (٢٢/٦ - ٢٣) وانظر أيضاً (٢٠٢/٦) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٣٠٥ / ١٨ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧) ، ولقاءات الباب المفتوح (١٢٠/١)

الألباني رحمه الله : لا زكاة على مال من لم يبلغ سن الاحتلام .

قال الشيخ حسين بن عودة العوايشة : وسألت شيخنا - رحمه الله - عن زكاة أموال اليتامى فقال : « لا زكاة على مال من لم يبلغ سن الاحتلام على الراجح » .

الموسوعة الفقهية الميسرة (٢٨/٣)



المسألة التاسعة : حكم إسقاط الدين عن المدين المعسر بنية الزكاة

ابن باز رحمه الله : لا يجوز إسقاط الدين عن المدين المعسر بنية الزكاة .

سئل الشيخ عن جواز اعتبار مبلغ القرض زكاة :

فأجاب : إذا وجب لك حق على شخص ، فلا يجوز أن تسقطه عنه وتنويه من الزكاة ، لأن في ذلك وقاية لمالك ، فقد اتخذت إسقاط هذا المال الذي لم تحصله زكاة من مالك ، وأبقيت الزكاة التي يجب عليك إخراجها ملكاً لك .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٨٢/١٤) وانظر أيضاً (٢٨٠/١٤ ، ٢٨١) ، وفتاوى نور على الدرب (١١٧٤/٢) (١١٧٥-)

ابن عثيمين رحمه الله : لا يجوز إسقاط الدين عن المدين المعسر بنية الزكاة .

قال الشيخ في الشرح الممتع :

مسألة : إبراء الغريم الفقير بنية الزكاة .

صورتها : رجل له مدين فقير يطلبه ألف ريال ، وكان على هذا الطالب ألف ريال زكاة ، فهل يجوز أن يسقط الدائن عن المدين الألف ريال الذي عليه بنية الزكاة ؟

الجواب : أنه لا يجوز قال شيخ الإسلام : بلا نزاع ، وذلك لوجوه هي :

الأول : أن الزكاة أخذ وإعطاء قال تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾

[التوبة: ١٠٣] وهذا ليس فيه أخذ .

الثاني : أن هذا بمنزلة إخراج الخبيث من الطيب قال تعالى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا

الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٢٦٧] ووجه ذلك أنه سيخرج هذا الدين عن زكاة عين ، فعندي مثلاً أربعون ألفاً ، وزكاتها ألف ريال ، وفي ذمة فقير لي ألف ريال ،

والذي في حوزتي هو أربعون ألف ريال ، وهي في يدي وتحت تصرفي ، والدين الذي في ذمة المعسر ليس في يدي .

ومعلوم نقص الدين عن العين في النفوس ، فكأنني أخرج رديئاً عن جيد وطيب فلا يجزئ .

الثالث : أنه في الغالب لا يقع إلا إذا كان الشخص قد آيس من الوفاء ، فيكون بذلك إحياء وإثراء لماله الذي بيده ؛ لأنه الآن سيسلم من تأدية ألف ريال .

الشرح الممتع (٢٣٦-٢٣٧) ، وانظر أيضاً : مجموع فتاوى ورسائل (٣٧٧/١٨ - ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٢ ، ٥٦٩ ، ٥٨٠)

الألباني رحمه الله : يجوز إسقاط الدين عن المدين المعسر بنية الزكاة ، إذا أعلم الدائن المدين بذلك وقبل ، ولم يكن ديناً ميتاً .

قال الشيخ حسين العوايشة : وسألت شيخنا - رحمه الله - عن رجل له دين عند آخر وهو معسر ، فهل يجزئه لو قال له : هو زكاة مالي ؟

فأجاب - رحمه الله - : يجزئ إذا أعلمه بذلك وقبل المدين ، ولم يكن ديناً ميتاً ؟

الموسوعة الفقهية الميسرة (٣/١٣٨ - ١٣٩)



كتاب الصيام

المسألة الأولى : إذا رأى الهلال أهل بلد دون غيرهم هل يلزم جميع البلاد الصوم

أم أن لكل بلد رؤيتهم ؟

ابن باز رحمه الله : إذا ثبتت رؤية الهلال رؤية شرعية في بلد ما وجب على بقية

البلاد العمل بها .

سئل الشيخ عن هذه المسألة فأجاب :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى

بهده .

لا ريب أن رسول الله ﷺ أمر أمته أن تصوم لرؤية الهلال ، وتفطر لرؤيته هكذا جاءت الأحاديث الصحيحة المستفيضة عنه ﷺ وجاء عنه ﷺ أيضاً أنه قال : « الصوم يوم تصومون ، والفطر يوم تفطرون ، والأضحى يوم تضحون » فإذا ثبتت رؤية الهلال رؤية شرعية في بلد ما وجب على بقية البلاد العمل بها ، لأن النبي ﷺ حين قال : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » لم يقصد أهل المدينة فقط ، وإنما قصد عموم المسلمين ...

أما المطالع فلا شك في اختلافها في نفسها ، أما اعتبارها من حيث الحكم فهو محل اختلاف بين العلماء ، والذي يظهر لي أن اختلافها لا يؤثر ، وأن الواجب هو العمل برؤية الهلال صوماً وإفطاراً وتضحية متى ثبتت رؤيته ثبوتاً شرعياً في أي بلد ما ، لعموم الأحاديث كما تقدم ، وهو قول جمع كثير من أهل العلم .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٧٩-٧٨/١٥) وانظر أيضاً (٧٥/١٥ ، ٨٣ ، ٩٩ ، ١٠٥ - ١٠٦) ، وفتاوى نور على الدرب (٣/١٢١٨ - ١٢١٩) ، والفوائد الجلية (١١٦-١١٧) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٤٢)

تنبيه : أشار الشيخ في بعض فتاويه إلى قرار هيئة كبار العلماء في هذه المسألة فقال : وقد عُرضت هذه المسألة على هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في الدورة الثانية المنعقدة في شعبان عام ١٣٩٢هـ فاتفق رأيهم على أن الأرجح في هذه المسألة التوسعة في هذا الأمر ، وذلك بجواز الأخذ بأحد القولين على حسب ما يراه علماء البلاد .

قلت : وهذا قول وسط وفيه جمع بين الأدلة وأقوال أهل العلم .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٩٥/١٥) ، وانظر أيضاً (٨٤/١٥ - ٨٥) ، والحل الإبريزية (١٢٣/٢) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٤٢)

الألباني رحمه الله : لا عبرة باختلاف المطالع (على كل من بلغته الرؤية أن

يصوم) .

في التعليق على كتاب فقه السنة قال الشيخ الألباني :

ذكر المؤلف (سيد سابق) ثلاثة مذاهب (في مسألة اختلاف المطالع) :

الأول : مذهب الجمهور ؛ أنه لا عبرة باختلاف المطالع لعموم قوله ﷺ :

« صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته » . متفق عليه ، وهو مخرج في « إرواء الغليل »

(٩٠٢) من طرق عن أبي هريرة وغيره .

الثاني : أن لكل بلد رؤيتهم ، ولا يلزمهم رؤية غيرهم ... واحتج لهم بحديث

ابن عباس عند مسلم وغيره .

الثالث : لزوم أهل بلد الرؤية وما يتصل بها من الجهات التي على سمتها .

واختار المؤلف هذا المذهب الأخير معلقاً عليه بقوله : « هذا هو المشاهد ،

ويتفق مع الواقع » .

قلت : وهذا كلام عجيب غريب ؛ لأنه إن صح أنه مشاهد موافق للواقع ، فليس فيه أنه موافق للشرع أولاً ، ولأن الجهات - كالمطالع - أمور نسبية ليس لها حدود مادية يمكن للناس أن يتبنوها ويقفوا عندها ؛ ثانياً .

وأنا - والله - لا أدري ما الذي حمل المؤلف على اختيار هذا الرأي الشاذ ، وأن يعرض عن الأخذ بعموم الحديث الصحيح ، وبخاصة أنه مذهب الجمهور ، كما ذكره هو نفسه ، وقد اختاره كثير من العلماء المحققين ، مثل شيخ الإسلام ابن تيمية في « الفتاوى » (المجلد ٢٥) ، والشوكاني في « نيل الأوطار » ، وصديق حسن خان في « الروضة الندية » (١/ ٢٢٤-٢٢٥) ، وغيره ، فهو الحق الذي لا يصح سواه ، ولا يعارضه حديث ابن عباس لأمر ذكرها الشوكاني رحمه الله ، ولعل الأقوى أن يقال : إن حديث ابن عباس ورد فيمن صام على رؤية بلده ، ثم بلغه في أثناء رمضان أنهم رأوا الهلال في بلد آخر قبله بيوم ، ففي هذه الحالة يستمر في الصيام مع أهل بلده حتى يكملوا الثلاثين ، أو يروا هلالهم . وبذلك يزول الإشكال ، ويبقى حديث أبي هريرة وغيره على عمومته ؛ يشمل كل من بلغه رؤية الهلال من أي بلد أو إقليم من غير تحديد مسافة أصلاً ، كما قال ابن تيمية في « الفتاوى » (١٠٧/ ٢٥) ، وهذا أمر متيسر اليوم للغاية كما هو معلوم ، ولكنه يتطلب شيئاً من اهتمام الدول الإسلامية حتى تجعله حقيقة واقعية إن شاء الله تبارك وتعالى . وإلى أن تجتمع الدول الإسلامية على ذلك ، فإنني أرى على شعب كل دولة أن يصوم مع دولته ، ولا ينقسم على نفسه ، فيصوم بعضهم معها ، وبعضهم مع غيرها ، تقدمت في صيامها أو تأخرت ، لما في ذلك من توسيع دائرة الخلاف في الشعب الواحد ، كما وقع في بعض الدول العربية منذ بضع سنين . والله المستعان .

وقال أيضاً : وإذا كان الراجح عند العلماء أن حديث « صوموا لرؤيته ... » إنما هو على عمومه ، وأنه لا يصح تقييده باختلاف المطالع ، لأن هذه المطالع غير محدودة ولا معينة ، لا شرعاً ولا قدراً ، فالتقييد بمثله لا يصح ، وبناء على ذلك فمن الممكن اليوم تبليغ الرؤية إلى كل البلاد الإسلامية بواسطة الإذاعة ونحوها ، وحينئذ فعلى كل من بلغتة الرؤية أن يصوم ، ولو بلغتة قبل غروب الشمس بقليل ، ولا قضاء عليه ، لأنه قد قام بالواجب في حدود استطاعته ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، والأمر بالقضاء لم يثبت كما سبقت الإشارة إليه ، ونرى أن من الواجب على الحكومات الإسلامية أن يوحّدوا يوم صيامهم ويوم فطرهم ، كما يوحدون يوم حجهم ، ولريثما يتفقون على ذلك ، فلا نرى لشعوبهم أن يتفرقوا بينهم ، فبعضهم يصوم مع دولته ، وبعضهم مع الدولة الأخرى ، وذلك من باب درء المفسدة الكبرى بالمفسدة الصغرى كما هو مقرر في علم الأصول . والله تعالى ولي التوفيق .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٥٣/٦ - ٢٥٤) تحت الحديث رقم (٢٦٢٤) ، وانظر أيضاً فتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (١١٥)

ابن عثيمين رحمه الله : لا يجب الصوم إلا على من رأوا الهلال ومن وافقهم في مطالع الهلال (إذا اختلفت المطالع فلكل بلد حكم نفسه) .

في شرحه لكتاب زاد المستقنع ذكر الشيخ أربعة أقوال في هذه المسألة أقتصر منها على ما رجحه الشيخ حيث قال :

القول الثاني : لا يجب إلا على من رآه ، أو كان في حكمهم بأن توافقت مطالع الهلال ، فإن لم تتفق فلا يجب الصوم .

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : تختلف مطالع الهلال باتفاق أهل المعرفة بالفلك ، فإن اتفقت لزوم الصوم ، وإلا فلا ، واستدلوا بالنص والقياس .

أما النص فهو :

١- قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥] ، والذين لا يوافقون من شاهده في المطالع لا يقال إنهم شاهدوه لا حقيقة ولا حكماً ، والله تعالى أوجب الصوم على من شاهده .

٢- قوله ﷺ : «صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته » فعمل الأمر في الصوم بالرؤية ، ومن يخالف من رآه في المطالع لا يقال إنه رآه لا حقيقة ولا حكماً .

٣- حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - وفيه : أن أم الفضل بنت الحارث بعثت كريماً إلى معاوية بالشام فقدم المدينة من الشام في آخر الشهر فسأله ابن عباس عن الهلال فقال : رأيناه ليلة الجمعة . فقال ابن عباس : لكننا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل الثلاثين أو نراه . فقال : أولا تكتفي برؤية معاوية وصيامه ؟ فقال : لا ، هكذا أمرنا رسول الله ﷺ .

وأما القياس فلأن التوقيت اليومي يختلف فيه المسلمون بالنص والإجماع ، فإذا طلع الفجر في المشرق فلا يلزم أهل المغرب أن يمسكوا لقوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] ولو غابت الشمس في المشرق فليس لأهل المغرب الفطر ، فكما أنه يختلف المسلمون في الإفطار والإمساك اليومي ، فيجب أن يختلفوا كذلك في الإمساك والإفطار الشهري وهذا قياس جلي ، وهذا القول هو القول الراجح ، وهو الذي تدل عليه الأدلة .

الشرح الممتع (٣٠٩/٦ - ٣١٠)

وسئل الشيخ عن هذه المسألة فأجاب : اختلف العلماء - رحمهم الله - فيما إذا

رؤي الهلال في مكان من بلاد المسلمين دون غيره ، هل يلزم جميع المسلمين العمل

به ، أم لا يلزم إلا من رأوه ومن وافقهم في المطالع ، أو من رأوه ومن كان معهم تحت ولاية واحدة ، على أقوال متعددة ، وفيه خلاف آخر .

والراجع أنه يرجع إلى أهل المعرفة ، فإن اتفقت مطالع الهلال في البلدين صارا كالبلد الواحد ، فإذا روي في أحدهما ثبت حكمه في الآخر ، أما إذا اختلفت المطالع فلكل بلد حكم نفسه ، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - ، وهو ظاهر الكتاب والسنة ومقتضى القياس :

أما الكتاب فقد قال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥] فمفهوم الآية : أن من لم يشهده لم يلزمه الصوم .

وأما السنة ؛ فقد قال النبي ﷺ : « إذا رأيتموه فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا » مفهوم الحديث إذا لم نره لم يلزم الصوم ولا الفطر .

وأما القياس ؛ فلأن الإمساك والإفطار يعتبران في كل بلد وحده وما وافقه في المطالع والمغارب ، وهذا محل إجماع ، فترى أهل شرق آسيا يمسون قبل أهل غربها ويفطرون قبلهم ، لأن الفجر يطلع على أولئك قبل هؤلاء ، وكذلك الشمس تغرب على أولئك قبل هؤلاء ، وإذا كان قد ثبت هذا في الإمساك والإفطار اليومي فليكن كذلك في الصوم والإفطار الشهري ولا فرق ، ولكن إذا كان البلدان تحت حكم واحد وأمر حاكم البلاد بالصوم ، أو الفطر وجب امتثال أمره ؛ لأن المسألة خلافية ، وحكم الحاكم يرفع الخلاف ، وبناء على هذا صوموا وأفطروا كما يصوم ويفطر أهل البلد الذي أنتم فيه سواء وافق بلدكم الأصلي أو خالفه ، وكذلك يوم عرفة اتبعوا البلد الذي أنتم فيه . كتبه محمد الصالح العثيمين في ٢٨ / ٨ / ١٤٢٠ هـ .



المسألة الثانية : من رأى هلال رمضان وحده ولم يعمل بشهادته ، هل يصوم برؤيته أم مع الناس ؟

ابن باز رحمه الله : من رأى الهلال وحده في دخول الشهر أو خروجه ولم يعمل بشهادته فإنه يصوم مع الناس .

قال الشيخ : إذا رأى الهلال شخص واحد ولم تقبل شهادته لم يصم وحده ولم يفطر وحده في أصح قولي العلماء ، بل عليه أن يصوم مع الناس ويفطر مع الناس ؛ لقول النبي ﷺ : « الصوم يوم تصومون ، والفطر يوم تفطرون ، والأضحى يوم تضحون » .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٦٤/١٥) وانظر أيضاً (٦٣/١٥ ، ٧٢-٧٤) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٤٢)

الألباني رحمه الله : من رأى الهلال وحده يصوم مع الناس .

في كتاب فقه السنة قال الشيخ سيد سابق : « واتفقت أئمة الفقه على أن من أبصر هلال الصوم وحده - أن يصوم » .

فقال الشيخ الألباني معلقاً : هذا ليس على إطلاقه ، بل فيه تفصيل ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في فتوى له ، فقال (١١٤ / ٢٥) :

« إذا رأى هلال الصوم وحده ، أو هلال الفطر وحده ، فهل عليه أن يصوم برؤية نفسه ؟ أم لا يصوم ولا يفطر إلا مع الناس ؟ على ثلاثة أقوال ؛ هي ثلاث روايات عن أحمد » .

ثم ذكرها ، والذي يهمنا ذكره منها ما وافق الحديث ، وهو قوله :

والثالث : يصوم مع الناس ، ويفطر مع الناس ، وهذا أظهر الأقوال ، لقول النبي ﷺ : « صومكم يوم تصومون ، وفطركم يوم تفطرون ، وأضحاكم يوم تضحون » .

رواه الترمذي وقال : حسن غريب . قال : وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقال : إنما معنى هذا الصوم والفطر مع الجماعة وعظم الناس . وهذا الحديث مخرج في « الصحيحة » (٢٢٤) ، و« الإرواء » (٩٠٥) من طرق عن أبي هريرة ، فمن شاء رجع إليها .

تمام المنة (٣٩٩) ، وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤٤٣/١ - ٤٤٤) تحت الحديث رقم (٢٢٤)

ابن عثيمين رحمه الله : من رأى هلال رمضان وردت شهادته فإنه يصوم سراً .

قال الشيخ : فرق المؤلف (مؤلف زاد المستقنع) بين من انفرد برؤية هلال رمضان ، ورُدَّ قوله بأنه يصوم مع مفارقتة الجماعة ، وبين من انفرد برؤية هلال شوال فإنه يصوم ولا يفطر برؤيته ؛ ووجه ذلك أن هلال شوال لا يثبت شرعاً إلا بشاهدين ، وهنا لم يشهد به إلا واحد ، فلا يكون داخلياً شرعاً فيلزمه الصوم مع أنه رآه .

وأما هلال رمضان فيثبت بشهادة واحد وقد شهد به فلزمه الصوم .

وقال بعض العلماء : بل يجب عليه الفطر سراً ؛ لقول النبي ﷺ : « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته » وهذا الرجل قد رآه فلزمه الفطر ، ولكن يكون سراً ؛ لئلا يظهر مخالفة الجماعة .

واختار شيخ الإسلام - رحمه الله - في هاتين المسألتين أنه يتبع الناس ؛ فلو رأى وحده هلال رمضان لم يصم ؛ ولو رأى هلال شوال وحده لم يفطر ؛ لأن الهلال ما هلَّ واستهل واشتهر ، لا ما رئي .

والذي يظهر لي في مسألة الصوم في أول الشهر ما ذكره المؤلف أنه يصوم ، وأما في مسألة الفطر فإنه لا يفطر تبعاً للجماعة ، وهذا من باب الاحتياط ، فنكون قد احتطنا في الصوم والفطر ، ففي الصوم قلنا له : صم ، وفي الفطر قلنا له : لا تفطر بل صم .

الشرح الممتع (٣١٩/٦ - ٣٢٠)

وسئل الشيخ : إذا تيقن شخص من دخول الشهر برؤية الهلال ولم يستطع إبلاغ المحكمة فهل يجب عليه الصيام ؟

فأجاب بقوله : اختلف العلماء في هذا ، فمنهم من يقول : إنه لا يلزمه ، وذلك بناء على أن الهلال هو ما استهل واشتھر بين الناس .

ومنهم من يقول : إنه يلزمه ؛ لأن الهلال هو ما رؤي بعد غروب الشمس ، سواء اشتهر بين الناس أم لم يشتهر .

والذي يظهر لي أن من رآه وتيقن رؤيته وهو في مكان ناء لم يشاركه أحد في الرؤية ، أو لم يشاركه أحد في الترائي ، فإنه يلزمه الصوم ، لعموم قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥] وقوله ﷺ : « إذا رأيتموه فصوموا » ولكن إن كان في البلد وشهد به عند المحكمة ، ورُدَّتْ شهادته فإنه في هذا الحال يصوم سرّاً ، لئلا يعلن مخالفة الناس .

مجموع فتاوى ورسائل (٧٤/١٩ - ٧٥)



المسألة الثالثة : من لم يعلم برؤية هلال رمضان إلا بعد طلوع الفجر هل يلزمه

قضاء ذلك اليوم ؟

ابن باز رحمه الله : من لم يعلم بدخول شهر رمضان إلا بعد طلوع الفجر فعليه أن يمسك عن المفطرات بقية يومه وعليه القضاء .

سئل الشيخ : من لم يعلم بدخول شهر رمضان إلا بعد طلوع الفجر فكيف يعمل ؟

فأجاب : من لم يعلم بدخول شهر رمضان إلا بعد طلوع الفجر فعليه أن يمسك عن المفطرات بقية يومه ؛ لكونه يوماً من رمضان لا يجوز للمقيم الصحيح أن يتناول فيه شيئاً من المفطرات ، وعليه القضاء لكونه لم يبيت الصيام قبل الفجر ، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له » .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٥١/١٥) وانظر أيضاً (١٩٣/١٥، ٢٨٩) ، وفتاوى نور على الدرب (١٢٢٠/٣) - (١٢٢١) وتعليقات الشيخ على زاد المعاد (٧٤/٢) ، والحلل الإبريزية (١٣٥/٢، ١٤٨)

ابن عثيمين رحمه الله : القول بوجوب القضاء أحوط وأبرأ للذمة .

قال صاحب زاد المستقنع : (وإذا قامت البيئة في أثناء النهار وجب الإمساك والقضاء) .

فقال الشيخ في شرحه : وقوله « وجب الإمساك » يعني الإمساك عن المفطرات .

ودليل ذلك أن النبي ﷺ حين أمر الناس بصيام عاشوراء في أثناء اليوم أمسكوا في حينه ؛ ولأنه ثبت أن هذا اليوم من رمضان فوجب إمساكه .

وقوله « والقضاء » أي يلزم قضاء ذلك اليوم الذي قامت البينة في أثائه أنه من رمضان ، ووجه ذلك : أن من شرط صحة صيام الفرض أن تستوعب النية جميع النهار ، فتكون من قبل الفجر والنية هنا كانت من أثناء النهار فلم يصوموا يوماً كاملاً ، وقد قال النبي ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » .

ووجوب القضاء في هذه المسألة - أي : ما إذا قامت البينة أثناء النهار - هو قول عامة العلماء ، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : يلزمهم الإمساك ولا يلزمهم القضاء ، ووجه ذلك : أن أكلهم وشربهم قبل قيام البينة كان مباحاً ، قد أحله الله لهم فلم يمتنعوا حرمة الشهر ، بل كانوا جاهلين بنوا على أصل وهو بقاء شعبان فيدخلون في عموم قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] فهم كمن أكل ظاناً بقاء الليل فتبين أن الفجر قد طلع ، أو أكل ظاناً غروب الشمس فتبين أنها لم تغرب . وقد ثبت في صحيح البخاري عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما ، قالت : أفطرنا في يوم غيم على عهد النبي ﷺ ثم طلعت الشمس ، ولم ينقل أنهم أمروا بالقضاء .

وأجاب - رحمه الله - عن كونهم لم ينووا قبل الفجر بأن النية تتبع العلم ولا علم لهم بدخول الشهر ، وما ليس لهم به علم فليس بوسعهم ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، ولهذا لو أخروا النية بعد علمهم بدخول الشهر لم يصح صومهم .

وتعليقه وجوابه - رحمه الله - قوي ولكن لا تطيب النفس بقوله ، وقياسه على من أكل يظن بقاء الليل أو غروب الشمس ، فيه نظر ؛ لأن هذا كان عنده نية للصوم لكن أكل يظن الليل باقياً أو يظنه داخلاً ، ولهذا كان الخلاف في المسألتين أشهر من الخلاف في المسألة الأولى .

وسئل الشيخ : إذا لم يعلم الناس دخول الشهر إلا بعد مضي وقت من النهار ،
فما الواجب عليهم ؟

فأجاب : إذا علم الناس بدخول شهر رمضان في أثناء اليوم فإنه يجب عليهم الإمساك ؛ لأنه ثبت أن هذا اليوم من شهر رمضان فوجب إمساكه .
ولكن هل يلزمهم قضاء هذا اليوم ؟ في هذا خلاف بين أهل العلم .
فجمهور العلماء يرون أنه يلزمهم القضاء ، لأنهم لم ينووا الصيام من أول اليوم ، بل مضى عليهم جزء من اليوم بلا نية ، وقد قال النبي ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » .

وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا يلزمهم القضاء ؛ لأنهم كانوا مفطرين عن جهل ، والجاهل معذور بجهله .

ولكن القول بوجوب القضاء أحوط وأبرأ للذمة ، وقد قال النبي ﷺ : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » فما هو إلا يوم واحد وهو يسير لا مشقة فيه ، وفيه راحة للنفس وطمأنينة للقلب .

مجموع فتاوى ورسائل (٩٣/٩٤ - ٩٤) وانظر أيضاً (١٧٦/١٩) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١٠٢/٢ - ١٠٣)

الألباني رحمه الله : من بلغه الخبر بأن هلال رمضان رؤي البارحة ، يجزيه النية

من النهار ولو بعد أن أكل وشرب ولا يلزمه قضاء .

أورد الشيخ في سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث سلمة بن الأكوع أن رسول الله ﷺ قال لرجل من أسلم : (أذن في قومك أو في الناس يوم عاشوراء : من أكل فليصم بقية يومه ، ومن لم يكن أكل فليصم) ثم أخرجه ثم ذكر فائدتين هامتين في هذا الحديث منهما :

أن من وجب عليه الصوم نهاراً ، كالمجنون يفيق ، والصبي يحتلم ، والكافر يسلم ، وكمن بلغه الخبر بأن هلال رمضان رؤي البارحة ، فهؤلاء يجزيهم النية من النهار حين الوجوب ، ولو بعد أن أكلوا أو شربوا ، فتكون هذه الحالة مستثناة من عموم قوله ﷺ : « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » ، وهو حديث صحيح كما حققته في « صحيح أبي داود » (٢١١٨) . وإلى هذا الذي أفاده حديث الترجمة ذهب ابن حزم وابن تيمية والشوكاني وغيرهم من المحققين .

فإن قيل : الحديث ورد في صوم عاشوراء والدعوى أعم .

قلت : نعم ، وذلك بجامع الاشتراك في الفرضية ، ألست ترى أن الحنفية استدلوا به على جواز صوم رمضان بنية من النهار ، مع إمكان النية في الليل طبقاً لحديث أبي داود ، فالاستدلال به لما قلنا أولى كما لا يخفى على أولي النهى . ولذلك قال المحقق أبو الحسن السندي في حاشيته على « ابن ماجه » (١ / ٥٢٨ - ٥٢٩) ما مختصره : « الأحاديث دالة على أن صوم يوم عاشوراء كان فرضاً ، من جملتها هذا الحديث ، فإن هذا يقتضي الافتراض . نعم الافتراض منسوخ بالاتفاق وشهادة الأحاديث على النسخ .

واستدل به على جواز صوم الفرض بنية من النهار ، لا يقال : صوم عاشوراء منسوخ فلا يصح الاستدلال به ، لأننا نقول : دل الحديث على شيئين : أحدهما : وجوب صوم عاشوراء .

والثاني : أن الصوم واجب في يوم بنية من نهار ، والمنسوخ هو الأول ، ولا يلزم من نسخه نسخ الثاني ، ولا دليل على نسخه أيضاً .

بقي فيه بحث : وهو أن الحديث يقتضي أن وجوب الصوم عليهم ما كان معلوماً من الليل ، وإنما علم من النهار ، وحيث صار اعتبار النية من النهار في

حقهم ضرورياً ، كما إذا شهد الشهود بالهلال يوم الشك ، فلا يلزم جواز الصوم بنية من النهار بلا ضرورة « أهـ .

قلت : وهذا هو الحق الذي به تجتمع النصوص ، وهو خلاصة ما قال ابن حزم رحمه الله في « المحلى » (١٦٦ / ٦) وقال عقبه :

« وبه قال جماعة من السلف كما روينا من طريق... عبد الكريم الجزري أن قوماً شهدوا على الهلال بعد ما أصبح الناس ، فقال عمر بن عبد العزيز : من أكل فليمسك عن الطعام ، ومن لم يأكل فليصم بقية يومه » .

قلت : وأخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٦٩ / ٣) وسنده صحيح على شرط الشيخين .

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، فقال في « الاختيارات العلمية » (٦٣ / ٤) - الكردي) :

« ويصح صوم الفرض بنية من النهار إذا لم يعلم وجوبه بالليل ، كما إذا قامت البينة بالرؤية في أثناء النهار ، فإنه يتم بقية يومه ولا يلزمه قضاء وإن كان أكل » .
وتبعه على ذلك المحقق ابن القيم ، والشوكاني ، فمن شاء زيادة بيان وتفصيل فليراجع « مجموع الفتاوى » لابن تيمية (١٠٩ / ٢٥ و ١١٧ - ١١٨) ، و « زاد المعاد » لابن القيم (٢٣٥ / ١) ، و « تهذيب السنن » له (٣٢٨ / ٣) ، و « نيل الأوطار » للشوكاني (١٦٧ / ٤) .

وإذا تبين ما ذكرنا ، فإنه تزول مشكلة كبرى من مشاكل المسلمين اليوم ، ألا وهي اختلافهم في إثبات هلال رمضان بسبب اختلاف المطالع ، فإن من المعلوم أن الهلال حين يرى في مكان فليس من الممكن أن يرى في كل مكان ، كما إذا رؤي في المغرب فإنه لا يمكن أن يرى في المشرق ، وإذا كان الراجح عند العلماء أن حديث

« صوموا لرؤيته ... » إنما هو على عمومه ، وأنه لا يصح تقييده باختلاف المطالع ، لأن هذه المطالع غير محدودة ولا معينة ، لا شرعاً ولا قدراً ، فالتقييد بمثله لا يصح ، وبناء على ذلك فمن الممكن اليوم تبليغ الرؤية إلى كل البلاد الإسلامية بواسطة الإذاعة ونحوها ، وحيث أن فعلى كل من بلغت الرؤية أن يصوم ، ولو بلغت قبل غروب الشمس بقليل ، ولا قضاء عليه ، لأنه قد قام بالواجب في حدود استطاعته ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، والأمر بالقضاء لم يثبت كما سبقت الإشارة إليه .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٥١/١/٦ - ٢٥٣) تحت الحديث رقم (٢٦٢٤)



المسألة الرابعة : إذا ظهرت الحائض والنفساء أو أقام المسافر أثناء النهار هل

يلزمهم الإمساك ؟

ابن باز رحمه الله : الحائض إذا طهرت في أثناء النهار فعليها الإمساك وقضاء ذلك اليوم ، والمسافر إذا قدم في أثناء النهار في رمضان إلى بلده ، فإن عليه الإمساك مع قضاء ذلك اليوم .

سئل الشيخ : ما الحكم إذا طهرت الحائض في أثناء نهار رمضان ؟

فأجاب : عليها الإمساك في أصح قولي العلماء لزوال العذر الشرعي ، وعليها قضاء ذلك اليوم كما لو ثبتت رؤية رمضان نهاراً ، فإن المسلمين يمسون بقية اليوم ، ويقضون ذلك اليوم عند جمهور أهل العلم ، ومثلها المسافر إذا قدم في أثناء النهار في رمضان إلى بلده فإن عليه الإمساك في أصح قولي العلماء لزوال حكم السفر مع قضاء ذلك اليوم .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٩٣/١٥) ، وفتاوى نور على الدرب (١٠٢٧/٢ - ١٠٢٨) ، (١٢٣٢/٣) ، والفوائد الجلية (١١٦) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٤١)

ابن عثيمين رحمه الله : لو قدم المسافر أثناء النهار إلى بلده وكان مفطراً فإنه لا يلزمه الإمساك ، ولو طهرت الحائض في أثناء النهار فإنه لا يلزمها الإمساك .

قال الشيخ في شرحه على زاد المستقنع :

إذا زال مانع الوجوب في أثناء النهار ، فهل يجب الإمساك والقضاء ؟ .

والجواب : أما القضاء فلا شك في وجوبه لأنهم أفطروا من رمضان فلزمهم

قضاء ما أفطروا لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾

[البقرة: ١٨٥] وقول عائشة رضي الله عنها : « كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة » تعني الحيض .

وأما الإمساك فكلام المؤلف - رحمه الله - يدل على وجوبه وهو المذهب ؛ لأنهم إنما أفطروا لما منع وقد زال والحكم يزول بزوال علته ، وعن أحمد رواية أخرى لا يلزمهم الإمساك ؛ لأنهم يجوز لهم الفطر في أول النهار ظاهراً وباطناً ، فقد حل لهم في أول النهار الأكل والشرب وسائر ما يمكن من المفطرات ، ولا يستفيدون من هذا الإمساك شيئاً ، وحرمة الزمن قد زالت بفطرتهم المباح لهم أول النهار ، وقد روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال : « من أكل أول النهار فليأكل آخره » يعني أن من حل له الأكل في أول النهار حل له الأكل في آخره ، وهذا القول هو الراجح ، وعلى هذا لو قدم المسافر إلى بلده مفطراً ووجد زوجته قد طهرت أثناء ذلك اليوم من الحيض وتطهرت جاز له جماعها .

وإذا أفطر لإنقاذ غريق فأنقذه لم يلزمه الإمساك آخر النهار . وإذا أفطرت مرضع خوفاً على ولدها ثم مات في أثناء اليوم لم يلزمها إمساك بقيته .

والقاعدة على هذا القول الراجح أن من أفطر في رمضان لعذر يبيح الفطر ، ثم زال ذلك العذر أثناء النهار لم يلزمه الإمساك بقية اليوم .

الشرح الممتع (٣٣٥-٣٣٦) وانظر أيضاً (٣٨١/٤) ، (٤٠٨/٦-٤٠٩)

وسئل الشيخ : سمعت أنكم أفتيتم للحائض إذا طهرت في نهار رمضان أنها تأكل وتشرب ولا تمسك بقية يومها ، وكذلك المسافر إذا قدم للبلد في النهار فهل هذا صحيح ؟ وما وجه ذلك ؟

فأجاب بقوله : نعم ما سمعته من أني ذكرت أن الحائض إذا طهرت في أثناء اليوم لا يجب عليها الإمساك ، وكذلك المسافر إذا قدم ، فهذا صحيح عني ، وهو

إحدى الروایتين عن الإمام أحمد - رحمه الله - وهو مذهب مالك والشافعي رحمهما الله .

وروي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال : (من أكل أول النهار فليأكل آخره).
وروي عن جابر بن زيد وهو أبو الشعثاء أحد أئمة التابعين الفقيه أنه قدم من سفر فوجد امرأته طاهراً من الحيض في ذلك اليوم فجامعها ، ذكر هذين الأثرين في المغني ، ولم يتعقبهما .

ولأنه لا فائدة من الإمساك ، لأنه لا يصح صيام ذلك اليوم إلا من الفجر .
ولأن هؤلاء يباح لهم الفطر أول النهار ظاهراً وباطناً مع علمهم بأنه رمضان ، والله إنما أوجب الإمساك من أول النهار من الفجر ، وهؤلاء في ذلك الوقت ليسوا من أهل الوجوب ، فلم يكونوا مطالبين بالإمساك المأمور به .

ولأن الله إنما أوجب على المسافر وكذلك الحائض عدة من أيام آخر ، بدلاً عن التي أفطرها ، ولو أوجبنا عليه الإمساك لأوجبنا عليه أكثر مما أوجبه الله ، لأننا حينئذ أوجبنا إمساك هذا اليوم مع وجوب قضائه ، فأوجبنا عليه أمرين مع أن الواجب أحدهما ، وهو القضاء عدة من أيام آخر ، وهذا من أظهر الأدلة على عدم الوجوب .

أما الرواية الثانية عن الإمام أحمد - رحمه الله - فيجب عليهم الإمساك والقضاء ، وهو مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - وحجتهم قياس ذلك على ما إذا قامت البينة في أثناء النهار ، فإنه يجب الإمساك على من كان من أهل الوجوب ، وهذا القياس فيه نظر .

أولاً : لأن من قامت عليه البينة في أثناء النهار لا يباح له الفطر في أول النهار لو علم بالهلال ، فلم يكن ممن يباح له الفطر ظاهراً وباطناً ، وحقيقته أنه يحرم الفطر ،

لكن وهو معذور بعدم العلم فلم يكن عليه حرج في أكله قبل العلم بالهلال فأشبهه الناسي .

ثانياً : ولأن من قامت عليه البينة في أثناء النهار فأمسك ، له فائدة من الإمساك ، على قول شيخ الإسلام - رحمه الله - ومن وافقه ، وذلك أن هذا الإمساك يفيد ويسقط عنه القضاء ، فلا قضاء عليه على رأي شيخ الإسلام ابن تيمية ، لأنه معذور بالأكل حيث لم يعلم بالهلال مع أن أبا الخطاب ذكر رواية : لا يلزمه الإمساك ، وقاله عطاء من التابعين .

فإذا تبين أنه ليس مع القائلين بوجوب الإمساك على الحائض إذا ظهرت والمسافر إذا قدم ، إلا مجرد القياس على ما إذا قامت البينة في أثناء النهار ، وأن هذا القياس فيه نظر ، لعدم مساواة الفرع للأصل ، إذا تبين ذلك ، فالأصل براءة الذمة وعدم الوجوب ، ولكن ينبغي أن لا يظهر الأكل والشرب علناً إذا كان في ذلك مفسدة .

مجموع فتاوى ورسائل (١٠٢/١٩ - ١٠٤) وانظر أيضاً (٣١/١٩ ، ٩٩ ، ١٠٩ ، ١١٠)



المسألة الخامسة : من لا يشق عليه الصوم في السفر ، ما الأفضل له الصوم أم الإفطار ؟

ابن باز رحمه الله : الفطر للمسافر أفضل ، وإن لم يشق عليه الصوم (ومن صام فلا حرج عليه) .

قال الشيخ : المسافر مخير بين الصوم والفطر ، وظاهر الأدلة الشرعية أن الفطر أفضل ولا سيما إذا شق عليه الصوم ؛ لقول النبي ﷺ : « ليس من البر الصوم في السفر » وقوله ﷺ : « إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته » ومن صام فلا حرج عليه إذا لم يشق عليه الصوم ، فإن شق عليه الصوم كره له ذلك .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٥ / ٢٣٦ - ٢٣٧)

وسئل الشيخ : من سافر بوسائل النقل المريحة هل يشرع له الفطر في رمضان ؟

فأجاب : يقول الله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة : ١٨٤] فأباح الله الفطر في السفر إباحة مطلقة ، والنبي ﷺ يقول : « إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته » والفطر في السفر سنة كما فعل ذلك النبي ﷺ وأصحابه ، ولكن إذا علم المسلم بأن فطره في السفر سيثقل عليه القضاء فيما بعد ، ويكلفه في المستقبل ، ويخشى أن يشق عليه فصام ملاحظة لهذا المعنى فذلك خير، ولا حرج فيه سواء كانت وسائل النقل مريحة أو شاقة لإطلاق الأدلة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٥ / ٢٣٥ - ٢٣٦) وانظر أيضاً (١٥ / ٢٣٤ ، ٢٣٧) ، وفتاوى نور على الدرب (٢ / ١٠٢٥ ، ١٠٢٧) ، والحلل الإبريزية (٢ / ١٤٢) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٤١)

الألباني رحمه الله : الإفطار في السفر أفضل لمن لا يتحرج بالقضاء .

أورد الشيخ في السلسلة الصحيحة له حديث جابر : (مر النبي ﷺ برجل يقلب ظهره لبطنه ، فسأل عنه ، فقالوا : صائم يا نبي الله ، فدعاه ، فأمره أن يفطر فقال : أما يكفيك في سبيل الله ومع رسول الله ﷺ حتى تصوم ؟) .

ثم قال : وفي الحديث دلالة ظاهرة على أنه لا يجوز الصوم في السفر إذا كان يضر بالصائم ، وعليه يحمل قوله ﷺ : « ليس من البر الصيام في السفر » ، وقوله : « أولئك هم العصاة » ، وفيما سوى ذلك فهو نخير إن شاء صام ، وإن شاء أفطر ، وهذا خلاصة ما تدل عليه أحاديث الباب ، فلا تعارض بينها والحمد لله .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٦-١٨٥-١٨٦) رقم (٢٥٩٥) ، وانظر أيضاً صحيح الترغيب والترهيب (١/٦١٨)

وأورد الشيخ في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (١٩٢) حديث حمزة بن عمرو الأسلمي رضي الله عنه أنه قال :

(يا رسول الله ! أجد بي قوة على الصيام في السفر ، فهل علي جناح ؟ فقال رسول الله ﷺ : هي رخصة (يعني الفطر في السفر) ، فمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم ، فلا جناح عليه) .

ثم قال : قال مجد الدين ابن تيمية في « المنتقى » : « وهو قوي الدلالة على فضيلة الفطر » .

قلت (الألباني) : ووجه الدلالة قوله في الصائم : « فلا جناح عليه » ؛ أي لا إثم عليه ؛ فإنه يشعر بمرجوحية الصيام كما هو ظاهر ، لا سيما مع مقابلته بقوله في الفطر : « فحسن » ، لكن هذا الظاهر غير مراد عندي ، والله أعلم ، وذلك لأن رفع الجناح في نص ما عن أمر ما لا يدل إلا على أنه يجوز فعله وأنه لا حرج على

فاعله ، وأما هل هذا الفعل مما يثاب عليه فاعله أو لا ، فشيء آخر ، لا يمكن أخذه من النص ذاته ، بل من نصوص أخرى خارجة عنه ، وهذا شيء معروف عند تتبع الأمور التي ورد رفع الجناح عن فاعلها ، وهي على قسمين : ...

ثم قال : إذا تبين هذا ؛ فقلوه ﷺ في الحديث : « ومن أحب أن يصوم ؛ فلا جناح عليه » ؛ لا يدل إلا على رفع الإثم عن الصائم ، وليس فيه ما يدل على ترجيح الإفطار على الصيام ، ولكن إذا كان من المعلوم أن صوم رمضان في السفر عبادة ؛ بدليل صيامه ﷺ فيه ، فمن البدهي حينئذ أنه أمر مشروع حسن ، وإذا كان كذلك ؛ فإن وصف الإفطار في الحديث بأنه حسن لا يدل على أنه أحسن من الصيام ؛ لأن الصيام أيضاً حسن كما عرفت ، وحينئذ ؛ فالحديث لا يدل على أفضلية الفطر المدعاة ، بل على أنه والصيام متماثلان .

ويؤكد ذلك حديث حمزة بن عمرو من رواية عائشة رضي الله عنها : أن حمزة ابن عمرو الأسلمي سأل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ! إني رجل أسرد الصوم ، فأصوم في السفر ؟ قال : (صُمْ إِنْ شِئْتَ ، وَأَفْطِرْ إِنْ شِئْتَ) . أخرجه الشيخان ، وغيرهما من أصحاب الستة ، وابن أبي شيبة (٢ / ١٥٠ / ١) ، وعنه أبو حفص الكناني في « الأمالي » (١ / ١٧) .

قلت : فخير ﷺ بين الأمرين ، ولم يفضل له أحدهما على الآخر ، والقصة واحدة ، فدل على أن الحديث ليس فيه الأفضلية المذكورة .

ويقابل هذه الدعوى قول الشيخ علي القاري في « المرقاة » إن الحديث دليل على أفضلية الصوم ، ثم تكلف في توجيه ذلك .

والحق أن الحديث يفيد التخيير لا التفضيل ، على ما ذكرناه من التفصيل .

نعم ؛ يمكن الاستدلال لتفضيل الإفطار على الصيام ، بالأحاديث التي تقول :
 « إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته (وفي رواية : كما يحب
 أن تؤتى عزائمه) » .

وهذا لا مناص من القول به ، لكن يمكن أن يقيد ذلك بمن لا يتخرج بالقضاء ،
 وليس عليه حرج في الأداء ، وإلا عادت الرخصة عليه بخلاف المقصود فتأمل .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/١ - ٣٧٥ - ٣٧٧)

وقال أيضاً : وقد اختلف العلماء ، في صوم رمضان في السفر على أقوال
 معروفة ، ولا شك أن الإفطار فيه رخصة ، والأخذ بها أحب إلينا إذا كان المفطر لا
 يتخرج من القضاء ، وإلا فالأحب لدينا حينئذ الصيام ، والله أعلم .

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢/٣٣٦ - ٣٣٧) تحت الحديث رقم (٩٣٢) وانظر أيضاً سلسلة الأحاديث
 الصحيحة حديث رقم (٨٥) ، (٨٩٨/٢/٦ - ٨٩٩) تحت الحديث رقم (٢٨٨٤)

ابن عثيمين رحمه الله : المسافر إن كان الصيام لا يشق عليه فالصوم أفضل
 (وإن أفطر فلا حرج عليه) .

قال الشيخ : المسافر له ثلاث حالات :

الأولى : ألا يكون لصومه مزية على فطره ، ولا لفطره مزية على صومه ، ففي
 هذه الحال يكون الصوم أفضل له للأدلة الآتية :

أولاً : أن هذا فعل الرسول ﷺ قال أبو الدرداء ؓ : « كنا مع النبي ﷺ في
 رمضان في يوم شديد الحر حتى إن أحداً ليضع يده على رأسه من شدة الحر وما
 فينا صائم إلا رسول الله ﷺ وعبد الله بن رواحة » والصوم لا يشق على الرسول
 ﷺ هنا ، لأنه لا يفعل إلا الأرفق والأفضل .

ثانياً : أنه أسرع في إبراء الذمة ؛ لأن القضاء يتأخر .

ثالثاً : أنه أسهل على المكلف غالباً ، لأن الصوم والفطر مع الناس أسهل من أن يستأنف الصوم بعد ، كما هو مجرب ومعروف .

رابعاً : أنه يدرك الزمن الفاضل ، وهو رمضان ، فإن رمضان أفضل من غيره ؛ لأنه محل الوجوب ، فلهذه الأدلة يترجح ما ذهب إليه الشافعي - رحمه الله - أن الصوم أفضل في حق من يكون الصوم والفطر عنده سواء .

الحال الثانية : أن يكون الفطر أرفق به ، فهنا نقول : إن الفطر أفضل ، وإذا شق عليه بعض الشيء صار الصوم في حقه مكروهاً ؛ لأن ارتكاب المشقة مع وجود الرخصة يشعر بالعدول عن رخصة الله عز وجل .

الحال الثالثة : أن يشق عليه مشقة شديدة غير محتملة فهنا يكون الصوم في حقه حراماً . والدليل على ذلك أن النبي ﷺ : (لما شكى إليه الناس أنه قد شق عليهم الصيام ، وأنهم ينتظرون ما سيفعل الرسول ﷺ دعا بإناء فيه ماء بعد العصر ، وهو على بعيره فأخذه وشربه ، والناس ينظرون إليه ثم قيل له بعد ذلك : إن بعض الناس قد صام فقال : « أولئك العصاة ، أولئك العصاة » فوصفهم بالعصيان) . فهذا ما يظهر لنا من الأدلة في صوم المسافر .

الشرح الممتع (٣٤٣-٣٤٤) ، وانظر أيضاً (٣٣٠/٦) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٢٥٤/١٥) ، ٣٠٩ - ٣١٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، (١٩/٢١ ، ٧٩ ، ١٣٤ - ١٣٨ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٥٦ ، ٣١٩) ، (٢٠/١٠٦ ، ٢٣٥) ، وتفسير سورة البقرة (٣٢٥/٢) ، وشرح رياض الصالحين (٢٦٤/٥)

وقال الشيخ أيضاً : اختلف العلماء : أيهما أفضل للمسافر الفطر أم الصيام إذا لم يكن عليه مشقة ؟

والأرجح أن الأفضل الصيام ، لأنه فعل النبي ﷺ فإنه كان يصوم في سفره ، قال أبو الدرداء ؓ : خرجنا مع النبي ﷺ في شهر رمضان في حر شديد ، وما فينا صائم إلا رسول الله ﷺ وعبد الله بن رواحة ، متفق عليه . وفي حديث جابر ؓ

أن النبي ﷺ خرج إلى مكة عام الفتح فصام حتى بلغ كراع الغميم وصام الناس معه ، فقليل له : إن الناس قد شق عليهم الصيام ، وإن الناس ينظرون فيما فعلت ، فدعا بقدح من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون إليه ، الحديث رواه مسلم ، ولأن الصيام في نفس الشهر أسهل من القضاء غالباً .

مجموع فتاوى ورسائل (٢٩/١٩ - ٣٠)



المسألة السادسة : من عزم على السفر أثناء النهار في رمضان هل له أن يفطر

قبل مفادرة بلده ؟

ابن باز رحمه الله : لا يترخص المسافر حتى يفارق البلد .

قال ابن القيم : في زاد المعاد (٥٦/٢) : وكان الصحابة حين ينشئون السفر ، يفطرون من غير اعتبار مجاوزة البيوت ، ويخبرون أن ذلك سنته وهدية ﷺ .

فقال الشيخ معلقاً على ذلك : لا يسمى الرجل مسافراً حتى يخرج من بلده ، فلا يترخص المسافر حتى يفارق البلد .

تعليقات الشيخ على زاد المعاد (٥٦/٢) ، وقارن مع فوائد من دروس سماحة الشيخ (٤١)

ابن عثيمين رحمه الله : لا يجوز أن يفطر حتى يخرج من البلد .

قال الشيخ : ذهب بعض أهل العلم إلى جواز الفطر إذا تأهب للسفر ولم يبق عليه إلا أن يركب ، وذكروا ذلك عن أنس رضي الله عنه أنه كان يفعله ، وإذا تأملت الآية وجدت أنه لا يصح هذا ؛ لأنه إلى الآن لم يكن على سفر فهو الآن مقيم وحاضر ، وعليه فلا يجوز له أن يفطر إلا إذا غادر بيوت القرية . أما المزارع المنفصلة عن القرية فليست منها ، فإذا كانت هذه البيوت والمساكن الآن ، وانفصلت عنها المزارع فإنه يجوز الفطر ، فالمهم أن يخرج عن البلد أما قبل الخروج فلا ، لأنه لم يتحقق السفر .

فالصحيح أنه لا يفطر حتى يفارق القرية ، ولذلك لا يجوز أن يقصر الصلاة حتى يخرج من البلد ، فكذا لا يجوز أن يفطر حتى يخرج من البلد .

الشرح الممتع (٣٤٦/٦ - ٣٤٧)

وسئل الشيخ : رجل معه جماعته أراد السفر في نهار رمضان مع نفس الجماعة ، واقع امرأته في نفس النهار الذي يسافر فيه وسافر هل عليه شيء ؟ وبعض الناس قال : لا شيء عليه لأن أنس بن مالك رضي الله عنه لما أراد السفر أفطر في السفينة .
فأجاب بقوله :

أولاً : عليه الإثم : وعليه أن يقضي هذا اليوم ، وأن يكفر كفارة الجماع في نهار رمضان ، لأن الرجل لا يجوز أن يترخص برخص السفر إلا إذا غادر البلد ، أما قبل مغادرة البلد فهو مقيم .

وأما ما ورد عن أنس رضي الله عنه في الفسقاط أنه لما أراد أن يسافر والسفينة على الشاطئ أتى بسفرته وأفطر ، فهذا خلاف ما عليه عامة الصحابة رضي الله عنهم والله عز وجل يقول : ﴿ أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ فهذا الرجل إن كان طالب علم ، وفهم من هذا الحديث أنه جائز له فليس عليه شيء ، مع أنني أرى أن الواجب على طلبة العلم الصغار ألا يتسرعوا في إفتاء أنفسهم ، لأنهم ليس عندهم إدراك للترجيح بين الأدلة .

مجموع فتاوى ورسائل (٣٤٥/١٩ - ٣٤٦) وانظر أيضاً (١٩ / ١٣٤) ، ولقاءات الباب المفتوح (٥٢/١ ، ٥٣) ، وتفسير سورة البقرة (٣٢٧/٢)

الألباني رحمه الله : جواز إفطار الصائم في رمضان قبل سفره بعد الفجر .

استدل الشيخ بما رواه الترمذي والدارقطني والبيهقي عن محمد بن كعب أنه قال : « أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد السفر ، وقد رحلت دابته ولبس ثياب السفر ، وقد تقارب غروب الشمس ، فدعا بطعام فأكل منه ، ثم ركب . فقلت له : سنة ؟ قال : نعم » . قال الشيخ : سنده صحيح .

وبما رواه أحمد وأبو داود وغيرهما عن كليب بن ذهل ، عن عبيد بن جبر أنه قال : ركبت مع أبي بصرة الغفاري صاحب رسول الله ﷺ سفينة من الفسقاط في

رمضان ، فدفع فقرب غداؤه ثم قال : اقرب . فقلت : ألسـت ترى البيوت ؟ فقال أبو بـصرة : أرغبـت عن سنة رسول الله ﷺ ؟ !

قال الشيخ : يشهد له الحديث الآتي بعده ، وحديث أنس .

واستدل أيضاً بما أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما عن منصور الكلبي : « أن دحية بن خليفة خرج من قرية من دمشق مرة إلى قدر قرية عقبة من الفسطاط ، وذلك ثلاثة أميال في رمضان ، ثم أفطر وأفطر معه ناس ، وكره آخرون أن يفطروا ، فلما رجع إلى قريته قال : والله لقد رأيت اليوم أمراً ما كنت أظن أني أراه ، إن قوماً رغبوا عن هدي رسول الله ﷺ وأصحابه ، يقول ذلك للذين صاموا ، ثم قال عند ذلك : اللهم اقبضني إليك . »

قال الشيخ : يقويه الحديث الذي قبله ، وحديث أنس .

انظر رسالة تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر والرد على من ضعفه ، وتمام المنة (٤٠٠-٤٠١) ، ومقالات الألباني (٦٥-٦٧)



المسألة السابعة : تأثير الحجامة على الصوم

ابن باز رحمه الله : الحجامة تفسد الصوم .

سئل الشيخ : إذا كان الإنسان صائماً ونزل منه الدم ، فهل عليه أن يفطر أو يتم

صيامه ؟

فأجاب : لا يضر الصائم خروج الدم إلا الحجامة ، فإذا احتجم فالصحيح أنه يفطر بالحجامة ، وفيها خلاف بين العلماء لكن الصحيح أنه يفطر بذلك ، لقول النبي ﷺ : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٧١/١٥) وانظر أيضاً (٢٧٢/١٥، ٢٧٣) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١٤١/١) ، والحلل الإبريزية (١٤٠/٢) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٤١)

وقال الشيخ معلقاً على حديث ابن عباس : (أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم) قال : ويحمل على أنه قبل النهي ، أو في سفر ، أو كان مريضاً وجاز له الفطر . تعليقات الشيخ على زاد المعاد (٦١/٢)

وفي تعليق آخر على نفس الحديث السابق :

قال الشيخ : وأخرجه أحمد [٣٤٤ / ١] بإسناد جيد بلفظ : أنه ﷺ احتجم بالقاحّة وهو صائم . اهـ .

والقاحّة : موضع على ثلاث مراحل من المدينة . وهذه الرواية صريحة في أن احتجامة كان في حال السفر ، والمسافر له أن يفطر بالحجامة وغيرها . حاشية الشيخ على بلوغ المرام (٤١٠/١) ، والفوائد الجلية (١١٧)

ابن عثيمين رحمه الله : الحجامة تفطر الصائم .

قال الشيخ : إذا احتجم الصائم وظهر منه الدم فإنه يفطر والدليل : حديث شداد بن أوس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » وهذا دليل أثري

أي ثبت به الأثر عن النبي ﷺ ، وهناك أيضاً دليل نظري وهو ضعف المحجوم بالحجامة ، لأن المحجوم يخرج منه الدم بكثرة ، وإذا خرج منه الدم بكثرة فإن بدنه يضعف ، ويكون الصوم مؤثراً في هذا البدن الذي أصابه الضعف في نزول الدم الكثير منه .

ولهذا نقول : من كان صومه واجباً فإنه لا يجوز أن يحتجم ، فإن هاج به الدم واحتاج إلى الحجامة احتجم وأفطر ، وله الأكل والشرب لأجل أن يعيد القوة لبدنه
مجموع فتاوى ورسائل (١٤٥/٢٠)

وسئل الشيخ : كيف نوفق بين حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » وبين حديث أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم ؟

فأجاب بقوله : نوفق بينهما :

أولاً : أن احتجام النبي ﷺ لا يدري هل هو قبل الحديث « أفطر الحاجم والمحجوم » أو بعده ؟ وإذا كان لا يدري أهو قبله أو بعده فيؤخذ بالنص الناقل عن الأصل وهو الفطر بالحجامة ، لأن النص الموافق للأصل ليس فيه دلالة ، إذ أنه مبني على الأصل ، والأصل أن الحجامة لا تفطر ، فاحتجم النبي ﷺ قبل أن يثبت حكم التفطير بالحجامة .

ثانياً : هل كان صيام النبي ﷺ حين احتجم صياماً واجباً ، أو صيام تطوع ؟ فقد يكون صياماً واجباً ، وقد يكون صيام تطوع ، فإن كان صيام تطوع فلمن صام صوم تطوع أن يقطعه ، وليس في هذا دليل على أن الحجامة لا تفطر ، لاحتمال أن يكون النبي ﷺ نوى الفطر قبل أن يحتجم ، بل حتى لو كانت تفطر فإن النبي ﷺ إذا كان صومه تطوعاً ، فإن صوم التطوع يجوز قطعه ، ولا يمكن أن ندعي أن حديث ابن عباس « احتجم وهو صائم » ناسخ لأن شرط النسخ العلم بتأخر

الناسخ عن المنسوخ ، فإذا لم نعلم لم يجوز أن نقول بالنسخ ، لأن النسخ ليس بالأمر الهين ، فهو إبطال نص من الشرع بنص آخر ، وإبطال النص ليس بالأمر الهين ، بل لابد أن نتحقق أن هذا النص قد نسخ بالنص المتأخر .

إذن لا معارضة بين حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم ، وبين قول النبي ﷺ : « أفطر الحاجم والمحجوم » ويكون العمل على ما يدل عليه حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » وقد قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في رسالته (حقيقة الصيام) وهذا هو المشهور من مذهب الحنابلة .

مجموع فتاوى ورسائل (٢٤٢/١٩-٢٤٣) وانظر أيضاً (٢٢/١٩ ، ١٩٢-١٩٣ ، ١٩٦-١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨) ، (١١٦/٢٠)

الألباني رحمه الله : الفطر بالحجامة منسوخ .

خرج الشيخ حديث : أنس بن مالك : « أول ما كرهت الحجامة للصائم ؛ أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم ، فمر به النبي ﷺ فقال : أفطر هاذان ، ثم رخص النبي ﷺ بعد في الحجامة للصائم وكان أنس يحتجم وهو صائم » .

ثم قال : (فائدة) : حديث أنس هذا صريح في نسخ الأحاديث المتقدمة « أفطر الحاجم والمحجوم » .

ومثله ما أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢/١٠١/١) من طريق أخرى عن أنس : « أن النبي ﷺ احتجم بعدما قال : أفطر الحاجم والمحجوم » وقال : « لم يروه عن أبي قلابة إلا سفيان وهو السعدي واسمه طريف ، تفرد به أبو حمزة » .

قلت : وطريف هذا ضعيف كما قال الحافظ في « الدراية » و « التقريب » .
وأخرجه الدارقطني (٢٣٩) من طريق أخرى عن أنس وقال : « هذا إسناد
ضعيف ، واختلف عن ياسين الزيات وهو ضعيف » .

وخير منه حديث أبي سعيد الخدري قال :

« رخص رسول الله ﷺ في القبلة للصائم ، والحجامة » .

أخرجه الطبراني (١ / ١٠٢ / ١) والدارقطني من طريق المعتمر بن سليمان
سمعت حميد الطويل يحدث عن أبي المتوكل عن أبي سعيد به . وقال الدارقطني :
« كلهم ثقات ، وغير معتمر يرويه موقوفاً » .

وفي « الفتح » (٤ / ١٥٥) : « وقال ابن حزم : صح حديث أفطر الحاجم
والمحجوم بلا ريب ، لكن وجدنا من حديث أبي سعيد : أرخص النبي ﷺ في
الحجامة للصائم . وإسناده صحيح ، فوجب الأخذ به ، لأن الرخصة إنما تكون
بعد العزيمة ، فدل على نسخ الفطر بالحجامة سواء كان حاجماً أو محجوماً . انتهى
والحديث المذكور أخرجه النسائي (يعني في الكبرى) وابن خزيمة والدارقطني ،
ورجاله ثقات ، لكن اختلف في رفعه ووقفه » .

ثم تكلم الشيخ على طرق الحديث ثم قال :

فالحديث بهذه الطرق صحيح لا شك فيه ، وهو نص في النسخ ، فوجب الأخذ

به كما سبق عن ابن حزم - رحمه الله - .

إرواء الغليل (٤ / ٧٢ - ٧٥)

وقال ابن ضويان في منار السبيل :

وحديث ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم ، منسوخ ، لأن ابن عباس راويه (كان يعد الحجام والمحاجم قبل مغيب الشمس ، فإذا غابت احتجم) كذلك رواه الجوزجاني .

فقال الشيخ : لم أقف على إسناده ، ولا وجدته في شيء من المصادر التي عندي ، وما أراه يصح ، والمصنف أورده مستدلاً به على أن حديث ابن عباس المتقدم « أنه ﷺ احتجم وهو صائم » منسوخ ، قال : « لأن ابن عباس راويه كان يعد.... » .

وقد ثبت عن ابن عباس خلافه فقال ابن أبي شيبه (٢/١٦٣/١) : وكيع عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس في الحجامة للصائم ، قال : « الفطر مما دخل وليس مما يخرج » .

قلت : وهذا سند صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين ، وأبو ظبيان اسمه حصين بن جندب الجني الكوفي .

فهذا نص صريح على أن ابن عباس يرى أن الحجامة لا تفطر ، فرأيه موافق لروايته فيمكن قلب استدلال المصنف عليه ، فيقال : إن الراوي أدرى بمرويه من غيره ، فلو كان ما رواه منسوخاً ، لم يخف ذلك عليه إن شاء الله تعالى . ويؤيده حديث أبي سعيد الخدري وأنس فإنهما يدلان على أن حديث ابن عباس المرفوع محكم ، وأن حديث « أفطر الحجام والمحجوم » هو المنسوخ ، وقد خرجتهما قبل حديثين .

إرواء الغليل (٤/٧٩-٨٠) ، وانظر أيضاً التعليقات الرضية (٢/١٨) ، والتعليقات على مختصر صحيح البخاري (١/٥٦٦) ، والتعليقات على التتكيل (٢/٤١) ، وتعليقات الشيخ على مشكاة المصابيح (١/٦٢٦) ، وصحيح الجامع الصغير (١/٢٥٣) في التعليق على الحديث رقم (١١٣٦)



المسألة الثامنة : من أكل وهو شاك في طلوع الفجر ثم تبين طلوعه هل عليه

القضاء ؟

ابن باز رحمه الله : من أكل أو شرب شاكاً في طلوع الفجر فلا شيء عليه ، وصومه صحيح ، ما لم يتبين أنه أكل أو شرب بعد طلوع الفجر فإن عليه القضاء .
قال الشيخ : من أكل أو شرب شاكاً في طلوع الفجر فلا شيء عليه وصومه صحيح ؛ ما لم يتبين أنه أكل أو شرب بعد طلوع الفجر لأن الأصل بقاء الليل ، والمشروع للمؤمن أن يتناول السحور قبل وقت الشك احتياطاً لدينه وحرصاً على كمال صيامه .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٩٠/١٥ - ٢٩١) ، وانظر أيضاً فتاوى نور على الدرب (١٢٤٢/٣ ، ١٢٤٤ - ١٢٤٥) ، والحلل الإبريزية (١٤٨ / ٢)

ابن عثيمين رحمه الله : من أكل وهو شاك في طلوع الفجر فصومه صحيح حتى

لو تبين له بعد ذلك أن الفجر قد طلع فصومه صحيح ولا قضاء عليه .

قال الشيخ : من أتى مفطراً ، وهو شاك في طلوع الفجر فصومه صحيح ، لأن الله سبحانه وتعالى قال : ﴿ فَالْعَنَ بَشِيرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] وضد التبين الشك والظن ، فما دمننا لم يتبين الفجر لنا فلنا أن نأكل ونشرب ، لقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ كُنَّا مُعْطِيْنَ أَوْ أخطَاْنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وهذا من الخطأ .

ولحديث أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهما - حيث أكلوا يظنون غروب الشمس ، ثم طلعت ؛ وإذا كان هذا في آخر النهار فأوله من باب أولى ؛ لأن أوله مأذون له في الأكل والشرب حتى يتبين له الفجر .

وهذه المسألة لها خمسة أقسام : فذكرها ثم قال :

كل هذا يؤخذ من قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ

مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] .

وهل يقيد هذا فيما إذا لم يتبين أنه أكل بعد طلوع الفجر ؟ الراجح أنه لا يقيد ، حتى لو تبين له بعد ذلك أن الفجر قد طلع ، فصومه صحيح بناءً على العذر بالجهل في الحال . وأما على المذهب فإذا تبين أن أكله كان بعد طلوع الفجر فعليه القضاء بناءً على أنه لا يعذر بالجهل ، والصواب أنه لا قضاء عليه ولو تبين له أنه بعد الصبح ؛ لأنه كان جاهلاً ؛ ولأن الله أذن له أن يأكل حتى يتبين ، ومن القواعد الفقهية المقررة أن ما ترتب على المأذون فليس بمضمون ، أي : ليس له حكم لأنه مأذون فيه .

الشرح الممتع (٣٩٤-٣٩٥/٦) ، وانظر أيضاً (٣٩٧/٦-٣٩٨) ، مجموع فتاوى ورسائل (٢٩٠/١٩) ، ٢٩٣-٢٩٤ (١١٧/٢٠) ، وفتح ذي الجلال والإكرام (١٩٠/٢) ، وتفسير سورة البقرة (٣٥٥/٢-٣٥٦) ، وشرح رياض الصالحين (٢٩٥/٥)



المسألة التاسعة : من غلب على ظنه أن الشمس قد غربت فأفطر ثم تبين أنها لم تغرب هل عليه القضاء ؟

ابن باز رحمه الله : عليه القضاء .

سئل الشيخ : إذا كان الجو غائماً وأذن المؤذن وأفطر بعض الناس بناء على أذان المؤذن ، واتضح بعد الإفطار أن الشمس لم تغب ، فما حكم الصيام والحال ما ذكر ؟

فأجاب : على من وقع له ذلك أن يمك حتى تغيب الشمس ، وعليه القضاء عند جمهور أهل العلم ، ولا إثم عليه إذا كان إفطاره عن اجتهاد وتحمل لغروب الشمس ، كما لو أصبح مفطراً في يوم الثلاثين من شعبان ، ثم ثبت أنه من رمضان في أثناء النهار فإنه يمك ويقضي عند جمهور أهل العلم ، ولا إثم عليه ، لأنه حين أكل أو شرب لم يعلم أنه من رمضان ، فالجهل بذلك أسقط عنه الإثم ، أما القضاء فعليه القضاء .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٨٨/١٥ - ٢٨٩) ، وانظر أيضاً (٢٩٠ / ١٥) ، والحلل الإبريزية (١٤٨ / ٢) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٤٤)

ابن عثيمين رحمه الله : إن أكل ظاناً غروب الشمس ثم تبين أنها لم تغرب فلا قضاء عليه .

قال الشيخ : لو أكل وقد ظن أن الشمس قد غربت ، فإنه يصح صومه ما لم يتبين أنها لم تغرب .

فإن تبين أنها لم تغرب **فالصحيح أنه لا قضاء عليه** ، والمذهب أن عليه القضاء .

فإن قال قائل : ما الدليل على أنه يجوز الفطر بالظن مع أن الأصل بقاء النهار؟

فالجواب : حديث أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهما - قالت : أفطرننا في يوم غيم على عهد النبي ﷺ وإفطارهم بناءً على ظن قطعاً ؛ لقولها في هذا الحديث « ثم طلعت الشمس » ، فدل ذلك على أنه يجوز أن يفطر بظن الغروب ، ثم إن تبين أن الشمس غربت فالأمر واضح ، أو لم يتبين شيء فالأمر أيضاً واضح ، وإن تبين أنها لم تغرب وجب القضاء على المذهب ، وعلى القول الراجح لا يجب القضاء .

الشرح الممتع (٣٩٦/٦ - ٣٩٧)

وقال أيضاً : إذا أكل يعتقد أن الشمس غربت ، ثم تبين أنها لم تغرب فهو أكل يعتقد أنه في ليل فبان أنه في نهار ، فليزمه على المذهب القضاء ، وعلى القول الراجح لا يلزمه .

ودليله حديث أسماء السابق ، حيث لم يأمرهم النبي ﷺ بالقضاء ، وهذا دليل خاص ، ومن الأدلة العامة قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ كُنَّا مُسِيئِينَ وَلَا نَحْنُ بِمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة : ٢٨٦] .

الشرح الممتع (٣٩٨ / ٦) وانظر مجموع فتاوى ورسائل (٢٩١ / ١٩) ، وشرح رياض الصالحين (٢٩٥ / ٥)



المسألة العاشرة : من طلع عليه الفجر وهو يأكل أو يشرب

ابن باز رحمه الله : الواجب الإمساك عن المفطرات إذا تبين له طلوع الفجر .

قال الشيخ : الواجب على المسلم الذي يصوم صوم فرض أن يمك عن الأكل إذا طلع الفجر ، فإن أكل بعد طلوع الفجر أو شرب بطل صومه ، ووجب عليه القضاء ؛ لقول الله سبحانه : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] .

وسئل الشيخ : هل يجب علينا الكف عن السحور عند بدء أذان الفجر ، أم يجوز لنا الأكل والشرب حتى ينتهي المؤذن ؟

فأجاب : إذا كان المؤذن معروفاً بأنه لا ينادي إلا على الصبح فإنه يجب الكف عن الأكل والشرب وسائر المفطرات من حين يؤذن . أما إذا كان الأذان بالظن والتحري حسب التقويم فإنه لا حرج في الشرب أو الأكل وقت الأذان ؛ لما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم » قال الراوي في آخر هذا الحديث : « وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى ، لا ينادي حتى يقال له : أصبحت ، أصبحت » متفق على صحته .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٨٣/١٥ - ٢٨٤) ، وانظر أيضاً (٢٨٢/١٥ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧) ، وفتاوى نور على الدرب (١٢٢١/٣ - ١٢٢٢)

ابن عثيمين رحمه الله : إن كان المؤذن لا يؤذن حتى يطلع الفجر وجب الإمساك بمجرد أذان الفجر .

سئل الشيخ : بعض الأشخاص يأكلون والأذان الثاني يؤذن في الفجر فهل صيامهم صحيح ؟

فأجاب بقوله : إذا كان المؤذن يؤذن على طلوع الفجر يقيناً فإنه يجب الإمساك من حين أن يسمع المؤذن فلا يأكل أو يشرب .

إما إذا كان يؤذن عند طلوع الفجر ظناً لا يقيناً كما هو الواقع في هذه الأيام فإن له أن يأكل ويشرب إلى أن ينتهي المؤذن من الأذان .

وسئل الشيخ : قلتم - حفظكم الله - إنه يجب الإمساك بمجرد سماع المؤذن ويحدث ومن عدة سنوات أنهم لا يمسكون عن الطعام حتى نهاية الأذان ، فما حكم عملهم هذا ؟

فأجاب بقوله : الأذان لصلاة الفجر إما أن يكون بعد طلوع الفجر أو قبله ، فإن كان بعد طلوع الفجر فإنه يجب على الإنسان أن يمسك بمجرد سماع النداء ، لأن النبي ﷺ يقول : « إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم ، فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » فإذا كنت تعلم أن هذا المؤذن لا يؤذن إلا إذا طلع الفجر فأمسك بمجرد أذانه ، أما إذا كان المؤذن يؤذن بناء على ما يعرف من التوقيت ، أو بناء على ساعته فإن الأمر في هذا أهون .

وبناء على هذا نقول لهذا السائل : إن ما مضى لا يلزمكم قضاؤه ، لأنكم لم تتيقنوا أنكم أكلتم بعد طلوع الفجر ، لكن في المستقبل ينبغي للإنسان أن يحتاط لنفسه ، فإذا سمع المؤذن فليمسك .

مجموع فتاوى ورسائل (٢٩٧/١٩ - ٢٩٨) وانظر أيضاً (٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥)

تنبيه : في موضع آخر قال الشيخ :

الفجر الصادق يترتب عليه من الناحية الشرعية شيئان : حل الصلاة ، وتحريم الطعام : أما حل الصلاة : فلأن النبي ﷺ وقت الصلوات : الفجر من كذا إلى كذا

... وأما تحريم الطعام فلقول الله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

ثم قال : فمتى تبين وجب الإمساك ، لكن يرخص للإنسان الذي يكون الإناء في يده أن يكمل نهمته منه ، أو اللقمة في يده أن يكملها ، وأما أن يستأنف بعد تَبَيُّنِ الصبح فلا يجوز .

فتح ذي الجلال والإكرام (١٠٥/٢ - ١٠٦) ، وانظر تفسير سورة البقرة (٣٦١/٢ - ٣٦٣)

الألباني رحمه الله : من طلع عليه الفجر وإناء الطعام أو الشراب على يده يجوز له أن لا يضعه حتى يأخذ حاجته منه .

قال الشيخ سيد سابق في كتابه فقه السنة : «... فإذا طلع الفجر وفي فمه طعام وجب عليه أن يلفظه... » .

قال الشيخ الألباني معلقاً : هذا تقليد لبعض الكتب الفقهية ، وهو مما لا دليل عليه في السنة المحمدية ، بل هو مخالف لقوله ﷺ : « إذا سمع أحدكم النداء والإناء على يده ، فلا يضعه حتى يقضي حاجته منه » أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم ، وصححه هو والذهبي ، وأخرجه ابن حزم ، وزاد : « قال عمار : (يعني : ابن أبي عمار راويه عن أبي هريرة) : وكانوا يؤذنون إذا بزغ الفجر » .

قال حماد (يعني : ابن سلمة) عن هشام بن عروة : كان أبي يفتي بهذا ، وإسناده صحيح على شرط مسلم ، وله شواهد ذكرتها في التعليقات الجياد « ثم في » الصحيحة (١٣٩٤) .

وفيه دليل على أن من طلع عليه الفجر وإناء الطعام أو الشراب على يده ، أنه يجوز له أن لا يضعه حتى يأخذ حاجته منه ، فهذه الصورة مستثناة من الآية :

﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]
 فلا تعارض بينها وما في معناها من الأحاديث ؛ وبين هذا الحديث ، ولا إجماع يعارضه ، بل ذهب جماعة من الصحابة وغيرهم إلى أكثر مما أفاده الحديث ، وهو جواز السحور إلى أن يتضح الفجر ، وينتشر البياض في الطرق ، راجع الفتح (١٠٩/٤-١١٠) ، وإن من فوائد هذا الحديث إبطال بدعة الإمساك قبل الفجر بنحو ربع ساعة ؛ لأنهم إنما يفعلون ذلك خشية أن يدركهم أذان الفجر وهم يتسحرون ، ولو علموا هذه الرخصة لما وقعوا في تلك البدعة . فتأمل .

تمام المنة (٤١٧-٤١٨) ، وانظر أيضاً سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٠١٨/١٣-١٠١٩) ، وسلسلة الأحاديث الصحيحة (٣٨١/٣) حديث رقم (١٣٩٤)



المسألة الحادية عشرة : تعتمد إنزال المني بلا جماع هل يبطل الصوم ؟

ابن باز رحمه الله : خروج المني عن شهوة يبطل الصوم .

ذكر الشيخ أن خروج المني من الصائم لا يبطل الصوم ثم قال : أما خروج المني عن شهوة ، فإنه يبطل الصوم سواء حصل عن مباشرة ، أو قبلة ، أو تكرار نظر ، أو غير ذلك من الأسباب التي تثير الشهوة كالاستمنااء ونحوه ، أما الاحتلام والتفكير فلا يبطل الصوم بهما ولو خرج مني بسببهما .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٦٨/١٥) ، وانظر أيضاً (٢٦٧/١٥ ، ٢٦٩ ، ٣١٥) ، وفتاوى نور على الدرب (١٢٣٨/٣ - ١٢٤٠)

ابن عثيمين رحمه الله : إنزال المني بشهوة يفطر به الصائم .

قال الشيخ في سياق كلامه عن الاستمنااء : يمكن أن يستدل على أنه مفطر من

وجهين :

الوجه الأول : النص : فإن في الحديث الصحيح أن الله - سبحانه وتعالى - قال في الصائم : « يدع طعامه وشرابه وشهوته من أجلي » والاستمنااء شهوة ، وخروج المني شهوة ، والدليل على أن المني يطلق عليه اسم شهوة قول الرسول ﷺ : « وفي بضع أحدكم صدقة قالوا : يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له أجر ؟ قال : أرأيتم لو وضعها في الحرام أكان عليه وزر ، كذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر » والذي يوضع هو المني .

الوجه الثاني : القياس ، فنقول : جاءت السنة بفطر الصائم بالاستقاء إذا قاء ، وبفطر المحتجم إذا احتجم وخرج منه الدم ، وكلا هذين يضعفان البدن . أما خروج الطعام فواضح أنه يضعف البدن ؛ لأن المعدة تبقى خالية فيجوع الإنسان ويعطش سريعاً .

وأما خروج الدم فظاهر أيضاً أنه يضعف البدن ، ولهذا ينصح من احتجم أو تبرع بدم من جسمه ، أن يبادر بالأكل السريع الهضم والسريع التفرق في البدن ، حتى يعوض ما نقص من الدم ، وخروج المني يحصل به ذلك ، فيفتر البدن بلا شك ، ولهذا أمر بالاغتسال ليعود النشاط إلى البدن ، فيكون هذا قياساً على الحجامة والقيء ، وعلى هذا نقول : إن المني إذا خرج بشهوة فهو مفطر للدليل والقياس .

الشرح الممتع (٦/ ٣٧٤ - ٣٧٥) وانظر (٦/ ٤٠١ ، ٤٢٧)

وقال أيضاً : إنزال المني بشهوة يفطر به الصائم ، والدليل قوله ﷺ في الحديث

القدسي عن الله عز وجل : « يدع طعامه وشرابه وشهوته من أجلي » والمني من الشهوة لا شك ، لقول الرسول ﷺ : « وفي بضع أحدكم صدقة » قالوا : أو يأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال : « نعم أرأيت لو وضعها في الحرام أكان عليه وزر ؟ كذلك لو وضعها في الحلال كان له أجر » والذي يوضع هو المني ، يضعه الرجل في رحم المرأة . ولهذا عدل ﷺ بقوله : « أرأيت لو وضعها » لما قالوا : « أو يأتي أحدنا » فعدل عن ذلك إلى الوضع ، وعلى هذا فنزول المني بشهوة مفطر للصائم .

مجموع فتاوى ورسائل (١٩/ ١٩٩ - ٢٠٠) ، وانظر أيضاً (١٩/ ٢٢ ، ١٩١ ، ١٩٦ ، ٢٠١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٧ ،

٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٣٤٢ ، ٣٥٧) (٢٠/ ١٠٨ ، ١١٦ ، ١٤٣ ، ٢٨٢)

الألباني رحمه الله : الإنزال بغير جماع لا يفسد الصوم .

قال صاحب فقه السنة : « الاستمنا (إخراج المني) سواء أكان سببه تقبيل

الرجل لزوجته أو ضمها إليه ، أو كان باليد ، فهذا يبطل الصوم ويوجب القضاء »

فقال الألباني : لا دليل على الإبطال بذلك ، وإلحاقه بالجماع غير ظاهر ،
ولذلك قال الصنعاني : « الأظهر أنه لا قضاء ولا كفارة إلا على من جامع ،
وإلحاق غير المجامع به بعيد » .

وإليه مال الشوكاني ، وهو مذهب ابن حزم ، فانظر « المحلى » (١٧٥ / ٦ -
١٧٧ و ٢٠٥) .

ومما يرشدك إلى أن قياس الاستمنا على الجماع قياس مع الفارق ؛ أن بعض
الذين قالوا به في الإفطار لم يقولوا به في الكفارة ، قالوا : « لأن الجماع أغلظ ،
والأصل عدم الكفارة » انظر « المذهب » مع « شرحه » للنووي (٣٦٨ / ٦) .

**فكذلك نقول نحن : الأصل عدم الإفطار ، والجماع أغلظ من الاستمنا ، فلا
يقاس عليه . فتأمل .**

وقال الرافعي (٣٩٦ / ٦) : « المنى إن خرج بالاستمنا أفطر ؛ لأن الإيلاج من
غير إنزال مبطل ، فالإنزال بنوع شهوة أولى أن يكون مفطراً » .

قلت : لو كان هذا صحيحاً ؛ لكان إيجاب الكفارة في الاستمنا أولى من إيجابها
على الإيلاج بدون إنزال ، وهم لا يقولون أيضاً بذلك . فتأمل تناقض القياسين !
أضف إلى ذلك مخالفتهم لبعض الآثار الثابتة عن السلف في أن المباشرة بغير
جماع لا تفطر ولو أنزل ، وقد ذكرت بعضها في « سلسلة الأحاديث الصحيحة »
تحت الأحاديث (٢١٩ - ٢٢١) ، ومنها قول عائشة رضي الله عنها لمن سألها : ما
يجل للرجل من امرأته صائماً ؟ قالت : « كل شيء إلا الجماع » .

أخرجه عبد الرزاق في « مصنفه » (٤ / ١٩٠ / ٨٤٣٩) بسند صحيح ، كما قال الحافظ في « الفتح » ، واحتج به ابن حزم . وراجع سائرهما هناك ...

ثم قال الشيخ : وإن مما ينبغي التنبيه عليه هنا أمرين :

الأول : أن كون الإنزال بغير جماع لا يفطر شيء ، ومباشرة الصائم شيء آخر ، ذلك أننا لا ننصح الصائم وبخاصة إذا كان قوي الشهوة أن يباشر وهو صائم خشية أن يقع في المحذور ؛ الجماع ، وهذا سداً للذريعة المستفادة من عديد من أدلة الشريعة ، منها قوله ﷺ : « ومن حام حول الحمى أوشك أن يقع فيه » ، وكأن السيدة عائشة رضي الله عنها أشارت إلى ذلك بقولها حين روت مباشرة النبي ﷺ وهو صائم : « وأيكم يملك إربه ؟ » .

تمام المنة (٤١٨ - ٤٢٠)

وسئل الشيخ : هل يجوز للرجل ملاعبة زوجته وهو صائم ؟ وهل هذه الملاعبة إذا أدت إلى خروج المذي تفطر الصائم ؟

فأجاب : المذى لا يفطر ، لكن الذي يفطر عند كثير من العلماء المني ، ونحن نعتقد أن الذي يفطر الصائم هو الجماع وليس هو خروج الماء ، ولو كان المني ولو بمداعبة أو بملاعبة ، إذا خرج المني بنظرة أو بقبلة أو بلمسة هذا لا يفطر ، وهذه مسألة شرحتها في سلسلة الأحاديث الصحيحة ، وذكرت من تبني هذا القول من السلف والصحابة والتابعين ، ولكن في سؤالك قبل هذا ما يتضمن سؤالاً آخر ، وهو هل يجوز للصائم أن يداعب أو يلاعب زوجته ؟ فنحن نقول أن المسألة تختلف بين إنسان وآخر ، بين إنسان شاب ممتلئ قوة وفتوة وشباباً يخشى عليه فيما لو تعاطى مقدمات الجماع عادة من لمسة أو قبلة إلى آخره أن يصل بذلك إلى الاندفاع فلا يملك نفسه حيثئذ ، يقال في مثل هذا الإنسان لا يجوز له أن يداعب

زوجته ، على عكس ذلك إذا كان رجلاً كهلاً أو شيخاً حرارته الشهوانية ضعيفة فطرة فلا يخشى على نفسه فيتعرض للجماع ، أو أن يكون شاباً ولكن هو يعرف في نفسه الإرادة القوية وأنه لا يمكن أن يقع في الجماع المفطر ، حينذاك يجوز له أن يداعب ويقف عند حدود المداعبة وأن يتعد عن الجماع ، ثم لا عليه بعد ذلك أخرجت ماؤه أم لم تخرج ؛ لأن خروج الماء ليس هناك دليل على أنه يفطر الصائم ، ومن أجل عدم وجود هذا الدليل اضطرب الفقهاء القائلون بأن خروج المني يفطر وليس بالجماع ، هل عليه كفارة المجامعة أم لا ؟ فكثيرون يقولون يؤمر بالقضاء بدون كفارة ، فإذا قيل لهم : لماذا حكمتم عليه بالإفطار وأوجبتم عليه القضاء ؟ قالوا لأنه في حكم الجماع ، فإذا قيل لهم : إذا كان في حكم الجماع فلماذا لم توجبوا عليه الكفارة المغلظة بصيام شهرين متتابعين ؟ كان الجواب لأنه دون الجماع ، وإذا كان دون الجماع ، فلماذا عاملتموه في حكم الجماع من حيث الإفطار ؟ ذلك لأنهم لا يجدون نصاً في السنة يقضي بأن هذا الذي خرج منه الماء بطريق المداعبة يفطر .

الحاوي من فتاوى الشيخ الألباني (٢٨٥ - ٢٨٦) وانظر أيضاً (٢٨٧) ، (٢٧٥ - ٢٧٦) ، وسلسلة الأحاديث الصحيحة (٤٣١/١) تحت الحديث رقم (٢١٩)



المسألة الثانية عشرة : من ترك صيام شهر رمضان عمداً بدون عذر شرعي ، هل

يُشرع له قضاؤه ؟

ابن باز رحمه الله : من ترك صوم رمضان عمداً لغير عذر شرعي فعليه التوبة

مع القضاء .

سئل الشيخ : ما حكم المسلم الذي أهمل أداء فريضة الصوم بدون عذر شرعي

لعدة سنوات مع التزامه بأداء الفرائض الأخرى ، هل يكون عليه قضاء أو كفارة

وكيف يقضي كل هذه الشهور إن كان عليه قضاء ؟

فأجاب : حكم من ترك صوم رمضان وهو مكلف من الرجال والنساء أنه قد

عصى الله ورسوله وأتى كبيرة من كبائر الذنوب ، وعليه التوبة إلى الله من ذلك ،

وعليه القضاء لكل ما ترك مع إطعام مسكين عن كل يوم إن كان قادراً على

الإطعام . وإن كان فقيراً لا يستطيع الإطعام كفاه القضاء والتوبة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٣٢ / ١٥) وانظر أيضاً (٣٣١ / ١٥ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦) ، (١٦٥ / ٢٩ - ١٦٦) ،

والفوائد الجلية (١١٨) ، وفتاوى نور على الدرب (١٢٥١ / ٣ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٧ - ١٢٥٨) ، (٢١٦٥ - ٢١٦٧)

وسئل الشيخ : كنت في وقت مضى تركت شهراً من رمضان لم أصمها عمداً ،

وهي تقارب ستة رمضانات ، وكنت في نفس الوقت لا أقصر في صلاتي ، والآن

لا أقدر على صيامها كلها ، وكذلك لا أستطيع أن أكفر ، إلا أنني أستطيع أن

أصومها مجزأة ولو يوماً في الأسبوع ولا أستطيع أكثر من ذلك . أفيدوني

أفادكم الله .

فأجاب : الواجب عليك التوبة الصادقة إلى الله ، وهي تشمل الندم على

الماضي ، والعزم الصادق على ألا تعود إلى ذلك ، وعليك قضاؤها على حسب

طاقتك ، ولو يوماً في الأسبوع ، تقضيها حتى تكمل - إن شاء الله - السنوات

الست ، قال الله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن : ١٦] . وعليك مع ذلك أن تطعم عن السنوات عن كل يوم نصف صاع من الطعام على الصحيح ، أفتى به جماعة من أصحاب النبي ﷺ قالوا : تطعم عن كل يوم مسكيناً إذا كنت تستطيع ذلك ، نصف صاع من قوت البلد تمرّاً أو أرزاً ، أما إن كنت فقيراً فلا شيء عليك سوى القضاء .

فتاوى نور على الدرب (٣/١٢٥٠)

الألباني رحمه الله : لا يشرع القضاء لمن تعمد إفطار رمضان إلا الفطر بالجماع .

قال الشيخ : لم يتعرض المؤلف (الشيخ سيد سابق) لقضاء رمضان ممن أفطره عامداً متعمداً ، هل يشرع له قضاؤه أم لا ؟ والظاهر الثاني ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، فقد قال في « الاختيارات » (ص ٦٥) :

« لا يقضي متعمداً بلا عذر صوماً ولا صلاة ، ولا تصح منه ، وما روي أن النبي ﷺ أمر المجامع في رمضان بالقضاء ضعيف ، لعدول البخاري ومسلم عنه . وهو مذهب ابن حزم ، ورواه عن أبي بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وأبي هريرة ، فراجع « المحلى » (٦ / ١٨٠ - ١٨٥) .

لكن تعليل ابن تيمية ضعف حديث أمر المجامع في رمضان بالقضاء بعدول البخاري ومسلم عنه ليس بشيء عندي ، فكم من حديث عدل الشيخان عنه وهو صحيح ، والحق أنه ثابت صحيح بمجموع طرقه كما قال الحافظ ابن حجر ، وأحدها صحيح مرسل كما كنت بينته في تعليقي على رسالة ابن تيمية في « الصيام » (ص ٢٥ - ٢٧) ، ثم في « إرواء الغليل » (٤ / ٩٠ - ٩٢) ، فقضاء

المجامع من تمام كفارته ، فلا يلحق به غيره من المفطرين عمداً ، ويبقى كلام الشيخ في غيره سليماً .

أما الصلاة فهو مختار المصنف (سيد سابق) أيضاً تبعاً لابن حزم ، وقد كان نقل كلامه في ذلك ملخصاً في « الصلاة » قبيل « الجمعة » وكان يلزمه أن يختار مثله في الصوم ، فإن دليل عدم القضاء فيه مثله في الصلاة ، ولا سيما أنه مذهب ابن حزم أيضاً ، فقد قال :

« برهان ذلك أن وجوب القضاء في تعمد القىء قد صح عن رسول الله ﷺ كما ذكرنا قبل ، ولم يأت في فساد الصوم بالتعمد للأكل أو الشرب أو الوطء نص بإيجاب القضاء ، وإنما افترض تعالى رمضان لا غيره على الصحيح المقيم العاقل البالغ ، بإيجاب صيام غيره بدلاً منه ، إيجاب شرع لم يأذن الله تعالى به ، فهو باطل ، ولا فرق بين أن يوجب الله تعالى صوم شهر مسمى ، فيقول قائل : إن صوم غيره ينوب عنه بغير نص وارد في ذلك ، وبين من قال : إن الحج إلى غير مكة ينوب عن الحج إلى مكة ، والصلاة إلى غير الكعبة ، تنوب عن الصلاة إلى الكعبة ، وهكذا في كل شيء ، قال الله تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ [الطلاق: ١] . »

ثم شرع يرد على المخالفين قياسهم كل مفطر بعمد على المفطر بالقيء وعلى المجامع في رمضان .

ثم روى مثل قوله عن الخلفاء الراشدين حاشا عثمان ، وعن ابن مسعود وأبي هريرة . فراجع .

قلت : لكن المجامع في رمضان قد صح أنه أمره ﷺ بالقضاء أيضاً .

تمام المنة (٤٢٥ - ٤٢٦)

ابن عثيمين رحمه الله : من ترك الصوم متعمداً بلا عذر لا يلزمه القضاء .

سئل الشيخ : عن حكم الفطر في نهار رمضان بدون عذر ؟

فأجاب : الفطر في نهار رمضان بدون عذر من أكبر الكبائر ، ويكون به الإنسان فاسقاً ، ويجب عليه أن يتوب إلى الله ، وأن يقضي ذلك اليوم الذي أفطره ، يعني لو أنه صام وفي أثناء اليوم أفطر بدون عذر فعليه الإثم ، وأن يقضي ذلك اليوم الذي أفطره ؛ لأنه لما شرع فيه التزم به ودخل فيه على أنه فرض فيلزمه قضاؤه كالنذر ، أما لو ترك الصوم من الأصل متعمداً بلا عذر فالراجع أنه لا يلزمه القضاء ، لأنه لا يستفيد به شيئاً ، إذ أنه لن يقبل منه ، فإن القاعدة أن كل عبادة مؤقته بوقت معين فإنها إذا أخرت عن ذلك الوقت المعين بلا عذر لم تقبل من صاحبها ، لقول النبي ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » .

ولأنه من تعدي حدود الله عز وجل ، وتعدي حدود الله تعالى ظلم ، والظالم لا يقبل منه ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] . ولأنه لو قدم هذه العبادة على وقتها أي فعلها قبل دخول الوقت لم تقبل منه ، فكذلك إذا فعلها بعده لم تقبل منه إلا أن يكون معذوراً .

مجموع فتاوى ورسائل (٨٩/١٩ - ٩٠) ، وانظر أيضاً (٣١/١٢ ، ٩٠ - ٩١ ، ١١٦) ، (٨٧/١٩ ، ٩٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧١) ، وشرح الأربعين النووية (٥٩)



المسألة الثالثة عشرة : حكم تأخير قضاء رمضان إلى شعبان

ابن باز رحمه الله : من كان عليه أيام من رمضان فله أن يؤخر القضاء إلى شعبان .

قال الشيخ : كل من عليه أيام من رمضان يلزمه أن يقضيها قبل رمضان القادم ، وله أن يؤخر القضاء إلى شعبان ، فإن جاء رمضان الثاني ولم يقضها من غير عذر أثم بذلك ، وعليه القضاء مستقبلاً مع إطعام مسكين عن كل يوم ، كما أفتى بذلك جماعة من أصحاب النبي ﷺ .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٤٠/١٥) ، وفتاوى نور على الدرب (١٢٥٧/٣) ، وانظر أيضاً الحال الإبريزية (١٤٤/٢) ، والفوائد الجلية (١٢٢)

ابن عثيمين رحمه الله : يجوز تأخير القضاء والمبادرة به أفضل .

سئل الشيخ : ما حكم المبادرة بقضاء رمضان ؟

فأجاب بقوله : المبادرة بقضاء رمضان أفضل من التأخير ، لأن الإنسان لا يدري ما يعرض له ، وكونه يبادر ويقضي ما عليه من دين الصوم أحزم وأحرص على الخير ، ولولا حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : « كان يكون علي الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان » . لولا هذا الحديث لقلنا بوجوب المبادرة بالقضاء ، وهذا الحديث يدل على أن من عليه شيء من رمضان لا يؤخره إلى رمضان الثاني ، وهو كذلك فلا يجوز لشخص عليه قضاء في رمضان أن يؤخره إلى رمضان آخر إلا من عذر ، كما لو بقي مريضاً لا يستطيع . أو كانت امرأة ترضع ولم تستطع أن تصوم فلا حرج عليها أن تؤخر قضاء رمضان الماضي إلى ما بعد رمضان الثاني .

مجموع فتاوى ورسائل (٣٦٥/١٩ - ٣٦٦) وانظر (٣٧٨، ٣٧٤/١٩) ، (٤٨/٢٠) ، والشرح الممتع (٤٤٢/٦ ، ٤٤٤) (١٨٠/٧) ، وشرح رياض الصالحين (١٤٦/٣) ، (٥٠١/٦) ، شرح منظومة أصول الفقه وقواعده (١٦٣)

الألباني رحمه الله : يجب المبادرة إلى قضاء رمضان حين الاستطاعة .

قال الشيخ سيد سابق :

«قضاء رمضان لا يجب على الفور ، بل يجب وجوباً موسعاً في أي وقت ، وكذلك الكفارة » .

فقال الشيخ الألباني متعباً : هذا يتنافى مع قوله تعالى: ﴿سَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣] ، فالحق وجوب المبادرة إلى القضاء حين الاستطاعة ،

وهو مذهب ابن حزم (٢٦٠ / ٦) ، وليس يصح في السنة ما يعارض ذلك .

وأما استدلال المؤلف على عدم الوجوب بقوله :

« فقد صح عن عائشة أنها كانت تقضي ما عليها من رمضان في شعبان . (رواه

أحمد ومسلم) ، ولم تكن تقضيه عند قدرتها على القضاء » .

فليس بصواب ؛ لأنه ليس في حديث عائشة أنها كانت تقدر أن تقضيه فوراً ،

بل فيه عكس ذلك ، فإن لفظ الحديث عند مسلم (٣ / ١٥٤ - ١٥٥) : «كان يكون

علي الصوم من رمضان ، فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان ، الشغل من رسول

الله ﷺ ، أو برسول الله ﷺ » .

وهكذا أخرجه البخاري أيضاً في « صحيحه » خلافاً لما أوهمه تخريج المصنف ،

وفي رواية لمسلم عنها قالت : « إن كانت إحدانا لتفطر في زمان رسول الله ﷺ ،

فما تقدر على أن تقضيه مع رسول الله ﷺ حتى يأتي شعبان » .

فالحديث بروايته صريح في أنها كانت لا تستطيع ، ولا تقدر على القضاء قبل شعبان ، وفيه إشعار بأنها لو استطاعت لما أخرته ، فهو حجة على المؤلف ومن سبقه ، ولذلك قال الزين بن المنير - رحمه الله - :

« وظاهر صنيع عائشة يقتضي إثثار المبادرة إلى القضاء ، لولا ما منعها من الشغل ، فيشعر بأن من كان بغير عذر ؛ لا ينبغي له التأخير » .

تمام المنة (٤٢١-٤٢٢) ، وانظر أيضاً مختصر صحيح البخاري (١/ ٥٦٩) ، فتاوى الشيخ الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء (ص/٦٠٢-٦٠٨)



المسألة الرابعة عشرة : من أخر قضاء ما أفطر من رمضان إلى ما بعد رمضان

التالي (الذي يلي رمضان الذي أفطر فيه) بلا عذر شرعي ، هل عليه إطعام مع القضاء ؟

ابن باز رحمه الله : من أخر القضاء عن رمضان الذي يلي رمضان الذي أفطر فيه من غير عذر شرعي ، فعليه إطعام مسكين عن كل يوم نصف صاع .

قال الشيخ : كل من عليه أيام من رمضان يلزمه أن يقضيها قبل رمضان القادم ، وله أن يؤخر القضاء إلى شعبان ، فإن جاء رمضان الثاني ولم يقضها من غير عذر أثم بذلك ، وعليه القضاء مستقبلاً مع إطعام مسكين عن كل يوم ، كما أفتى بذلك جماعة من أصحاب النبي ﷺ ، ومقدار الطعام نصف صاع عن كل يوم من قوت البلد ، يدفع لبعض المساكين ولو واحداً ، أما إن كان معذوراً في التأخير لمرض أو سفر فعليه القضاء فقط ولا إطعام عليه ، لعموم قوله سبحانه : ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] . والله الموفق .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٤٠/١٥) ، وانظر أيضاً (١٥/١٧٤ ، ١٨٢ ، ١٨٥ - ١٩٠ ، ٣٣١ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ - ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ - ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١) ، وفتاوى نور على الدرب (٣/١٢٥٠ - ١٢٥٣ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧) ، والفوائد الجلية (١٢٢) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٤٣)

ابن عثيمين رحمه الله : تأخير القضاء إلى رمضان الثاني لا يوجب الكفارة لعدم الدليل الذي يقتضي ذلك .

قال صاحب زاد المستقنع : (ويستحب القضاء متتابعاً ، ولا يجوز إلى رمضان آخر من غير عذر ، فإن فعل فعليه مع القضاء إطعام مسكين لكل يوم) .

قال الشيخ في شرحه : أي لو أخر القضاء إلى ما بعد رمضان الثاني بلا عذر كان آثماً ، وعليه مع القضاء إطعام مسكين لكل يوم .

أما وجوب القضاء فلأنه دين في ذمته لم يقضه فلزمه قضاؤه .
وأما الإطعام فجبراً لما أخل به من تفويت الوقت المحدد ، فيطعم مع كل يوم يقضيه مسكيناً ، فإذا قدرنا أن عليه ستة أيام فإنه يصومها ويطعم معها ستة مساكين ، وقد روي في هذا حديث مرفوع عن النبي ﷺ أنه أمر بالإطعام مع القضاء فيمن أخر إلى ما بعد رمضان ، لكنه حديث ضعيف جداً لا تقوم به حجة ، ولا تشغل به ذمة .

وروي أيضاً عن ابن عباس وأبي هريرة ؓ أنه يلزمه الإطعام وما ذكر عنهما فإنه محمول على أن ذلك من باب التشديد عليه ، لئلا يعود لمثل هذا الفعل ، فيكون حكماً اجتهادياً ، لكن ظاهر القرآن يدل على أنه لا يلزمه الإطعام مع القضاء ؛ لأن الله لم يوجب إلا عدة من أيام أخر ، ولم يوجب أكثر من ذلك ، وقول الصحابي حجة ما لم يخالف النص ، وهنا خالف ظاهر النص فلا يعتد به ، وعليه فلا نلزم عباد الله بما لم يلزمهم الله به ، إلا بدليل تبرأ به الذمة ، على أن ما روي عن ابن عباس وأبي هريرة ؓ يمكن أن يحمل على سبيل الاستحباب لا على سبيل الوجوب .

فالصحيح في المسألة ، أنه لا يلزمه أكثر من الصيام الذي فاته إلا أنه يأنم بالتأخير .

الشرح الممتع (٤٤٥/٦-٤٤٦) وانظر مجموع فتاوى ورسائل (٣٧٣/١٩، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٥، ٣٩٥)



المسألة الخامسة عشرة : قضاء الصوم عن الميت هل هو خاص بالنذر ؟

ابن باز رحمه الله : الصوم يقضى عن الميت ، سواء كان نذراً أو صوم رمضان أو صوم كفارة في أصح أقوال أهل العلم .

سئل الشيخ : حديث : « من مات وعليه صوم صام عنه وليه » الشيء الذي أعرف أنه محمول على صوم النذر ، لكن أحد العلماء ذكر في البرنامج (نور على الدرب) أنه صوم رمضان ، فهل هذا صحيح أم الصحيح ما أعرفه عن طريق أحد الكتب السلفية ؟ أفيدوني مأجورين جزاكم الله خيراً .

فأجاب : الصواب أنه عام وليس خاصاً بالنذر ، وقد روي عن بعض الأئمة كأحمد وجماعة أنهم قالوا : إنه خاص بالنذر ، ولكنه قول مرجوح ولا دليل عليه ، والصواب أنه عام ؛ لأن الرسول ﷺ قال : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » متفق على صحته من حديث عائشة رضي الله عنها ، ولم يقل صوم النذر ولا يجوز تخصيص كلام النبي ﷺ إلا بالدليل ؛ لأن حديث النبي عليه الصلاة والسلام عام يعم صوم النذر وصوم رمضان ، إذا تأخر المسلم في قضائه تكاسلاً مع القدرة ، أو صوم الكفارات ، فمن ترك ذلك صام عنه وليه ، والولي هو القريب من أقاربه ، وإن صام غيره أجزأ ذلك ، فقد سئل النبي ﷺ ، سأل رجل قال : يا رسول الله ، إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأصوم عنها ؟ قال : « أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيه ، اقضوا الله فالله أحق بالوفاء » .

وسألته امرأة عن ذلك . قالت : يا رسول الله ، إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأصوم عنها قال : « أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته ، اقضوا الله ، فالله أحق بالوفاء » .

وفي مسند أحمد بإسناد صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن امرأة قالت : يا رسول الله ، إن أُمِّي ماتت وعليها صوم رمضان ، أفأصوم عنها ؟ قال : « صومي عن أمك » ، فأوضحت أنه رمضان فأمرها بالصيام ، والأحاديث كثيرة دالة على قضاء رمضان وغيره ، وأنه لا وجه لتخصيص النذر ، بل هو مرجوح ضعيف ، والصواب العموم . هكذا جاءت الأدلة عن رسول الله عليه الصلاة والسلام .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٧٤ - ٣٧٢/١٥) وانظر أيضاً (٣٥٧/١٥ ، ٣٦١ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ - ٣٧٢ ، ٣٧٥) ، (٢٦٨/١٣) ، وفتاوى نور على الدرب (١١٥٤ - ١١٥٥) ، وحاشية الشيخ على بلوغ المرام (٤١٦/١) ، والحلل الإبريزية (١٤٥ / ٢) ، (١٤٦) ، والفوائد الجليلة (١٢٢ - ١٢٣)

ابن عثيمين رحمه الله : يجوز أن يصام عن الميت ما وجب عليه ، سواء كان واجباً بأصل الشرع ، أو كان واجباً بالنذر .

قال الشيخ : القول الراجح أن من مات وعليه صيام فرض بأصل الشرع فإن وليه يقضيه عنه ، لا قياساً ، ولكن بالنص ، وهو حديث عائشة - رضي الله عنها - : « من مات وعليه صوم صام عنه وليه » ، وصوم نكرة غير مقيدة بصوم معين ، وأيضاً كيف يقال : إن المراد به صوم النذر ، وصوم النذر بالنسبة لصوم الفرض قليل ، يعني ربما يموت الإنسان وما نذر صوم يوم واحد قط ، لكن كونه يموت وعليه صيام رمضان هذا كثير ، فكيف نرفع دلالة الحديث على ما هو غالب ونحملها على ما هو نادر ؟! هذا تصرف غير صحيح في الأدلة ، والأدلة إنما تحمل على الغالب الأكثر ، والغالب الأكثر في الذين يموتون وعليهم صيام ، أن يكون صيام رمضان أو كفارة أو ما أشبه ذلك ، وهم يقولون : حديث المرأة خصص حديث عائشة ؛ فيقال : إن ذكر فرد من أفراد العام بحكم يوافق العام لا يكون

تخصيصاً، بل يكون تطبيقاً مبيناً للعموم ، وأن العموم في حديث عائشة: « من مات وعليه صوم » شامل لكل صور الواجب ، وهذا هو القول الصحيح ، وهو مذهب الشافعي وأهل الظاهر .

الشرح الممتع (٤٥٠/٦ - ٤٥١) ، وانظر أيضاً (٣٣٨/٩ - ٣٣٩) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٣٩٤/١٩) ، ٣٩٥ ، ٣٩٨ ، وشرح رياض الصالحين (٦٧٨/٦)

الألباني رحمه الله : الذي يصومه الولي عن الميت هو صوم النذر ، وأما صوم الفرض ، فلا يصومه أحد عن أحد .

ذكر الشيخ الأحاديث الواردة في المسألة ثم قال :

وهذه الأحاديث صريحة الدلالة في مشروعية صيام الولي عن الميت صوم النذر ، إلا أن الحديث الأول (من مات وعليه صيام ، صام عنه وليه) يدل بإطلاقه على شيء زائد على ذلك ، وهو أنه يصوم عنه صوم الفرض أيضاً ، وقد قال به الشافعية ، وهو مذهب ابن حزم (٧ / ٢ ، ٨) وغيرهم . وذهب إلى الأول الحنابلة ، بل هو نص الإمام أحمد ، فقال أبو داود في « المسائل » (٩٦) : « سمعت أحمد بن حنبل قال : لا يصام عن الميت إلا في النذر » .

وحمل أتباعه الحديث الأول على صوم النذر ، بدليل ما روت عمرة : أن أمها ماتت وعليها من رمضان ، فقالت لعائشة : أفضيه عنها ؟ قالت : لا ، بل تصدقي عنها مكان كل يوم نصف صاع على كل مسكين . أخرجه الطحاوي (٣ / ١٤٢) وابن حزم (٧ / ٤) واللفظ له بإسناد قال ابن التركماني : « صحيح » وضعفه البيهقي ثم العسقلاني ، فإن كانا أرادا تضعيفه من هذا الوجه ، فلا وجه له ، وإن عنيا غيره ، فلا يضره .

وبدليل ما روى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « إذا مرض الرجل في رمضان ، ثم مات ولم يصم ، أطعم عنه ولم يكن عليه قضاء ، وإن كان عليه نذر قضى عنه وليه » أخرجه أبو داود بسند صحيح على شرط الشيخين .

وله طريق آخر بنحوه عند ابن حزم (٧/٧) وصحح إسناده .

وله طريق ثالث عند الطحاوي (٣/١٤٢) ، لكن الظاهر أنه سقط من متنه شيء من الناسخ أو الطابع ففسد المعنى .

قلت : وهذا التفصيل الذي ذهب إليه أم المؤمنين ، وحبر الأمة ابن عباس رضي الله عنهما ، وتابعهما إمام السنة أحمد بن حنبل هو الذي تطمئن إليه النفس ، وينشرح له الصدر ، وهو أعدل الأقوال في هذه المسألة وأوسطها ، وفيه إعمال لجميع الأحاديث دون رد لأي واحد منها ، مع الفهم الصحيح لها خاصة الحديث الأول منها ، فلم تفهم منه أم المؤمنين ذلك الإطلاق الشامل لصوم رمضان ، وهي راويته ، ومن المقرر أن راوي الحديث أدري بمعنى ما روى ، لا سيما إذا كان ما فهم هو الموافق لقواعد الشريعة وأصولها ، كما هو الشأن هنا ، وقد بين ذلك المحقق ابن القيم رحمه الله تعالى ، فقال في «إعلام الموقعين» (٣/٥٤٤) بعد أن ذكر الحديث وصححه : « فطائفة حملت هذا على عمومته وإطلاقه ، وقالت : يصام عنه النذر والفرض . وأبت طائفة ذلك ، وقالت : لا يصام عنه نذر ولا فرض ، وفصلت طائفة ، فقالت : يصام عنه النذر دون الفرض الأصلي . وهذا قول ابن عباس وأصحابه ، وهو الصحيح ، لأن فرض الصيام جارٍ مجرى الصلاة ، فكما لا يصلي أحد عن أحد ، ولا يسلم أحد عن أحد ، فكذلك الصيام ، وأما النذر فهو التزام في الذمة بمنزلة الدين ، فيقبل قضاء الولي له كما يقضي دينه ، وهذا محض الفقه . وطردها أنه لا يحج عنه ، ولا يزكي عنه إلا إذا كان معذوراً بالتأخير كما

يطعم الولي عمن أفطر في رمضان لعذر ، فأما المفرط من غير عذر أصلاً فلا ينفعه أداء غيره لفرائض الله التي فرط فيها ، وكان هو المأمور بها ابتلاءً وامتحاناً دون الولي ، فلا تنفع توبة أحدٍ عن أحدٍ ، ولا إسلامه عنه ، ولا أداء الصلاة عنه ولا غيرها من فرائض الله تعالى التي فرط فيها حتى مات .

قلت : وقد زاد ابن القيم - رحمه الله - هذا البحث توضيحاً وتحقيقاً في « تهذيب السنن » (٣ / ٢٧٩ - ٢٨٢) فليراجع فإنه مهم .

أحكام الجنائز (٢١٥ - ٢١٦) ، وانظر تمام المنة (٤٢٨)



المسألة السادسة عشرة : حكم أفراد يوم الجمعة بالصيام تطوعاً

ابن باز رحمه الله : أفراد يوم الجمعة بالصيام تطوعاً لا يجوز ، لكن إن صادف يوم الجمعة يوم عرفة أو يوم عاشوراء ، فلا بأس ولا حرج أن يفرد .

سئل الشيخ : هل يجوز صيام يوم الجمعة منفرداً قضاء ؟

فأجاب : صيام يوم الجمعة منفرداً نهى عنه النبي ﷺ إذا كان صومه لخصوصيته ؛ لأنه ﷺ دخل على امرأة من نساءه فوجدها صائمة يوم الجمعة ، فقال : « أكنت صمت أمس ؟ » قالت : لا ، فقال : « أتريدين أن تصومي غداً ؟ » قالت : لا ، قال : « فأفطري » .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ أنه قال : « لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده » . لكن إذا صادف يوم الجمعة يوم عرفة فصامه المسلم وحده فلا بأس بذلك ؛ لأن هذا الرجل صامه لأنه يوم عرفة لا لأنه يوم الجمعة . وكذلك لو كان عليه قضاء من رمضان ولا يتسنى له فراغ إلا يوم الجمعة فإنه لا حرج عليه أن يفرد ؛ وذلك لأنه يوم فراغه . وكذلك لو صادف يوم الجمعة يوم عاشوراء فصامه فإنه لا حرج عليه أن يفرد ؛ لأنه صامه لأنه يوم عاشوراء لا لأنه يوم الجمعة ، ولهذا قال النبي ﷺ « لا تخصوا يوم الجمعة بصيام ولا ليلتها بقيام » فنص على التخصيص ، أي على أن يفعل الإنسان ذلك لخصوص يوم الجمعة أو ليلتها .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٥ / ٤١٤ - ٤١٥) ، وانظر أيضاً الحل الإبريزية (٢ / ١٣٥) ، والفوائد الجليلة (١٢١) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٤٢)

وسئل الشيخ : ما هي الأيام التي يكره فيها الصيام ؟

فأجاب : الأيام التي ينهى عن الصيام فيها يوم الجمعة ، حيث لا يجوز أن يصوم يوم الجمعة مفرداً يتطوع بذلك ؛ لأن الرسول ﷺ نهى عن ذلك ...

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٤٠٧/١٥)

وقال الشيخ : أفراد يوم الجمعة بالصيام تطوعاً لا يجوز ، لأنه عيد الأسبوع .

انظر الحل الإبريزية (١٥٩/٢)

وقال أيضاً : القول بالتحريم (أفراد يوم الجمعة بالصيام) قول قوي ، وقول الجمهور بالكراهة ، والتحريم أولى وأظهر .

انظر الحل الإبريزية (١٦٠/٢)

ابن عثيمين رحمه الله : صوم يوم الجمعة مكروه لمن قصده وأفرده بالصوم .

سئل الشيخ : ما حكم صيام يوم الجمعة ؟

فأجاب بقوله : صوم يوم الجمعة مكروه ، لكن ليس على إطلاقه ، فصوم يوم الجمعة مكروه لمن قصده وأفرده بالصوم ، لقول النبي ﷺ : « لا تخصوا يوم الجمعة ولا ليلتها بقيام » وأما إذا صام الإنسان يوم الجمعة من أجل أنه صادف صوماً كان يعتاده فإنه لا حرج عليه في ذلك ، وكذلك إذا صام يوماً قبله أو يوماً بعده فلا حرج عليه في ذلك ، ولا كراهة .

مثال الأول : إذا كان من عادة الإنسان أن يصوم يوماً ويفطر يوماً فصادف يوم صومه الجمعة فلا بأس ، وكذلك لو كان من عادته أن يصوم يوم عرفة فصادف يوم عرفة يوم الجمعة فإنه لا حرج عليه أن يصوم يوم الجمعة ويقتصر عليه ، لأنه إنما أفرد هذا اليوم لا من أجل أنه يوم الجمعة ، ولكن من أجل أنه يوم عرفة ، وكذلك لو صادف هذا اليوم يوم عاشوراء واقتصر عليه ، فإنه لا حرج عليه في ذلك ، وإن كان الأفضل في يوم عاشوراء أن يصوم يوماً قبله ، أو يوماً بعده .

ومثال الثاني : أن يصوم مع الجمعة يوم الخميس ، أو يوم السبت ، أما من صام يوم الجمعة لا من أجل سبب خارج عن كونه يوم جمعة فإننا نقول له : إن كنت تريد أن تصوم السبت فاستمر في صيامك ، وإن كنت لا تريد أن تصوم السبت ولم تصم يوم الخميس فأفطر كما أمر النبي ﷺ بذلك .

مجموع فتاوى ورسائل (٥١/٢٠ - ٥٢) ، وانظر أيضاً ، (٢٤/١٦ - ٢٥ ، ٣١) ، (١٥/١٩) ، (٥٢/٢٠ ، ٥٤) والشرح الممتع (٤٦٢/٦ ، ٤٧٦ - ٤٧٧)

وفي موضع آخر بعد أن بيّن الشيخ أن النهي عن صوم يوم الجمعة نهى كراهة قال : لو صادف يوم الجمعة يوم عرفة ، أو يوم عاشوراء ، فلا بأس أن يصومه ، لأن هذا الصيام ليس تخصيصاً ليوم الجمعة ، ولكنه تخصيص لليوم الذي صادف يوم الجمعة ، لكن يوم عاشوراء ينبغي أن نخالف اليهود فيه ، فنصوم يوماً قبله ، أو يوماً بعده .

شرح رياض الصالحين (٥١٥/٦ - ٥١٦)

الألباني رحمه الله : لا يجوز صوم يوم الجمعة وحده (منفرداً) ولو صادف يوم فضيلة كعاشوراء وعرفة .

أورد الشيخ في سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث أبي هريرة مرفوعاً : (لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ، ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام ، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم) .

ثم قال : واعلم أن قوله ﷺ في هذا الحديث : « إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم » ينبغي أن يفسر باللفظ الآتي في الحديث الذي بعده : « ... إلا وقبله يوم ، أو بعده يوم » ، وهو متفق عليه ، وبالروايات الأخرى المذكورة تحتها ، فإنها تدل على أن يوم الجمعة لا يصام وحده ، ويؤكد ذلك الشاهد المذكور هناك

بلفظ : « لا تصوموا يوم الجمعة مفرداً » ، ومعناه في « صحيح البخاري » من حديث جابر (١٩٨٤) ، فقول الحافظ في « الفتح » (٢٣٤ / ٤) :
 « ويؤخذ من الاستثناء جواز صيامه لمن اتفق وقوعه في أيام له عادة يصومها ؛
 كمن يصوم أيام البيض ، أو من له عادة بصوم يوم معين كيوم عرفة فوافق يوم
 الجمعة » !

فأقول : لا يخفى على الفقيه البصير أن الاستثناء المذكور فيه مخالفتان :
الأولى : الإعراض عن الروايات المفسرة والمقيدة بجواز صيامه مقروناً بيوم قبله
 أو بعده .

والأخرى : النهي المطلق عن أفراد صوم يوم الجمعة ، ومن المعلوم أن المطلق
 يجري على إطلاقه ما لم يأت ما يقيد به ، فإذا قيد بقيد لم يجز تعديده ، ولا يصلح تقييد
 النهي هنا بما جاء من الفضل في صوم يوم معين - كعرفة أو عاشوراء أو أيام
 البيض - لمخالفته لقاعدة : الحاضر مقدم على المبيح ، مثل صيام يوم الاثنين أو
 الخميس إذا اتفق مع يوم عيد الفطر أو أحد أيام الأضحي ، فإنه لا يصام ، لا لنهي
 خاص بهذه الصورة وإنما تطبيقاً للقاعدة المذكورة ، وما نحن بصددده هو من هذا
 القبيل .

كتبت هذا - بياناً وأداءً للأمانة العلمية - بمناسبة أن الحكومة السعودية أعلنت
 أن يوم عرفة سيكون يوم الجمعة في موسم سنة (١٤١١ هـ) فاضطرب الناس في
 صيامه ، وتواردت عليّ الأسئلة من كل البلاد ، وبخاصة من بعض طلاب العلم في
 الجزائر ، فكنت أجيبهم بملخص ما تقدم ، فراجعني في ذلك بعضهم بكلام الحافظ ،
 ففصلت له القول تفصيلاً على هذا النحو ، وذكرته ببعض الروايات التي ذكرها
 الحافظ نفسه ، وأحدها بلفظ : « ... يوم الجمعة وحده ، إلا في أيام معه » وفي

شاهد له بلفظ : « إلا في أيام هو أحدها » . فالجواز الذي ذكره الحافظ يخالف القاعدة والقيّد المذكورين .

وبهذه المناسبة أقول : إن هناك حديثاً آخر يشبه هذا الحديث من حيث الاشتراك في النهي مع استثناء فيه ، وهو قوله ﷺ : « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم .. » وهو حديث صحيح يقيناً ، ومخرج في « الإرواء » (رقم ٩٦٠) ، فأشكل هذا على كثير من الناس قديماً وحديثاً ، وقد لقيت مقاومة شديدة من بعض الخاصة ، فضلاً عن العامة ، وتخرجه عندي كحديث الجمعة ، فلا يجوز أن نضيف إليه قيداً آخر غير قيد « الفرضية » كقول بعضهم : « إلا لمن كانت له عادة من صيام ، أو مفرداً » فإنه يشبه الاستدراك على الشارع الحكيم ، ولا يخفى قبحه . وقد جرت بيني وبين كثير من المشايخ والدكاترة والطلبة مناقشات عديدة حول هذا القول ، فكنت أذكرهم بالقاعدة السابقة وبالمثال السابق ، وهو صوم يوم الاثنين أو الخميس إذا وافق يوم عيد ، فيقولون : يوم العيد منهي عن صيامه ، فأبين لهم أن موقفكم هذا هو تجاوب منكم مع القاعدة ، فلماذا لا تتجاوبون معها في هذا الحديث الناهي عن صوم يوم السبت ؟! فلا يحIRON جواباً ؛ إلا قليلاً منهم فقد أنصفوا جزاهم الله خيراً ، وكنت أحياناً أطمئنهم وأبشرهم بأنه ليس معنى ترك صيام يوم السبت في يوم عرفة أو عاشوراء مثلاً أنه من باب الزهد في فضائل الأعمال ، بل هو من تمام الإيمان والتجاوب مع قوله عليه الصلاة والسلام : « إنك لن تدع شيئاً لله عز وجل إلا بذلك الله به ما هو خير لك منه » وهو مخرج في الضعيفة بسند صحيح تحت الحديث (رقم ٥) .

هذا ؛ وقد كان بعض المناقشين عارض حديث السبت بحديث الجمعة هذا فتأملت في ذلك ، فبدا لي أن لا تعارض والحمد لله ، وذلك بأن نقول : من صام

يوم الجمعة دون الخميس فعليه أن يصوم السبت ، وهذا فرض عليه لينجو من إثم مخالفته الأفراد ليوم الجمعة ، فهو في هذه الحالة داخل في عموم قوله ﷺ في حديث السبت : « إلا فيما افترض عليكم » .

ولكن هذا إنما هو لمن صام الجمعة وهو غافل عن النهي عن إفراده ، ولم يكن صام الخميس معه كما ذكرنا ، أما من كان على علم بالنهي ؛ فليس له أن يصومه ؛ لأنه في هذه الحالة يصوم ما لا يجب أو يفرض عليه ، فلا يدخل - والحالة هذه - تحت العموم المذكور ، ومنه يعرف الجواب عما إذا اتفق يوم الجمعة مع يوم فضيل ، فلا يجوز إفراده كما تقدم ، كما لو وافق ذلك يوم السبت ؛ لأنه ليس ذلك فرضاً عليه .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٧٣٢/٢ - ٧٣٤) الاستدراكات

وأيضاً أورد الشيخ في سلسلة الأحاديث الصحيحة :

حديث بشير بن الخصاصية مرفوعاً : (لا تصم يوم الجمعة إلا في أيام هو أحدها...) ثم قال :

وهو صريح الدلالة أنه لا يجوز صيامه وحده ولو صادف يوم فضيلة كعاشوراء وعرفة .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٠٧٤/٢/٦) تحت الحديث رقم (٢٩٤٥) ، وانظر أيضاً فتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (١١٧)



المسألة السابعة عشرة : حكم صوم يوم السبت تطوعاً**ابن باز رحمه الله : صيام يوم السبت تطوعاً جائز .****سئل الشيخ : هل حديث النهي عن صوم يوم السبت إلا فيما افترض علينا****صحيح ؟**

فأجاب : الحديث المذكور غير صحيح ؛ لاضطرابه وشذوذه كما نبه على ذلك الكثير من الحفاظ ؛ لأنه قد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تصوموا يوم الجمعة إلا أن تصوموا يوماً قبله أو يوماً بعده » متفق على صحته . واليوم الذي بعده هو يوم السبت .

والحديث المذكور صريح في جواز صومه نافلة مع الجمعة . وصح عنه ﷺ أنه كان يصوم يوم السبت ويوم الأحد ، ويقول : « إنهما يوما عيد للمشركين وأنا أريد أن أخالفهم » رواه النسائي وصححه ابن خزيمة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٥ / ٤١١ - ٤١٠) ، وانظر الطل الإبريزية (٢ / ١٣٥ ، ١٥٩) ، والفوائد الجلية (١٨٤) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٤١)

وفي حاشية الشيخ على بلوغ المرام ، علق على حديث (لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم) فقال : هذا الحديث ضعيف لاضطرابه وشذوذه ؛ لكونه مخالفاً للأحاديث الصحيحة الدالة على جواز صيام يوم السبت في النفل ، كما يصام في الفرض .

حاشية سماحة الشيخ على بلوغ المرام (١ / ٤٢٤ - ٤٢٥)

وسئل الشيخ : ما هي الأيام التي يكره فيها الصيام ؟

فأجاب : الأيام التي ينهى عن الصيام فيها يوم الجمعة ، حيث لا يجوز أن يصوم يوم الجمعة مفرداً يتطوع بذلك ؛ لأن الرسول ﷺ نهى عن ذلك .

وهكذا لا يفرد يوم السبت تطوعاً ، لكن إذا صام الجمعة ومعها السبت أو معها الخميس فلا بأس ، كما جاءت بذلك الأحاديث عن رسول الله ﷺ .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٤٠٧/١٥) ، وانظر أيضاً (٤١٢/١٥ - ٤١٣)

ابن عثيمين رحمه الله : يجوز صيام يوم السبت تطوعاً بدون أفراد ، ويكره إفراده لغير سبب .

قال الشيخ : وأما السبت فقليل : إنه كالأربعاء والثلاثاء يباح صومه .

وقيل : إنه لا يجوز إلا في الفريضة .

وقيل : إنه يجوز لكن بدون أفراد .

والصحيح أنه يجوز بدون أفراد ، أي : إذا صمت معه الأحد ، أو صمت معه الجمعة ، فلا بأس ، والدليل على ذلك قوله ﷺ لزوجته : « أتصومين غداً ؟ » أي : السبت .

وأما الحديث الذي رواه أبو داود : « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم ، ولو لم يجد أحدكم إلا لحاء شجر » . يعني فليأكله ، فهذا الحديث مختلف فيه هل هو صحيح أو ضعيف ؟ وهل هو منسوخ أو غير منسوخ ؟ وهل هو شاذ أو غير شاذ ؟ وهل المراد بذلك إفراده دون جمعه إلى الجمعة أو الأحد ؟ وسبق بيان القول الصحيح أن المكروه إفراده ، لكن إن أفرده لسبب فلا كراهة ، مثل أن يصادف يوم عرفة أو يوم عاشوراء ، إذا لم نقل بكراهة إفراده يوم عاشوراء .

الشرح الممتع (٤٦٣/٦) وانظر أيضاً (٤٧٧/٦ - ٤٧٨) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٢٥ / ١٦) ، (٣٦ / ٢٠) - ٣٧ ، ٥٢ ، ٥٥ - ٥٨

وقال الشيخ أيضاً : وفي حديث جويرية بنت الحارث أم المؤمنين رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لها وهي صائمة في يوم الجمعة : « أتريدين أن تصومي غداً ؟ »

قالت : لا . قال : « أصمت أمس ؟ » قالت : لا . قال « فأفطري » ففيه دليل على أن يوم الجمعة إذا صمت يوماً قبله ، أو يوماً بعده فلا بأس . وفي قوله : « أتصومين غداً » دليل على جواز صوم يوم السبت في النفل ، وأنه لا بأس به ولا كراهة إذا ضمت إليه الجمعة . وقد ورد عن النبي ﷺ حديث أنه قال : « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم ، ولو أن يأخذ أحدكم لحاء عنب فيمضغه » أو كما قال عليه الصلاة والسلام ، لكن هذا الحديث اختلف العلماء فيه ، فمنهم من قال : إنه ضعيف لا يعمل به ، قال ذلك شيخنا المحدث عبد العزيز بن باز - رحمه الله - . قال : حديث النهي عن صوم يوم السبت ضعيف ، شاذ لا يعمل به . ومنهم من قال : إنه منسوخ . ومنهم من قال : إن النهي إنما هو عن إفراده فقط ، وأما إذا صام يوم الجمعة ، أو يوم الأحد فلا كراهة . وإلى هذا ذهب الإمام أحمد رحمه الله . وعلى كل حال لو صامه فإنه لا إثم عليه ، ولكن الأفضل ألا يصومه إلا مضموماً إليه يوم الجمعة ، أو يوم الأحد . وحديث جويرية رضي الله عنها في صحيح البخاري ، وحديث أبي هريرة ؓ . وكلاهما يدل على أن صوم يوم السبت ليس محرماً ، وأنه يجوز إذا صام يوم الجمعة . وبهذا نعرف أنه لا ينبغي للإنسان أن يكون إمعة ، يقلد غيره ، كلما ذكر غيره شيئاً قلده دون نظر في الأدلة ، وجمع بينهما ، لأن بعض العلماء ينظر إلى ظاهر الإسناد فيحكم بصحة الحديث دون النظر إلى متنه ، والنظر إلى المتن أمر مهم ، لأن خطأ الواحد من الناقلين أهون من الخطأ المخالف لقواعد الشريعة ، والمخالف للأحاديث الصحيحة الصريحة الواضحة التي هي أقوى سنداً وأشدّ متناً .

لهذا ينبغي لطالب العلم ، ولا سيما طالب الحديث المعني به ، أن يتفطن لهذا وأن لا يحكم بصحة الحديث بمجرد ظاهر الإسناد ، بل لابد من أن ينظر في المتن

هل يخالف القواعد المعلومة من الشريعة ، وهل يخالف الأحاديث التي رواها الثقات الأثبات في الحديث فيحكم بشذوذه ولا يقبله ، لأنه كما تقدم خطأ واحداً في النقل أهون من خطأ الأئمة الأثبات أو خطأ القواعد الشرعية المرعية في الشريعة .

وعلى كل حال صوم يوم السبت تطوعاً ليس حراماً ، لكن ينبغي ألا يصومه إلا أن يصوم معه يوماً قبله ، أو يوماً بعده . والله الموفق .

شرح رياض الصالحين (٥١٦/٦ - ٥١٧)

الألباني رحمه الله : لا يجوز صوم يوم السبت إلا في الفريضة .

ذكر الشيخ حديث النهي عن صيام يوم السبت ثم ذكر من ضعفه ومن وصفه بالاضطراب ثم قال :

ثم تبين لي أن الحديث صحيح ، وأن الاضطراب المشار إليه هو من النوع الذي لا يؤثر في صحة الحديث ؛ لأن بعض طرقه سالم منه ، وقد بينت ذلك في « إرواء الغليل » (٩٦٠) بياناً لا يدع مجالاً للشك في صحته .

وتأويل الحديث بالنهي عن صوم السبت مفرداً يأباه قوله : « إلا فيما افترض عليكم » ، فإنه كما قال ابن القيم في « تهذيب السنن » : « دليل على المنع من صومه في غير الفرض مفرداً أو مضافاً ؛ لأن الاستثناء دليل التناول ، وهو يقتضي أن النهي عنه يتناول كل صور صومه إلا صورة الفرض ، ولو كان إنما يتناول صورة الأفراد لقال : لا تصوموا يوم السبت إلا أن تصوموا يوماً قبله أو يوماً بعده ، كما قال في الجمعة ، فلما خص الصورة المأذون في صومها بالفريضة ؛ علم تناول النهي لما قابلها » .

قلت : وأيضاً لو كانت صورة الاقتران غير منهي عنها ، لكان استثناؤها في الحديث أولى من استثناء الفرض ، لأن شبهة شمول الحديث له أبعد من شموله لصورة الاقتران ، فإذا استثنى الفرض وحده دل على عدم استثناء غيره كما لا يخفى .

وإذ الأمر كذلك ؛ فالحديث مخالف للأحاديث المبيحة لصيام يوم السبت ، كحديث ابن عمرو الذي قبله (أن رسول الله ﷺ دخل على جويرية بنت الحارث وهي صائمة في يوم الجمعة ، فقال لها : أصمت أمس ؟ فقالت : لا ...) ، ونحوه مما ذكره ابن القيم تحت هذا الحديث في بحث له قيم ، أفاض فيه في ذكر أقوال العلماء فيه ، وانتهى فيه إلى حمل النهي على أفراد يوم السبت بالصوم ، جمعاً بينه وبين تلك الأحاديث ، وهو الذي ملت إليه في « الإرواء » .

والذي أراه - والله أعلم - أن هذا الجمع جيد لولا أمران اثنان :

الأول : مخالفته الصريحة للحديث ، على ما سبق نقله عن ابن القيم .

والآخر : أن هناك مجالاً آخر للتوفيق والجمع بينه وبين تلك الأحاديث ، إذا ما أردنا أن نلتزم القواعد العلمية المنصوص عليها في كتب الأصول ، ومنها :

الأول : قولهم : إذا تعارض حاضر ومبيح ؛ قدم الحاضر على المبيح .

ثانياً : إذ تعارض القول مع الفعل ؛ قدّم القول على الفعل .

ومن تأمل في تلك الأحاديث المخالفة لهذا ؛ وجدها على نوعين :

الأول : من فعله ﷺ وصيامه .

الآخر : من قوله ﷺ ، كحديث ابن عمرو المتقدم .

ومن الظاهر البين أن كلا منهما مبيح ، وحينئذ ؛ فالجمع بينها وبين الحديث يقتضي تقديم الحديث على هذا النوع لأنه حاضر ، وهي مبيحة . وكذلك قوله ﷺ

لجويرية : « أتريدون أن تصومي غداً » ، وما في معناه مبيح أيضاً ، فيقدّم الحديث عليه .

هذا ما بدا لي ، فإن أصبت فمن الله ، وله الحمد على فضله وتوفيقه ، وإن أخطأت فمن نفسي ، وأستغفره من ذنبي .

تمام المنة (٤٠٦-٤٠٨)

وقال الشيخ تعليقاً على قول أبي داود : « هذا حديث منسوخ » : لا دليل على النسخ ، ونحوه حمل الحديث على إفراده السبت بالصوم كما يأتي من المصنف (المنذري مؤلف الترغيب والترهيب) ، فإنه وإن قال به كثير من العلماء كما كنت ذكرت في الطبعة السابقة ، وجريت مجراهم ، فقد ظهر لي أن الأقرب أنه لا يشرع صيامه مطلقاً إلا في الفرض ، مشياً مع ظاهر الحديث ؛ لأنه نهى أولاً نهياً عاماً ، ثم استثنى الفرض فقط ، ثم أكد الأمر بإفطاره في غير الفرض بقوله : « فإن لم يجد أحدكم إلا ... » وحديث أبي هريرة (يعني حديث : لا يصوم أحدكم يوم الجمعة ، إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده) لا ينهض لتخصيصه ؛ لأنه مبيح ، وهذا حاذر ، والحاذر مقدم على المبيح كما هو معلوم من علم الأصول ، مع منافاته للحصر المذكور فيه كما تقدم ، والله أعلم . ومن شاء التفصيل فلينظره في كتابي « تمام المنة » (ص ٤٠٥ - ٤٠٨) ، والصحيحة (٣١٠١) .

حاشية صحيح الترغيب والترهيب (٦٠٧/١)

وقال الشيخ أيضاً : إن هناك حديثاً آخر يشبه هذا الحديث (لا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام) من حيث الاشتراك في النهي مع استثناء فيه ، وهو قوله ﷺ : « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم ... » وهو حديث صحيح يقيناً ، ومخرج في « الإرواء » (رقم ٩٦٠) ، فأشكل هذا على كثير من

الناس قديماً وحديثاً ، وقد لقيت مقاومة شديدة من بعض الخاصة ، فضلاً عن العامة ، وتخريجه عندي كحديث الجمعة ، فلا يجوز أن نضيف إليه قيداً آخر غير قيد « الفرضية » كقول بعضهم : « إلا لمن كانت له عادة من صيام ، أو مفرداً » ؛ فإنه يشبه الاستدراك على الشارع الحكيم ، ولا يخفى قبحه .

وقد جرت بيني وبين كثير من المشايخ والدكاترة والطلبة مناقشات عديدة حول هذا القول ، فكنت أذكرهم بالقاعدة السابقة (الحاضر مقدم على الميبح) وبالمثال السابق ، وهو صوم يوم الاثنين أو الخميس إذا وافق يوم عيد ، فيقولون يوم العيد منهي عن صيامه ، فأبين لهم أن موقفكم هذا هو تجاوب منكم مع القاعدة ، فلماذا لا تتجاوبون معها في هذا الحديث الناهي عن صوم يوم السبت ؟! فلا يجيرون جواباً ؛ إلا قليلاً منهم فقد أنصفوا جزاهم الله خيراً ، وكنت أحياناً أطمئنهم وأبشرهم بأنه ليس معنى ترك صيام يوم السبت في يوم عرفة أو عاشوراء مثلاً أنه من باب الزهد في فضائل الأعمال ، بل هو من تمام الإيمان والتجاوب مع قوله عليه الصلاة والسلام : « إنك لن تدع شيئاً لله عز وجل إلا بدلك الله به ما هو خير لك منه » وهو مخرج في « الضعيفة » بسند صحيح تحت الحديث (رقم ٥) .

هذا ؛ وقد كان بعض المناقشين عارض حديث السبت بحديث الجمعة هذا ، فتأملت في ذلك ، فبدا لي أن لا تعارض والحمد لله ، وذلك بأن نقول : من صام يوم الجمعة دون الخميس فعليه أن يصوم السبت ، وهذا فرض عليه لينجو من إثم مخالفته الأفراد ليوم الجمعة ، فهو في هذه الحالة داخل في عموم قوله ﷺ في حديث السبت « إلا فيما افترض عليكم » .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/٧٣٣-٧٣٤) ، وانظر أيضاً : (١/٤٤٧) تحت الحديث (٢٢٥) ، (٥/٥٢٤) تحت الحديث (٢٣٩٨) ، وإرواء الغليل (٤/١١٨-١٢٥) حديث رقم (٩٦٠) ، وفتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (١١٧)



المسألة الثامنة عشرة : حكم صيام يوم عرفة للحاج

ابن باز رحمه الله : الحاج لا يجوز له أن يصوم يوم عرفة .

سئل الشيخ : كثير من الناس يعتقدون أن صوم يوم عرفة مقرون بصيام اليوم الثامن ، فما توجيه سماحتكم ؟

فأجاب : صوم يوم عرفة مستقل ، وله فضل عظيم يكفر الله به السنة التي قبله والسنة التي بعده ، أما الحاج فلا يجوز له أن يصوم عرفة ؛ لأن النبي ﷺ وقف في ذلك اليوم وهو مفطر .

وسئل : ما حكم من صام يوم عرفة وهو حاج ؟

فأجاب : الحاج ليس عليه صيام يوم عرفة وإن صام يُخشى عليه الإثم ؛ لأن رسول الله ﷺ نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة ولم يصم . فالحاج لا يصوم ، وإن تعمد الصيام وهو يعلم النهي يخشى عليه الإثم ؛ لأن الأصل في النهي هو التحريم .
وقال أيضاً : الحاج لا يصوم عرفة ، الواجب عليه أن يفطر في يوم عرفة ، أما غير الحاج فيستحب لهم صيامه فهو يوم فضيل ، صيامه يكفر السنة التي قبله والتي بعده ، وفيه خير عظيم ، لكن الحاج لا يصومون ؛ لأن النبي ﷺ وقف في عرفة مفطراً ونهى عن الصوم فيها ، أما غير الحاج فلا بأس أن يصوم .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٥/٤٠٥ - ٤٠٦) ، وانظر (٨٨/١٦) ، والحلل الإبريزية (١٦٠/٢ - ١٦١) ، وفوائد من دروس سملحة الشيخ (٤٢ ، ٥٢ ، ٥٣)

والحديث الذي ذكره الشيخ في كلامه السابق (نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة) ذكره الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام وقال : رواه الخمسة غير الترمذي ، وصححه ابن خزيمة والحاكم ، واستنكره العقيلي .

قال الشيخ معلقاً : إسناده جيد ، ولا وجه لاستنكار العقيلي ، فتنبه .

حاشية سماحة الشيخ على بلوغ المرام (٤٢٦/١) ، وانظر أيضاً الحل الإبريزية (٤٨/٢)

وفي موضع آخر قال الشيخ : لا بأس بسنده .

انظر الحل الإبريزية (٤٦/٢) ، (٤٨/٤) ، (١٤٥/٤) ، (١٤٨)

الألباني رحمه الله : السنة للواقف في عرفة ألا يصوم هذا اليوم .

قال الشيخ : والسنة للواقف في عرفة ألا يصوم هذا اليوم .

مناسك الحج والعمرة (٢٩) فقرة (٧٢)

وفي سلسلة الأحاديث الضعيفة أورد الشيخ حديث أبي هريرة (نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة) وضعفه ثم قال : نقول هذا بياناً لحقيقة هذا الحديث ولكي لا يغتر به جاهل ، فيحرّم به صيام يوم عرفة على الحاج ، تمسكاً بظاهر النهي ، وإلا فالأحب إلينا أن يفطر الحاج هذا اليوم ، لأنه أقوى له على أداء النسك ، ولأنه هو الثابت عنه ﷺ من فعله في حجة الوداع .

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٥٨٢/١ - ٥٨٣) تحت الحديث رقم (٤٠٤)

ابن عثيمين رحمه الله : الحاج لا يسن له صوم يوم عرفة .

قال الشيخ : الحاج في عرفة لا يصوم وليس مشروعاً له الصوم لأن النبي ﷺ :

« نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة » وهذا الحديث في صحته نظر ، لكن يؤيده أن الناس شكوا في صومه ﷺ يوم عرفة ، فأرسل إليه بقدر من لبن فشربه ضحى يوم عرفة والناس ينظرون إليه ، ليتبين لهم أنه لم يصم ؛ ولأن هذا اليوم ، يوم دعاء وعمل ، ولا سيما أن أفضل زمن الدعاء هو آخر هذا اليوم ، فإذا صام الإنسان فسوف يأتيه آخر اليوم وهو في كسل وتعب ، لا سيما في أيام الصيف وطول النهار وشدة الحر ، فإنه يتعب وتزول الفائدة العظيمة الحاصلة بهذا اليوم ، والصوم يدرك

في وقت آخر ؛ ولهذا فالصواب أن صوم يوم عرفة للحاج مكروه ، وأما لغير الحاج فهو سنة مؤكدة .

الشرح الممتع (٤٧١/٦) ، وانظر أيضاً (١٧٨/٧) ، وتفسير سورة البقرة (٤٠٩/٢) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٤٦/٢٠)



باب الاعتكاف

المسألة الأولى : هل يشرع الاعتكاف في غير رمضان ؟

ابن باز رحمه الله : الاعتكاف مشروع في رمضان وغيره .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٤٣٨/١٥) وانظر أيضاً (٤٤١/١٥) ، والحلل الإبريزية (١٧٦/٢ ، ١٨١)

الألباني رحمه الله : الاعتكاف سنة في رمضان وغيره من أيام السنة .

قيام رمضان (٣٤)

ابن عثيمين رحمه الله : لا يسن الاعتكاف إلا في العشر الأواخر من رمضان

فقط (الاعتكاف المشروع هو الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان فقط) .

قال الشيخ : الأحكام الشرعية تتلقى من فعل الرسول ﷺ ، ولم يعتكف الرسول ﷺ في غير رمضان إلا قضاءً ، وكذلك ما علمنا أن أحداً من أصحابه اعتكفوا في غير رمضان إلا قضاءً ، ولم يرد عنه لفظ عام أو مطلق ، في مشروعية الاعتكاف كل وقت فيما نعلم ، ولو كان مشروعاً كل وقت لكان مشهوراً مستفيضاً لقوة الداعي لفعله وتوافر الحاجة إلى نقله ، وغاية ما ورد أن عمر بن الخطاب استفتى النبي ﷺ « بأنه نذر أن يعتكف ليلة أو يوماً وليلة في المسجد الحرام فقال : أوف بنذرك » ولكن لم يشرع ذلك لأئمة شرعاً عاماً ، بحيث يقال للناس : اعتكفوا في المساجد في رمضان ، وفي غير رمضان فإن ذلك سنة .

فالذي يظهر لي : أن الإنسان لو اعتكف في غير رمضان ، فإنه لا ينكر عليه بدليل أن الرسول ﷺ أذن لعمر بن الخطاب أن يوفي بنذره ، ولو كان هذا النذر مكروهاً أو حراماً ، لم يأذن له بوفاء نذره ، لكننا لا نطلب من كل واحد أن يعتكف في أي وقت شاء ، بل نقول خير : الهدي هدي محمد ﷺ ، ولو كان الرسول ﷺ يعلم أن في الاعتكاف في غير رمضان ، بل وفي غير العشر الأواخر منه سنة وأجراً

لبينه للأمة حتى تعمل به ؛ لأنه قد قيل له : ﴿ يَتَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ [المائدة: ٦٧] ، وانظر في حديث أبي سعيد : « اعتكف الرسول ﷺ : العشر الأول ، ثم الأوسط ، ثم قيل له : إن ليلة القدر في العشر الأواخر فاعتكف العشر الأواخر » ولم يعتكف السنة الثانية العشر الأول ، ولا الأوسط ، مع أنه كان زمناً للاعتكاف من قبل ، والشهر شهر اعتكاف .

وعلى هذا فإنه لا يسن الاعتكاف ، أي : لا يطلب من الناس أن يعتكفوا إلا في العشر الأواخر فقط ، لكن من تطوع وأراد أن يعتكف في غير ذلك ، فإنه لا ينهى عن ذلك ، استئناساً بحديث عمر ؓ ، ولا نقول : إن فعله بدعة ، لكن نقول : الأفضل أن تقتدي بالرسول ﷺ .

الشرح الممتع (٦ / ٥٠٤ - ٥٠٥) ، وانظر أيضاً مجموع فتاوى ورسائل (٢٠ / ١٥٥ ، ١٥٩ - ١٦٠) ، ولقاءات الباب المفتوح (١ / ٣٤٤) ، وتفسير سورة البقرة (٢ / ٣٥٩)

وقال الشيخ أيضاً : الاعتكاف المشروع الذي يُطلب من الإنسان ويقال اعتكف هو الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان فقط ، فلا يقال للإنسان اعتكف في أي وقت إلا في هذه العشر . والدليل على هذا : أن النبي ﷺ اعتكف العشر الأول من رمضان يتحرى ليلة القدر ، ثم اعتكف العشر الأوسط ، ثم قيل له : إنها في العشر الأواخر . فاعتكف العشر الأواخر ، ولم يعد إلى اعتكاف العشر الأول ولا الأوسط في العام القادم مع أنه قد فعله ، وكان النبي ﷺ إذا فعل شيئاً أثبتته ، فدل هذا على أن الاعتكاف غير مشروع في غير العشر الأواخر من رمضان ، ثم إن سبب الاعتكاف هو تحري ليلة القدر ، وليلة القدر تكون في العشر الأواخر من رمضان .

شرح الأربعين النووية (٢٦١ - ٢٦٢) ، وانظر أيضاً شرح رياض الصالحين (٥ / ٣١٥ - ٣١٦)

وفي موضع آخر قال الشيخ : السنة أن الاعتكاف يكون في رمضان فقط ، وفي
العشر الأواخر منه فقط .

شرح رياض الصالحين (٦/٦٦٤)



المسألة الثانية : الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة (المسجد الحرام ، والمسجد

النبوي ، والمسجد الأقصى)

ابن باز رحمه الله : يصح الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة (في المساجد التي تقام فيها صلاة الجماعة) .

سئل الشيخ : ما صحة الحديث : (لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة) وإن صح الحديث هل يعني فعلاً لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة ؟

فأجاب : يصح الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة إلا أنه يشترط في المسجد الذي يعتكف فيه إقامة صلاة الجماعة فيه ، فإن كانت لا تقام فيه صلاة الجماعة لم يصح الاعتكاف فيه ، إلا إذا نذر الاعتكاف في المساجد الثلاثة فإنه يلزمه الاعتكاف بها وفاءً لنذره ، أما الحديث الذي ذكرت فهو ضعيف .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٥ / ٢١٨) وانظر أيضاً (١٥ / ٤٤٠، ٤٤٢)

وقال الشيخ : حديث (لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة) شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة .

الحل الإبريزية (٢ / ١٧٣) ، وانظر أيضاً (٢ / ١٧٢) وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٣ ، ٤٤)

ابن عثيمين رحمه الله : الاعتكاف ليس خاصاً بالمساجد الثلاثة (الاعتكاف عام في كل مسجد تقام فيه الجماعة) .

قال الشيخ : الاعتكاف ليس خاصاً بالمساجد الثلاثة كما روي ذلك عن حذيفة بن اليمان ؓ أن النبي ﷺ قال : « لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة » فإن هذا الحديث ضعيف .

ويدل على ضعفه أن ابن مسعود ؓ وهنه ، حين ذكر له حذيفة ؓ أن قوماً يعتكفون في مسجد بين بيت حذيفة ، وبيت ابن مسعود ؓ ، فجاء إلى ابن مسعود

زائراً له ، وقال : إن قوماً كانوا معتكفين في المسجد الفلاني ، وقد قال النبي ﷺ : « لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة » ، فقال له ابن مسعود ؓ : « لعلهم أصابوا فأخطأت وذكروا فنسيت » فأوهن ابن مسعود هذا الحديث حكماً ورواية . أما حكماً ففي قوله : « أصابوا فأخطأت » وأما رواية ففي قوله : « ذكروا فنسيت » والإنسان معرض للنسيان . وإن صح هذا الحديث فالمراد به لا اعتكاف تام ، أي أن الاعتكاف في هذه المساجد أتم وأفضل من الاعتكاف في المساجد الأخرى ، كما أن الصلاة فيها أفضل من الصلاة في المساجد الأخرى .

ويدل على أنه عام في كل مسجد قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ ۖ وَاتُّمَّ عَنكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] .

فقوله تعالى : ﴿ فِي الْمَسْجِدِ ﴾ (ال) هنا للعموم ، فلو كان الاعتكاف لا يصح إلا في المساجد الثلاثة لزم أن تكون (ال) هنا للعهد الذهني ، ولكن أين الدليل ؟ وإذا لم يقد دليل على أن (ال) للعهد الذهني فهي للعموم ، هذا الأصل .

ثم كيف يكون هذا الحكم في كتاب الله للأمة من مشارق الأرض ومغاربها ، ثم نقول : لا يصح إلا في المساجد الثلاثة ؟! فهذا بعيد أن يكون حكم مذكور على سبيل العموم للأمة الإسلامية ، ثم نقول : إن هذه العبادة لا تصح إلا في المساجد الثلاثة ، كالطواف لا يصح إلا في المسجد الحرام .

فالصواب أنه عام في كل مسجد ، لكن لا شك أن الاعتكاف في المساجد الثلاثة أفضل ، كما أن الصلاة في المساجد الثلاثة أفضل .

الشرح الممتع (٥٠٢/٦ - ٥٠٣) ، وانظر أيضاً (٥٠٩/٦)

وسئل الشيخ : عن حكم الاعتكاف في المساجد الثلاثة : المسجد الحرام ، والمسجد النبوي ، والمسجد الأقصى ؟

فأجاب بقوله : الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة وهي المسجد الحرام ، والمسجد النبوي ، والمسجد الأقصى مشروع في وقته ، ولا يختص بالمساجد الثلاثة بل يكون فيها وفي غيرها من المساجد ، هذا قول أئمة المسلمين أصحاب المذاهب المتبوعة كالإمام أحمد ، ومالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة وغيرهم - رحمهم الله - لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ ۖ وَأَنْتُمْ عَنكِفُونَ فِي الْمَسَجِدِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] ولفظ المساجد عام لجميع المساجد في أقطار الأرض ، وقد جاءت هذه الجملة في آخر آيات الصيام الشامل حكمها لجميع الأمة في جميع الأقطار ، فهي خطاب لكل من خوطبوا بالصوم ، ولهذه ختمت هذه الأحكام المتحدة في السياق والخطاب بقوله تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا ۚ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٧] ومن البعيد جداً أن يخاطب الله الأمة بخطاب لا يشمل إلا القليل منهم ، أما حديث حذيفة بن اليمان ؓ : « لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة » فهذا - إن سلم من القوادح - فهو نفي للكمال ، يعني أن الاعتكاف الأكمل ما كان في هذه المساجد الثلاثة ، وذلك لشرفها وفضلها على غيرها . ومثل هذا التركيب كثير ، - أعني أن النفي قد يراد به نفي الكمال ، لا نفي الحقيقة والصحة - مثل قوله ﷺ : « لا صلاة بحضرة طعام » وغيره ، ولا شك أن الأصل في النفي أنه نفي للحقيقة الشرعية أو الحسية ، لكن إذا وجد دليل يمنع ذلك تعين الأخذ به ، كما في حديث حذيفة . هذا على تقدير سلامته من القوادح ، والله أعلم .

كتبه الفقير إلى الله محمد الصالح العثيمين في ١١ / ٩ / ١٤٠٩ هـ .

الألباني رحمه الله : لا يشرع الاعتكاف إلا في المساجد الثلاثة .

قال الشيخ في رسالته « قيام رمضان » : في شروط الاعتكاف .

١- ولا يشرع إلا في المساجد لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ ۖ وَأَنْتُمْ عَنْكُفُونَ فِي

الْمَسْجِدِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] وقالت السيدة عائشة : « السنة في المعتكف أن لا يخرج

إلا لحاجته التي لا بد له منها ، ولا يعود مريضاً ، ولا يمسه امرأته ، ولا يباشرها ،

ولا اعتكاف إلا في مسجد جماعة ، والسنة فيمن اعتكف أن يصوم » .

٢- وينبغي أن يكون مسجداً جامعاً لكي لا يضطر للخروج منه لصلاة

الجمعة ، فإن الخروج لها واجب عليه ، لقول عائشة في رواية عنها في حديثها

السابق : « .. ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع » .

ثم وقفت على حديث صحيح صريح يخصص ﴿ الْمَسْجِدِ ﴾ المذكورة في الآية

بالمساجد الثلاثة : المسجد الحرام ، والمسجد النبوي ، والمسجد الأقصى ، وهو قوله

ﷺ : « لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة » .

وقد قال به من السلف فيما اطلعت : حذيفة بن اليمان ، وسعيد بن المسيب ،

وعطاء ، إلا أنه لم يذكر المسجد الأقصى ، وقال غيرهم : بالمسجد الجامع مطلقاً ،

وخالف آخرون فقالوا : ولو في مسجد بيته . ولا يخفى أن الأخذ بما وافق الحديث

منها هو الذي ينبغي المصير إليه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قيام رمضان (٣٥ - ٣٧)

وقد أورد الشيخ في سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث حذيفة مرفوعاً :

(لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة) وصححه ثم قال :

واعلم أن العلماء اختلفوا في شرطية المسجد للاعتكاف وصفته كما تراه مبسوطاً في « المصنِّفين » المذكورين (مصنف عبد الرزاق ، ومصنف ابن أبي شيبة) و« المحلى » وغيرهما ، وليس في ذلك ما يصح الاحتجاج به سوى قوله تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ عَنِكُمُورٌ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] ، وهذا الحديث الصحيح ، والآية عامة ، والحديث خاص ، ومقتضى الأصول أن يحمل العام على الخاص ، وعليه فالحديث مخصص للآية ومبين لها ، وعليه يدل كلام حذيفة وحديثه ، والآثار في ذلك مختلفة أيضاً ، فالأولى الأخذ بما وافق الحديث منها كقول سعيد بن المسيب : لا اعتكاف إلا في مسجد نبي . أخرجه ابن أبي شيبة وابن حزم بسند صحيح عنه .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦/١/٦٧٠) تحت الحديث رقم (٢٧٨٦)



المسألة الثالثة : من أراد اعتكاف العشر الأواخر من رمضان متى يبدأ اعتكافه ؟

ابن باز رحمه الله : بعد صلاة الفجر من اليوم الحادي والعشرين .

قال الشيخ : ويستحب لمن اعتكفها (العشر الأواخر من رمضان) دخول معتكفة بعد صلاة الفجر من اليوم الحادي والعشرين ، اقتداء بالنبي ﷺ ويخرج متى انتهت العشر .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٥/٤٤٢ - ٤٤٣)

وقال الشيخ أيضاً : من اعتكف العشر الأواخر من رمضان ، الأفضل أن يدخل

بعد صلاة فجر إحدى وعشرين ، وهو في الليلة قبل مخير .

الحلل الإبريزية (١٨١/٢) وانظر أيضاً (١٧٢/٢) ، والفوائد الجلية (١١٣) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٤٢)

ابن عثيمين رحمه الله : عند غروب الشمس من ليلة إحدى وعشرين .

سئل الشيخ : متى يتدئ الاعتكاف ؟ أفتونا مأجورين .

فأجاب بقوله : جمهور أهل العلم على أن ابتداء الاعتكاف من ليلة إحدى

وعشرين لا من فجر إحدى وعشرين ، وإن كان بعض العلماء ذهب إلى أن ابتداء

الاعتكاف من فجر إحدى وعشرين مستندلاً بحديث عائشة -رضي الله عنها- عند

البخاري : « فلما صلى الصبح دخل معتكفه » لكن أجاب الجمهور عن ذلك بأن

الرسول عليه الصلاة والسلام انفرد من الصباح عن الناس ، وأما نية الاعتكاف

فهي من أول الليل ، لأن العشر الأواخر تبتدئ من غروب الشمس يوم عشرين .

مجموع فتاوى ورسائل (١٦٩/٢٠ - ١٧٠) ، وانظر أيضاً (١٧١/٢٠ - ١٧٣ ، ١٧٩)



كتاب الحج

المسألة الأولى : من مات ولم يحج ولم يكن له عذر هل يحج عنه ؟

ابن باز رحمه الله : من مات ولم يحج وهو يستطيع الحج وجب الحج عنه من التركة أوصى بذلك أو لم يوص .

سئل الشيخ : من مات ولم يحج لمرض أو فقر ونحوه هل يحج عنه ؟

فأجاب : من مات قبل أن يحج فلا يخلو من حالين :

أحدهما : أن يكون في حياته يستطيع الحج بيدنه وماله فهذا يجب على ورثته أن يخرجوا من ماله لمن يحج عنه ؛ لكونه لم يؤد الفريضة التي مات وهو يستطيع أداءها وإن لم يوص بذلك ، فإن أوصى بذلك فالأمر أكد ، والحجة في ذلك : قول الله سبحانه : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ [آل عمران: ٩٧] الآية ، والحديث الصحيح : أن النبي ﷺ قال له رجل : إن فريضة الله على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع الحج ولا الطعن ، أفأحج عنه ؟ فقال له النبي ﷺ : « حج عن أبيك واعتمر » .

وإذا كان الشيخ الكبير الذي يشق عليه السفر وأعمال الحج يحج عنه فكيف بحال القوي القادر إذا مات ولم يحج ؟! فهو أولى وأولى بأن يحج عنه . وللحديث الآخر الصحيح أيضاً : أن امرأة قالت : يا رسول الله ، إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها ؟ قال النبي ﷺ : « حجي عن أمك » .

أما الحال الثانية : وهي ما إذا كان الميت فقيراً لم يستطع الحج ، أو كان شيخاً كبيراً لا يستطيع الحج وهو حي ، فالمشروع لأولياء مثل هذا الشخص كابنه وبنته أن يحجوا عنه ؛ للأحاديث المتقدمة ...

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٦ / ٣٩٨ - ٤٠٠)

وسئل الشيخ : الحج عن الميت ولو كان متساهلاً ما كان ينوي حال حياته الحج ، هل يصح ؟

فأجاب : إذا كان مسلماً ولم يحج فإنه يحج عنه من تركته إذا مات وهو يستطيع الحج ، وإن حج عنه بعض أقاربه أو غيرهم أجزأ ذلك ، أما إذا كان كافراً فلا يحج عنه .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٦ / ٤٢٤) ، وانظر أيضاً (١٦ / ١٢٢ ، ٤٠٢) ، (٢٩ / ١٦٦)

الألباني رحمه الله : من لم يكن له عذر فلا يحج عنه .

نقل الشيخ حسين بن عودة العوايشة عن الشيخ الألباني أنه قال : ينظر إلى السبب الذي من أجله لم يحج المتوفى ، فإن شغلته الدنيا ولم يكن له عذر ، فلا يحج عنه ، إذ لا يحج عنه إلا في حالة العذر وعدم الاستطاعة .

الموسوعة الفقهية الميسرة (٤ / ٢٤٦) ، وانظر أيضاً فتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (١٢٩ - ١٣٠)

ابن عثيمين رحمه الله : المفطر لا يحج عنه .

سئل الشيخ : من مات ولم يحج وهو في الأربعين وكان مقتدرًا على الحج مع أنه محافظ على الصلوات الخمس ، وكان في كل سنة يقول : سوف أحج هذه السنة ، ومات وله ورثة هل يحج عنه وهل عليه شيء ؟

فأجاب بقوله : اختلف العلماء في هذا ، فمنهم من قال : إنه يحج عنه ، وأن ذلك ينفعه ، ويكون كمن حج لنفسه ، ومنهم من قال : لا يحج عنه ، وأنه لو حج عنه ألف مرة لم تقبل . يعني لم تبرأ بها ذمته ، وهذا القول هو الحق ، لأن هذا الرجل ترك عبادة واجبة عليه مفروضة على الفور بدون عذر ، فكيف يذهب عنها ، ثم نلزمها إياها بعد الموت ، ثم التركة الآن تعلق بها حق الورثة ، كيف

نحرمهم من ثمن هذه الحجة وهي لا تجزئ عن صاحبها ، وهذا هو ما ذكره ابن القيم - رحمه الله - في تهذيب السنن ، وبه أقول : إن من ترك الحج تهاوناً مع قدرته عليه لا يجزئ عنه الحج أبداً ، لو حج عنه الناس ألف مرة .

مجموع فتاوى ورسائل (٢٢٦/٢١-٢٢٧) وانظر (٢٢٨/٢١ ، ٢٢٩ ، ٢٢٣٠) ، والشرح الممتع (٤٣/٧) ، وشرح الأربعين النووية (٥٩)



المسألة الثانية : كـيـفـيـات الحـج (الإفراد ، والقران ، والتمتع)

ابن باز رحمه الله : الأنساك ثلاثة : الإفراد والقران والتمتع ، والأفضل التمتع لمن لم يسق الهدى .

سئل الشيخ : يدعي بعض الناس أن القران والإفراد قد نسخا بأمر النبي ﷺ للصحابة بأن يتمتعوا ، فما رأي سماحتكم في هذا القول ؟

فأجاب : هذا قول باطل لا أساس له من الصحة ، وقد أجمع العلماء على أن الأنساك ثلاثة : الإفراد والقران والتمتع ، فمن أفرد الحج فإحرامه صحيح وحجه صحيح ولا فدية عليه ، لكن إن فسخه إلى العمرة فهو أفضل في أصح أقوال أهل العلم ؛ لأن النبي ﷺ أمر الذين أحرموا للحج أو قرنوا بين الحج والعمرة وليس معهم هدي أن يجعلوا إحرامهم عمرة ، فيطوفوا ويسعوا ويقصروا ويحلوا ولم يبطل ﷺ إحرامهم بل أرشدهم إلى الأفضل ، وقد فعل الصحابة ذلك ﷺ ، وليس ذلك نسخاً لإفراد الحج ، وإنما هو إرشاد من النبي ﷺ إلى ما هو الأفضل والأكمل .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٧ / ٨٥ - ٨٦) ، وانظر أيضاً (١٦ / ٤٨ - ٤٩ ، ٦٥ ، ١٢٥ ، ١٢٩ - ١٣٠ ، ٣٥٨) ، (١٧ / ٦٤ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٧ - ٨٨ ، ٩٤) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٥٣)

ابن عثيمين رحمه الله : الأنساك ثلاثة ، وهي التمتع والإفراد والقران وكلها

جائزة ، لكن الأفضل التمتع إلا إذا ساق الهدى .

قال صاحب زاد المستقنع : (أفضل الأنساك التمتع) .

فقال الشيخ في شرحه : أفادنا - رحمه الله - أنه يجوز ما سوى التمتع ، وأن التمتع ليس بواجب ، وهذا رأي جمهور أهل العلم .

وذهب بعض العلماء إلى أن التمتع واجب ، وأن الإنسان إذا طاف وسعى للحج في أشهره إذا لم يسق الهدي فإنه يحل شاء أم أبى ، وهذا رأي ابن عباس -رضي الله عنهما- ، واستدل رحمته : بأمر النبي ﷺ وتحتيمه على الناس ، وغضبه لما تراخوا وصاروا يراجعونه ، وإلى هذا يميل ابن القيم - رحمه الله - في زاد المعاد ، وذكر رأي شيخه - رحمه الله - وقال : وأنا إلى قول ابن عباس -رضي الله عنهما- أميل مني إلى قول شيخنا ، وكان ابن عباس - رضي الله عنهما - يناظر على هذه المسألة ، حتى يقول : « أقول لكم : قال رسول الله ، وتقولون : قال أبو بكر وعمر ، يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء » ، لأن أبا بكر وعمر -رضي الله عنهما- يريان أن الإفراد أفضل من التمتع .

واختار شيخ الإسلام في قصة أمر الرسول ﷺ الصحابة أن يجعلوها عمرة ، وغضبه ، وتحتيمه ، أن هذا الوجوب خاص بالصحابة رضي الله عنهم ، وأما من بعدهم فتختلف الحال بحسب حال الإنسان ، فلا نقول : التمتع أفضل مطلقاً ، ولا الإفراد ، ولا القران ، واستدل بدليل سمعي ، ونظري :

أما السمعي فهو أن أبا ذر رضي الله عنه « سئل عن المتعة ، هل هي عامة أو للصحابة خاصة ؟ قال : بل لنا خاصة » ، ويحمل كلامه رضي الله عنه على أن الوجوب لهم خاصة ، وإلا فلا يمكن أن يقول أبو ذر : لنا خاصة ، والرسول ﷺ سأل سراقه بن مالك بن جعشم رضي الله عنه قال : يا رسول الله ، ألعامنا هذا أم للأبد ؟ قال : « بل لأبد الأبد » . فخصوصية الحكم للصحابة ، إذا كان مقصده الوجوب فله وجه ، أما إذا كان المراد فسخ الحج مطلقاً فالحديث يدل على أنه مشروع لجميع الناس .

أما الدليل النظري فيقال : إن الصحابة رضي الله عنهم خوطبوا من الرسول ﷺ مباشرة ، ولو لم ينفذه الصحابة كان هذا عظيماً ، فيقال : إذا كان الصحابة رفضوا أمر الرسول ﷺ مباشرة فمن بعدهم من باب أولى .

ثم إن الرسول ﷺ يريد أن يقرر هذا الحكم ، والتقرير بالفعل أقوى من التقرير بالقول ، فإذا تقرر بالفعل بقي الأمر على ما بقي عليه أولاً وهو أنه هو الأفضل ، أو يختلف - كما قال شيخ الإسلام - باختلاف حال الإنسان . وما قاله - رحمه الله - وجيه جداً ، وهو أن وجوب الفسخ إنما هو في ذلك العام الذي واجههم به الرسول ﷺ ، وأما بعد ذلك فليس بواجب ، وأظنه لو كان واجباً لم يخف على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - وهما من هما بالنسبة لقربهما من الرسول ﷺ ولفهمهما قوله ، ومعلوم أن من كان أقرب إلى الإنسان كان أعرف الناس بقوله ومراده ، فالصحيح ما ذهب إليه شيخ الإسلام من حيث وجوب التمتع وعدمه ، وأنه واجب على الصحابة وأما من بعدهم فهو أفضل وليس بواجب .

الشرح الممتع (٧/٧٧-٨٠) وانظر (١٠/٣١٥-٣١٦) ، وفتح ذي الجلال والإكرام (١/٤٢)

وسئل الشيخ : كيف يكون الجواب على من قال بوجوب التمتع ؟

فأجاب بقوله : الجواب يكون من وجهين :

الوجه الأول : في صحيح مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه أنه سئل عن فسخ الحج مفرداً أو قارناً إلى العمرة ليصير متمتعاً ، قيل له : ألكم خاصة أم للناس ؟ فقال : بل لنا خاصة .

الوجه الثاني : أن القائل بالوجوب ليس أعلم من أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ، ولا أفقه في دين الله منهما ولم يقولوا بوجوب التمتع .

فإذا قال قائل : أما الأول ، فإنه معارض بأن سراقه بن مالك بن جعشم لما قال النبي ﷺ : « أحلوا واجعلوها عمرة » قال : ألعاننا هذا أم للأبد ؟ قال : « بل لأبد الأبد » وهذا يدل على أنه ليس خاصاً بالصحابة . أجيب : بأن مراد أبي ذر رضي الله عنه : الوجوب للصحابة خاصة ، وأما بقية الناس فللاستحباب . وبهذا تجمع بين قول الرسول ﷺ وأمره بالتمتع وبين قول الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم بأن الوجوب في حق الصحابة لأنهم الذين وُوجهوا بالخطاب ، ومعصيتهم للرسول ﷺ تؤدي أن من بعدهم يعصيه من باب أولى لأنهم أسوة ، ثم إن الإشكال الذي يوجد عند الناس في ذلك الوقت ، أنه لا يجمع بين العمرة والحج في سفر واحد قد زال بتحليل الصحابة رضي الله عنهم فزال سبب الوجوب . هكذا الجواب .

مجموع فتاوى ورسائل (٦٤/٢٢ - ٦٥) ، وانظر أيضاً (٥٧/٢٢ ، ٦١ - ٦٢ ، ٨٩) ، (٤٢٦ / ٢٤ ، ٥٢١) ، ولقاءات الباب المفتوح (٦٩ / ١) ، (١٠٤ / ٢)

الألباني رحمه الله : على كل من أراد الحج ممن لم يسق الهدى أن ينوي حج التمتع (وجوب التمتع) .

قال الشيخ : على كل من أراد الحج ممن لم يسق الهدى ، أن ينوي حج التمتع لأمر النبي ﷺ أصحابه به آخر الأمر ، ولغضبه على أصحابه الذين لم يبادروا إلى امتثال أمره بفسخ الحج إلى العمرة ، ولقوله : « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » ولما قال له بعض الصحابة : رأيت متعتنا هذه لعاننا هذا أم للأبد ؟ شبك رضي الله عنه أصابعه واحدة في أخرى وقال : « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة ، لا بل لأبد أبد ، لا بل لأبد أبد » ، من أجل ذلك أمر رضي الله عنه السيدة فاطمة وأزواجه رضي الله عنهم جميعاً بالتحلل بعد عمرة الحج ، ولذلك كان ابن عباس يقول : « من طاف بالبيت فقد حل ، سنة نبيكم وإن رغمتم » فعلى كل من لم يسق الهدى

أن يلي بالعمرة في أشهر الحج الثلاثة ، فمن لبي بالحج مفرداً أو قارناً ، ثم بلغه أمر الرسول ﷺ بالفسخ فينبغي أن يبادر إليه ولو بعد قدوم مكة وطوافه بين الصفا والمروة ، فيتحلل ثم يلي بالحج يوم التروية يوم الثامن . ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ [الأنفال : ٢٤] .

مناسك الحج والعمرة (٧-٨) وانظر (١٥) ، (٢٧) ، وحجة النبي ﷺ (١٠-١٩ ، ٥٠ ، ٦٢-٦٣)

وما سبق ذكره هو ملخص لما ذكره الشيخ في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه (حجة

النبي ﷺ كما رواها جابر رضي الله عنه) حيث قال هناك :

لا شك أن الحج كان في أول استئنافه ﷺ إياه جائزاً بأنواعه الثلاثة المتقدمة ، وكذلك كان أصحابه ﷺ منهم المتمتع ، ومنهم القارن ، ومنهم المفرد ، لأنه ﷺ خيرهم في ذلك ، كما في حديث عائشة رضي الله عنها : (خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال : من أرد منكم أن يهل بحج وعمرة فليفعل ، ومن أراد أن يهل بحج فليهل ، ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل . . .) الحديث رواه مسلم .

وكان هذا التخيير في أول إحرامهم عند الشجرة ، كما في رواية لأحمد (٦/ ٢٤٥) ولكن النبي ﷺ لم يستمر على هذا التخيير ، بل نقلهم إلى ما هو أفضل ، وهو المتمتع ، دون أن يعزم بذلك عليهم أو يأمرهم به ، وذلك في مناسبات شتى في طريقهم إلى مكة ، فمن ذلك حينما وصلوا إلى (سرف) وهو موضع قريب من التنعيم ، وهو من مكة على نحو عشرة أميال ، فقالت عائشة في رواية عنها : (. . . فنزلنا بسرف قالت : فخرج إلى أصحابه فقال : « من لم يكن منكم معه هدي فأحب أن يجعلها عمرة فليفعل ، ومن كان معه هدي فلا » قالت : فالأخذ بها والتارك لها من أصحابه [ممن لم يكن معه هدي] . . .) الحديث متفق عليه ، والزيادة لمسلم .

ومن ذلك لما وصل ﷺ إلى (ذي طوى) وهو موضع قريب من مكة وبات بها فلما صلى الصبح قال لهم : (من شاء أن يجعلها عمرة فليجعلها عمرة) أخرجه الشيخان من حديث ابن عباس .

ولكننا رأيناه ﷺ لما دخل مكة وطاف هو وأصحابه طواف القدوم لم يدعهم على الحكم السابق وهو الأفضلية ، بل نقلهم إلى حكم جديد وهو الوجوب ، فإنه أمر من كان لم يسق الهدي منهم أن يفسخ الحج إلى عمرة ويتحلل فقالت عائشة رضي الله عنها : (خرجنا مع النبي ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج ، فلما قدمنا مكة تطوفنا بالبيت ، فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساق الهدي أن يحل ، قالت: فحل من لم يكن ساق الهدي ، ونسأؤه لم يسقن الهدي. فأحللن . . .) الحديث متفق عليه .

وعن ابن عباس نحوه بلفظ : (فأمرهم أن يجعلوها عمرة فتعاطم ذلك عندهم فقالوا : يا رسول الله ، أي الحل ؟ قال : الحل كله) متفق عليه . وفي حديث جابر نحوه وأوضح منه كما يأتي فقرة (٣٣ - ٤٥) .

قلت : فمن تأمل في هذه الأحاديث الصحيحة تبين له بياناً لا يشوبه ريب ، أن التخيير الوارد فيها إنما كان منه ﷺ لإعداد النفوس وتهيتها لتقبل حكم جديد قد يصعب ولو على البعض قبله بسهولة لأول وهلة ، ألا وهو الأمر بفسخ الحج إلى العمرة ، لا سيما وقد كانوا في الجاهلية - كما هو ثابت في (الصحيحين) - يرون أن العمرة لا تجوز في أشهر الحج ، وهذا الرأي وإن كان رسول الله ﷺ قد أبطله باعتباره ﷺ ثلاث مرات في ثلاث سنوات كلها في شهر ذي القعدة ، فهذا وحده وإن كان كافياً في إبطال تلك البدعة الجاهلية ، فإنه ولا قرينة هنا بل لا يكفي - والله أعلم - لإعداد النفوس لتقبل الحكم الجديد ، فلذلك مهد له ﷺ بتخييرهم

بين الحج والعمرة مع بيان ما هو الأفضل لهم ، ثم أتبع ذلك بالأمر الجازم بفسخ الحج إلى العمرة كما تقدم .

فإذا عرفنا ذلك ، فهذا الأمر للوجوب قطعاً ويدل على ذلك الأمور الآتية :

الأول : أن الأصل فيه الوجوب إلا لقرينة ، ولا قرينة هنا ، بل والقرينة هنا

تؤكدده ، وهي الأمر التالي وهو :

الثاني : أنه ﷺ لما أمرهم تعاضم عندهم ، كما تقدم آنفاً ولو لم يكن للوجوب لم

يتعاضموه ، ألم تر أنه ﷺ قد أمرهم من قبل ثلاث مرات أمر تخيير ، ومع ذلك لم

يتعاضموه ، فدل على أنهم فهموا من الأمر الوجوب وهو المقصود

الثالث : أن في رواية في حديث عائشة رضي الله عنها قالت :

(. . .) فدخل علي وهو غضبان ، فقلت : من أغضبك يا رسول الله أدخله الله

النار قال : أوما شعرت أنني أمرت الناس بأمر ، فإذا هم يترددون ، ولو أنني

استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي معي ، حتى أشتريه ، ثم أحل كما

حلوا) رواه مسلم والبيهقي وأحمد .

ففي غضبه ﷺ دليل واضح على أن أمره كان للوجوب ، لا سيما وأن غضبه

ﷺ إنما كان لترددهم ، لا من أجل امتناعهم من تنفيذ الأمر ، وحاشاهم من ذلك ،

ولذلك حلوا جميعاً ، إلا من كان معه هدي ، كما يأتي في الفقرة (٤٤) .

الرابع : قوله ﷺ : لما سأله عن الفسخ الذي أمرهم به : (ألعاننا هذا أم لأبد

الأبد ؟) فشبك ﷺ أصابعه واحدة في أخرى وقال : (دخلت العمرة في الحج إلى

يوم القيامة ، لا بل لأبد أبد ، لا بل لأبد أبد) ، كما يأتي في الفقرة (٢٤) .

فهذا نص صريح على أن العمرة أصبحت جزءاً من الحج لا يتجزأ ، وأن هذا

الحكم ليس خاصاً بالصحابة كما يظن البعض بل هو مستمر إلى الأبد .

خامساً : أن الأمر لو لم يكن للوجوب لكفى أن ينفذه بعض الصحابة ، فكيف وقد رأينا رسول الله ﷺ لا يكتفي بأمر الناس بالفسخ أمراً عاماً ، فهو تارة يأمر بذلك ابنته فاطمة رضي الله عنها ، كما يأتي (فقرة ٤٨) ، وتارة يأمر به أزواجه ، كما في (الصحيحين) عن ابن عمر : أن النبي ﷺ أمر أزواجه أن يحللن عام حجة الوداع ، قالت حفصة : فقلت : ما يمنعك أن تحل ؟ قال : (إني لبُدت رأسي . . .) الحديث . ولما جاءه أبو موسى من اليمن حاجاً قال له ﷺ : (بم أهلت) ؟ قال : أهلت بإهلال النبي ﷺ قال : هل سقت من هدي ؟ قال : لا . قال : (فطف بالبيت وبالصفاء والمروة ثم حل . . .) الحديث .

فهل هذا الحرص الشديد من النبي ﷺ على تبليغ أمره بالفسخ إلى كل مكلف لا يدل على الوجوب ؟ اللهم إن الوجوب ليثبت بأدنى من هذا .

حجة النبي ﷺ (١١ - ١٦)

وفي كتاب (منار السبيل) استدلل مؤلفه على جواز الإحرام بأي الأنساك الثلاثة بقول عائشة رضي الله عنها : (فمنا من أهل بعمره ، ومنا من أهل بحج ، ومنا من أهل بهما) .

فقال الشيخ : (تنبيه) : استدلل المصنف - رحمه الله - كغيره بهذا الحديث على أن المحرم مخير في إحرامه إن شاء جعله حجاً مفرداً ، أو قراناً ، أو تمتعاً ، وهو ظاهر الدلالة على ذلك ، لكن من تتبع الأحاديث الواردة في حجه ﷺ ، وخصوصاً حديث جابر الطويل - وقد أفردته في جزء - يتبين له أن التخيير المذكور إنما كان في مبدأ حجته ﷺ وعليه يدل حديث عائشة هذا ، ولكن حديث جابر المشار إليه وغيره دللنا على أن الأمر لم يستقر على ذلك ، بل أمر ﷺ كل من لم يسق الهدي من المفردين والقارنين أن يجعل حجه عمرة ، ودلت بعض الأحاديث الصحيحة أنه ﷺ غضب على من لم يبادر إلى تنفيذ أمره ﷺ بفسخ الحج إلى عمرة

ثم جعل ذلك شريعة مستمرة إلى يوم القيامة حين سئل عنه ، فقال : « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » وشبك ﷺ بين أصابعه ، بل إنه ﷺ ندم على سوق الهدي الذي منعه من أن يشارك أصحابه في التحلل الذي أمرهم به ، كما هو صريح حديث جابر المذكور في الكتاب بعد هذا ، ولذلك فإننا لا ننصح أحداً إلا بحجة التمتع لأنه آخر الأمرين من رسول الله ﷺ كما حكاه المصنف عن الإمام أحمد رحمه الله ، وتجد شيئاً من التوضيح لهذا في جزئنا المشار إليه من الطبعة الثانية ، وقد أضفت إليها فرائد أخرى هامة لم تكن في الطبعة الأولى منه .

إرواء الغليل (١٨٣/٤) ، وانظر أيضاً سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٨٣/١/٦ - ١٨٤) برقم (٢٥٩٣) ، وسلسلة الأحاديث الضعيفة (٥١ / ٣) تحت الحديث رقم (١٠٠٣) ، وصحيح سنن أبي داود (٢٩/٦ - ٣١) ، ومقالات الألباني (١٤٥ - ١٥١) ، وفتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (١٢١ - ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٧ - ١٢٨)



المسألة الثالثة : رفع الصوت بالتلبية للنساء

الألباني رحمه الله : النساء في التلبية كالرجال ، فيرفعن أصواتهن ما لم يخش الفتنه .

قال الشيخ : ويؤمر الملبّي بأن يرفع صوته بالتلبية ، لقوله ﷺ : « أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي ومن معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية » ، وقوله : « أفضل الحج العج والثج » ولذلك كان أصحاب النبي ﷺ في حجته يصرخون بها صراخاً ، وقال أبو حازم : كان أصحاب النبي ﷺ إذا أحرموا لم يبلغوا (الرّوحاء) حتى تبح أصواتهم ، وقوله ﷺ : « كأني أنظر إلى موسى عليه السلام هابطاً من الثنية ، وله جُؤار إلى الله تعالى بالتلبية » .

والنساء في التلبية كالرجال لعموم الحديثين السابقين فيرفعن أصواتهم ما لم يخش الفتنه ، ولأن عائشة كانت ترفع صوتها حتى يسمعها الرجال ، فقال أبو عطية : سمعت عائشة تقول : إني لأعلم كيف كانت تلبية رسول الله ﷺ ، ثم سمعتها تلي بعد ذلك : « لبيك اللهم لبيك ... » إلخ .

وقال القاسم بن محمد : خرج معاوية ليلة النفر فسمع صوت تلبية ، فقال : من هذا ؟ قيل : عائشة أم المؤمنين اعتمرت من التنعيم ، فذكر ذلك لعائشة فقالت : لو سألتني لأخبرته .

مناسك الحج والعمرة (١٧-١٨) فقرة (١٦ ، ١٧)

ابن عثيمين رحمه الله : المرأة لا ترفع صوتها بالتلبية لما يخشى من رفع صوتها من الفتنه .

قال مؤلف زاد المستقنع : [وتخفيها (أي التلبية) المرأة] .

فقال الشيخ في شرحه : قوله : (وتخفيها المرأة) أي : تسربها ؛ لأن المرأة مأمورة بخفض الصوت في مجامع الرجال ، فلا ترفع صوتها بذلك ، كما أنها مأمورة إذا نابها شيء في الصلاة مع الرجال أن تصفق ؛ لئلا يظهر صوتها ، فصوت المرأة - وإن لم يكن عورة - لكن يخشى منه الفتنة ، ولهذا نقول : **المرأة تلي سراً بقدر ما تسمع رفيقتها ولا تعلن .**

وهذا من الأحكام التي تخالف فيه المرأة الرجال ، وهي كثيرة ؛ لأنها كما خالفته خلقة وفطرة خالفته حكماً ، والله - عز وجل - حكيم ، أحكامه الشرعية مناسبة لأحكامه القدريّة .

الشرح الممتع (١١٢/٧ - ١١٣) ، وانظر أيضاً مجموع فتاوى ورسائل (١٠٢ / ٢٢) ، (٥٢ / ٢٤) ، ٣٧٨ ، ٤٢٧ ، (٥١٠)



المسألة الرابعة : حكم ستر الوجه للمحرم

ابن باز رحمه الله : لا يجوز للمحرم تغطية وجهه .

قال الشيخ في التحقيق والإيضاح : ويحرم على المحرم الدَّكْر تغطية رأسه بملاصق ؛ كالطاقية ، والغترة ، والعمامة أو نحو ذلك ، وهكذا وجهه ، لقول النبي ﷺ في الذي سقط عن راحلته يوم عرفة ومات : « اغسلوه بماء سدر وكفنوه في ثوبيه ولا تخمروا رأسه ووجهه ، فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً » متفق عليه ، وهذا لفظ مسلم .

التحقيق والإيضاح ضمن مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٦ / ٥٧)

وسئل الشيخ : هل تعتبر الكمادات التي يستعملها الطبيب في عمله ويضعها على فمه وأنفه في حكم تغطية الوجه للمحرم أفيدونا جزاكم الله خيراً ؟

فأجاب : نعم لا ينبغي ولا يجوز هذا ؛ لأنه غطى حوالي نصف الوجه والرسول ﷺ قال : « لا تخمروا رأسه ولا وجهه » يعني للمحرم الذي وقصته راحلته .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٧ / ١١٧) ، وانظر (١٧ / ١٤١) ، وتعليقات الشيخ على زاد المعاد (٢ / ٢٤٥) ، والفوائد الجلية (١٣٣ ، ١٣٥)

الألباني رحمه الله : جواز تغطية المحرم وجهه للحاجة .

أورد الشيخ في سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث عثمان بن عفان : (كان رسول الله ﷺ يخمر وجهه وهو محرم) .

ثم قال : أخرجه الدارقطني في « العلل » (٣ / ١٣) قال : حدثنا أبو بكر الشافعي قال : ثنا موسى بن الحسن قال : ثنا القعني : ثنا ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن أبان بن عثمان ، عن عثمان بن عفان : فذكره .

وقال : « هكذا كان في كتاب أبي بكر مرفوعاً ، والصواب موقوف ! »

كذا قال ! ثم ساق عقبه بسنده الصحيح عن عبد الله بن عامر بن ربيعة : أنه رأى عثمان بن عفان بـ (العَرَج) مخمراً وجهه بقطيفة أرجوان في يوم صائف وهو محرم . **وأقول :** لا تعارض بين المرفوع ، وهذا الموقوف ، ولا سيما وإسنادهما مختلف ، والأول صحيح أيضاً ...

ثم قال : فالحق أن كلا منهما صحيح ، فلا يعارض أحدهما بالآخر .
وقد جاءت آثار كثيرة عن الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين بجواز تغطية المحرم لوجهه للحاجة ، وبها استدل ابن حزم في « المحلى » (٧ / ٩١ - ٩٣) مؤيداً بها الأصل ، وخرّج بعضها البيهقي (٥ / ٥٤) .

ولا يخالف ذلك قوله ﷺ فيمن مات محرماً : « اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبيه ، ولا تحمروا وجهه ورأسه » . رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (٤ / ١٩٨ - ١٩٩) ، فإن هذا حكم خاص فيمن مات محرماً ، وحديث الترجمة في الأحياء ، فاختلفاً. انظر لتمام البحث « المحلى » .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦ / ٢ - ٩٤١ - ٩٤٣) برقم (٢٨٩٩)

ابن عثيمين رحمه الله : جواز تغطية الرجل المحرم وجهه .

قال الشيخ : أما الرجل فسبق أن القول الراجح جواز تغطيته وجهه ؛ لأن لفظة « ولا وجهه » في قصة الذي مات مختلف في صحتها ، وفيها نوع اضطراب ، ولذلك أعرض الفقهاء عنها ، وقالوا : إن تغطية المحرم وجهه لا بأس به ، ويحتاجه المحرم كثيراً ، فقد ينام مثلاً ويضع على وجهه منديلاً أو نحوه عن الذباب ، أو عن العرق ، أو ما أشبه ذلك .

الشرح الممتع (٧ / ١٦٥) ونظر أيضاً (٥ / ٢٨٥) ، (٧ / ١٢٥ - ١٢٦) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٢٢ / ١٣٠)



المسألة الخامسة : هل يحظر على المحرم أخذ شيء من شعر غير الرأس أو من أظافره ؟

ابن باز رحمه الله : لا يجوز للمحرم أن يأخذ شيئاً من شعره أو أظافره .

سئل الشيخ : ما هي الأشياء التي يجب أن يجتنبها المحرم ؟

فأجاب : المحرم يجتنب تسعة محظورات بيّنها العلماء وهي : اجتناب قص الشعر ، والأظافر ، والطيب ، ولبس المخيط ، وتغطية الرأس ، وقتل الصيد ، والجماع ، وعقد النكاح ، ومباشرة النساء ، كل هذه الأشياء يمنع منها المحرم حتى يتحلل ، وفي التحلل الأول يباح له جميع هذه المحظورات ما عدا الجماع ، فإذا كمل الثاني حل له الجماع .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٧/ ١٠٩) وانظر (٥٣/١٦) ، (١٧/ ١١٠-١١٦ ، ١٢٩ ، ١٦٧ ، ١٧٩) ، والفوائد الجلية (١٣٣)

ابن عثيمين رحمه الله : لا يحرم على المحرم حلق شعر غير الرأس (شعر بقية

البدن) ، ولا تلحق الأظافر بشعر الرأس (لكن يتجنب الأخذ منها احتياطاً) .

قال الشيخ : ومن فوائد الآية ﴿ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾

[البقرة: ١٩٦] : أنه لا يحرم حلق شعر غير الرأس ؛ لأن الله خص النهي بحلق الرأس فقط ؛ وأما الشارب ، والإبط ، والعانة ، والساق ، والذراع ، فلا يدخل في الآية الكريمة ؛ لأنه ليس من الرأس ؛ والأصل الحل ؛ وهذا ما ذهب إليه أهل الظاهر ؛ قالوا : لا يحرم على المحرم حلق شيء من الشعر المباح حلقه سوى الرأس ؛ لأن الله سبحانه وتعالى خصّه ، فقال : ﴿ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٦] ؛ ولأن حلقه يفوت به نسك بخلاف غيره من الشعور ، ولكن أكثر أهل العلم ألحقوا به شعر بقية البدن ؛ وقالوا : إنه يحرم على المحرم أن يحلق أيّ شعر من بدنه حتى العانة - قياساً

على شعر الرأس ؛ لأن العلة في تحريم حلق شعر الرأس الترفه وإزالة الأذى ؛ وهذا حاصل في حلق غيره من الشعور ؛ وهذا القياس غير صحيح لوجهين :

الوجه الأول : أنه مخالف لظاهر النص ، أو صريحه .

الوجه الثاني : أن بين شعر الرأس وغيره فرقاً كثيراً : فإن حلق شعر الرأس يتعلق به التحلل من النسك ؛ فهو عنوان التحلل ؛ بخلاف غيره من الشعور .

وأما التعليل بأنه للترفه ودفع الأذى ففيه نظر ، ثم لو سلمنا ذلك فأين دفع الأذى في حلق شعر العانة ، وشعر الساق ، ونحو ذلك ؟! وأين الدليل على منع المحرم من الترفه مع أنه يجوز له التنظف ، والاغتسال والتظلل من الشمس ، واستعمال المكيفات ؟!

وهل تلحق الأظافر بشعر الرأس ؟

الجواب : لا تلحق ؛ فالأظافر ليست شعراً ؛ وليست في الرأس أيضاً ؛ فهي أبعد من إلحاق شعر بقية البدن بشعر الرأس ؛ ووجه البعد : أنها ليست من نوع الشعر ؛ صحيح أنها تشبه الشعر من حيث إنها جزء منفصل ؛ لكنها ليست من نوع الشعر ؛ ولذلك من لم ير تحريم حلق شعر بقية البدن فإنه لا يرى تحريم قص الأظافر من باب أولى ؛ ولكن جمهور أهل العلم على أن تقليص الأظافر محرم على المحرم قياساً على تحريم حلق شعر الرأس ؛ والعلة : ما في ذلك من الترفه والتنعم ؛ ولكن هذه العلة غير مسلمة :

أولاً : لأن العرب في زمنهم لا يترفهون بحلق الرأس ؛ بل الرفاهية عندهم إنما هي في إبقاء الرأس ، وترجيله ، وتسريحه ، ودهنه ، والعناية به ؛ فليست العلة إذاً في حلق شعر الرأس : الترفه .

ثانياً : أن العلة لا بد أن تطرد في جميع معلولاتها ؛ وإلا كانت باطلة ؛ وهذه العلة لا تطرد بدليل أن المحرم لو ترفه ، فتنظف ، وتغسل ، وأزال الوسخ عنه ، ولبس إحراماً جديداً غير الذي أحرم به لم يحرم عليه ذلك .

وأقرب شيء للتعليل أن في حلق الرأس حال الإحرام إسقاطاً للنسك الذي هو حلقه عند التحلل ؛ وهذا لا يساويه حلق بقية الشعر ، أو تقليص الأظافر ؛ ولكن نظراً لأن جمهور أهل العلم ألحقوا ذلك بشعر الرأس فالاحتياط تجنب ذلك مراعاة لقول الجمهور .

تفسير القرآن الكريم ، سورة البقرة (٢/ ٤٠٢ - ٤٠٤) والشرح الممتع (١١٥/٧ - ١١٧)

وقال الشيخ : ولكن البحث النظري له حال ، والتطبيق العملي له حال أخرى ، ولو أن الإنسان تجنب الأخذ من شعوره كشاريه ، وإبطه ، وعانته احتياطاً لكان هذا جيداً ، لكن أن نلزمه ونؤثمه إذا أخذ مع عدم وجود الدليل الرافع للإباحة ، فهذا فيه نظر .

الشرح الممتع (١١٧/٧)



المسألة السادسة : من عجز عن كفارة الجماع قبل التحلل الأول في الحج هل

يصوم عشرة أيام ؟

ابن باز رحمه الله : من عجز صام عشرة أيام .

قال الشيخ : من جامع زوجته قبل التحلل الأول بطل حجه وحجها ووجب على كل واحد منهما بدنة مع إتمام مناسك الحج ، فمن عجز منهما عنها صام عشرة أيام ، وعليهما الحج من قابل مع الاستطاعة والاستغفار والتوبة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٣٢/١٦)

ابن عثيمين رحمه الله : إذا لم يجد سقط عنه كسائر الواجبات .

قال الشيخ : يجب في الحج بدنة إذا كان قبل التحلل الأول ، فإن لم يجد بدنة ، ووجد سبع شياه أجزاء ، فإذا لم يجد شيئاً لا سبع شياه ولا بدنة ، فإنهم قالوا : يصوم عشرة أيام ، وهذا قول لا دليل عليه ، فنقول : إذا لم يجد سقط عنه كسائر الواجبات .

الشرح الممتع (٧ / ١٨٥ - ١٨٦)



المسألة السابعة : من لم يجد فدية ترك واجب من واجبات الحج هل يصوم

عشرة أيام ؟

ابن باز رحمه الله : إن لم يجد صام عشرة أيام ، ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله .

قال الشيخ : من ترك واجباً من واجبات الحج كالإحرام من الميقات فعليه دم يُذبح في الحرم للفقراء ، يجزئ في الأضحية أو سُبُع بدنة أو سُبُع بقرة ، فإن لم يجد صام عشرة أيام ، ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٧٩/١٧) وانظر (٢٩٨/١٧) ، والفوائد الجلية (١٢٩)

ابن عثيمين رحمه الله : إن لم يجد فليس عليه شيء .

قال الشيخ : إذا لم يجد دماً ، فالمذهب الواجب عليه أن يصوم عشرة أيام ، ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، فإن لم يتمكن من صيامها في الحج صامها في بلده ، لكن هذا القول لا دليل عليه لا من أقوال الصحابة ولا من القياس ، وليس هناك دليل على أن من عدم الدم في ترك الواجب يجب عليه أن يصوم عشرة أيام ؛ لأن قياس ذلك على دم المتعة قياس مع الفارق؛ فدم المتعة شكران ، وأما الدم لترك الواجب فدم جبران ، لذلك نرى أن القياس غير صحيح ؛ وحينئذ نقول لمن ترك واجباً: اذبح فدية في مكة ووزعها على الفقراء بنفسك ، أو وَكَّلْ من تثق به من الوكلاء ، فإن كنت غير قادر فتوبتك تجزئ عن الصيام لقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦] وهذا هو الذي نراه في هذه المسألة .

الشرح الممتع (٤٠٩/٧ - ٤١٠) وانظر أيضاً (١٨٨/٧ - ١٨٩)

وقال أيضاً : ليس هناك دليل على أن من عجز عن الفدية في ترك الواجب أنه يصوم عشرة أيام ، وما دام أنه لا دليل على ذلك ، فلا نلزم عباد الله بما لم يلزمهم

الله به ، فنقول : من وجب عليه دم وهو قادر عليه فليفعل ، ومن لم يجد سقط عنه ، إلا دم المتعة والقران ، فإن الله تعالى صرح بأن من لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله .

مجموع فتاوى ورسائل (٤٨٢/٢٢) ، وانظر أيضاً (٣٠٤/٢١ ، ٣١٩) ، (٢٢٣/٢٢) ، (٦٦/٢٣)



المسألة الثامنة : من عجز عن هدي الإحصار هل يصوم عشرة أيام ؟

ابن باز رحمه الله : المحصر إن لم يستطع الهدي صام عشرة أيام ثم حلق أو قصر وتحلل .

قال الشيخ : من أحصر فليس له التحلل حتى ينحر هدياً ثم يحلق أو يقصر ، فإن كان قد اشترط حلّ ولم يكن عليه شيء ، لا هدي ولا غيره ، وإن عجز عن الهدي صام عشرة أيام ثم حلق أو قصر ثم حلّ .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٦ / ١٥٣ - ١٥٤)

وسئل الشيخ : إنسان أحصر عن إتمام أعمال الحج أو العمرة بسبب مرض أو نحوه ولم يجد هدياً ذلك الوقت ، فلماذا يجب عليه ؟

فأجاب : عليه صيام عشرة أيام قبل أن يحلق رأسه أو يقصر ؛ لقول الله سبحانه : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ۚ ﴾ [البقرة: ١٩٦] الآية ، ولفعله ﷺ لما أحصر عن العمرة عام الحديبية سنة ست من الهجرة النبوية ، والله الموفق .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٨ / ١٣) ، وانظر أيضاً (١٨ / ٧ ، ٩) ، والحلل الإبريزية (٨٠ / ٢)

ابن عثيمين رحمه الله : المحصر يلزمه هدي إن قدر ، وإلا فلا شيء عليه .

قال مؤلف زاد المستقنع : (والمحصر إذا لم يجد هدياً صام عشرة ثم حلّ) .

فقال الشيخ في شرحه : وقوله : « صام عشرة ثم حل » يقتضي وجوب الصوم وأنه لا يحل حتى يصوم العشرة ثم يحل ، ودليلهم في ذلك القياس على التمتع ؛ لأن كلا منهما ترفه بالتحلل من الإحرام .
لكن هذا القياس قياس مع الفارق ومخالف لظاهر النص .

ووجه ذلك : أن الحكمين في آية واحدة ، حكم الإحصار وحكم التمتع ، ومنزل الآية واحد ، وعالم بالأحكام - جل وعلا- ، قال في التمتع : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ﴾ [البقرة: ١٩٦] وقال في الإحصار : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٦] فانتقل إلى حكم آخر ولم يذكر الصوم .

ولو كان الحكم واحداً ، فهل يذكر الله - عز وجل - البدل في التمتع ولا يذكره في الإحصار ؟!

الجواب : لا يمكن ؛ لأنه لما سكت الله - عز وجل - عن الصيام في الإحصار ، وأوجبه في التمتع لمن عدم الهدى ، دل على أن من لم يجد الهدى من المحصرين ، فليس عليه شيء فيحل بدون شيء .

ثم إن الظاهر من حال كثير من الصحابة ؓ أنهم فقراء ، ولم ينقل أن النبي ﷺ أمرهم بالصيام ، والأصل براءة الذمة ، وفي كفارة القتل أوجب الله عتق الرقبة ، وقال : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ [النساء: ٩٢] ذكر خصلتين فقط ، وفي كفارة الظهار أوجب الله - عز وجل - عتق الرقبة فقال : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتِمَّ اسْتِيسَارُ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ [المجادلة: ٤] فذكر ثلاث خصال ، ولم يقيسوا كفارة القتل على كفارة الظهار في وجوب الإطعام على من لم يستطع الصوم ، مع أنهما في آيتين متباينتين متباعدتين ، وقالوا: لو كان الإطعام واجباً إذا لم يستطع الصوم لذكره الله كما ذكره في آية الظهار .

فنقول هنا : لو كان الصيام واجباً على من عدم الهدى في الإحصار لذكره الله ، وهذا وجه كونه مخالفاً للنص .

أما كونه مخالفاً للقياس ، فنقول : بينهما فرق عظيم ، فالتمتع ترفه بالتحلل من العمرة ، لكن حصل له مقصوده بالحج ، والمحصر لم يحصل له مقصوده ، فكيف يقاس من حصل له مقصوده على وجه التمام بمن لم يحصل له مقصوده ، فالتمتع وجب عليه الهدي ، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع لكمال النعمة ، بخلاف المحصر فإن منزلته منزلة العفو .

فظهر بذلك الفرق بينهما ، وأنه لا يصح قياس أحدهما على الآخر .

وعلى هذا نقول : المحصر يلزمه الهدي إن قدر ، وإلا فلا شيء عليه .

الشرح الممتع (١٨٤/٧ - ١٨٥) وانظر أيضاً (٤١٦/٧) ، وتفسير سورة البقرة (٤٠٠/٢) ، وأحكام من القرآن الكريم (٢٥/٢ - ٢٦) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٦٦/٢٣)



المسألة التاسعة : متى تنتهي التلبية ؟

ابن باز رحمه الله : في العمرة إذا وصل إلى الكعبة قطع التلبية قبل أن يشرع في الطواف ، وفي الحج إذا وصل منى قطع التلبية عند جمرة العقبة .

التحقيق والإيضاح ضمن مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٦ / ٥٩ ، ٧٧) وانظر أيضاً (١٦ / ٤٨ ، ٦٧) ، (١٧ / ٤٢٦) ، والحلل الإبريزية (٢ / ١٣ ، ٢٠ ، ٥٧) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٤٩)

ابن عثيمين رحمه الله : تقطع التلبية في العمرة إذا شرع في الطواف ، وفي الحج إذا شرع في رمي جمرة العقبة يوم العيد .

مجموع فتاوى ورسائل (٢٢ / ٩٨) وانظر أيضاً (٢٢ / ٢٨٦) ، (٢٤ / ٢٨٦ ، ٣٧٨) ، والشرح الممتع (٧ / ٢٨٠ ، ٣٢٥) ، (٥ / ٢٨٦)

الألباني رحمه الله : في العمرة إذا بلغ الحرم المكي ورأى بيوت مكة أمسك عن التلبية ، وفي الحج يقطع التلبية مع آخر حصاة (في رمي جمرة العقبة) .

مناسك الحج والعمرة (١٩) فقرة (٢٠) ، (٣١) فقرة (٩٠) ، وانظر حجة النبي ﷺ (٧٩ ، ٩٩) ، وإرواء الغليل (٢٩٦ / ٤)



المسألة العاشرة : هل الوضوء شرط لصحة الطواف ؟

ابن باز رحمه الله : يشترط لصحة الطواف أن يكون الطائف على طهارة من الحدث الأصغر والكبير .

قال الشيخ : الوضوء شرط في صحة الطواف في أصح قولي العلماء ، وهو قول أكثر أهل العلم ؛ لأن النبي ﷺ لما أراد أن يطوف توضعاً ثم طاف ، كما صح ذلك عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ . وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام » فإذا انتقضت الطهارة فعليه أن يتطهر ويعيد الطواف من أول شوط كالصلاة ، سواء كان الطواف فرضاً أو نفلاً .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٦ / ١٣٦ - ١٣٧) وانظر أيضاً (٦٠ / ١٦ ، ١٥٠ - ١٥١)

وسئل الشيخ : ما الدليل على أن الطواف لا بد فيه من الطهارة ؟

فأجاب : الدليل أنه ﷺ لما أراد أن يطوف توضعاً ، كما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها ، قالت « لما أراد ﷺ أن يطوف توضعاً » .

وقال ﷺ : « الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام » جاء هذا مرفوعاً وموقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما ، والموقوف أصح إسناداً ، ولكنه لا يقال من جهة الرأي فهو في حكم المرفوع ؛ لأن الصحابي إذا قال ما لا يمكن قوله من جهة الرأي فهو في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ إذا كان ممن لا ينقل عن بني إسرائيل وهذا القول لا تعلق له بأخبار بني إسرائيل ولا دخل للرأي فيه ، فهو في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ ، كما يدل على ذلك حديث عائشة المذكور .

فالنبي ﷺ طاف طاهراً وقال : « خذوا عني مناسككم » .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢١٣ - ٢١٤) (١٧ / ١٠) ، وانظر أيضاً (١٦٠ ، ١٤٢ / ١٠) ، (١٧ / ٢١٤ ، ٤٢٧) ،
والفوائد الجلية (١٩٠) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١٣٨ / ١)

ابن عثيمين رحمه الله : لا يشترط للطواف الطهارة من الحدث الأصغر لعدم

وجود نص صحيح صريح .

قال الشيخ في شرحه على زاد المستقنع :

مسألة : لم يذكر المؤلف - رحمه الله - ما إذا طاف محدثاً اكتفاءً بما سبق في نواقض الوضوء ، حيث قال : « ويحرم على المحدث مس المصحف ، والصلاة والطواف » وعلى هذا فيشترط في الطواف الطهارة من الحدث الأصغر والأكبر ، وهذا مذهب الجمهور ، واستدلوا بالآتي :

أولاً : قوله تعالى : ﴿ أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾

[البقرة : ١٢٥] .

ثانياً : حديث ابن عباس رضي الله عنهما : « الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله

أباح فيه الكلام » .

ثالثاً : قول النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها : « افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا

تطوفي بالبيت حتى تطهري » .

رابعاً : قوله ﷺ - حين أراد أن ينفر فقليل له : إن صفة قد حاضت - :

« أحابستنا هي ؟ » ، قالوا : إنها قد أفاضت ، قال : فانفروا .

وذهب شيخ الإسلام - رحمه الله - إلى أنه لا يشترط الوضوء للطواف ، وأجاب

عن هذه الأدلة بأن قوله : « الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام » لا

يصح مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ ؛ لأن عمومته لا يستقيم ، لأن لفظه : « الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام » والاستثناء عند الأصوليين معيار العموم أي : أنه إذا جاء شيء واستثنى منه شيء دل ذلك على أن بقية الصور غير المستثناة داخله في المستثنى منه ، فيكون عاماً إلا في الصورة المستثناة ، وهنا لا يصح أن يقال : إن الطواف بالبيت صلاة في كل شيء إلا الكلام ، وذلك لأنه يخالف الصلاة في أشياء كثيرة سوى الكلام .

فمن ذلك : أنه لا يشترط فيه القيام ، والصلاة يشترط فيها القيام ، أي : لو طاف يزحف فإن طوافه صحيح .

ومن ذلك : أنه لا يشترط له تكبير ، والصلاة يشترط لها تكبيرة الإحرام .

ومن ذلك : أنه لا يشترط له استقبال القبلة ، بل لا بد أن يكون البيت عن يساره .

ومنها : أنه لا يشترط فيه القراءة لا الفاتحة ، ولا غيرها ، بل لا يسن فيه أن يقرأ الفاتحة بعينها وسورة معها .

ومنها : أنه ليس فيه ركوع ولا سجود ، ولا يجب فيه تسبيح .

ومنها : أنه يجوز فيه الأكل والشرب ، والصلاة لا يجوز فيها الأكل والشرب .

ومنها : أنه لا يبطله الضحك ، والصلاة يبطلها الضحك .

ومنها : أنه لا تشترط فيه الموالاة على رأي كثير من العلماء ، والصلاة تشترط فيها .

ولو أنك تأملت لوجدت أنه يخالف الصلاة في أكثر الأحكام ، وكلام الرسول - عليه الصلاة والسلام - لا بد أن يكون منضبطاً ، ولا ينتقض بصورة من الصور ، فلا يصح مرفوعاً ؛ بل هو موقوف على ابن عباس من قوله .

فالصواب أن الطواف بالبيت ليس صلاة ، بل هو عبادة مستقلة كالاغتلاف تماماً .

فإن قال قائل : إن النبي ﷺ طاف طاهراً بدليل أنه صلى ركعتين بعد الطواف مباشرة ولم ينقل أنه توضأ ؟ قلنا : نعم ، نحن لا ننكر أن يكون الإنسان في الطواف على طهارة خيراً من أن يكون على غير طهارة ، لأنه ذكر وعبادة فينبغي أن يتطهر لها ؛ ولهذا قال النبي ﷺ للرجل الذي سلم عليه ولم يرد عليه حتى تيمم قال : كرهت أن أذكر الله إلا على طهر ، فلا شك أن الوضوء في الطواف أفضل وأحوط .

فإن قيل : وقول ابن عباس ألا يكون حجة ؟

فالجواب : أن قول الصحابي يكون له حكم الرفع إذا لم يكن للرأي فيه مجال ، فإن كان للرأي فيه مجال فهو موقوف ، وللعلماء خلاف مشهور في قول الصحابي هل يكون حجة أو لا .

وأما الاستدلال بقوله تعالى : ﴿ أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾ [البقرة : ١٢٥] ، فهذا أمر بتطهير البيت من الشرك وأهله ، ومن النجاسة أيضاً ، كما أمر النبي ﷺ بصب الماء على مكان نجاسة الأعرابي في مسجد المدينة ، فلا يلزم من وجوب تطهيره من الخبث أن يجب على الطائف بالبيت أن يكون طاهراً من الحدث ؛ لأنه لو لزم من ذلك لقلنا يجب على الإنسان أن يتطهر لدخول المسجد الحرام وإن لم يرد الطواف ، ولو كان كذلك أيضاً لكان مناقضاً لقول الرسول - عليه الصلاة والسلام - : « المؤمن لا ينجس » ، ولو كان كذلك لوجب على المعتكف أن يكون طاهراً من الحدث .

وأما حديث عائشة ، وحديث صفية - رضي الله عنهما - فليست العلة عدم الطهارة ، وإنما العلة عدم جواز مكث الحائض في المسجد ، وهذا لا يستلزم وجوب الطهارة في الطواف ، ولهذا كان القول الراجح أن المرأة إذا اضطرت إلى طواف الإفاضة في حال حيضها كان ذلك جائزاً ، لكن تتوقى ما يخشى منه تنجيس المسجد بأن تستنفر ، أي : تجعل ما يحفظ فرجها ؛ لئلا يسيل الدم فيلوث المسجد . وهذا الذي تطمئن إليه النفس أنه لا يشترط في الطواف الطهارة من الحدث الأصغر ، لكنها بلا شك أفضل وأكمل وأتبع للنبي ﷺ ، ولا ينبغي أن يخل بها الإنسان لمخالفة جمهور العلماء في ذلك ، لكن أحياناً يضطر الإنسان إلى القول بما ذهب إليه شيخ الإسلام ، مثل لو أحدث أثناء طوافه في زحام شديد ، فالقول بأنه يلزمه أن يذهب ويتوضأ ثم يأتي في هذا الزحام الشديد لا سيما إذا لم يبق عليه إلا بعض شوط ففيه مشقة شديدة ، وما كان فيه مشقة شديدة ، ولم يظهر فيها النص ظهوراً بيناً ، فإنه لا ينبغي أن نلزم الناس به ، بل نتبع ما هو الأسهل والأيسر ؛ لأن إلزام الناس بما فيه مشقة بغير دليل واضح مناف لقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة : ١٨٥] .

الشرح الممتع (٢٥٨ - ٢٦٣) وانظر أيضاً (١٠١ / ٧) ، (١ / ٣٧٨ - ٣٨٢) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٢٢ / ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ - ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٧٥ - ٣٧٦ ، ٤٤٠) ، وفتح ذي الجلال والإكرام (٤٠٣ / ١) ، (٧٣٠) ، (٩٦ / ٢ - ٩٧ ، ٢٦١ - ٢٦٢) ، ولقاءات الباب المفتوح (١٦٤ / ٢ - ١٦٥)

الألباني رحمه الله : لا يشترط للطواف شروط الصلاة .

قال الشيخ : ذهب أكثر السلف إلى أنه لا يشترط للطواف شروط الصلاة ، وهو مذهب أبي حنيفة وغيره ، قال شيخ الإسلام في الفتاوى (٢ / ٤٥٣) : (وهذا القول هو الصواب) ، ثم أفاض في التدليل لذلك ، فراجعه .

التعليقات الرضية على الروضة الندية (٩٤ / ٢)



المسألة الحادية عشرة : هل يجزئ حامل الصبي أن ينوي عنه وعن الصبي في

الطواف أو السعي ؟

ابن باز رحمه الله : يجوز لحامل الطفل أن ينوي الطواف والسعي عنه وعن

الطفل .

قال الشيخ : يجوز لحامل الطفل أن ينوي الطواف والسعي عنه وعن الطفل ؛

لأن النبي ﷺ لما سألت المرأة عن الطفل فقالت : يا رسول الله ، أهذا حج ؟ قال :

« نعم ولك أجر » ، ولم يأمرها أن تخصه بطواف أو بسعي ؛ فدل ذلك على أن

طوافها به وسعيها به مجزئ عنهما .

مجموع فتاوى متنوعة (١٦ / ١٣٧ - ١٣٨) وانظر أيضاً (١٦ / ٥٢ ، ٣٧٨) ، (١٧ / ٢١٢) ، والحلل

الإبريزية (٢ / ٣٤)

ابن عثيمين رحمه الله : إذا كان الأطفال لا يعقلون النية فإنه لا يجزئ حاملهم

أن يطوف بهم وهو يطوف عن نفسه أو يسعى بهم وهو يسعى عن نفسه .

قال الشيخ : الذي نرى في هذه المسألة : أنه إذا كان الصبي يعقل النية فنوى

وحمله وليه ، فإن الطواف يقع عنه وعن الصبي ؛ لأنه لما نوى الصبي صار كأنه

طاف بنفسه .

أما إذا كان لا يعقل النية فإنه لا يصح أن يقع طواف بنتين ، فيقال لوليه : إما

أن تطوف أولاً ، ثم تطوف بالصبي ، وإما أن تكل أمره إلى شخص يحمله بدلاً

عنك ، فإن طاف بنتين فالذي نرى أنه يصح من الحامل دون المحمول .

الشرح الممتع (٧ / ٢٣)

وسئل الشيخ : ذكرتم في إحدى الفتاوى أن من طاف بولده لم يجزئ الطواف حتى يطوف عن نفسه أولاً ، ثم يطوف بولده فما دليل ذلك من الكتاب أو السنة ؟ وما رأيكم بمن يقول بأن النبي ﷺ لم يقل للمرأة التي رفعت صبيها للنبي ﷺ وقالت : أهذا حج ؟ قال : « نعم » فلم يقل لها بالتفصيل هذا ، أرجو إقناع من يعترض على ذلك بهذا الحديث .

فأجاب بقوله : أولاً نحن قلنا إن بعض العلماء يقول بهذا ، أما رأيي في الموضوع فإنه إذا كان الولد المحمول يعقل النية ، وقال له أبوه ، أو حامله الذي يطوف ، قال له : انو الطواف ، فحمله ونوى الطواف عن نفسه ، والحامل نوى الطواف عن نفسه فيجزئ عن الاثنين ، وذلك لأن المحمول استقل بنيته ، أما إذا كان المحمول لا يعقل النية ونوى الحامل عنه وعن المحمول فلا يمكن أن يكون نيتان في فعل واحد ويجزئ عن اثنين ، هذا ما نراه في هذه المسألة .

وأما حديث المرأة فالرسول عليه الصلاة والسلام لم يذكر لها إلا أن له حجة فقط ، ولم يقل غير ذلك ، فلم يتعرض للطواف ولا للسعي ، ولا للوقوف بعرفة ولا لغيرها فليس فيه دليل على أنه يجزئ أن يحمل الإنسان صبياً لا يعقل النية ثم يجزئ عنه وعن الصبي .

مجموع فتاوى ورسائل (٣٠٠/٢٢ - ٣٠١) وانظر أيضاً (٢١/ ٧٩ ، ٨١) ، (٢٤/ ٣٩٨) ، وشرح رياض الصالحين (٣٢٧/٥) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١٢٤/٢)



المسألة الثانية عشرة : دعاء افتتاح الطواف

ابن باز رحمه الله : إن قال في ابتداء طوافه : « اللهم إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك ، واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ » فهو حسن ؛ لأن ذلك قد روي عن النبي ﷺ .

التحقيق والإيضاح ضمن مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٦٠/١٦)

ابن عثيمين رحمه الله : يقول عند ابتداء الطواف « بسم الله والله أكبر ، اللهم إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ » كما كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يقول ذلك .

الشرح الممتع (٢٣٨ / ٧) وانظر مجموع فتاوى ورسائل (٤٧ / ٢٤ ، ٣٧٩ ، ٤٥٩)

الألباني رحمه الله : من بدع الطواف قولهم عند استلام الحجر : اللهم إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك .

مناسك الحج والعمرة (٤٨) فقرة (٤٣) ، وحجة النبي ﷺ (١١٥) فقرة (٤١) ، وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١٥٦ / ٣) حديث رقم (١٠٤٩)



المسألة الثالثة عشرة : التكبير عند استلام الركن اليماني

ابن باز رحمه الله : يشرع عند استلام الركن اليماني أن يقول الطائف : بسم الله والله أكبر .

قال الشيخ : فإذا حاذي الركن اليماني استلمه بيمينه ، وقال : « بسم الله والله أكبر » ولا يقبله .

التحقيق والإيضاح ضمن مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٦٢/١٦) وانظر أيضاً (٢٢٠/١٧ ، ٢٢٣ ، ٤٢٧) ،
والحلل الإبريزية (٣٢/٢) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٥٣)

ابن عثيمين رحمه الله : لا يسن التكبير عند استلام الركن اليماني .

قال الشيخ : وأما الركن اليماني فيستلمه بلا تقبيل ، ولا تكبير ، ولا إشارة إليه عند التعذر . لأن ذلك لم يرد عن النبي ﷺ . والقاعدة الفقهية الأصولية الشرعية : (أن كل ما وجد سببه . في عهد الرسول ﷺ ولم يفعله فالسنة تركه) وهذا قد وجد سببه فالركن اليماني كان الرسول ﷺ يستلمه ، ولم يكن يكبر . وعلى هذا فلا يسن التكبير عند استلامه .

شرح حديث جابر بن عبد الله في صفة حج النبي ﷺ ضمن مجموع فتاوى ورسائل (٤٦٠/٢٤) وانظر أيضاً (٣٣٢ ، ٣٣١/٢٢) ، والشرح الممتع (٢٤٧/٧)



المسألة الرابعة عشرة : إكثار الحاج من الطواف بالبيت

ابن باز رحمه الله : يستحب للحجاج أن يكثرُوا من الصلاة والطواف بالبيت .

سئل الشيخ : هل الأفضل تكرار الطواف أم التطوع بصلاة ؟ .

فأجاب : في التفضيل بينهما خلاف ، لكن الأولى أن يجمع بين الأمرين فيكثر من الصلاة والطواف حتى يجمع بين الخيرين ، وبعض العلماء فضّل الطواف في حق الغرباء ؛ لأنهم لا يجدون الكعبة في بلدانهم ، فاستحب أن يكثرُوا من الطواف ما داموا بمكة ، وقوم فضّلوا الصلاة ؛ لأنها أفضل من الطواف ، فالأفضل والأولى فيما أرى أن يكثر من هذا ويكثر من هذا ، وإن كان غريباً ، حتى لا يفوته فضل أحدهما ، يساهم في هذا وفي هذا .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٢٥ / ١٧) وانظر أيضاً (٩٧/١٦ ، ١٣٨ - ١٣٩ ، ٣٦٧)

الألباني رحمه الله : يشرع للحاج أن يطوف بالكعبة كل ليلة من ليالي منى .

قال الشيخ : ويشرع للحاج أن يزور الكعبة ، ويطوف بها كل ليلة من ليالي منى ، لأن النبي ﷺ فعل ذلك .

وقال أيضاً : فإذا فرغ من الرمي في اليوم الثاني أو الثالث من أيام التشريق ، فقد انتهى من مناسك الحج ، فينفر إلى مكة ، ويقيم فيها ما كتب الله له ، وليحرص على أداء الصلاة جماعة ، ولا سيما في المسجد الحرام ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مئة ألف صلاة فيما سواه » .

ويكثر من الطواف والصلاة في أي وقت شاء من ليل أو نهار ، لقوله ﷺ في الركنين الأسود واليماني : « مسحهما يحط الخطايا ، ومن طاف بالبيت لم يرفع قدماً ، ولم يضع قدماً إلا كتب الله له حسنة ، وحط عنه خطيئة ، وكتب له درجة ، ومن أحصى أسبوعاً كان كعتق رقبة » وقوله : « يا بني عبد مناف ! لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت ، وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار » .

مناسك الحج والعمرة (٣٩ ، ٤٠) فقرة (١٢٨ ، ١٢٩) ، وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/٤٣٩) رقم (٨٠٤)

ابن عثيمين رحمه الله : السنة ألا يزيد الإنسان في موسم الحج على أطوفة النسك وهي : الطواف أول ما يقدم ، وطواف الإفاضة ، وطواف الوداع .

سئل الشيخ : بعض الحجاج يأتون إلى مكة في وقت مبكر وكل يوم ينزلون إلى المسجد الحرام للطواف والجلوس فيه مما يحدث زحمة في الحرم لكثرة القادمين للحج فهل هذا من السنة ؟

فأجاب بقوله : ليس من السنة للحاج أن يكثر الطواف بالبيت ، والسنة في حقه أن يتبع في ذلك هدي النبي ﷺ ، ورسول الله ﷺ في حجة الوداع قدم إلى مكة في اليوم الرابع من ذي الحجة ، وطاف طواف القدوم ، ثم طاف طواف الإفاضة يوم العيد ، ثم طاف طواف الوداع صبيحة اليوم الرابع عشر ، ولم يطف بالكعبة إلا ثلاث مرات ، وكل هذه الأطوفة أطوفة نسك لا بد منها ، فعمل بعض الناس الآن بترددهم على البيت في أيام الحج هذا ليس مشروعاً ، وقد أقول : إنهم إلى الإثم أقرب منهم إلى الأجر ؛ لأنهم يضيقون المكان على من يؤدون مناسك الحج والعمرة ، وليس ذلك من الأمور المشروعة فيحصل في فعلهم هذا أذية بدون قصد

مشروع ، فينبغي للمسلم أن يكون عابداً لله تعالى بحسب الهدى لا بحسب الهوى ، فالعبادة طريق مشروع من قبل الله تعالى ورسوله ﷺ ، وليس الطريق المشروع بحسب ما تهواه ، وما أكثر المحبين للخير الذين يعبدون الله تعالى بأهوائهم ، ولا يتبعون في ذلك ما جاء في شرع الله ، وهذا شيء كثير في الحج وفي غيره ، ولكن الذي ينبغي للإنسان أن يعود نفسه على التعبد بما جاء عن الله تعالى ورسوله ﷺ فقط .

مجموع فتاوى ورسائل (٢٤ / ١٨ - ١٩) ، وانظر أيضاً (٢٢ / ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٨ ، ٢٩٩) ، (٢٤ / ٣٤ ، ٥٢ ، ٥٤)



المسألة الخامسة عشرة : حكم تقديم السعي على الطواف في العمرة

ابن باز رحمه الله : تقديم السعي على الطواف في الحج والعمرة لا حرج فيه ، لكن السنة أن يطوف ثم يسعى .

قال الشيخ : ثبت عنه عليه السلام أنه قال في حجة الوداع لما سئل عن أعمال يوم النحر من الرمي ، والنحر ، والحلق أو التقصير ، والطواف والسعي ، والتقديم والتأخير قال : « لا حرج » .

وهذا الجواب المطلق يدخل فيه تقديم السعي على الطواف في الحج والعمرة . وبه قال جماعة من العلماء . ويدل عليه : ما رواه أبو داود بإسناد صحيح عن أسامة ابن شريك ، أن النبي ﷺ سئل عن قدم السعي على الطواف ، فقال : « لا حرج » وهذا الجواب يعم سعي الحج والعمرة ، وليس في الأدلة الصحيحة الصريحة ما يمنع ذلك .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٣٩/١٧)

وسئل الشيخ : هل يجوز تقديم السعي على الطواف سواء كان في الحج أو في العمرة ؟

فأجاب : السنة أن يكون الطواف أولاً ثم السعي بعده ، فإن سعي قبل الطواف جهلاً منه فلا حرج في ذلك ، وقد ثبت عنه ﷺ أنه سأل رجل فقال : سعت قبل أن أطوف قال : « لا حرج » فدل ذلك على أنه إن قدم السعي أجزاءه ، لكن السنة أن يطوف ثم يسعى ، هذا هو السنة في العمرة والحج جميعاً .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٣٧ / ١٧) ، وانظر أيضاً (١٤٠ / ١٦) ، (١٧٥ / ١٧) ، والفوائد الجلية (١٣٧)

ابن عثيمين رحمه الله : لا يصح السعي قبل الطواف في العمرة .

قال الشيخ في شرحه لكتاب زاد المستقنع :

والمؤلف - رحمه الله تعالى - أتى بالسعي بعد الطواف ، فهل يشترط أن يتقدمه طواف ؟ .

الجواب : نعم يشترط ، فلو بدأ بالسعي قبل الطواف وجب عليه إعادته بعد الطواف ؛ لأنه وقع في غير محله .

فإن قال قائل : ما تقولون فيما صح عن رسول الله ﷺ أنه سئل ، فقال له رجل : سعت قبل أن أطوف قال : « لا حرج » ؟ .

فالجواب : أن هذا في الحج ، وليس في العمرة .

فإن قيل : ما ثبت في الحج ثبت في العمرة إلا بدليل ؛ لأن الطواف والسعي في الحج وفي العمرة كليهما ركن ؟

فالجواب : أن يقال : إن هذا قياس مع الفارق ؛ لأن الإخلال بالترتيب في العمرة يخل بها تماماً ؛ لأن العمرة ليس فيها إلا طواف وسعي ، وحلق أو تقصير ، والإخلال بالترتيب في الحج لا يؤثر فيه شيئاً ؛ لأن الحج تفعل فيه خمسة أنساك في يوم واحد ، فلا يصح قياس العمرة على الحج في هذا الباب .

ويذكر عن عطاء بن أبي رباح عالم مكة - رحمه الله - أنه أجاز تقديم السعي على الطواف في العمرة ، وقال به بعض العلماء .

وذهب بعض أهل العلم إلى أنه يجوز مع النسيان أو الجهل ، لا مع العلم والذكر .

وقال الشيخ أيضاً : سئل النبي ﷺ عن سعى قبل أن يطوف فقال : « لا حرج » وهذا في الحج .

أما في العمرة فلا بد أن يتقدم الطواف على السعي حتى ولو فرض أن الإنسان جاء بعمرة فقدّم السعي على الطواف جاهلاً لا يعلم ، قلنا له : إن هذا السعي لا يصح ، فعليك أن تسعى بعد الطواف .

مجموع فتاوى ورسائل (٢١٠/٢٣) وانظر أيضاً (٢٢ / ٣١٣ ، ٣٨٥ ، ٤٢٢) ، (٢٣ / ١٩٦ - ١٩٧ ، ٢٠٠) ، ولقاءاتي مع الشيخين (٥٨/٢)



المسألة السادسة عشرة : حكم طواف الوداع في العمرة

ابن باز رحمه الله : طواف الوداع ليس بواجب في العمرة ولكن فعله أفضل .
 قال الشيخ : لا يجب على المعتمر وداع ؛ لعدم الدليل ، وهو قول الجمهور ،
 وحكاية ابن البر إجماعاً .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٥٢/١٦)

وسئل الشيخ : هل طواف الوداع واجب في العمرة ؟

فأجاب : طواف الوداع ليس بواجب في العمرة ، ولكن فعله أفضل ، فلو خرج
 ولم يودع فلا حرج . أما في الحج فهو واجب ؛ لقول النبي ﷺ : « لا ينفرن أحد
 منكم حتى يكون آخر عهده بالبيت » وهذا كان خطاباً للحجاج .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٤٤٢/١٧) ، وانظر أيضاً (٣٨٩/١٧ ، ٣٩٠ ، (٢٨٣/٢٦ - ٢٨٤) ، والحل
 الإبريزية (٤٧٤/١) ، (٧٥/٢) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١١٤/١ - ١١٥)

ابن عثيمين رحمه الله : الصحيح أن طواف الوداع في العمرة واجب كما هو في
 الحج .

قال الشيخ : هذه المسألة فيها قولان :

الأول : أنه واجب .

الثاني : أنه سنة .

والراجح عندي أنه واجب على المعتمر أن يطوف للوداع كما هو واجب على
 الحاج لما يلي :

أولاً : عموم قوله ﷺ : « لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » .

فإن قال قائل : هذا القول قاله النبي ﷺ في حجة الوداع في الحج ولم يقله في العمرة ؟

قلنا : نعم نسلم ذلك ، ولكن لأنه لم يوجبه الله إلا في ذلك الوقت وما قبل ذلك لم يجب أصلاً ، والشرع كما نعلم يتجدد ، فقد يجب في هذا الوقت ما لم يكن واجباً من قبل .

ثانياً : قوله ﷺ ليعلى بن أمية ؓ : « اصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجك » .

وهذا العموم يفيد أن كل ما يفعل في الحج يفعل في العمرة إلا ما قام النص أو الإجماع على أنه مستثنى ، كالوقوف بعرفة ، والمبيت بالمزدلفة ، أو بمنى ، ورمي الجمار ، فهذا مستثنى بالإجماع ، وإلا فالأصل مشاركة العمرة الحج في أفعاله .

ثالثاً : أن النبي ﷺ سماها في حديث عمرو بن حزم الذي تلقته الأمة بالقبول الحج الأصغر فقال : « العمرة الحج الأصغر » فسماها حجاً ، وإذا سميت باسمه كان الأصل موافقتها له في الأحكام إلا ما استثنى .

رابعاً : أنه لا فرق بين الحج والعمرة من حيث المعنى ، بل لو قيل : إيجاب طواف الوداع في العمرة أولى من إيجابه في الحج ؛ لأن أفعالها أقل وأخف .

خامساً : أن هذا الرجل دخل إلى البيت بطواف فليخرج منه بطواف .

فإن قيل : ما الجواب على من قال : إنه لم يثبت عن النبي ﷺ ، أنه طاف للوداع في عمره ؟

فالجواب : أما عمرة الجعرانة فهو قد طاف وسعى وخرج في ليلته ؛ ولهذا كثير من الصحابة لم يعلم بها ، وهذا لا إشكال فيه .

وأما عمرة القضاء فيقال: إن أصل إيجاب طواف الوداع كان متأخراً ؛ لأن النبي ﷺ لم يذكره إلا في حجة الوداع ، نعم لو فرض أنه قاله قبل عمرة القضاء ثم اعتمر ولم يطف للوداع قلنا : العمرة لا طواف لها ، لكن أصل الإيجاب لم يجب إلا متأخراً .

الشرح الممتع (٧ / ٣٩٨ - ٤٠٠) ، وانظر أيضاً مجموع فتاوى ورسائل (٢١ / ٤٤) ، (٢٢ / ٤٣٦ ، ٤٤١ ، ٤٥٩ ، ٤٦٤) ، (٢٣ / ٣٢٣ - ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٤١ - ٣٤٢ ، ٣٤٧ ، ٣٦٣ - ٣٧٥ ، ٣٧٧ ، ٣٨١ ، ٤٢١) ، (٢٤ / ٣٦ ، ١٢٨ ، ١٦١ - ١٦٢) ، ولقاءاتي مع الشيخين (٢ / ١٣٤ - ١٣٥)



المسألة السابعة عشرة : تكرار العمرة في سفر واحد

ابن باز رحمه الله : لا حرج في تكرار العمرة .

سئل الشيخ : ما حكم تكرار العمرة بالسفر الواحد ؟

فأجاب : الأصل جواز ذلك ، وقد اعتمرت عائشة خلال عشرين يوماً مرتين ، وليس هناك حد محدود بين العمرة والعمرة ، بل تشرع في كل وقت لقول النبي ﷺ : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » متفق عليه .

فالحاصل أنه كلما تيسر للرجل والمرأة أداء العمرة فذلك خير وعمل صالح .

لقاءاتي مع الشيخين (١٤٥/١ - ١٤٦)

وفي موضع آخر علق الشيخ على قصة اعتمار عائشة - رضي الله عنها - من التنعيم فقال : فدل على جواز العمرتين ، ولو قلَّت المدة ، وكثير من السلف كانوا يكرهون الموالاة بينهما ، لكن التحديد ليس عليه دليل .

الحلل الإبريزية (١٧/٢) ، وانظر أيضاً (٦/٢) ، (٣٢٦/٣)

وسئل الشيخ : هل يجوز تكرار العمرة في رمضان طلباً للأجر المترتب على

ذلك ؟

فأجاب : لا حرج في ذلك ، النبي ﷺ قال : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما

والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » متفق عليه .

فإذا اعتمرت ثلاث أو أربع مرات فلا حرج في ذلك ، فقد اعتمرت عائشة

رضي الله عنها في عهد النبي ﷺ في حجة الوداع عمرتين في أقل من عشرين يوماً .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٤٣٢/١٧) ، وانظر أيضاً (١٥/١٧ ، ٤٤٠) ، وتعليقات الشيخ على زاد المعاد (٩٤/٢)

ابن عثيمين رحمه الله : تكرار العمرة في سفر واحد ليس من هدي النبي ﷺ ولا من هدي أصحابه ﷺ .

سئل الشيخ : ما حكم تكرار العمرة في رمضان ؟

فأجاب بقوله : تكرار العمرة في سفر واحد ليس من هدي النبي عليه الصلاة والسلام ولا من هدي أصحابه - رضي الله عنهم - فيما نعلم فيها هو النبي عليه الصلاة والسلام فتح مكة في رمضان في العشرين من رمضان أو قريباً من ذلك وبقي عليه الصلاة والسلام تسعة عشر يوماً في مكة ولم يحفظ عنه أنه خرج إلى التنعيم ليأتي بالعمرة مع تيسر ذلك عليه وسهولته ، وكذلك أيضاً في عمرة القضاء التي صالح عليها المشركين قبل فتح مكة ، دخل مكة وبقي فيها ثلاثة أيام ولم يأت بغير العمرة الأولى ، مع أننا نعلم علم اليقين أنه ليس أحد من الناس أشد حباً لطاعة الله من رسول الله ﷺ ، ونعلم علم اليقين أنه لو كان من شريعة الله أن يكرر الإنسان العمرة في سفرة واحدة في هذه المدة الوجيزة ، لو كان ذلك من شريعته لبينه لأمره إما بقوله ، أو فعله ، أو إقراره ، نعلم هذا ، فلما لم يكن ذلك لا من قوله ، ولا من فعله ، ولا من إقراره علم أنه ليس من شريعته ، وأنه ليس من السنة أن يكرر الإنسان العمرة في سفرة واحدة ، بل تكفي العمرة الأولى التي قدم بها من بلاده ، ويدل على هذا أيضاً أن الرسول ﷺ لما أرسل عبد الرحمن بن أبي بكر مع عائشة - رضي الله عنها - إلى التنعيم أحرمت عائشة بالعمرة ولم يحرم عبد الرحمن ولو كان معروفاً عندهم أن الإنسان يكرر العمرة لكان يحرم لئلا يحرم نفسه الأجر مع سهولة الأمر عليه ومع ذلك لم يحرم ، والعجب أن الذين يفعلون ذلك أي يكررون العمرة في سفر واحد يحتجون بحديث عائشة - رضي الله عنها - والحقيقة أن حديث عائشة حجة عليهم وليس لهم ، لأن عائشة - رضي الله عنها -

إنما فعلت ذلك حيث فاتتها العمرة فهي - رضي الله عنها - أحرمت من الحديبية أول ما قدم النبي عليه الصلاة والسلام مكة بعمرة ، وفي أثناء الطريق حاضت بسرف فدخل عليها النبي ﷺ وهي تبكي وأخبرته أنه أصابها ما يصيب النساء من الحيض ، فأمرها صلى الله عليه وسلم أن تدخل الحج على العمرة ، فأحرمت بالحج ولم تطف ولم تسع حين قدومهم على مكة وإنما طافت وسعت بعد ذلك ، فصار نساء الرسول عليه الصلاة والسلام أخذن عمرة مستقلة وحجاً مستقلاً ، فلما فرغت من الحج طلبت من النبي ﷺ أن تأتي بعمرة ، وقالت : (يذهب الناس بعمرة وحج وأذهب بحج) فأذن لها النبي عليه الصلاة والسلام أن تأتي بعمرة فذهبت وأحرمت بعمرة ومعها أخوها عبد الرحمن ولم يحرم معها ، ولو كان هذا من السنة المطلقة لعامة الناس لأرشد النبي ﷺ أن يحرم مع أخته ، أو لأحرم عبد الرحمن مع أخته حتى يكون في ذلك إقرار الرسول ﷺ على هذه العمرة التي فعلها عبد الرحمن ، وكل ذلك لم يكن ، ونحن نقول : إذا حصل لامرأة مثل ما حصل لعائشة - رضي الله عنها - يعني أحرمت بالعمرة متمتعة بها إلى الحج ولكن جاءها الحيض قبل أن تصل إلى مكة وأدخلت الحج على العمرة ولم يكن لها عمرة مستقلة ولم تطب نفسها أن ترجع إلى أهلها إلا بعمرة مستقلة فإن لها أن تفعل ذلك كما فعلت عائشة - رضي الله عنها - .

فتكون القضية قضية معينة وليست عامة لكل أحد ، وحينئذ نقول لهذا السائل : لا تكرر العمرة في سفر واحد واثت بالعمرة الأولى التي قدمت بها إلى مكة وكفى ، وخير الهدى هدى النبي ﷺ هذا هو الحق في هذه المسألة .

وسئل الشيخ : أريد أن أذهب إلى مكة لأداء عمرة لي ، هل يجوز لي بعد أن أتخلل من العمرة أن أحرم بعمرة أخرى لوالدي المتوفى أهبها له ؟ ثم هل يجوز أن أتخلل من عمرة والدي وأحرم بعمرة أخرى لوالدتي ؟ أفتونا مأجورين يعني ثلاث عمرات في وقت واحد عمرة لي ، وعمرة لوالدي ، وعمرة لوالدتي ؟

فأجاب بقوله : هذا من البدع أن يأتي الإنسان بأكثر من عمرة في سفر واحد ، لأن العبادات مبناه على التوقيف ولم يرد عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه رضي الله عنهم كانوا يترددون إلى التنعيم ليحرموا مرة ثانية وثالثة ورابعة ، وها هو النبي ﷺ حين دخل مكة في عمرة القضاء مكث ثلاثة أيام ولم يعد العمرة مرة أخرى ، وفي فتح مكة بقي تسعة عشر يوماً ولم يأت بعمرة ، وأما حديث عائشة - رضي الله عنها - فقضية خاصة ، لأن عائشة - رضي الله عنها - أحرمت مع نساء النبي ﷺ في حجة الوداع ، أحرمت بعمرة وفي أثناء الطريق حاضت ، فدخل عليها النبي ﷺ وهي تبكي فقال لها : « ما يبكيك ؟ » فأخبرته أنها حاضت فقال لها : « إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم » قال ذلك يسليها ، وأن هذا ليس خاصاً بها فكل النساء تحيض ، ثم أمرها أن تحرم بالحج ففعلت ولم تأت بأفعال العمرة لأنها لم تطهر إلا في يوم عرفة وانتهى الحج فقالت : يا رسول الله يرجع الناس بعمرة وحج وأرجع بحج قال لها : « طوافك بالبيت وبالصفاء والمروة يسعك لحجك وعمرتك » فصار طوافها وسعيها أدى عن نسكين ولكن رآها مصرة على أن تأتي بعمرة ، فأذن لها ﷺ أن تأتي بعمرة وأمر أخاها عبد الرحمن أن يخرج بها إلى التنعيم وتأتي بعمرة ، ولم يأمر أخاها أن يعتمر ، ولا اعتمر أخوها أيضاً ؛ لأن ذلك ليس بمشروع فدخل أخوها محلاً ، ودخلت هي محرمة بعمرة فطافت وسعت وقصرت ومشت إلى المدينة ، فهذا قضية معينة في أوصاف معينة فكيف يفتح الباب ؟!

ويقال : من شاء تردد إلى التنعيم وأتى بعمره فنقول : لا عمرتان في سفر واحد .

مجموع فتاوى ورسائل (٢٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣) وانظر أيضاً (٢٢ / ٥٨ ، ٢٤٤ - ٢٤٧ ، ٢٥٠ - ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ - ٢٦٨) والشرح الممتع (٧ / ٣٧٧ - ٣٧٨) ، ولقاءات الباب المفتوح (١ / ٥١)



المسألة الثامنة عشرة : من قدم مكة ضحى اليوم الثامن من ذي الحجة هل

يمكنه التمتع ؟

ابن باز رحمه الله : يمكنه أن يتمتع .

سئل الشيخ : هل الحاج الذي يأتي من بلده في التاسع من ذي الحجة يدرك

الحج ؟ وماذا يجب عليه ؟ وما صفة حجه من الأنواع الثلاثة ؟

فأجاب : نعم يمكنه أن يدرك الحج ، فإن كان ساق الهدي حج قارناً ، وإلا حج

متمتعاً أو مفرداً ، والتمتع أولى لمن لم يسق الهدي .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٦٥/١٧) ، وانظر أيضاً (١٧ / ٩١ ، ٢٦٦ ، ٣٢٥) ، والتحقيق والإيضاح

ضمن مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٤٩ / ١٦)

وقال الشيخ أيضاً : من جاء الثامن الأفضل جعلها عمرة ، وحتى التاسع ، ثم

يتجه لعرفات .

الحل الإبريزية (٤٥/٢)

ابن عثيمين رحمه الله : التمتع ينقطع إذا دخل وقت الحج ، ووقت الحج يكون

في ضحى اليوم الثامن .

قال الشيخ : لا يشرع التمتع لمن قدم مكة بعد أوان أعمال الحج ، فمثلاً لو

جئت بعد الظهر في اليوم الثامن ، فليس هناك تمتع ، لأن الله يقول : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ

بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٩٦] . فمنتهى التمتع الحج ، وأفعال الحج تبدئ باليوم

الثامن ؛ إذا فلا حاجة للتمتع ، ونقول : إن شروعت في الحج ودخولك فيه في هذه

الحال أفضل من العمرة ، فإما أن تفرد وإما أن تقرن ، أما التمتع فقد زال وقته

الآن .

شرح حديث جابر بن عبد الله في صفة حج النبي ﷺ ضمن مجموع فتاوى ورسائل (٥٢٣ / ٢٤)

وسئل الشيخ : هل يصح التمتع بعد دخول زمن الحج أي بعد ظهر اليوم الثامن ؟

فأجاب بقوله : يقول الله عز وجل : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٩٦] وهذا يدل على أن العمرة تفعل قبل أن يأتي أوان الحج ، فإذا قدمت مكة في اليوم الثامن فأمامك شيئان : الإفراد والقران ، **أما التمتع فقد فات** ، والإنسان لا ينبغي له أن يتشاغل عن الخروج إلى منى ، لأنه إذا جاء ضحى يوم الثامن فالمطلوب منه أن يكون في منى ، فلوا اعتمر لمضى وقت من أوقات الحج ؛ لأن وقت الحج يدخل من ضحى يوم الثامن حيث إن الصحابة رضي الله عنهم أحرموا من ذلك الوقت ، فإذا جئت متأخراً فالذي أختاره له أن يأتي بحج مفرد ، أو بحج وعمرة مقرونين ، **أما التمتع فلا محل له في هذا الحال .**

مجموع فتاوى ورسائل (٥٢ / ٢٢) وانظر أيضاً (٥١-٥٦) ، (١٠ / ٢٣) ، والشرح الممتع (٧ / ٣٧٦)



المسألة التاسعة عشرة : حكم المبيت بمنى ليلة عرفة (ليلة التاسع)

ابن باز رحمه الله : المبيت بمنى ليلة عرفة مستحب وليس بواجب .

سئل الشيخ رحمه الله : البعض من الحجاج يكونون يوم الثامن في مكة ويكونون محلين إحرامهم ويتركون سنن يوم التروية يبقون في الشقق إلى اليوم التاسع ، يحرّمون ثم يخرجون إلى عرفة ، معللين ذلك بقولهم أن فعل يوم التروية سنة والحج عرفة ، فما رأي سماحتكم في هذا الفعل ؟

فأجاب : لا حرج في ذلك ، ولكن السنة للحاج أن يحرم اليوم الثامن من ذي الحجة قبل الظهر ويتوجه إلى منى فيصلّي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر قصراً بلا جمع ثم يتوجه إلى عرفة بعد طلوع الشمس ؛ لأن النبي ﷺ فعل ذلك وأمر أصحابه الذين حلّوا من عمرتهم بذلك .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٥١/١٧ - ٢٥٢) ، وانظر أيضاً (٢٥٠/١٧)

ابن عثيمين رحمه الله : المبيت بمنى ليلة عرفة سنة وليس بواجب .

قال الشيخ وهو يتكلم عن الأخطاء التي تكون في الذهاب إلى منى .
ومن ذلك أيضاً : أن بعض الحجاج يذهب رأساً إلى عرفة ولا يبيت في منى ، وهذا وإن كان جائزاً ؛ لأن المبيت في منى قبل يوم عرفة ليس بواجب ، لكن الأفضل للإنسان أن يتبع السنة التي جاءت عن رسول الله ﷺ بحيث ينزل في منى من ضحى يوم الثامن إلى أن تطلع الشمس لليوم التاسع ، فإن رسول الله ﷺ فعل ذلك وقال : « لتأخذوا عني مناسككم » .

لكنه لو تقدم إلى عرفة ولم يبيت في منى في ليلة التاسع فلا حرج عليه ؛ لحديث عروة بن المضرس : أنه أتى إلى النبي ﷺ في صلاة الفجر يوم العيد في مزدلفة ، وقال : يا رسول الله ، أكللت راحلتي ، وأتعبت نفسي ، فلم أر جبلاً إلا وقفت

عنده فهل لي من حج ؟ فقال النبي ﷺ : « من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى ندفع ، وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلاً أو نهاراً ، فقد تم حجه وقضى تفثه » . ولم يذكر الرسول ﷺ المبيت بمنى ليلة التاسع ، وهذا يدل على أنه ليس بواجب .

مجموع فتاوى ورسائل (١٦/٢٣ - ١٧) ، وانظر أيضاً (١٤/٢٣ ، ١٥) ، والشرح الممتع (٣٨٩/٧)

الألباني رحمه الله : البيات في منى ليلة عرفة واجب .

قال الشيخ في نصابه المقدمة إلى الحجاج :

إياك أن تدع البيات في منى ليلة عرفة ، فإنه واجب ، فعله رسول الله ﷺ وأمر به في قوله : « خذوا عني مناسككم ... » .

مناسك الحج والعمرة (٨)



المسألة العشرون : حكم صلاة الفجر في المزدلفة لغير النساء والضعفة

ابن باز رحمه الله : السنة للأقوياء أن يبقوا في مزدلفة حتى يصلوا الفجر بها .

سئل الشيخ : متى يخرج الحاج من مزدلفة إلى منى في أي ساعة من الليل ؟

فأجاب : يجوز للحاج الخروج من مزدلفة في النصف الأخير ؛ لأن النبي ﷺ رخص للنساء والضعفة ومن معهم في ذلك ، أما الرجال الأقوياء الذين ليس معهم عوائل فالأفضل لهم عدم التعجل ، وأن يصلوا الفجر في مزدلفة ويقفوا بها حتى يسفروا ، ويكثروا من ذكر الله والدعاء ؛ لأن النبي ﷺ فعل ذلك وقال : « خذوا عني مناسككم » .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٧ / ٢٨٣-٢٨٤) وانظر أيضاً (١٧ / ٢٧٧-٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٧-٢٨٨ ، ٢٩٥) ، (١٦ / ١٤٢)

ابن عثيمين رحمه الله : من كان قوياً لا يتأثر بالزحام ، فإن الأفضل أن يبقى في مزدلفة إلى أن يصلي الفجر ويسفر جداً .

سئل الشيخ : هل يجوز للإنسان أن يدفع من مزدلفة في آخر الليل ؟

فأجاب : نعم يجوز هذا لمشقة الزحام في النهار ، وأما من كان قوياً لا يتأثر بالزحام ، فإن الأفضل أن يبقى إلى أن يصلي الفجر ويسفر جداً ، ثم يدفع ، إلا أن يكون معه نساء ، فيدفع من أجلهن في آخر الليل فحسن .

مجموع فتاوى ورسائل (٢٣ / ٧٥) ، وانظر أيضاً (٢٣ / ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٣ ، ٩٥)

الألباني رحمه الله : صلاة الفجر في المزدلفة لغير النساء والضعفة ركن من

أركان الحج .

قال الشيخ في نصابه المقدمة إلى الحج : وعليك البيات أيضاً في المزدلفة

حتى تصلي الصبح فإن فاتك البيات ، فلا يفوتك أداء الصلاة فيها ، فإنه أوجب

منه ، بل هو ركن من أركان الحج على القول الأرجح عند المحققين من العلماء ، إلا للنساء والضعفة . فإنه يجوز لهم الانصراف بعد نصف الليل كما سيأتي .

مناسك الحج والعمرة (٩)

وقال أيضاً : ولا بد من صلاة الفجر في المزدلفة لجميع الحاج إلا الضعفة والنساء ، فإنه يجوز لهم أن ينطلقوا منها بعد نصف الليل خشية حطمة الناس .

مناسك الحج والعمرة (٣٠) فقرة (٨٠)

وقال الشيخ حسين بن عودة العوايشة : وقال لي شيخنا - رحمه الله - في بعض الإجابات : نحن لا نقول بركنية المبيت ، نحن نقول بركنية صلاة الفجر ووجوب المبيت ، يجب التفريق بين الأمرين ، والحديث الواضح الصريح : « أنه من صلى صلاتنا هذه ، معنا في جمع ، وكان قد وقف على عرفة ساعة من الليل أو النهار ؛ فقد تمَّ حجُّه وقضى تَفَثُهُ » ، فجعل صلاة الصبح في مزدلفة والوقوف في عرفة أولاً شيئاً واحداً ؛ ثم رتب على مجموع الأمرين بأنه قد تمَّ حَجُّهُ . ومعنى ذلك : أنه إذا أخل بأحد الأمرين المذكورين في هذا الحديث الصحيح ؛ فحجه لم يتم .

الموسوعة الفقهية الميسرة (٣٩١/٤ - ٣٩٢)

تنبيه : للشيخ الألباني أقوال أخرى بخصوص هذه المسألة :

فقد ذكر في التعليقات الرضية على الروضة الندية (١٠٣/٢) أن صلاة الفجر في مزدلفة ليست ركناً اتفاقاً .

وذكر في حجة النبي ﷺ (٢١) أن البيات في المزدلفة حتى الصبح ركن من أركان الحج على الراجح من أقوال أهل العلم .



المسألة الحادية والعشرون : أول وقت الرمي لجمرة العقبة

ابن باز رحمه الله : رمي جمرة العقبة في النصف الأخير من ليلة النحر مجزئ .

سئل الشيخ : نحن جماعة من الحجاج بعضنا معه نساء والبعض الآخر مفرد ، فهل يجوز للمفرد رمي جمرة العقبة مع جماعته بعد نصف الليل ؟ علماً أنكم تعرفون المشاق أثناء الحج ؟

فأجاب : لا بأس في رمي الجمرة ليلة النحر بعد نصف الليل للمشقة التي ذكرتم ؛ ولهذا رخص النبي ﷺ للضعفة أن يدفعوا من مزدلفة قبل الفجر ورخص لهم في رمي الجمار قبل الفجر ، أما الأقوياء فالأفضل لهم أن يرموا بعد طلوع الشمس ؛ لأن النبي ﷺ رمي جمرة العقبة يوم النحر ضحى ، ولأنه روي عنه ﷺ أنه قال : « لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس » ولكن في سنده ضعف ، والصواب : أن رمي الجمرة بعد نصف الليل من ليلة النحر مجزئ عن الجميع من أجل المشقة العظيمة على الجميع ، ولكن تأخير ذلك إلى بعد طلوع الشمس في حق الأقوياء أفضل وأحوط ؛ جمعاً بين الأدلة ، ومن كان معه نساء أو ضعفة فهو مثلهم .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٧ / ٢٩٣ - ٢٩٤) ، وانظر أيضاً (١٧ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ، ٢٨٤ - ٢٨٦ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ - ٢٩٦ ، ٣٤٨ ، ٣٦٨ ، ٣٧٧) ، وتعليقات الشيخ على زاد المعاد (٢ / ٢٤٨ ، ٢٥٢ ، ٢٨٧) ، والفوائد الجلية (١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٧) وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٤٩)

وفي موضع آخر قال الشيخ : حديث (لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس) ضعيف ، ولو صح لكان المراد الأفضلية .

الحلل الإبريزية (٥٥ / ٢) ، ٧١

ابن عثيمين رحمه الله : الذين يرخص لهم أن يدفعوا من مزدلفة في آخر الليل ،

لهم أن يرموا إذا وصلوا منى ، ولو قبل الفجر .

قال الشيخ : من رخص له أن يدفع من مزدلفة في آخر الليل له أن يبدأ بالجمرة - جمرة العقبة - فيرميها حين وصوله ؛ وأما ما ورد عن النبي ﷺ من النهي عن هذا في قوله : « أبني لا ترموا حتى تطلع الشمس » فقد ضعفه كثير من أهل العلم - رحمهم الله - ، وإن صح فإنه يحمل على الاستحباب لا على الوجوب . وإلا فكل من جاز له الدفع من مزدلفة جاز له الرمي ، وإلا لما استفاد شيئاً ، فكيف يرخص له أن يدع نسكاً من المناسك التي نص القرآن عليها ، ويبقى في منى ساكناً حتى طلوع الشمس .

شرح حديث جابر بن عبد الله في صفه حج النبي ﷺ ضمن مجموع فتاوى ورسائل (٥٤٤-٥٤٣/٢٤) ، وانظر أيضاً (٢٣/٧٥ ، ٧٦ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٩٤-٩٥ ، ١٠٧ ، ١١٣-١١٤ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٤٤-١٤٥) ، (٢٤/١٤١ ، ١٧٨ ، ٤٠٤-٤٠٥) ، ولقاءات الباب المفتوح (١٩-١٨/٢)

وقال أيضاً : وأما من قال : إن العاجز يدفع من مزدلفة في آخر الليل ولكنه لا يرمي حتى تطلع الشمس ، فقوله ضعيف لأنه ليس عليه دليل ، ولأن أكبر فائدة لمن دفع آخر الليل أن يرمي ، ولهذا كان النساء اللاتي يبعث بهن الصحابة في آخر الليل يرمين مع الفجر أو قريباً من الفجر متى وصلوا ، فمتى وصل الإنسان فإنه يرمي سواء وصل قبل طلوع الشمس أو بعد طلوعها .

الشرح الممتع (٣٢٧ / ٧)

الألباني رحمه الله : لا يرمي جمرة العقبة إلا بعد طلوع الشمس ، ولو كان من النساء أو الضعفة الذين أبيح لهم الانطلاق من المزدلفة بعد نصف الليل ، فهذا شيء ، والرمي شيء آخر .

قال الشيخ : لا يجوز الرمي يوم النحر قبل طلوع الشمس ولو من الضعفة والنساء الذين يرخص لهم أن يرتحلوا من المزدلفة بعد نصف الليل ، فلا بد لهم من

الانتظار حتى تطلع الشمس ثم يرمون ، لحديث ابن عباس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ قدّم أهله وأمرهم أن لا يرموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس » وهو حديث صحيح بمجموع طرقه ، وصححه الترمذي وابن حبان ، وحسنه الحافظ في « الفتح » (٤٢٢ / ٣) ، ولا يصلح أن يعارض بما في البخاري : أن أسماء بنت أبي بكر رمت الجمرة ثم صلت الصبح بعد وفاة النبي ﷺ ، لأنه ليس صريحاً أنها فعلت ذلك بإذن منه ﷺ بخلاف ارتحالهـا بعد نصف الليل ، فقد صرحت بأن النبي ﷺ أذن بذلك للظعن ، فمن الجائز أنها فهمت من هذا الإذن ، الإذن أيضاً بالرمي بليل ، ولم يبلغها نهيه ﷺ الذي حفظه ابن عباس رضي الله عنه .

حجة النبي ﷺ (٨٠) ، وانظر مناسك الحج والعمرة (٣١) فقرة (٩١)

وقال الشيخ أيضاً : ومن ألفاظه (حديث ابن عباس) عند أبي داود وغيره :

قال : « كان رسول الله ﷺ يقدم ضعفاء أهله بغلس ويأمرهم يعني لا يرمون الجمرة حتى تطلع الشمس » .

فهذا نص في التفريق بين الانصراف من المزدلفة في الغلس ، وبين الرمي قبل طلوع الشمس ، فاحفظ هذا فإنه هام جداً .

مختصر صحيح الإمام البخاري (٣٩٩ / ١) ، وانظر إرواء الغليل (٢٧٣ / ٤ - ٢٧٦) ، وفتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (١٢٣)



المسألة الثانية والعشرون : بم يحصل التحلل الأول من إحرام الحج ؟

ابن باز رحمه الله : الأفضل والأحوط أن لا يتحلل التحلل الأول إلا بعد أن يرمى ويحلق أو يقصر .

سئل الشيخ عن قول الشيخ ناصر الدين الألباني : فإذا انتهى من رمي الجمرة في يوم العيد حل له كل شيء إلا النساء ، ولو لم ينحر أو يحلق فيلبس ثيابه ويتطيب ...

فأجاب : أما الرمي فقد اختلف العلماء في ذلك ، منهم من يرى أن الرمي وحده يكفي - كما قال الشيخ ناصر - وأنه متى رمى حل له كل شيء إلا النساء ، وقد ورد في هذا حديث عن عائشة وابن عباس أنه إذا رمى حل له كل شيء من الطيب والثياب إلا النساء .

وقال آخرون من أهل العلم : إنه إذا رمى لا بد أن يضيف له شيئاً ثانياً وهو الحلق أو التقصير أو الطواف ، فإذا فعل اثنين من ثلاثة حل ، وهذا هو الأحوط والأولى ، وإن حل بعد الرمي ولبس ثيابه فلا شيء عليه ، لأن حجة من قال بأنه يتحلل بالرمي قوية ، لكن الأحوط للمؤمن أن لا يتحلل ولا يلبس ثيابه ولا يتطيب إلا بعد أن يضيف أمراً ثانياً وهو الحلق أو التقصير ؛ لأن الرسول ﷺ إنما تطيب بعدما حلق ، كما قالت عائشة رضي الله عنها : « طيئته بعد ما فرغ من رميه وحلقه قبل أن يطوف بالبيت » فالأفضل للمؤمن أن يصبر حتى يحلق أو يقصر ؛ ولأن في بعض الروايات عن عائشة : « إذا رميتم وحلقتن » ، وإن كان فيها ضعف لكن ضم هذا الحديث الذي فيه ضعف ؛ لفعله ﷺ يعين على البعد عن المشتبه والأخذ بالحیطة .

فالأحوط للمؤمن ألا يحل حتى يفعل اثنين من ثلاثة : يرمي ويحلق أو يقصر ، أو يرمي ويطوف ، أو يطوف ويحلق ، إذا فعل اثنين من ثلاثة حل له كل شيء حرم عليه إلا النساء ، فإذا فعل الثلاثة رمى وحلق وطاف وسعى ، إن كان عليه سعي ، حل له كل شيء حتى النساء .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٣٢/٢٥ - ٢٣٣) وانظر أيضاً (٧٨/١٦ ، ٨٣) ، (٣١٥-٣١٦/١٧ ، ٣٥٤ - ٣٥٥) (٢٣٧/٢٥ - ٢٣٩) ، والحلل الإبريزية (٧٥/٢)

الألباني رحمه الله : إذا انتهى من رمي جمرة العقبة حل له كل شيء إلا النساء .

قال الشيخ : المحرم إذا رمى جمرة العقبة ، حل له كل شيء إلا النساء ، ولو لم يحلق ، لحديث عائشة رضي الله عنها : « طيب رسول الله ﷺ بيدي بذريعة لحجة الوداع للحل والإحرام ، حين أحرم ، وحين رمى جمرة العقبة يوم النحر قبل أن يطوف بالبيت » رواه أحمد بسند صحيح على شرط الشيخين ، وأصله عندهما . وبهذا قال عطاء ومالك وأبو ثور وأبو يوسف ، وهو رواية عن أحمد .

قال ابن قدامة في « المغني » (٤٣٩ / ٣) : « وهو الصحيح إن شاء الله تعالى » ، وإليه ذهب ابن حزم ، بل قال : يحل له ذلك بمجرد دخول وقت الرمي ولو لم يرم . وأما اشتراط الحلق مع الرمي كما جاء في بعض المذاهب ، وغير واحد من كتب المناسك فهو مع مخالفته لهذا الحديث الصحيح ، فليس فيه حديث يصلح للمعارضة ، أما حديث : « إذا رميتم وحلقتم - زاد في رواية : وذبحتم ، فقد حل لكم كل شيء إلا النساء » فهو ضعيف الإسناد ، مضطرب المتن ، كما بيته في « الأحاديث الضعيفة » .

حجة النبي ﷺ (٨١) ، وانظر مناسك الحج والعمرة (٣٢) فقرة (٩٣)

وأورد الشيخ في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٢٣٩) حديث ابن عباس : « إذا رميت الجمرة ، فقد حل لكم كل شيء إلا النساء » وخرجه وتكلم على إسناده ، ثم قال : وفي الحديث دلالة ظاهرة على أن الحاج يحل له بالرمي لجمرة العقبة كل محظور من محظورات الإحرام إلا الوطء للنساء ؛ فإنه لا يحل له بالإجماع .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/١/ ٤٨٢)

ابن عثيمين رحمه الله : الصواب أنه لا يحصل التحلل الأول إلا بالرمي مع الحلق أو التقصير.

قال الشيخ : هذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم :

فقال بعض العلماء : إنه يحل بالرمي ، أي رمي جمرة العقبة ، سواء حلق أم لم يحلق . وهذا رواية عن الإمام أحمد .

واستدلوا لذلك بأن الإنسان يقطع التلبية إذا شرع في الرمي ، وهذا يعني أن نسكه انتهى ، ولكن هذا التعليل فيه نظر ؛ لأننا نقول إن المعتمر يقطع التلبية إذا شرع في الطواف ، ومع ذلك لم يشرع في التحلل ، وبأنه ورد عن النبي ﷺ تعليق الحل بالرمي فقط .

ولكن الذي يظهر لي أنه لا يحل إلا بعد الرمي والحلق وهي الرواية الثانية عن الإمام أحمد ، لحديث : « إذا رميت وحلقتم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء » ، ولكن الزيادة هذه « حلقتم » في ثبوتها نظر ؛ لأن فيها الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف عندهم ، ولحديث عائشة - رضي الله عنها - : « كنت أطيب النبي ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت » ، ولو كان يحل بالرمي لقلت : ولحله قبل أن يحلق ، فهي - رضي الله عنها - جعلت الحل ما بين الطواف

والذي قبله ، والذي قبله هو الرمي والنحر والحلق ، لا سيما وأن النبي ﷺ قال :
« إن معي الهدي فلا أحل حتى أنحر » .

فالاستدلال بحديث عائشة على ظاهره صحيح ، ولكن إذا علمنا أن السبب في ذلك أنه حصل خلاف ، هل يجوز للمحرم إذا حل التحلل الأول أن يتطيب قبل أن يطوف ؟ فأرادت عائشة - رضي الله عنها - أن تبين جواز التطيب قبل الطواف فيكون سبب اقتصارها على الطواف أنه محل الخلاف ؛ وذلك أن الطيب مما يعطي النفس نشوة ورغبة في النكاح ، والنكاح ممنوع بعد التحلل الأول ، فكره بعض السلف أن يتطيب الإنسان قبل أن يطوف بالبيت ، فأرادت عائشة - رضي الله عنها - أن تبين أن هذه الكراهة لا وجود لها ، لأن النبي ﷺ كان يتطيب قبل أن يطوف .

الشرح الممتع (٣٣١/٧ - ٣٣٢) وانظر أيضاً (١٥٧/٧) ، (١٦٦/٥) ، مجموع فتاوى ورسائل (١٧٢/٢٢) ، (١٦٩/٢٣ - ١٧٤ ، ١٧٨ - ١٨٠)



المسألة الثالثة والعشرون : من لم يطف طواف الإفاضة يوم النحر حتى أمسى

هل يعود محرماً ؟

ابن باز رحمه الله : إذا أمسى يوم العيد ولم يطف ، فحله تام وليس عليه أن يعيد الإحرام .

سئل الشيخ : كثر الكلام حول مسألة هل يحل من رمى جمرة العقبة دون أن يطوف طواف الإفاضة يوم النحر مع أنه ورد هناك بعض الأحاديث التي تدل على أنه لا يحل ، ومنها حديث في معاني الآثار على شرط الشيخين وسنده صحيح ، فالمطلوب هو التفصيل في هذه المسألة مع الأدلة والتوضيح حتى يكون المسلم على بينة من أمره ؟

فأجاب : إذا رمى جمرة العقبة وحلق أو قصر حل التحلل الأول ويبقى عليه الطواف ، فإن طاف يوم العيد هذا أفضل ، وإن لم يطف يوم العيد ولم يتيسر له طواف العيد ، طاف في الأيام التي بعد العيد وحلّه تام وليس عليه أن يعيد الإحرام .

وأما الحديث الذي أشار إليه فهو موجود في أبي داود ، وهو ضعيف الإسناد ، وليس بصحيح ، وأما الذي في (شرح معاني الآثار) فلم نطلع عليه ، ولو صح فهو شاذ مخالف للأدلة الشرعية التي استقام عليها الجمهور وساروا عليها .

فالخلاصة أن هذا الحديث ليس بصحيح ، وما يدعى في (شرح معاني الآثار) إن صح فهو شاذ ومخالف للأحاديث الصحيحة . فهو شبه إجماع من أهل العلم أنه إذا حل تم حله ما يعود محرماً بعد ما حل .

وسئل الشيخ : سمعنا الإجابة عن حديث أم سلمة ، والذي فيه : أن من لم يطف طواف الإفاضة قبل المساء يوم النحر فإن إحرامه يعود عليه ، كما كان قبل الرمي ، وذكرتم أنه معارض للأحاديث الصحيحة ، فكيف عارضها وهو أي الحديث ليس حجة لوحده ؟

فأجاب : الأحاديث الصحيحة دلت على الحل ، والرسول ﷺ لما رمى وحلق تطيب قبل أن يطوف ، ولم يقل للناس : إنكم إذا أمسيتم ولم تطوفوا عاد إحرامكم ، وإنما هذا حديث جاء في بيت أم سلمة ، وهو ضعيف الإسناد ، وأما ما في شرح معاني الآثار فهذا ينظر فيه ، ولا أظنه صحيحاً ، وإن قال بعض الناس إنه صحيح ، فما أظنه صحيحاً ، ولو كان صحيحاً لم يخف على أئمة الإسلام من أئمة السنن والصحيحين وغيرهم من الأئمة المعروفين حتى اطلع عليه الطحاوي في شرح الآثار ، ثم لو صح فهو شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة الدالة على الحل ، فقد حل النبي ﷺ بعد ما رمى وحلق عليه الصلاة والسلام ، ولم يقل للناس على رؤوس الأشهاد إن هذا يلزمكم فيه كذا وكذا ، وهذه مسائل عظيمة ، مسائل عامة لا يكون فيها الأشياء السرية والداخلية في بيت امرأة من النساء ، هذه أمور عظيمة ، فلو كان هذا شرعاً عاماً لبينه الرسول ﷺ للناس ، وأوضحه للناس عليه الصلاة والسلام ، ثم الأئمة الأربعة والجمهور ، فهو كالإجماع ، وإنما يروى فيها خلاف لعروة بن الزبير ، ولا فهو كالإجماع من أهل العلم ، أن من حل فحله تام ، لا يعود للإحرام ، وإجماعهم حجة ، وقد قال النبي ﷺ : « لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصوره ، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله » . فإذا أجمعوا فالطائفة المنصورة منهم ، وعروة بن الزبير تابعي قبله الصحابة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٣٤/٢٥ - ٢٣٦) وانظر أيضاً : (٢٣٩ - ٢٤٠) ، وحاشية الشيخ على بلوغ المرام (٤٦٩/٢ - ٤٧٠)

ابن عثيمين رحمه الله: إذا لم يطف الإنسان طواف الإفاضة يوم العيد ، وقد تحلل التحلل الأول بالرمي والحلق أو التقصير ، فإنه لا يعود محرماً بعد ذلك ، ويبقى على حله من كل شيء إلا النساء .

قال الشيخ : في شرحه على زاد المستقنع : وعُلم من كلام المؤلف أنه لا يجب أن يطوف طواف الإفاضة يوم العيد ؛ لقوله : « ويسن في يومه ، وله تأخيره » .

وعُلم منه أيضاً أنه يبقى على حله الأول إذا أخر طواف الإفاضة عن يوم العيد ، وهذا هو الذي عليه جمهور العلماء ، بل حكى إجماعاً أنه لا يعود حراماً ، لو أخره حتى تغرب الشمس من يوم العيد .

ولكن ذكر في هذا خلاف عن بعض التابعين لحديث ورد عن النبي ﷺ في ذلك : « إن هذا اليوم رخص لكم إذا أنتم رميتم الجمرة أن تحلوا من كل ما حرمت منه إلا النساء ، فإذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت صرتم حرماً كهيئتكم قبل أن ترموا الجمرة حتى تطوفوا به » .

ولكنه لا يعول عليه لشذوذه ، وعدم عمل الأمة به . وقد قيل : إن أول من عمل به عروة بن الزبير أحد فقهاء المدينة السبعة ، فحكم شرعي لم يعمل به إلا واحد من التابعين ، لا يمكن أن يقال : إنه حديث صحيح ؛ وذلك أن الأمة لا يمكن أن تخالف مثل هذا الحديث الذي تتوافر الهمم والدواعي على نقله والعمل به ، لأنه من المعلوم أنه ليس كل الحجيج يطوفون طواف الإفاضة في يوم العيد .

ثم إنه إذا انتهى من إحرامه فقد حل ، ولا يعود لكونه محرماً إلا إذا عقد إحراماً جديداً ، أما مجرد عدم المبادرة بطواف الإفاضة ، فإنه لا يمكن أن يكون سبباً لعود التحريم بلا نية ؛ لقول الرسول ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما

ووجهت إلى الشيخ الرسالة التالية :

الحمد لله ، وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... أما بعد :

فقد روي أبو داود عن أم سلمة -رضي الله عنها- قالت : كانت ليلتي التي يصير إلي فيها رسول الله ﷺ مساء يوم النحر ، فصار إلي ، فدخل علي وهب بن زمعة ومعه رجل من آل أبي أمية متقمصين ، فقال رسول الله ﷺ لو هب : هل أفضت أبا عبد الله ؟ قال : لا والله يا رسول الله ، قال : « انزع عنك قميصك » .

فخرجوا الإفاضة بما لديكم عن هذا الحديث ؟

فأجاب الشيخ : بسم الله الرحمن الرحيم

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته :

الكلام على هذا الحديث من وجوه :

أحدها : من جهة سنده ، وقد انفرد به ابن إسحاق ، وقد قيل لأحمد : إذا انفرد ابن إسحاق ، بحديث قبله ؟ قال : لا والله . وهذا كاف في تضعيف هذا الحديث .

ثانيها : من جهة معناه ومخالفته للأصول ، فإن من المعلوم أن الحاج يحصل له التحلل قبل الطواف بالبيت ، كما في الصحيحين من حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : (كنت أطيب النبي ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت) فإذا ثبت التحلل من الحج قبل الطواف ، فإنه لا يعود التحريم إليه إلا بعقد جديد ، كما لو تحلل من الصلاة لا يعود إليها إلا بإحرام جديد .

وتقرير ذلك أن يقال : ثبت التحلل قبل الطواف بالبيت فيبقى حكمه إلا أن يستأنف التحريم بإحرام جديد، وليس ثمة إحرام جديد .

ثالثها : من جهة العمل به وقبوله ، فإن هذا الحكم من الأمور الهامة في الحج التي يكثر وقوعها وتدعو الحاجة إلى بيانها علماً وعملاً ، فلما لم تتلق الأمة هذا بالقبول ، ولم تعمل - اللهم إلا شذوذاً من الناس - علم أنه لا أصل له في الشريعة ؛ لأن هذا مما تتوافر الدواعي على نقله ، وتحتاج الأمة إلى علمه والعمل به ، فكيف لا يرويه إلا واحد أو لم يعمل به إلا شذوذ من الناس .

هذا ما ظهر لنا في هذا الحديث والعلم عند الله تعالى .

مجموع فتاوى ورسائل (٢٣ / ١٧٥ - ١٧٦) ، وانظر أيضاً (٢٣ / ١٧٧ - ١٧٨) ، والتعليق على المنقذ (١ / ٢٣٧ - ٢٣٨)

الألباني رحمه الله : من رمى جمرة العقبة ، إذا أمسى ولم يطف عاد محرماً كما كان قبل الرمي ، فعليه أن ينزع ثيابه ويلبس ثوبي الإحرام .

قال الشيخ : فإذا انتهى من رمي الجمرة حل له كل شيء إلا النساء ولو لم ينحر أو يخلق ، فيلبس ثيابه ويتطيب .

لكن عليه أن يطوف طواف الإفاضة في اليوم نفسه ، إذا أراد أن يستمر في تمتعه المذكور، وإلا فإنه إذا أمسى ولم يطف عاد محرماً كما كان قبل الرمي ، فعليه أن ينزع ثيابه ويلبس ثوبي الإحرام ، لقوله ﷺ : « إن هذا يوم رُخص لكم إذا أنتم رميتم الجمرة أن تُحلّوا من كل ما حرمت منه إلا النساء ، فإذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت صرتم حُرماً كهيتتكم قبل أن ترموا الجمرة ، قبل أن تطوفوا به » .

ثم قال في العاشية : وهو حديث صحيح ، وقد قواه جمع منهم الإمام ابن القيم ، كما بينته في « صحيح أبي داود » (١٧٤٥) .

ولما اطلع على هذا الحديث بعض أفاضل أهل العلم قبل ذبوع الرسالة ، استغربه ، وبعضهم بادر إلى تضعيفه - كما كنت فعلت أنا نفسي في بعض

مؤلفاتي - بناء على الطريق التي عند أبي داود ، وهذه مع أنها قواها الإمام ابن القيم في « التهذيب » والحافظ في « التلخيص » بسكوته عليه ، فقد وجدت له طريقاً أخرى يقطع الواقف عليها بانتفاء الضعف عنه ، وارتقائه إلى مرتبة الصحة ، ولكنها لما كانت في مصدر غير متداول عند الجماهير ، وهو « شرح معاني الآثار » للإمام الطحاوي ، خفيت عليه كما خفيت عليّ من قبل ، فلذلك بادروا إلى الاستغراب أو التضعيف .

وشجعهم على ذلك أنهم وجدوا من قال من العلماء فيه : « لا أعلم أحداً من الفقهاء قال به » وهذا نفي ، وهو ليس علماً ، فإن من المعلوم عند أهل العلم أن عدم العلم بالشيء لا يستلزم العلم بعدمه ، فإذا ثبت الحديث عن رسول الله ﷺ وكان صريح الدلالة كهذا ، وجبت المبادرة إلى العمل به ، ولا يتوقف ذلك على معرفة موقف أهل العلم منه ، كما قال الإمام الشافعي : « يقبل الخبر في الوقت الذي يثبت فيه ، وإن لم يمحض عمل من الأئمة بمثل الخبر الذي قبلوا ، إن حديث رسول الله يثبت نفسه ، لا بعمل غيره بعده » .

قلت : فحديث رسول الله ﷺ أجل من أن يستشهد عليه بعمل الفقهاء به ! فإنه أصل مستقل حاكم غير محكوم . ومع ذلك فقد عمل بالحديث جماعة من أهل العلم منهم عروة بن الزبير التابعي الجليل ، فهل بعد هذا لأحد عذر في ترك العمل به ؟ ﴿ إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق: ٣٧] . وتفصيل هذا الإجمال في المصدر الآنف الذكر .

مناسك الحج والعمرة (٣٢-٣٣) فقرة (٩٣، ٩٤) ، وانظر صحيح سنن أبي داود (٢٣٩/٦-٢٤٣) برقم (١٧٤٥)



المسألة الرابعة والعشرون : من جامع امرأته في الحج قبل التحلل الثاني هل يلزمه أن يخرج إلى الحل ليحرم ؟
ابن باز رحمه الله : لا يلزمه الذهاب إلى الحل .

سئل الشيخ : رجل وطئ زوجته قبل طواف الإفاضة ، فماذا عليه هل يخرج إلى الحل من جديد ؟

فأجاب : إذا وطئ الحاج زوجته قبل الطواف فقد أخطأ وعليه التوبة إلى الله ، وعليه دم يذبح في مكة ويوزع على الفقراء ، ولا يلزمه بذلك الذهاب إلى الحل ، وإنما عليه التوبة إلى الله والفدية والطواف والسعي إن كان لم يسع وكان قارناً أو مفرداً ، أما إن كان متمتعاً فعليه السعي الأول لعمرته ، وعليه السعي الثاني بعد الطواف لحجه .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٣٣/١٧)

ابن عثيمين رحمه الله : يلزمه أن يخرج إلى الحل ليحرم منه (يجدد إحرامه) .

قال الشيخ في شرحه على زاد المستقنع : تنبيه : لم يذكر المؤلف - رحمه الله - ما إذا جامع بعد التحلل الأول ، لكن ذكره غيره .

قالوا : إذا جامع بعد التحلل الأول ، فإنه يجب عليه أن يخرج إلى الحل ويحرم ، أي : يخلع ثياب الحل ويلبس إزاراً ورداءً ليطوف طواف الإفاضة محرماً ؛ لأنه فسد إحرامه ، أي : فسد ما تبقى من إحرامه ، فوجب عليه أن يجدده ، وعليه فدية .

الشرح الممتع (١٦١/٧) وانظر (١٦٣/٧) ، ومجموع فتاوى ورسائل (١٦٨/٢٢ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ٢١٧) ، (٢٠٨/٢٣-٢٠٩) ، (٢٧٧/٢٤)



المسألة الخامسة والعشرون : حكم تأخير طواف الإفاضة عن شهر ذي الحجة

بدون عذر

ابن باز رحمه الله : الصواب جواز تأخير طواف الإفاضة عن ذي الحجة ولكن الأولى المبادرة به .

سئل الشيخ : إذا حاضت المرأة قبل أن تطوف طواف الإفاضة فما حكمها ؟ علماً بأنها فعلت كل بقية المناسك ، واستمر حيضها حتى بعد أيام التشريق .

فأجاب : إذا حاضت المرأة قبل طواف الحج أو نفست فإنه يبقى عليها الطواف حتى تطهر ، فإذا طهرت تغتسل وتطوف لحجها ولو بعد الحج بأيام ولو في المحرم ولو في صفر حسب التيسير وليس له وقت محدود ، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا يجوز تأخيره عن ذي الحجة ، ولكنه قول لا دليل عليه ، بل الصواب : جواز تأخيره ، ولكن المبادرة به أولى مع القدرة ، فإن أخره عن ذي الحجة أجزأه ذلك ولا دم عليه .

والحائض والنفساء معذورتان فلا حرج عليهما ؛ لأنه لا حيلة لهما في ذلك ، فإذا طهرتا طافتا سواء كان ذلك في ذي الحجة أو في المحرم .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٢٨/١٧ - ٣٢٩) وانظر أيضاً (١٦/ ١٤٨)

ابن عثيمين رحمه الله : الصواب أنه لا يجوز تأخير طواف الإفاضة عن شهر ذي

الحجة إلا إذا كان هناك عذر .

قال الشيخ : الصواب أنه لا يجوز تأخير (طواف الإفاضة) عن شهر ذي

الحجة ، إلا إذا كان هناك عذر ، كمرض لا يستطيع معه الطواف لا ماشياً ، ولا محمولاً ، أو امرأة نفست قبل أن تطوف طواف الإفاضة ، فهنا ستبقى لمدة شهر أو أكثر .

أما إذا كان لغير عذر ، فإنه لا يحل له أن يؤخره ، بل يجب أن يبادر به قبل أن ينتهي شهر ذي الحجة .

الشرح الممتع (٣٤١/٧)

وسئل الشيخ : إلى متى يجوز تأخير أعمال الحج مثل طواف الإفاضة وغيره ؟

فأجاب بقوله : الطواف والسعي والحلق عند علماء الحنابلة -رحمهم الله- ليس لها حد ، فمتى شاء حلق ، ومتى شاء طاف وسعى لو يبقى عشر سنوات ، لكن يبقى عليه التحلل الثاني ، ولكن الذي أرى أنه لا يجوز له أن يؤخره عن آخر يوم من شهر ذي الحجة ، لأن هذه أشهر الحج ، فيجب أن تكون أعمال الحج في أشهره إلا من عذر ، كما لو نفست المرأة قبل طواف الإفاضة ولم تطهر إلا بعد خروج شهر ذي الحجة ، أو أصيب الإنسان بمرض ولم يستطع أن يطوف قبل انتهاء شهر ذي الحجة فلا حرج ، متى زال المانع طاف .

مجموع فتاوى ورسائل (٢١٣/٢٣ - ٢١٤) ، وانظر أيضاً (٣٧٩/٢١) ، (١٨٥/٢٣) ، (٢٠١/٢٤)



المسألة السادسة والعشرون : وجوب الدم في ترك الواجب

ابن باز رحمه الله : من ترك واجباً من واجبات الحج فعليه دم .

قال الشيخ : حديث ابن عباس رضي الله عنهما : «من ترك نسكاً أو نسيه فليهرق دمًا» له حكم الرفع ؛ لأنه لا يقال من جهة الرأي ، ولم نعرف مخالفاً له من الصحابة رضي الله عنهم . فعلى كل من ترك واجباً عمداً أو سهواً أو جهلاً كرمي الجمار أو المبيت ليالي منى وطواف الوداع ونحو ذلك - دم يُذبح في مكة المكرمة ويُقسم على الفقراء .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٦/١٢٥ - ١٥٣)

وقال أيضاً : قال ابن عباس رضي الله عنهما : «من ترك نسكاً أو نسيه فليهرق دمًا» فهذا الأثر هو عمدة من أوجب الدم في سائر واجبات الحج ، وهو أثر صحيح ، وقد روي مرفوعاً إلى النبي ﷺ ولكن الموقوف أصح ، والأقرب أنه في حكم الرفع ؛ لأن مثل هذا الحكم يبعد أن يقوله ابن عباس من جهة رأيه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٧/٣٩٧) ، وانظر أيضاً (١٧/١٧٩ ، ٣٦٠ ، ٣٩٨) ، والفوائد الجلية (١٣٢)

ابن عثيمين رحمه الله : من ترك واجباً فعليه دم احتياطاً واستصلاحاً للناس (من أجل انضباط الناس وحملهم على فعل المناسك الواجبة) .

قال الشيخ : ما الدليل على أن تارك الواجب عليه دم ؟ .

هذا - أيضاً - يحتاج إلى دليل واضح يستطيع أن يواجه الإنسان ربه به ، إذا أوجب على عباد الله ما لم يوجبه الله عليهم ؛ لأن إيجاب ما لم يجب كإسقاط ما وجب أو أشد ؛ لأن إسقاط ما يجب تخفيف ، وإيجاب ما لم يجب تشديد ، والموافق

للإسلام التخفيف ، فإيجاب ما لم يجب أشد من إسقاط ما يجب ؛ لأنه أعظم ، وفيه قول على الله بلا علم ، وإشفاق على العباد ، وإسقاط ما وجب بمقتضى الاجتهاد ليس فيه إلا شيء واحد ، وهو إسقاط ما عسى أن يكون واجباً ، لكن هل فيه تكليف على العباد ؟

الجواب : لا ، وكذلك نقول في التحريم والتحليل ، فتحريم ما كان مباحاً أشد من إباحة ما عسى أن يكون حراماً .

والدليل على هذا قول صحابي جليل وهو ابن عباس - رضي الله عنهما - حيث قال : « من ترك شيئاً من نسكه ، أو نسيه فليهرق دماً » ، ومبنى هذا الاستدلال على أن مثل هذا القول لا يقال بالرأي ، فيكون له حكم المرفوع ؛ لأن الصحابي إذا قال قولاً أو فعل فعلاً لا يقال بالرأي ولا يفعل بالرأي حمل على أنه مرفوع حكماً ، ولا يرد على هذا القول الشبهة التي أثرت حول ما يخبر به عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - عن بني إسرائيل ، وأنه ممن عرف بالتساهل في النقل عنهم ، مع أن الأمر ليس بصحيح ، بل يشدد في النقل عنهم ، كما سبق ، كما أن هذا حكم وليس خبراً ، فعليه نقول ما يلي :

أولاً : هذا الحكم صدر من عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - وله حكم الرفع ؛ لأن مثله لا يقال بالرأي .

ثانياً : على فرض أن مثله يقال بالرأي وأن ابن عباس - رضي الله عنهما - اجتهد فأداه اجتهاده إلى وجوب الدم ، فإنه قول صحابي لم يظهر له مخالف فكان أولى بالقبول من قول غيره ، وهذا الاحتمال على تقدير أنه لم يثبت له حكم الرفع ، وأنه قاله بالاجتهاد .

وكيف يكون بالاجتهاد ؟

الجواب : لأنه ﷺ رأى أن ترك ما يجب كفعل ما يحرم ، كلاهما انتهاك للنسك ، وفعل ما يحرم ثبت بالنص القرآني أن فيه نسكاً ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ ۖ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ ۚ ﴾ [البقرة: ١٩٦] ، وابن عباس - رضي الله عنهما - اختار أكمل الثلاثة فقال : « من ترك شيئاً من نسكه أو نسيه فليهرق دماً » ، فيكون هذا الرأي مبنياً على اجتهاد ، وهو قياس انتهاك النسك بترك الواجب على انتهاكه بفعل المحذور ، فوجب الدم .

ونحن نقول : إن ثبت هذا من جهة النظر ، أي إن سلّم الدليل من جهة النظر ، وأن في ترك الواجب دماً فذاك ، وإن لم يسلم ، وقيل : الأصل براءة الذمة ، وقول الصحابي المبني على الاجتهاد كقول غيره من الناس فيقال : في إيجاب الدم بترك الواجب مصلحة ، وهي حفظ الناس عن التلاعب ، فلو قيل : ليس في ترك الواجب دم ، وأن في تركه الاستغفار والتوبة ، فأكثر الناس لا يهتمون ، يقول : أملاً لك أجواء مكة كلها إلى المدينة استغفاراً وتوبة ولا مانع عندي ، لكن لا تجعلني أخسر ، ولو خسين ريالاً ، فكثير من الناس يهمه المال أكثر من انتهاك النسك .

فلو قيل : إن هذا واجب ، ومن تركه فهو آثم ، وعليه التوبة والاستغفار ، فهل يحترم الناس هذا النسك ، كما لو قلنا إن فيه الدم تذبحه في مكة ، وتوزعه على الفقراء ؟

الجواب : لا ، لا يكون نظر الناس إلى الواجب سواء ؛ لهذا نرى إلزام الناس بذلك ، وإن كان ثبوته من حيث النظر والاستدلال فيه مناقشة واعتراض ، فنقول : إن هذا من باب تربية المسلمين على التزامهم بالواجب ، وما دما

مستندين إلى قول صحابي جليل دعا له النبي ﷺ « أن يفقهه الله في الدين ويعلمه التأويل » ، فإننا نرجو أن نكون قد أبرأنا ذمتنا بذلك ، والله يعلم المفسد من المصلح .

ولهذا نحن نفتي بأنه يجب على من ترك واجباً أن يذبح فدية يوزعها على الفقراء في مكة لهذا النظر الذي ذكرناه .

الشرح الممتع (٤٠٧/٧ - ٤٠٩)

وقال أيضاً : لعلنا لا نعارض في وجوب الدم على من ترك الواجب ، بمعنى عسى أن نلزمه بالدم ؛ لأنه لا دليل على إيجاب الدم على من ترك الواجب إلا أثر ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال : « من نسي شيئاً من نسكه ، أو تركه فليهرق دماً » ، فالرسول - عليه الصلاة والسلام - لم يرد عنه أن من ترك واجباً فعليه دم ، لكن هذا الأثر تلقاه العلماء بالقبول ، وقالوا : من ترك شيئاً من نسكه فعليه دم ، مع أنهم لا يقولون بإطلاقه ، ولو قلنا بإطلاقه ، لقلنا من ترك الاضطباع فعليه دم ، ومن ترك صلاة ركعتين خلف المقام فعليه دم ، ومن ترك الوقوف عند المشعر الحرام حتى يسفر فعليه دم ، فيحملونه على من ترك شيئاً من نسكه الواجب أو نسيه .

قالوا : وله ، - أي : لأثر ابن عباس - حكم الرفع ، ولكن قد يقال : هذا ليس له حكم الرفع ؛ لأن ما يثبت له حكم الرفع ما قاله الصحابي وليس للرأي فيه مجال ، وهنا ربما يكون للرأي فيه مجال ، فربما يرى ابن عباس - رضي الله عنهما - ، أنه إذا كان انتهاك النسك بفعل المحذور موجباً للدم ، فانتهاك النسك بترك المأمور مثله ، فيكون للرأي فيه مجال .

فلا يستقيم الاستدلال به على وجوب الدم بترك الواجب ، أو صيام عشرة أيام على من عدمه .

والذي يظهر لي أن من ترك واجباً فعليه دم احتياطاً واستصلاحاً للناس ؛ لأن كثيراً منهم قد يتساهل إذا لم يكن عليه شيء .

الشرح الممتع (١٨٨/٧ - ١٨٩)

وقال الشيخ أيضاً : الدليل على وجوب الدم الأثر المشهور عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال : « من ترك شيئاً من نسكه ، أو نسيه فليهرق دمأ » ، وهذا نسك واجب أمر به النبي ﷺ ، فيكون في تركه دم ، وهذا الأثر مشهور عند العلماء واستدلوا به ، وبنوا عليه وجوب الفدية بترك الواجب ، وقالوا في تقرير هذا الدليل : إن هذا قول صحابي ليس للرأي فيه مجال فوجب العمل به ؛ لأن قول الصحابي الذي ليس للرأي فيه مجال يكون له حكم الرفع .

وقال بعض العلماء : يمكن أن يكون صادراً عن اجتهاد ، ويكون للرأي فيه مجال ، وجهه أن يقيس ترك الواجب على فعل المحرم ، أي فعل محظورات الإحرام التي فيها دم ؛ لأن في الأمرين معاً انتهاكاً لحزمة النسك ، فترك الواجب انتهاك لحزمة النسك ، وفعل المحذور انتهاك لحزمة النسك ، فيكون ابن عباس - رضي الله عنهما - بنى هذا الحكم على اجتهاد ، وإذا بناه على اجتهاد ، فإنه يكون قول صحابي وليس مرفوعاً .

ويبقى النظر ، هل قول الصحابي حجة ؟

الجواب : فيه خلاف بين العلماء مشهور في أصول الفقه ، وهو عند الإمام أحمد - رحمه الله - حجة ما لم يخالف نصاً أو قول صحابي ، فإن خالف نصاً فلا عبرة به ، العبرة بالنص ، وإن خالف قول صحابي طلب الترجيح بين القولين .

إذا المسألة على هذا التقرير تكون من باب الاجتهاد ، ونحن نفعي الناس بالدم ، وإن كان في النفس شيء من ذلك ، لكن من أجل انضباط الناس ، وحملهم على فعل المناسك الواجبة بإلزامهم بهذا الشيء ؛ لأن العامي إذا قلت له : ليس عليك إلا أن تستغفر الله وتتوب إليه ، سهل الأمر عليه ، مع أن التوبة النصوح أمرها صعب .

الشرح الممتع (٣٦٧/٧ - ٣٦٨) وانظر أيضاً مجموع فتاوى ورسائل (٤٠٣/٢٣ - ٤٠٤) ، ولقاءات الباب المفتوح (١/ ١١٢ - ١١٣)

تنبيه : ما أشار إليه الشيخ من الإلزام بالفدية في ترك الواجب ، من أجل انضباط الناس ، واستصلاحاً لهم ، وتربية لهم على الالتزام بالواجب ، هو ما سار عليه الشيخ في فتاويه .

انظر على سبيل المثال : مجموع فتاوى ورسائل (٢٢ / ١٤١ ، ٢٢٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٧٠ ، ٤٧٨ ، ٤٨١) ، (٢٣ / ٢١٢ - ٤٠٠ - ٤٠٣)

الألباني رحمه الله : لا نجد ما يوجب الدم إلا ما هو معلوم بالأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة .

قال الشيخ حسين بن عودة العوايشة : قال شيخنا - رحمه الله - لنا في بعض مجالسه : « ليس لموجبي الدماء أي مستند من الكتاب والسنة ، اللهم إلا أثر عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - يرويه الإمام أبو بكر البيهقي في كتابه « السنن الكبرى » بالسند الصحيح عنه أنه قال : « من نسي أو أخطأ في نُسك ؛ فعليه دم » .

وقد روي هذا الأثر موقوفاً ، وهو صحيح ، وروي مرفوعاً ؛ ولا يصح ؛ مع أن ابن عباس تفرد في هذا الرأي ، ولا نعلم من وافقه من أصحاب آخرين .

فنحن نجد فيه توسعاً يخالف بعض الأحاديث الصحيحة ، كمثّل حديث ذلك الأعرابي الذي سمعه النبي ﷺ يلبي بالعمرة ، وهو متضمخ بالطيب وعليه جبة ؛

فأمره - عليه الصلاة والسلام - بأن يخلع الجبة أو القميص وأن يغسل عنه الطيب ، وقال له : « اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك » ؛ ولم يأمره بدم ، مع أن الذي فعله يدخل في كلام ابن عباس - رضي الله عنهما - ولا نجد ما يوجب الدم إلا ما هو معلوم بالأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة ... » .

الموسوعة الفقهية الميسرة (٢٩٧/٤ - ٢٩٨)

وفي موضع آخر ذكر الشيخ أن من تعمد تجاوز الميقات بغير إحرام ناوياً العمرة فهو آثم ، ثم أشار إلى خلاف العلماء في إيجاب الدم على من فعل ذلك ثم قال : أكثر العلماء يوجبون عليه الدم ما دام أنه تعمد تجاوز الميقات بغير عذر شرعي ، أما أنا شخصياً فلا أطمئن لإيجاب الدم على كل خطأ يرتكبه المحرم بالحج أو العمرة ، مهما كان هذا الإثم كثيراً ، إلا إذا كان هناك نص شرعي يوجبه .

بينما الناس يتوسعون في هذا ، أنه إذا خالف عامداً أو ناسياً أو جاهلاً ؛ فعليه الدم ، ويحتجون لهذا بأثر عن عبد الله بن عباس ، وهو في الحقيقة صحيح الإسناد ، ولكن نحن نجد في « صحيح البخاري » ما ينافي ذلك في قصة الأعرابي الذي سمعه الرسول ﷺ يلبي بالعمرة ، وهو عليه جبة متضخماً بالخلق ، فأمره ﷺ بأن ينزع الجبة ، وأن يغسل عنه الخلق ، وأن يصنع في عمرته ما يصنع في حجه ، ولم يأمره بكفارة .

ولهذا نقول : إذا تعدى الميقات بغير إحرام ناوياً العمرة ، فعليه إثم بدون شك ، وعليه دم عند بعض العلماء ، ونحن لا نرى الدم .

فتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (١٢٤)



باب الأضحية

المسألة الأولى : حكم الأضحية

ابن باز رحمه الله : الأضحية سنة مؤكدة وليست واجبة .

سئل الشيخ : ما حكم الأضحية ، وعلى من تجب ، وهل هناك فرق بين الأضحية والهدي ، وهل الأضحية تجب على الحجاج أم لا ، وكيف ومتى وأين ضحى رسول الله ، ﷺ ، كما نرجو من سماحتكم التعليق على ما روي عن رسول الله ، ﷺ : « من كان عنده سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا » .

فأجاب : الأضحية سنة مؤكدة في أصح قولي أهل العلم ، وتتأكد على من عنده سعة من المال لأنها من أكد أنواع العبادات المشروعة يوم عيد الأضحى وأيام التشريق ، وقد داوم عليها النبي ﷺ في المدينة ، فكان يضحى كل سنة بكبشين أملحين أقرنين ، كما ثبت ذلك في الصحيحين من حديث أنس ؓ والفرق بينها وبين الهدي أن هدي التمتع والقران واجب من واجبات الحج ، لقول الله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] . أما الأضحية فلا تجب على الصحيح ؛ لعدم ورود نص صحيح صريح يفيد الوجوب... ، أما حديث : « من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا » ؛ فقال عنه الحافظ في البلوغ : رواه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم ورجح الأئمة غيره وقفه . ومع ذلك فليس صريحاً في الإيجاب لو صح رفعه ، فقد صح عنه ﷺ ، أنه قال : « من أكل ثوماً أو بصلاً فلا يقربن مصلانا » ، ولم ير أهل العلم أن ذلك يوجب تحريم الثوم والبصل ، وإنما احتجوا به على كراهة حضوره الصلاة مع المسلمين لما في ذلك مع الأذية لهم بسبب الرائحة الكريهة ، والله ولي التوفيق ..

وقال الشيخ : ولم يرد في الأدلة الشرعية ما يدل على وجوبها ، والقول بالوجوب قول ضعيف .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٨ / ٣٦) ، وانظر أيضاً ، (١٦ / ١٥٦) ، (١٨ / ٣٧ - ٤٢)

وقال الشيخ أيضاً : الأضحية سنة مؤكدة وليست بواجبة ، وحديث (من وجد سعة فلم يضح) ضعيف ، فلا تجب على الموسر ولا غيره

الحلل الإبريزية (٤ / ١٣٠)

ابن عثيمين رحمه الله : الأضحية سنة مؤكدة للقادر عليها .

سئل الشيخ : ما القول الصحيح في حكم الأضحية ؟

فأجاب : الذي يظهر لي : أن الأضحية ليست بواجبة ولكنها سنة مؤكدة ، يكره للقادر تركها .

لقاءات الباب المفتوح (١ / ٩٨) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٢٥ / ١٥)

وقال الشيخ أيضاً : الصحيح أن الأضحية ليست واجبة وأنها سنة ، لكنه يكره للقادر أن يدعها .

مجموع فتاوى ورسائل (٢٥ / ٦٣) ، وانظر أيضاً (٢٤ / ١٨٣) ، (٢٥ / ١٠ ، ١٧ ، ١٠٤ ، ١٨١)

تنبيه : في موضع آخر قال الشيخ : القول بوجوب الأضحية أظهر من القول بعدم الوجوب لكن بشرط القدرة .

قال الشيخ : هل الأضحية واجبة أو سنة يكره تركها ، أو سنة لا يكره تركها ؟ في هذا أقوال للعلماء :

المذهب : أنها سنة ، ويكره للقادر أن يدعها .

القول الثاني : أن الأضحية واجبة ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ورواية عن الإمام أحمد - رحمهما الله - ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - حيث قال : إن الظاهر وجوبها ، وأن من قدر عليها فلم يفعل فهو آثم ؛ لأن الله

- سبحانه وتعالى - ذكرها مقرونة بالصلاة في قوله : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْزَرْ ۖ ﴾ [الكوثر: ٢] ، وفي قوله : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢] وأبدى فيها وأعاد بذكر أحكامها وفوائدها ومنافعها في سورة الحج ، وشيء هذا شأنه ينبغي أن يكون واجباً وأن يلزم به كل من قدر عليه .

وهي من نعمة الله على الإنسان أن يشرع الله له ما يشارك به أهل موسم الحج ؛ لأن أهل الموسم لهم الحج والهدي ، وأهل الأمصار لهم الأضحية ، ولهذا نجد من فضل الله ورحمته أنه جعل لأهل الأمصار نصيباً مما لأهل المناسك ، مثل اجتناب الأخذ من الشعر والظفر في أيام العشر؛ من أجل أن يشارك أهل الأمصار أهل الإحرام بالتعبد لله تعالى بترك الأخذ من هذه الأشياء ؛ ولأجل أن يشاركوا أهل الحج بالتقرب إلى الله - تعالى - بذبح الأضاحي ؛ لأنه لولا هذه المشروعية لكان ذبحها بدعة ، ولنهى الإنسان عنها ، ولكن الله شرعها لهذه المصالح العظيمة .

فالقول بالوجوب أظهر من القول بعدم الوجوب ، لكن بشرط القدرة ، وأما

العاجز الذي ليس عنده إلا مؤنة أهله أو المدين ، فإنه لا تلزمه ، بل إن كان عليه

دين ينبغي له أن يبدأ بالدين قبل الأضحية .

الشرح الممتع (٤٢١/٧ - ٤٢٣)

وقال الشيخ أيضاً : والقول بالوجوب للقادر قوي ؛ لكثرة الأدلة الدالة على

عناية الشارع بها ، واهتمامه بها فالقول بالوجوب قوي جداً ، فلا ينبغي للإنسان

إذا كان قادراً أن يدعها .

الشرح الممتع (٤٧٩/٧)

الألباني رحمه الله : الأضحية واجبة .

سئل الشيخ : قلت بوجوب الأضحية في عيد الأضحي على المقيم ، فهل يجب

على من يمتلك قيمته أم على الذي عنده نصاب الزكاة ؟

فأجاب : الأضحية تجب كأي حكم شرعي للمستطيع ، وليس هناك قيد أو نصاب إذا ما تحقق وجبت الأضحية وإلا فلا ، وحديث الرسول ﷺ الذي هو من أدلتنا في القول بالوجوب حيث قال : (من وجد سعة) .

الحاوي من فتاوى الشيخ الألباني (٤٤٠) ، وانظر تعليقات الشيخ على كتاب إصلاح المساجد للقاسمي (٢١) تعليق رقم (١٥)



المسألة الثانية : حكم الأضحية عن الميت (إن لم يكن أوصى بها)

ابن باز رحمه الله : الأضحية عن الميت مشروعة .

سئل الشيخ : ما حكم الأضحية ، وهل تجوز عن الميت ؟

فأجاب : الأضحية سنة مؤكدة في قول أكثر العلماء ؛ لأنه ﷺ ضحى وحث أمته على الأضحية ، والأصل أنها مطلوبة في وقتها من الحي عن نفسه وأهل بيته ، وله أن يشرك في ثوابها من شاء من الأحياء والأموات .

أما الأضحية عن الميت فإن كان أوصى بها في ثلث ماله مثلاً أو جعلها في وقف له وجب على القائم على الوقف أو الوصية تنفيذها ، وإن لم يكن أوصى بها ولا جعل لها وقفاً وأحب إنسان أن يضحى عن أبيه أو أمه أو غيرهما فهو حسن . ويعتبر هذا من أنواع الصدقة عن الميت ، والصدقة عنه مشروعة في قول أهل السنة والجماعة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٤٠/١٨)

وسئل الشيخ : ما قولكم في الأضحية عن الميت بدون وصية ، هل يجوز أن يشترك فيها الأحياء مع الأموات أم لا ؟

فأجاب : الأضحية سنة مؤكدة إلا إذا كانت وصية ، فإنه يجب تنفيذها . ويشرع للإنسان أن يبر ميتة بالأضحية ، ويجوز أن يشترك الأموات مع الأحياء من أهل بيت المضحى ، والأصل في ذلك : حديث أنس رضي الله عنه : « ضحى النبي ﷺ بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر » متفق عليه .

وفي رواية أخرى : بيان أنه ذبح أحدهما عنه وعن أهل بيته ، والثاني عمن وحّد الله من أمته ، وذلك يشمل الحي والميت .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٤١/١٨) ، وانظر أيضاً (٢٥٦/١٣) ، (١٥٦/١٦) (٤٢/١٨) ، وفتاوى إسلامية (٣٢١/٢) ، وفتاوى نور على الدرب (٢٠٥٩/٤)

ابن عثيمين رحمه الله : لا تشرع التضحية عن الميت استقلالاً (أفراد الميت بالأضحية بدون وصية منه ليس من السنة) .

قال الشيخ : مسألة : هل الأضحية مشروعة عن الأموات أو عن الأحياء ؟

الجواب : مشروعة عن الأحياء ، إذ لم يرد عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة فيما أعلم أنهم ضحوا عن الأموات استقلالاً ، فإن رسول الله ﷺ مات له أولاد من بنين أو بنات في حياته ، ومات له زوجات وأقارب يحبهم ، ولم يضح عن واحد منهم ، فلم يضح عن عمه حمزة ولا عن زوجته خديجة ، ولا عن زوجته زينب بنت خزيمة ، ولا عن بناته الثلاث ، ولا عن أولاده ، ولو كان هذا من الأمور المشروعة لبينه الرسول ﷺ في سنته قولاً أو فعلاً ، وإنما يضح الإنسان عنه وعن أهل بيته . وأما إدخال الميت تبعاً فهذا قد يستدل له بأن النبي ﷺ «ضحى عنه وعن أهل بيته » ، وأهل بيته يشمل زوجاته اللاتي متن واللاتي على قيد الحياة ، وكذلك ضحى عن أمته ، وفيهم من هو ميت ، وفيهم من لم يوجد ، لكن الأضحية عنهم استقلالاً لا أعلم لذلك أصلاً في السنة .

الشرح الممتع (٤٢٣/٧) وانظر (٤٨٠/٧) ، ولقاءات الباب المفتوح (٤٢٢/١) ، (١٤٥/٣) ، وفتاوى إسلامية (٣٢٢/٢) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١٦٥/٢ - ١٦٦)

وفي موضع آخر قال الشيخ : الأضحية مشروعة للأحياء وليس للأموات ، فإن النبي ﷺ ضحى عنه وعن أهل بيته ، والصحابة رضوا عنه كان الرجل يضح بالشاة عنه

وعن أهل بيته ، ولم أعلم إلى ساعتي هذه أن النبي ﷺ ضحى عن أحد من أمواته ، فقد مات له أقارب من أعز الناس عليه ، استشهد عمه حمزة ؓ في أحد ، وماتت زوجته خديجة رضي الله عنها ، وماتت بناته وأولاده ؓ ، ما عدا فاطمة رضي الله عنها ، ولم يضح عن واحد منهم أبداً ، ولم أعلم إلى ساعتي هذه أن أحداً من الصحابة ؓ ضحى عن أمواته ، فلم يكن من هدي الرسول عليه الصلاة والسلام ولا من هدي الصحابة إفراد الميت بالأضحية ومن وجد شيئاً من هذا فليخبرنا به . ولهذا نقول : الأصل في مشروعية الأضحية أن تكون عن الأحياء لا عن الأموات .

وقد اختلف العلماء هل تشرع عن الميت أم لا تشرع :

والجواب : قال بعض العلماء : أنها ليست بمشروعة ، وقال آخرون : بل هي كالصدقة فقاسوها قياساً على الصدقة لأنه لم يجدوا لها أصلاً في السنة ، ولا شك أن الصدقة جاءت السنة بجوازها ، فقد جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن أمي افتلتت نفسها وإنها لو تكلمت لتصدق ، أفأتصدق عنها ؟ قال : « نعم » ، واستأذنه أبو لبابه ؓ أن يتصدق بمخرافه أي بنخله لأنه وقد مات فأذن له .

أما أن أحداً من الصحابة ضحى عن أمه أو استأذن النبي ﷺ أن يضحى عن أمه فهذا لم يرد .

والأضحية عن الميت تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أضحية أوصى بها الميت ، فهنا نعمل بها ونضحى للميت لو صيته ، وهذه الأضحية لا إشكال فيها ؛ لأنها تنفيذ أمر أوصى به الميت .

القسم الثاني : أن يضحى عن الميت تبعاً ، مثل أن يضحى الإنسان عنه وعن أهل بيته وينوي كل أقاربه الأحياء منهم والأموات وهذا أيضاً جائز ويمكن أن

يقال : إن قول النبي ﷺ « اللهم هذا عن محمد وآل محمد » يشمل الحي والميت منه ولكن الميت هنا دخل تبعاً والشيء الذي يتبع ليس كالشيء الذي يستقل .

القسم الثالث : أن يضحى للميت استقلالاً بدون وصية ، فهذا هو ما ذكرته بأنه لا دليل عليه لا عن الرسول ﷺ ولا عن الخلفاء الراشدين ؓ أنهم ضحوا لأحد من الأموات استقلالاً بدون وصية .

مجموع فتاوى ورسائل (١٩٥/٢٥ - ١٩٧) ، وانظر أيضاً (١٠/٢٥ ، ١١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ - ٢٨ ، ١١١ - ١١٢ ، ١١٥ - ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٠ - ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٧٢)



العقيدة

المسألة الأولى : حكم العقيدة

ابن باز رحمه الله : العقيدة سنة مؤكدة وليست واجبة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٤٢٤/١٣) ، (٤٨/١٨) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٨٥) ، والحل الإبريزية (١١٦/٤) ، والفوائد الجلية (١٦٥)

ابن عثيمين رحمه الله : العقيدة سنة مؤكدة .

الشرح الممتع (٤٩١/٧) ، وفتاوى إسلامية (٣٢٤/٢) ، ولقاءات الباب المفتوح (٤٩٧/١) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٢٠٢/٢٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٨٤)

الألباني رحمه الله : العقيدة واجبة .

التعليقات على التكميل (٦٤/٢)



المسألة الثانية : حكم التسمي بعبد المطلب

ابن باز رحمه الله : التسمي بعبد المطلب جائز .

قال الشيخ : ولا يجوز في التسمية التعييد لغير الله كعبد النبي وعبد الكعبة وعبد الحسين ونحو ذلك لأن الجميع عبيد الله - سبحانه - فلا يجوز التعييد لغيره .
وقد نقل العالم المشهور أبو محمد بن حزم اتفاق العلماء على تحريم التعييد لغير الله ما عدا عبد المطلب ، لأن النبي ، ﷺ ، أقر هذا الاسم في بعض الصحابة رضي الله عنهم جميعاً .

فتاوى إسلامية (٣/٢٢١-٢٢٢)

وقال الشيخ أيضاً : أما عبد المطلب فالتسمي به جائز بصفة استثنائية ، لأن النبي ﷺ أقر بعض الصحابة على هذا الاسم .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٨/٥٣) ، والفوائد الجلية (١٩٣) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١/٤٠)

ابن عثيمين رحمه الله : لا يجوز أن يسمى الإنسان ابنه بعبد المطلب .

قال الشيخ : وبالنسبة لعبد المطلب مستثنى من الإجماع على تحريمه ؛ فهو مختلف فيه ، فقال بعض أهل العلم : لا يمكن أن نقول بالتحريم والرسول ﷺ قال :
« أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب »

فالنبي ﷺ لا يفعل حراماً ؛ فيجوز أن يُعبد للمطلب إلا إذا وجد ناسخ ، وهذا تقرير ابن حزم رحمه الله ، ولكن الصواب تحريم التعييد للمطلب ؛ فلا يجوز لأحد أن يسمى ابنه عبد المطلب ، وأما قوله ﷺ : « أنا ابن عبد المطلب » ؛ فهو من باب الإخبار وليس من باب الإنشاء ، فالنبي ﷺ أخبر أن له جداً اسمه عبد المطلب ، ولم يرد عنه ﷺ أنه سمى عبد المطلب ، أو أنه أمر أحد صحابته بذلك ، ولا أنه أقر

أحداً على تسميته عبد المطلب ، والكلام في الحكم لا في الإخبار ، وفرق بين الإخبار وبين الإنشاء والإقرار، ولهذا قال النبي ﷺ : « إنما بنو هاشم وبنو عبد مناف شيء واحد » ولا يجوز التسمي بعبد مناف .

القول المفيد على كتاب التوحيد (٣/٨١ - ٨٢) ، وانظر أيضاً الشرح الممتع (٧/٤٩٧) ، والتعليق على المنتقى (١/١٩٣)



المسألة الثالثة : حكم التكني بأبي القاسم

ابن باز رحمه الله : يجوز التكني بأبي القاسم ، ويجوز الجمع بين اسمه وكنيته بعد

وفاته ﷺ .

تعليقات الشيخ على زاد المعاد (٢/ ٣٤٨) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٨٥) ، والطل الإبريزية (٢/ ٢١٤) ، (٨/٣)

ابن عثيمين رحمه الله : التكني بأبي القاسم لا بأس به بعد وفاة النبي ﷺ .

مجموع فتاوى ورسائل (٢٤٧/٢٥)

الألباني رحمه الله : التكني بأبي القاسم غير جائز ، سواء كان اسمه محمداً أم لا .

ذكر الشيخ في سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث أبي هريرة ؓ مرفوعاً : (لا

تجمعوا بين اسمي وكنيتي) ، وذكر تحته حديثي أبي هريرة وجابر بن عبد الله :

(تسموا باسمي ، ولا تكونوا بكنيتي) .

ثم قال : لقد اختلف العلماء في مسألة التكني بأبي القاسم على مذاهب ثلاثة ،

حكاها الحافظ في «الفتح» ، واستدل لها وناقشها ، وبين ما لها وما عليها ، ولست

أشك بعد ذلك أن الصواب إنما هو المنع مطلقاً ، وسواء كان اسمه محمداً أم لا ،

لسلامة الأحاديث الصحيحة الصريحة في النهي ، عن المعارض الناهض كما تقدم .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦/ ١٠٨١) تحت الحديث رقم (٢٩٤٦) ، وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة (١١/ ٢/ ٨٢٣)



كتاب الجهاد

مسألة : حكم الاستعانة بالكفار في قتال الكفار

ابن باز رحمه الله : يجوز الاستعانة بالكفار في قتال الكفار .

قال الشيخ : وأما ما وقع من الحكومة السعودية من طلب الاستعانة من دول شتى للدفاع وحماية أقطار المسلمين ؛ لأن عدوهم لا يؤمن هجومه عليهم ، كما هجم على دولة الكويت ، فهذا لا بأس به ، وقد صدر من هيئة كبار العلماء - وأنا واحد منهم - بيان بذلك أذيع في الإذاعة ونشر في الصحف ، وهذا لا شك في جوازه ، إذ لا بأس أن يستعين المسلمون بغيرهم للدفاع عن بلاد المسلمين وحمايتهم وصد العدوان عنهم ، وليس هذا من نصر الكفار على المسلمين الذي ذكره العلماء في باب حكم المرتد ، فذاك أن ينصر المسلم الكافر على إخوانه المسلمين ، فهذا هو الذي لا يجوز ، أما أن يستعين المسلم بكافر ليدفع شر كافر آخر أو مسلم معتد ، أو يخشى عدوانه فهذا لا بأس به .

وقد ثبت عنه عليه السلام أنه استعان بدروع أخذها من صفوان بن أمية استعارها منه - وكان صفوان كافراً - في قتاله لثقيف يوم حنين ، وكانت خزاعة مسلمها وكافرها مع النبي ﷺ في قتاله لكفار قريش يوم الفتح ، وصح عنه ﷺ أنه قال : « إنكم تصالحون الروم صلحاً آمناً ، ثم تقاتلون أنتم وهم عدواً من ورائكم » فهذا معناه الاستعانة بهم على قتال العدو الذي من روائنا .

والمقصود أن الدفاع عن المسلمين وعن بلادهم يجوز أن يكون ذلك بقوة مسلمة ، وبمساعدة من نصارى أو غيرهم عن طريق السلاح وعن طريق الجيش الذي يعين المسلمين على صد العدوان عنهم ، وعلى حماية بلادهم من شر أعدائهم ومكائدهم .

والله جل وعلا يقول في كتابه العظيم: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١] فأمرنا بأخذ الحذر من أعدائنا ، وقال عز وجل: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠] أي للأعداء الكفار : ﴿مَا أَسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] ، وهكذا من يعتدي علينا ولو كان مسلماً أو ينتسب إلى الإسلام فإذا خشي المسلمون عدوانه جاز لهم أيضاً أن يستعينوا بمن يستطيعون الاستعانة به ؛ لصد عدوان الكافر ولصد عدوان المعتدي وظلمه عن بلاد المسلمين وعن حرمتهم .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٨٩/١٨ - ١٩١)

وقال أيضاً : أما الاستعانة ببعض الدول الكافرة لنصر المظلومين من المسلمين ضد الظالم ، والوقوف في صفهم ضده فهذا شيء لا حرج فيه ، وقد استعان النبي ﷺ بعبد الله بن أريقط الديلي وهو وثني في الدلالة على طريق المدينة حين هاجر إليها عليه الصلاة والسلام ، واستعان بدروع من صفوان بن أمية في حرب هوازن يوم حنين وهو كافر ، واستعان باليهود في تعمير مزارع خيبر بالنصف من ثمارها لما كان المسلمون مشغولين عنها بالجهاد ، والأدلة في ذلك كثيرة ، وهي دالة على جواز الاستعانة بمن يراه ولي الأمر من أهل الشرك على أهل الشرك عند الحاجة إلى ذلك ، وعند غلبة الظن في أن المستعان به ينفع المظلومين وينصرهم ولا يضرهم ، لما ذكرنا من الأدلة ، ولغيرها من الأدلة التي ذكرها أهل العلم في هذه المسألة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٨٩/١٨ - ٣٤٦)

وسئل الشيخ : يقول بعض الناس الذين يشككون في فتوى هيئة كبار العلماء بشأن الاستعانة بغير المسلمين في الدفاع عن بلاد المسلمين وقاتل حاكم العراق- بعدم وجود الأدلة القوية التي تدعمها .. فما تعليق سماحتكم على ذلك ؟

فأجاب : قد بينا ذلك فيما سبق وفي مقالات عديدة ، وبيننا أن الرب جل وعلا أوضح في كتابه العظيم : أنه سبحانه أباح لعباده المؤمنين إذا اضطروا إلى ما حرم عليهم أن يفعلوه ، كما قال تعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١١٩] ، ولما حرم الميتة والدم والخنزير والمنخنقة والموقوذة وغيرها قال في آخر الآية : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣] .

والمقصود أن الدولة في هذه الحادثة قد اضطرت إلى أن تستعين ببعض الدول الكافرة على هذا الظالم الغاشم ؛ لأن خطره كبير ، ولأن له أعواناً آخرين ، لو انتصر لظهروا وعظم شرهم ؛ لهذا رأت الحكومة السعودية وبقية دول الخليج أنه لا بد من دول قوية تقابل هذا العدو الملحد الظالم ، وتعين على صده وكف شره وإزالة ظلمه .

وهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية لما تأملوا هذا ونظروا فيه ، وعرفوا الحال بينوا أن هذا أمر سائع ، وأن الواجب استعمال ما يدفع الضرر ، ولا يجوز التأخر في ذلك ، بل يجب فوراً استعمال ما يدفع الضرر عن المسلمين ، ولو بالاستعانة بطائفة من المشركين فيما يتعلق بصد العدوان وإزالة الظلم ، وهم جاءوا لذلك ، وما جاءوا ليستحلوا البلاد ، ولا ليأخذوها ، بل جاءوا لصد العدوان وإزالة الظلم ثم يرجعون إلى بلادهم .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٨/ ٢٣٩- ٢٤٠) وانظر أيضاً (١٨/ ١٦٨- ١٦٩ ، ١٨٣- ١٨٤ ، ٢١٨- ٢١٩ ، ٢٢٤- ٢٢٧ ، ٢٥٩- ٢٦٩ ، ٢٩٠- ٢٩١ ، ٣٠٥- ٣٠٧ ، ٣٣٧- ٣٣٨) ، وتقييد الشوارد من القواعد والفوائد (١٤٢)

ابن عثيمين رحمه الله : يجوز الاستعانة بالكفار في حال الضرورة .

تكلم الشيخ عن الاستعانة بالكفار على عدو للمسلمين يقاتلونه قتال طلب ، وبين أن هذه في الأصل حرام ، ولكن إذا دعت الضرورة إلى الاستعانة بالكافر وكان مأموناً فلا بأس بذلك ، ثم ذكر الصورة الثانية في الاستعانة بالكفار فقال :
الاستعانة بهم في الدفاع عن البلد إذا اضطر المسلمون إليهم ، وهذا أولى بالجواز من الأول ، بل قد يكون مطلوباً على سبيل الوجوب أو على سبيل الاستحباب حسب خطر المهاجم ، ولهذا قال أهل العلم : « إن الجهاد في هذه الحال فرض عين يجب حتى على النساء والشيوخ والصبيان القادرين » . وقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ۖ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ ۚ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ۖ ﴾ [البقرة: ١٩١] فأمر بقتل من قاتلنا في المسجد الحرام مع أن القتال عنده حرام ، لكن الدفاع له شأن آخر .

ولكن متى قلنا بجواز الاستعانة بهم في حال الضرورة ، فإن الواجب أن تتقدر بقدرها ، وأن يرحلوا عن البلد من حين الاستغناء عنهم ؛ لأن بقائهم في الجيش ، جيش المسلمين ، يؤدي يقيناً أو ظناً غالباً إلى فساد كبير ، لا سيما مع كثرتهم وشعورهم ، أو إعطائهم الشعور بأنهم المنقذون الحامون وأنهم أبطال المعركة ، فإن هذا يؤدي إلى علوهم واستكبارهم واستعبادهم الجيش الإسلامي ومن وراءه .

مجموع فتاوى ورسائل (٢٥/ ٤٢٨) ، وانظر أيضاً (٢٥/ ٤١٢ - ٤٢١)

وفي موضع آخر تكلم الشيخ عن المراد بموالاة الكفار وتوليهم ثم قال :
وأما الاستعانة بهم فهذا يرجع إلى المصلحة ، إن كان في ذلك مصلحة فلا بأس ، بشرط أن نخاف من شرهم وغائلتهم ، وألا يخذعونا ، وإن لم يكن في ذلك مصلحة فلا يجوز الاستعانة بهم لأنهم لا خير فيهم .

لقاءات الباب المفتوح (٢٠/٣)

الألباني رحمه الله : لا يجوز الاستعانة بالكفار في جهاد الكفار .

في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة خرج الشيخ حديث الزهري (أن النبي ﷺ كان يغزو باليهود فيسهم لهم كسهم المسلمين) ثم قال : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرسال الزهري إياه أو إعضاله ، فإنه تابعي صغير ، أكثر رواياته عن الصحابة بالواسطة ؛ ولهذا قال البيهقي عقبه :

« فهذا منقطع .. قال الشافعي : والحديث المنقطع عندنا لا يكون حجة » . وقال

الحافظ في « التلخيص » (١٠٠ / ٢) : « والزهري مراسيله ضعيفة » .

وأشد ضعفاً منه ما أخرجه البيهقي من طريق الحسن بن عمار عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما : أنه قال :

استعان رسول الله ﷺ بيهود بني قينقاع فرضخ لهم ، ولم يسهم لهم ، وقال البيهقي : « تفرد بهذا الحسن بن عمار ، وهو متروك ، ولم يبلغنا في هذا حديث صحيح ، وقد روينا قبل هذا في كراهية الاستعانة بالمشركون » .

قلت : يشير إلى قوله ﷺ : « إنا لا نستعين بمشرك » . رواه مسلم وغيره من حديث عائشة ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١١٠١) تحت حديث أبي حميد بنحوه ، وقد عارض البيهقي (٣٧ / ٩) به حديث ابن عمار هذا ؛ فإن فيه أنه ﷺ أبى أن يستعين ببني قينقاع ، وقال : « لا نستعين بالمشركون » . وقال البيهقي :

« وهذا الإسناد أصح » .

قلت : فإذا عرف ضعف حديث الترجمة ؛ فلا يجوز الاستدلال به على جواز الاستعانة بالكفار في قتال المشركين ، ولا سيما وهو مخالف لعموم حديث عائشة وما في معناه ، وقد اختلف العلماء في ذلك كما في « نيل الأوطار » (١٨٧ / ٧)

للسوكاني ، واختار هو المنع مطلقاً ، وأجاب عن أدلة من خالف بأنها لا تصح رواية كحديث الترجمة ، أو دراية كغيره ، فليراجعه من شاء ، وأيد المنع بقوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ١٤١] .

ومما يجب التنبيه عليه هنا أمران :

الأول : أن ما حكاه الشوكاني عن أبي حنيفة والشافعي من الجواز ليس على إطلاقه ، أما بالنسبة لأبي حنيفة - رحمه الله - ؛ فقد قال أبو جعفر الطحاوي في « مختصره » (ص/ ١٦٧) : « ولا ينبغي للإمام أن يستعين بأهل الذمة في قتال العدو ؛ إلا أن يكون الإسلام هو الغالب » .

وأما بالنسبة للشافعي رحمه الله ؛ فقال النووي في : « شرح مسلم » تحت حديث عائشة المتقدم : « فأخذ طائفة من العلماء به على إطلاقه. وقال الشافعي وآخرون : إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين ، ودعت الحاجة إلى الاستعانة به استعين به ؛ وإلا فيكره ، وحمل الحديثين على هذين الحالتين » .

قلت : يشير بهما إلى حديث عائشة ، وإلى حديث أن النبي ﷺ استعان بصفوان بن أمية قبل إسلامه .

فأقول : حديث الاستعانة بصفوان ليس معارضاً لحديث عائشة ؛ لأنه استعانة بسلاحه وليس بشخصه ، فهو كاستئجاره ﷺ ذلك المشرك الديلي عند هجرته ﷺ من مكة إلى المدينة مع أبي بكر ؛ ليدلها على الطريق - كما جاء في « صحيح البخاري » في « كتاب الإجارة » - ، وحديث صفوان مخرج في « الإرواء » (١٥١٣)

وحيث فلا حاجة للتوفيق بين الحديثين ، فإن صح حديث صريح في الاستعانة بالمشارك في القتال ؛ فالحمل المذكور لا بد منه ...

ثم قال : ويتلخص مما سلف أن الحديث ضعيف ، وأنه لا يثبت في الباب شيء ، مع معارضته لحديث عائشة الصحيح ، وأن الصواب من تلك الأقوال التي قيلت حوله قول ابن المنذر ومن وافقه : أنه لا يجوز الاستعانة مطلقاً ، وأن الذين قالوا بالجواز عند الحاجة قيدوه بشرطين :

أحدهما : أن يكون المستعان به من الكفار حسن الرأي في المسلمين .

والآخر : أن يكون المستعين بهم معه جماعة من المسلمين يستقل بهم في تطبيق الأحكام الشرعية على الذين استعان بهم ليكونوا مغلوبين لا غالبين .

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢٠٦/١/١٣ - ٢٠٩) ، وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة (٩٢/٣ - ٩٣) حديث رقم (١١٠١)



كتاب البيع

المسألة الأولى : حكم بيع كلب الصيد

ابن باز رحمه الله : الكلب لا يباع مطلقاً ولو كان للصيد .

علق الشيخ على حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه : (أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ، ومهر البغي ، وحلوان الكاهن) .

فقال : هذه الثلاث من أخبث الأشياء ، فالكلب لا يباع مطلقاً ولو كان للصيد .
وأما حديث : « إلا كلب صيد » فليس بشيء ، ولا يقوى على تقييد هذا الحديث .

وعلق الشيخ على حديث جابر رضي الله عنه قال : (نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب والسنور) فقال : يدل على تحريم بيع الكلب ، وكذلك السنور وهو الهر ، فلا يجوز أيضاً بيعه خلافاً للجمهور ، وذلك لهذا الحديث الصحيح . وأما زيادة إلا كلب صيد ، فقد قال النسائي : إنها منكورة . وهذا هو الصحيح . وأبو الزبير رواها بالعنعنة عند النسائي ، وهو متهم بالتدليس في غير الصحيحين .

الجامع لأحاديث البيوع (في حاشيته شروحات وتعليقات لسماحة الشيخ) (١٨ ، ١٩) تعليق (٢٤ ، ٢٦) ، وانظر أيضاً مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٩ / ١٩) ، والفوائد الجلية (١٥٠ - ١٥١) ، (١٨٣) ، والحل الإبريزية (١٩٩ / ٢)

ابن عثيمين رحمه الله : لا يصح بيع الكلب ، حتى وإن كان كلب صيد .

قال الشيخ : الكلب لا يجوز بيعه ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن بيعه مع أن الكلب يصلح للصيد ، أليس قد أباح النبي ﷺ اقتنائه لثلاثة أمور : الحرث ، والماشية ، والصيد ؟ ومع ذلك لا يجوز بيعه ، حتى لو باعه لهذا الغرض ، أي للصيد فإنه لا يجوز .

فإن قال قائل : كيف منع بيع الكلب مع ما فيه من المنافع ، ولم تمنع سباع البهائم التي تصلح للصيد ؟

قلنا : التفريق بالنص ، فالنبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب ، ولا يصح أن تقاس سباع البهائم التي تصلح للصيد عليه ، لدخولها في عموم قوله تعالى : ﴿ وَأَحْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ [البقرة : ٢٧٥] ؛ ولأنها أخف ضرراً من الكلب ، إذ إن الكلب إذا ولغ في إناء يجب أن يغسل سباعاً إحداها بالتراب ، وغيره من السباع لا يجب التسبيح فيه ولا التريب ، فظهر الفرق وامتنع القياس .

فإن قال قائل : أليس قد ورد فيما رواه النسائي، وغيره ، استثناء كلب الصيد ؟

قلنا : بلى ولكن المحققين من أهل الحديث والفقهاء قالوا : إن هذا الاستثناء شاذ فلا يعول عليه ، وأيضاً لو صح هذا الاستثناء لكان نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب من باب اللغو ؛ لأن كلباً لا يصاد به ولا ينتفع به في الحرث ، ولا الماشية ، لا يمكن أن يباع ، فلذلك تعين أن يكون النهي عن ثمن الكلب إنما هو في الكلب الذي ينتفع به ويباح اقتناؤه .

الشرح الممتع (١١٦/٨ - ١١٨) ، وانظر أيضاً (١١٣/٨) ، (٧٧/١١ ، ١٧٣) ، وشرح رياض الصالحين (٤١١/٦)

الألباني رحمه الله : كلب الصيد مستثنى من النهي عن ثمن الكلب ، فيجوز

بيعه .

أورد الشيخ في سلسلة الأحاديث الصحيحة (برقم ٢٩٧١) حديث جابر بن عبد الله الأنصاري مرفوعاً (نهى عن ثمن الكلب والسنور) .

وذكر الشيخ أن لهذا الحديث عن جابر ثلاث طرق منها طريق أبي الزبير ، وقد رواه عن أبي الزبير أربعة منهم :

حماد بن سلمة عنه بلفظ : « نهى عن ثمن السنور والكلب ؛ إلا كلب صيد » .

أخرجه النسائي (١٩٦/٢) ، وقال عقبه : « ليس هو بصحيح » .

قال الشيخ : كأن النسائي يعني زيادة « كلب الصيد » ، لتفرد حماد بن سلمة ، ومخالفته للطرق المتقدمة ولغيرها مما يأتي ، وللأحاديث الأخرى المحرمة لثمن الكلب تحريماً مطلقاً ، مثل حديث أبي مسعود البصري ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢١٩١) . لكن معنى الاستثناء صحيح دراية للأحاديث الصحيحة التي تبيح اقتناء كلب الصيد ، وما كان كذلك حل بيعه وحل ثمنه كسائر الأشياء المباحة ، كما حققه الإمام أبو جعفر الطحاوي في « شرح المعاني » (٢٢٥/٢ - ٢٢٩) ، فراجعه فإنه مهم .

ثم قال الشيخ في الحاشية : ثم وجدت له (يعني الحديث الذي فيه استثناء كلب الصيد) بعض الشواهد الأخرى فخرجته فيما يأتي برقم (٢٩٩٠) ، فثبت الاستثناء رواية أيضاً . والحمد لله .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (١١٥٥/٢/٦ - ١١٥٦) ، وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٦٤٠/٢/١٢) ، والتعليقات الرضوية (٣٤٧/٢)



المسألة الثانية : حكم الانتفاع بشحوم الميتة

ابن باز رحمه الله : لا يجوز الانتفاع بشحوم الميتة واستخدامها .

علق الشيخ على حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول وهو بمكة عام الفتح : « إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام » . فقيل : يا رسول الله أرايت شحوم الميتة فإنها يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس ؟ فقال : « لا ، هو حرام » .

قال الشيخ : وقد سئل عن شحوم الميتة وذكر له أنه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس ، فقال : لا ، هو حرام . وقد اختلف أهل العلم هل المحرم هو البيع ، أو الممنوع هو فعل هذه الأشياء فلا يجوز أن تطلى بها السفن لأنه وسيلة إلى بيعها ، وهذا الأخير هو ظاهر السياق . وذهب بعض المحققين إلى جواز فعل هذه الأشياء وأن المحرم هو بيعها ، لكن الصواب المنع من ذلك لأن استعمالها وسيلة إلى بيعها فتتلف ولا تستخدم .

الجامع لأحاديث البيوع (١١) تعليق رقم (١) ، والحل الإبريزية (٢٤٦/٢)

الألباني رحمه الله : الانتفاع بشحوم الميتة جائز .

نقل صديق حسن خان قول ابن القيم في إعلام الموقعين (في المراد بحديث جابر السابق ذكره) :

« وفي قوله « حرام قولان :

أحدهما : أن هذه الأفعال حرام .

والثاني : أن البيع حرام ؛ وإن كان المشتري يشتريه لذلك .

والقولان مبنيان على أن السؤال ؛ هل وقع عن البيع لهذا الانتفاع المذكور؟

أو عن الانتفاع المذكور ؟ والأول اختاره شيخنا ، وهو الأظهر .

فقال الشيخ الألباني تعليقا على ذلك : بل هو الحق ؛ لأن حديث جابر عند أحمد بلفظ : قال رجل : يا رسول الله ! فما ترى في بيع شحوم الميتة ؛ فإنها تدهن بها السفن ... الحديث .

وسنده صحيح ؛ وانظر «الفتح» (٣٣٧/٤) .

التعليقات الرضية (٣٥٠/٢)

ابن عثيمين رحمه الله : يجوز الانتفاع بها .

قال الشيخ : الأدهان النجسة لا يجوز بيعها ، ودليل ذلك قول النبي ﷺ : « إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام ، قالوا : أرأيت شحوم الميتة فإنه تطلى بها السفن ، وتدهن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس ؟ قال : لا ، هو حرام » أي : بيعها ، مع أنهم ذكروا أن الناس ينتفعون بها ، وهل يجوز الانتفاع بها ؟ الجواب : نعم ، يجوز الانتفاع على وجه لا تتعدى ، كأن تدهن بها الجلود ، وتطلى بها السفن ، ويستصبح بها الناس .

الشرح الممتع (١٢٣/٨ - ١٢٤)

وقال الشيخ : اختلف العلماء - رحمهم الله - في قوله : « لا ، هو حرام » فقليل : إنه البيع ؛ لأنه موضوع الحديث ، وهو المتحدث عنه : « إن الله حرم بيع الميتة » ، والصحابة إنما أوردوا الانتفاع بها ليسوَّغوا جواز بيعها ، ويبينوا أن هذه المنافع لا تذهب هدرًا فينبغي أن تباع ، فقال ، ﷺ « لا ، هو - أي البيع - حرام » . وهذا القول هو الصحيح أن الضمير في قوله : « هو حرام » يعود على البيع حتى مع هذه الانتفاعات التي عدها الصحابة - رضي الله عنهم - ؛ وذلك لأن المقام عن الحديث في البيع .

وقيل : « هو حرام » ، يعني الانتفاع بها في هذه الوجوه ، فلا يجوز أن تطلّى بها السفن ، ولا أن تدهن بها الجلود ، ولا أن يستصبح بها الناس ، ولكن هذا القول ضعيف .

والصحيح أنه يجوز أن تطلّى بها السفن ، وتدهن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس .

الشرح الممتع (١٢١/٨) ، وانظر أيضاً (١٢٦/٨ - ١٢٧) ، (٨٠/١ - ٨١)



باب الشروط في البيع

مسألة : حكم الجمع بين شرطين في البيع

ابن باز رحمه الله : لا يجوز شرطان في البيع .

قال الشيخ : يجوز بيع وشرط واحد إذا كان هذا الشرط شرعي ، كاشتراط الرسول ﷺ حملان بعير جابر ، ولا يجوز شرطان - لورود الحديث في النهي عن ذلك (لا شرطان في بيع) كحمل الخطب وتكسيه عند شرائه .

فوائد من دروس سماحة الشيخ (٥٧)

وعلق الشيخ على حديث (لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع) .

فقال : وأما هذه الرواية فقد فسرت بأن يذكر شرطين غير فاسدين ، كأن يقول : بعثك هذا الخطب على أن تحمله إلى الدار وعلى أن تكسره . وفسره بعضهم بشرطين فاسدين والنهي عن شرطين فاسدين أولى ، لكن الحديث عام سواء كان شرطان فاسدان أو غير فاسدين وذلك لأنه يوجب النزاع ، ولا حاجة إليه بخلاف الشرط الواحد فقد تدعو الحاجة إليه .

الجامع لأحاديث البيوع (٥٤) تعليق رقم (١٢٠) ، والحلل الإبريزية (٣١٧/٢)

ابن عثيمين رحمه الله : يجوز الجمع بين شرطين .

قال الشيخ : الصحيح جواز الجمع بين شرطين ، بل بين ثلاثة شروط وأربعة شروط حسب ما يتفقان عليه ، والحديث لا يدل على هذا بوجه من الوجوه ، وإنما المراد بقول النبي ﷺ : « ولا شرطان في بيع » ، الشرطان اللذان يلزم منهما محذور شرعي ، وهذا الجمع بين شرطين فيما ذكر ، لا يلزم منه محذور شرعي ، كالجهل ، والظلم ، والربا ، وما أشبه ذلك .

ويقال : ألستم تجيزون أن يشترط المشتري على البائع كون العبد مسلماً وكاتباً ؟
فسيقولون : بلى .

فنقول : هذان شرطان في البيع ، وأنتم تقولون : إن هذا جائز ، فأى فرق ؟! وعلى هذا فلو شرط حمل الخطب ، وتكسيه ، وإدخاله في المكان المعد له في البيت لكان هذا الشرط صحيحاً ولو كانت ثلاثة شروط ؛ لأنها شروط معلومة ، ولا تستلزم محذوراً شرعياً ، والأصل في المعاملات الحل والإباحة .

الشرح الممتع (٢٣٥/٨-٢٣٦)

وسئل الشيخ : أقرأ في كتاب البيوع من كتب الخبابة حديث الرسول ﷺ : (لا يجل شرطان في بيع) . كيف توجه هذا الحديث ؟

فأجاب : توجيه الحديث أن كلام النبي ﷺ يفسر بعضه بعضاً ولا تناقض فيه ، فالشرطان في بيع أن يقول البائع للشخص : بعث عليك هذه السلعة بعشرة مؤجلة بشرط أن تبعتها عليّ بثمانية نقداً .

فتنطبق المسألة على مسألة العينة ، ومسألة العينة هي أن يبيع الإنسان الشيء بثمن مؤجل ثم يشتريه ممن باعه عليه بأقل من ذلك نقداً ، مثل أن يقول : بعثك هذه السيارة بخمسين ألفاً إلى سنة ثم يشتريها منه بأربعين ألفاً نقداً . هذه مسألة العينة وهي حرام سواء اتفقا عليها قبل أم لم يتفقا عليها . ويفسر هذا الحديث - لا يجل سلف في بيع ، ولا شرطان في بيع - على أن المراد بالشرطين بيع العينة .

وأما ما ذهب إليه الفقهاء - رحمهم الله - من أنه إذا جمع بين شرطين فإن العقد لا يصح مثل أن يشترط على رجل حمل البضاعة وتنزيلها فإن هذا القول ضعيف . والصحيح أن الشروط إذا جمعت ألف شرط وهي معلومة يمكن الحصول عليها فإنها جائزة ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [سورة المائدة : ١٠] والأمر بالوفاء بالعقد يشمل الوفاء بأصل العقد وبما شرط فيه ؛ لأن الشروط في

العقد من أوصاف العقد ولقوله : « المسلمون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » . وهذا الحديث ، وإن كان في سنده كلام كثير ، لكن يؤيده حديث عائشة الثابت في الصحيحين أن النبي ﷺ قال : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » فمفهومه : كل شرط لا يخالف كتاب الله فهو حق .

لقاءات الباب المفتوح (١/٥٤٨ - ٥٤٩)



باب الحوالة

مسألة : من أحيل على مليء هل يجب على المحال قبول الحوالة ؟

ابن باز رحمه الله : يجب عليه قبول الحوالة .

تعليقاً على حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : « مطل الغني ظلم فإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع » .

قال الشيخ : إذا أحيل فإنه يحتال ويلزمه ذلك إذا كان الذي أحيل إليه مليء ، أما إذا لم يكن مليئاً فلا يلزمه ، ولكن لو رضي فلا بأس .

الجامع لأحاديث البيوع (١١٢) تعليق (٢٦٩)

وقال الشيخ : الحوالة أمر مشروع ، تحويل المدين دأته على شخص آخر ، فإن

كان مليئاً وجب التحول ، وإن لم يكن مليئاً فالمحال بالخيار إن شاء وإلا لا يلزمه .

وعلق الشيخ على الحديث السابق فقال : ظاهره الوجوب بشرط المليء وهو

القادر على المال ليس المماطل ، فإن كان مليئاً مماطلاً فليس بمليء فله شرطان :

١ - القدرة .

٢ - عدم المماطلة ، فلا بد من شرطين فإن لم تتحقق يرجع على المحيل .

الحلل الإبريزية (٢/٢٦٧)

الألباني رحمه الله : يجب عليه قبول الحوالة .

نقل صديق حسن خان كلام البغوي في « شرح السنة » :

(قوله : « أتبع أحدكم » بالتخفيف معناه : إذا أحيل أحدكم على مليء فليتبع ؛

أي : فليحتل ؛ أي : فليقبل الحوالة ، يقال : أتبعته غريمي على فلان ، فتبعه ؛

أي : أحلته ، فاحتال ، وقوله : « فليتبع » : ليس ذلك على طريق الوجوب ؛ بل

على طريق الإباحة ؛ أي : النذب ؛ إن اختار قبل الحوالة ، وإن شاء لم يقبل) . انتهى .

فعلق الشيخ الألباني على ذلك فقال : وهذا هو مذهب الجمهور ، وذهب أهل الظاهر ، وأكثر الحنابلة ، وأبو ثور ، وابن جرير إلى الوجوب ؛ وإليه ذهب الصنعاني في « سبل السلام » (٨٠ / ٣) ، وهو الأقرب ؛ لأنه لا دليل على صرفه إلى النذب .

التعليقات الرضية (٣ / ١٨٥ - ١٨٦)

ابن عثيمين رحمه الله : لا يجب قبول التحول .

قال الشيخ : إذا رضا المحتال فيه تفصيل : إن كان على مليء لم يُعتبر رضاه ، وإن كان على غير مليء اعتبر رضاه ، هذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد - رحمه الله - وهو ما مشى عليه المؤلف (مؤلف زاد المستقنع) ، بناء على أن الأمر في قوله : « فليحتل » للوجوب ، وعلى هذا فيجبر المحتال أن يتحول وتبرأ ذمة المحيل إذا كان المحال عليه مليئاً .

وذهب أكثر العلماء إلى اعتبار رضاه حتى وإن أحيل على مليء ، وقالوا : إن أمر النبي ﷺ في قوله : « فليحتل » ، على سبيل الاستحباب وليس على سبيل الوجوب ؛ لأنه من حسن الاقتضاء ، وأنا أميل إلى هذا القول وأنه لا يجب قبول التحول ؛ لأنه صاحب حق ، وأنت ربما تُحيلني على مليء قادر على الوفاء بقوله وماله وبدنه ، وأستطيع أن أحضره إلى مجلس الحكم ، لكن له احترام عندي ، إما أنه أخ ، أو قريب ، أو صديق ، أو ذو شرف وجاه ، فكيف تجبرني ؟ أو بالعكس ، فلا أنزل نفسي بمنزلة هذا السفیه مثلاً .

فالصواب أنه لا بد من رضا المختال سواء كان على مليء أم على غير مليء ،
وهو قول الجمهور .

الشرح الممتع (٢١٩/٩ - ٢٢٠) ، وانظر أيضاً شرح رياض الصالحين (٣٠٥/٦)



باب الإجارة

مسألة : حكم أخذ الأجرة على تعليم القرآن

ابن باز رحمه الله : لا حرج في أخذ الأجرة على تعليم القرآن .

سئل الشيخ : ما حكم أخذ الأجرة على تدريس القرآن الكريم في مدارس

تحفيظ القرآن الكريم ؟

فأجاب : لا حرج في ذلك في الصحيح ، ولا بأس في ذلك ؛ لأن في أخذ الأجرة إعانة له في الاستمرار على التعليم والصبر عليه ، ولأن كثيراً من الناس قد لا يستطيع أن يعلم من دون شيء ، لأنه ليس له دخل يقوم بحاله حتى يتفرغ للتعليم فإذا أعطي أجرة على ذلك تفرغ للتعليم ونفع الناس ، وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله » هذا يشمل التعليم ، فالتعليم هو أهم ما يطلبه ، أي تعليم الناس وتوجيههم وإرشادهم ، هذا يحفظ ، وهذا يعلم ، هذا من أهم المهمات ومن أفضل القربات ، فإذا أخذ الأجرة التي تعينه على هذا الأمر العظيم فلا بأس .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٧٤/٢٤ - ٣٧٥) وانظر أيضاً (٣٦٤/٥ - ٣٦٥) ، (٣٤٠/١٩) ، والفوائد الجلية (١٥٢) ، وفتاوى نور على الدرب (٣٣٠/١ - ٣٣١)

ابن عثيمين رحمه الله : تجوز الأجرة على تعليم القرآن .

قال الشيخ : يجوز أن يستأجر الإنسان لتعليم القرآن ، ويدل لذلك ما يأتي :

أولاً : قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب

الله » وهذا صريح .

ثانياً : أن الرسول ﷺ أجاز أخذ الجعل على الرقية في حديث اللديغ .

ثالثاً : أن النبي ﷺ زوج المرأة رجلاً ليس عنده صداق بما معه من القرآن ليعلمها فجعله عوضاً .

فإذا قال قائل : كيف تميزونه وهو قربة ؟

قلنا : نعم ، نميزه وهو قربة ؛ لأن إجازتنا إياه من أجل انتفاع المستأجر ، ولهذا لو أننا استأجرنا شخصاً ليقراً القرآن فقط لكانت الإجارة حراماً لا تصح ، أما التعليم فلا ؛ لأن المعلم يتعب ويلقن هذا الجاهل حتى يعرف وسيعيد عليه ما حفظ من القرآن بالتعاهد ، ففيه عمل مباح لشخص آخر ، إذاً القول الراجح أنه تجوز الأجرة على تعليم القرآن وذكرنا ثلاثة أدلة ، منها دليل لفظي ودليلان عمليان .

الشرح الممتع (١٠/١٠ - ١١) ، وانظر أيضاً (٧٠/٣ - ٧١)

الألباني رحمه الله : لا يجوز أخذ الأجرة على تعليم القرآن .

تعليقاً على حديث أبي سعيد الخدري في قصة الصحابي الذي رقى بفاتحة الكتاب ، وأعطى قطيعاً من غنم ...

قال الشيخ : هذا الحديث صريح في جواز أخذ الأجرة على الرقية بفاتحة الكتاب ، وأما الأجرة على تعليم القرآن فلا يجوز على الصحيح من أقوال العلماء لأحاديث وردت عنه ﷺ في ذم من يأخذ الأجرة على تعليم القرآن ، وقد ذكرت طائفة طيبة منها في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٥٦ - ٢٦٠) .

مختصر صحيح مسلم (٣٧٦) تعليق رقم (١)



باب العارية

مسألة : هل يضمن المستعير إن شرط عليه الضمان ؟

ابن باز رحمه الله : العارية قسمان : مضمون وغير مضمون ، إن شرط الضمان ضمن وإن لم يشرط فهي أمانة .

تعليقات الشيخ على زاد المعاد (٣/٣٨٤) ، وقارن مع الفوائد الجلية (١٥١)

الألباني رحمه الله : الأصل في العارية إذا تلفت ألا تضمن إلا بالتعهد .

أورد الشيخ في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٦٣٠) حديث يعلى بن أمية قال : قال لي رسول الله ﷺ : « إذا أتتك رسلي ، فأعطهم ثلاثين درعاً وثلاثين بعيراً ، فقلت : يا رسول الله ! أعارية مضمونة أم عارية مؤداة ؟ قال : بل عارية مؤداة » .

قال الشيخ : وفي الحديث دلالة على وجوب أداء العارية ما بقيت عندها ، فإذا تلفت في يد المستعير لم يجب عليه الضمان ؛ لأنه فرق فيه بين الضمان والأداء ، فأوجب الأداء دون الضمان . وهذا مذهب أبي حنيفة وابن حزم ، واختاره الصنعاني فقال : « والحديث دليل لمن ذهب إلى أنها لا تضمن العارية إلا بالتضمن وهو أوضح الأقوال » .

ويدل للاستثناء المذكور حديث صفوان بن أمية الآتي .

ثم ذكر الشيخ حديث صفوان بن أمية : أن رسول الله ﷺ استعار منه أدرعاً يوم حنين ، فقال : أغضب يا محمد ؟ فقال : (لا ؛ بل عارية مضمونة) .

ثم قال الشيخ : وفي الحديث دليل على أن العارية تضمن ، ولا خلاف بينه وبين الحديث الذي قبله ؛ لأنه يدل على الضمان إذا تعهد بذلك المستعير ، والحديث المشار إليه محمول على ما إذا لم يتعهد ، فلا تعارض .

أي أن الأصل في العارية إذا تلفت أن لا تضمن ؛ إلا بالتعهد . قال الصنعاني : « الحديث دليل على تضمين العارية ، فإن وصفها بـ « مضمونة » يحتمل أنها صفة موضحة ، وأن المراد من شأنها الضمان ، فيدل على ضمانها مطلقاً . ويحتمل أنها صفة للتقييد ، وهو الأظهر ؛ لأنها تأسيس ، ولأنها كثيرة . ثم ظاهره أن المراد عارية قد ضمانها لك ، وحيثئذ يحتمل أنه يلزم ؛ ويحتمل أنه غير لازم ؛ كالوعد وهو بعيد . فيتم الدليل بالحديث للقائل أنها تضمن ، وهو الأظهر بالتضمين ، إما بطلب صاحبها له ؛ أو بتبرع المستعير » .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/٢٠٦-٢١٠) تحت الحديثين رقم (٦٣٠ ، ٦٣١)

ابن عثيمين رحمه الله : لا يضمن المستعير حتى لو شرط عليه الضمان .

قال الشيخ : الصواب : أن العارية كغيرها من الأمانات ؛ لأنها حصلت بيد المستعير على وجه مأذون فيه ، وما ترتب على المأذون فليس بمضمون ، فيد المستعير يد أمانة ، ليست يد خيانة ، وإذا كانت يد أمانة فلا ضمان على الأمين ، ووجه كونها يد أمانة أن هذه العارية حصلت بيد المستعير بإذن مالكها ، فهو الذي سلطه عليها ، فكيف نضمنه بكل حال ؟!

فإن شرط عليه الضمان ، يعني لو قال المعير: إن عليك الضمان مطلقاً سواء حصل منك تعد أو تفريط أو لا ، فهذا محل نظر ؛ لأننا قد نقول : إنه إذا شرط أن يضمن فعلية الضمان لعموم الحديث : « المسلمون على شروطهم » ، وقد يقال : لا ضمان عليه ؛ لأنه أمين ، فكما أن المستأجر لو شرط عليه أن يضمن فالشرط

غير صحيح فكذاك هذا ، والأقرب أنه كغيره من الأمناء أنه لا يضمن حتى لو شرط ، وهذا مذهب أبي حنيفة ، وهذا هو القول الرابع وهو قول قوي جداً .

الشرح الممتع (١٢٣/١٠ - ١٢٤) ، وانظر (١١٨/١٠)



باب الهبة والعطية

مسألة : كيفية التسوية بين الذكر والأنثى من الأولاد في العطية

ابن باز رحمه الله : العطية كالميراث ، والتسوية تكون يجعل الذكر كالأنثيين .

قال الشيخ : اختلف العلماء رحمة الله عليهم هل يسوى بينهم (أي بين الأولاد) ويكون الذكر كالأنثى أم يفضل الذكر على الأنثى كالميراث ، على قولين لأهل العلم ، والأرجح أن العطية كالميراث وأن التسوية تكون يجعل الذكر كالأنثيين ، فإن هذا هو الذي جعل الله لهم في الميراث وهو سبحانه الحكم العدل ، فيكون المؤمن في عطيته لأولاده كذلك كما لو خلفه لهم بعد موته للذكر مثل حظ الأنثيين ، هذا هو العدل بالنسبة إليهم وبالنسبة إلى أمهم وأبيهم ، وهذا هو الواجب على الأب والأم أن يعطوا الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين وبذلك يحصل العدل والتسوية كما جعل الله ذلك في الميراث وهو عدل من أبيهم وأمهم .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٤٨/٢٠ - ٤٩) ، وانظر أيضاً : (٤٦/٢٠ - ٤٧ ، ٥١ - ٥٢ ، ٥٦ ، ٥٧) ، (٩/٢٣٤ - ٢٣٥) ، ولقاءاتي مع الشيخين (٥١/١) ، والحلل الإبريزية (٣٨٠/٢)

ابن عثيمين رحمه الله : إذا أعطى الإنسان أولاده فإنه يعطي الذكر مثل حظ

الأنثيين .

قال مؤلف زاد المستقنع : (يجب التعديل في عطية أولاده بقدر إرثهم) .

فقال الشيخ في شرحه : وما قاله المؤلف من أن التعديل يكون بقدر إرثهم هو

القول الراجح ، ودليله قسمة الله - تبارك وتعالى - للأولاد أن للذكر مثل حظ الأنثيين .

وقال بعض العلماء : إن التعديل يكون بالتسوية ، أي أن يعطي الأنثى كما

يعطي الذكر ، واحتجوا بظاهر عموم حديث النعمان رضي الله عنه : « اتقوا الله

واعدلوا بين أولادكم » ، و« أولاد » صالحة للذكر والأنثى ، وبقوله ﷺ : « أحب أن يكونوا لك في البر سواء ؟ » ، فظاهره أنهم يعطون بالسوية ليكون البر بالسوية ، ولكن لا دلالة في ذلك .

أما الأول : فإن قوله : « اعدلوا بين أولادكم » ، ولم يقل سوّوا ، بل قال : « اعدلوا » ، ولا نرى أعدل من الله - عز وجل - وقد قال الله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النساء: ١١] ، فالعدل أن يعطى الذكر مثل حظ الأنثيين .

ثانياً : أنه في بعض ألفاظ الحديث قال : « ألك بنون ؟ » قال : نعم ، قال : « هل أعطيتهم مثله ؟ » قال : لا ، قال : « اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم » ، فقوله : « ألك بنون » يفيد أن القضية بين النعمان بن البشير ؓ وإخوانه وهم ذكور ، وأنه ليس هناك أخوات فإذا كانوا ذكوراً فإنه يجب التسوية .

ثالثاً : أن قوله : « أتريد أن يكونوا لك في البر سواء ؟ » نقول : هم إذا علموا أن أباهم أعطاهم على حسب قسمة الله ، لم يكن في قلب أحدهم حقد ولا غل على الأب ، فيبرؤونه على السواء ، فالصواب ما ذهب إليه المؤلف - رحمه الله - أن التعديل يكون بقدر إرثهم .

الشرح الممتع (٨٢/١١ - ٨٣) ، انظر أيضاً (٤٩٢/٧) ، ولقاءات الباب المفتوح (٣٧٩/١ - ٣٨٠) ، (٤٣٨/٢) ، (٤٩٩/٣) ، وفتاوى إسلامية (٣٠/٣) ، وشرح رياض الصالحين (٥٣٥/٦ - ٥٣٦)

الألباني رحمه الله : التسوية بين الذكر والأنثى في العطية بدون تفضيل .

أورد الشيخ في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣٠٩٨) حديث أنس قال : كان مع رسول الله ﷺ رجل ، فجاء ابن له فقبله وأجلسه على فخذه ، ثم جاءت بنت له فأجلسها إلى جنبه ، قال : (فهلا عدلت بينهما ؟ يعني : الابن والبنت) .

ثم قال الشيخ : وقد استدل به الطحاوي رحمه الله لقول أبي يوسف رحمه الله :
إنه يسوي في العطية بين الأنثى والذكر ؛ خلافاً لمحمد بن الحسن رحمه الله الذي
قال : بل يجعلها على قدر المواريث للذكر مثل حظ الأنثيين ، فرده الطحاوي بما
رواه بالسند الصحيح عن النعمان بن بشير : قال رسول الله ﷺ :

« سوؤوا بين أولادكم في العطية كما تحبون أن يسووا بينكم في البر » .

وأخرجه البيهقي (١٧٨ / ٦) ، ومسلم (٦٦ / ٥ - ٦٧) نحوه ، وابن حبان (٥٠٨٢)

قال أبو جعفر :

« فيه دليل على أنه أراد من الأب لولده ما يريد من ولده له ، وكان ما يريد من
الأنثى من البر مثل ما يريد من الذكر ، فأراد النبي ﷺ منه لهم من العطية للأنثى
مثل ما أراد للذكر » .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٦٤/١/٧)



كتاب النكاح

المسألة الأولى : تزويج الأب ابنته الصغيرة دون تسع سنين بغير إذنها

ابن باز رحمه الله : إذا كانت البنت دون التسع فلأبيها تزويجها بالكفء بغير إذنها .

قال الشيخ : ومن المسائل المنكرة في النكاح ما يفعله بعض الناس من إجبار ابنته أو أخته أو بنت أخيه على نكاح من لا ترضى بنكاحه ، وذلك منكر ظاهر وظلم للنساء لا يجوز للأب ولا لغيره من الأولياء أن يتعاطاه لما في ذلك من ظلم للنساء ومخالفة السنة الثابتة عن النبي ، ﷺ في النهي عن تزويج النساء إلا بإذنهن ، ففي الصحيحين عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن ، قالوا : يا رسول الله ، وكيف إذنها ؟ قال : أن تسكت » وفي صحيح مسلم عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : « والبكر يستأذنها أبوها وإذنها صماتها » . والأحاديث في هذا المعنى كثيرة ويستثنى من هذا تزويج الرجل ابنته التي لم تبلغ تسع سنين بالكفء إذا رأى المصلحة لها في ذلك بغير إذنها لكونها لا تعرف مصالحها ، ويدل لذلك تزويج الصديق ابنته عائشة أم المؤمنين للنبي ﷺ ، وهي دون التسع بغير إذنها .

نصيحة وتنبية على مسائل في النكاح مخالفة للشرع (٦-٧) ، وفتاوى إسلامية (٣/ ٢٥٩-٢٦٠) ، والحلل الإبريزية (٤/ ٤٥ ، ٤٨ ، ٣٥٨)

وقال الشيخ أيضاً : أما إذا كانت البنت دون التسع فقد حكى ابن المنذر إجماع

العلماء على أن لأبيها تزويجها بالكفء بغير إذنها ؛ لأن الرسول ﷺ تزوج عائشة رضي الله عنها بدون إذنها وعلمها وكانت دون التسع .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٠/ ٤١٣) ، وانظر أيضاً (٢٠/ ٢٧٢ ، ٤١٥)

ابن عثيمين رحمه الله : لا يزوجها حتى تبلغ السن الذي تكون فيه أهلاً للاستئذان ثم تستأذن .

قال الشيخ : القول الراجح أن البكر المكلفة لا بد من رضاها ، وأما غير المكلفة وهي التي تم لها تسع سنين ، فهل يشترط رضاها أو لا ؟ الصحيح - أيضاً - أنه يشترط رضاها ؛ لأن بنت تسع سنين بدأت تتحرك شهوتها وتحس بالنكاح ، فلا بد من إذنها ، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وهو الحق . وأما من دون تسع سنين ، فهل يعتبر إذنها ؟ يقولون : من دون تسع السنين ليس لها إذن معتبر ؛ لأنها ما تعرف عن النكاح شيئاً ، وقد تأذن وهي تدري ، أو لا تأذن ؛ لأنها لا تدري ، فليس لها إذن معتبر ، ولكن هل يجوز لأبيها أن يزوجه في هذه الحال ؟

نقول : الأصل عدم الجواز ؛ لقول النبي - عليه الصلاة والسلام - : « لا تنكح البكر حتى تستأذن » ، وهذه بكر فلا نزوجها حتى تبلغ السن الذي تكون فيه أهلاً للاستئذان ، ثم تستأذن .

لكن ذكر بعض العلماء الإجماع على أن له أن يزوجه ، مستدلين بحديث عائشة - رضي الله عنها - ، وقد ذكرنا الفرق ، وقال ابن شبرمة من الفقهاء المعروفين : لا يجوز أن يزوج الصغيرة التي لم تبلغ أبداً ؛ لأننا إن قلنا بشرط الرضا فرضاها غير معتبر ، ولا نقول بالإجبار في البالغة فهذه من باب أولى ، وهذا القول هو الصواب ، أن الأب لا يزوج بنته حتى تبلغ ، وإذا بلغت فلا يزوجه حتى ترضى .

الشرح الممتع (٥٧/١٢ - ٥٨) ، وانظر أيضاً (٢٨/١٢) ، وتفسير سورة البقرة (١٣٩/٣ - ١٤٠)



المسألة الثانية : حكم الإشهاد على عقد النكاح

ابن باز رحمه الله : العقد لا بد فيه من شاهدي عدل مع الولي .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٤٥/٢١) ، (٢٧٣/٢٠) ، وفتاوى نور على الدرب (١٥٤٢/٣)

ابن عثيمين رحمه الله : الإشهاد على عقد النكاح ليس بشرط ويكفي عنه

إعلان النكاح .

قال الشيخ : وقال بعض العلماء : إنه يشترط إما الإشهاد ، وإما الإعلان

- أي : الإظهار ، والتبيين - وأنه إذا وجد الإعلان ، كفى ؛ لأنه أبلغ في اشتهار النكاح ، وأبلغ في الأمن من اشتباهه بالزنا ؛ لأن عدم الإشهاد فيه محذور ، وهو أنه قد يزني بامرأة ، ثم يدعي أنه قد تزوجها ، وليس الأمر كذلك ، فاشتراط الإشهاد لهذا السبب ، لكن إذا وجد الإعلان انتفى هذا المحذور من باب أولى ، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ، بل قال : إن وجود الإشهاد بدون إعلان في النكاح في صحته نظر ؛ لأن النبي - عليه الصلاة والسلام - أمر بإعلان النكاح ، وقال : « أعلنوا النكاح » ، ولأن نكاح السري يخشى منه المفسدة حتى ولو بالشهود ؛ لأن الواحد يستطيع أن يزني - والعياذ بالله - بامرأة ، ثم يقول : تزوجتها ، ويأتي بشاهدي زور على ذلك .

ومما يدل على أن الشهادة ليست شرطاً أن هذا مما تدعو الحاجة إلى بيانه

وإعلانه ، والصحابة رضي الله عنهم لا يمكن أن يتركوا هذا الأمر لو كان شرطاً ، ولبيّنوه ولكان أمراً مشهوراً مستفيضاً ، ولو كان هذا من الأمور المشترطة لجاء في الكتاب أو السنة على وجه بين واضح ، فالدليل عدم الدليل ، فمن قال : إنه يشترط فليأت بالدليل . وقد بلغنا أن أحد الإخوان الذين لهم عناية كبيرة في الحديث الشريف - أثابهم الله - ، قد ذكر أن حديث « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » ،

صحيح مرفوعاً ، ثم أتى بأدلة ضعيفة ، لا يجبر بعضها بعضاً ، وعلى قاعدة المحدثين ، لو أن الأدلة ضعيفة ضعفاً يسيراً ينجبر بعضها ببعض لكان الحديث حسناً لغيره ، لكن في بعض الطرق من هو متروك وما أشبه ذلك ، فمثل هذا لا نستشهد به .

وقد نبهنا على هذا لأجل أن نعرف أن الإنسان مهما أدرك من العلم فإنه ليس معصوماً في كل شيء ، وإنما هو بشر يخطئ ويصيب وينسى ، ولا أحد معصوم إلا من عصم الله عز وجل . إذاً بعد النظر في هذا ، يتبين لنا أن الإشهاد ليس بشرط ، لكن ينبغي الإشهاد ويتأكد ، لا سيما في بلاد كبلادنا يحكمون بأن الإشهاد شرط ؛ لأن هذه المسألة لو يحصل خلاف وترفع إلى المحاكم حكموا بفساد النكاح ، وحينئذٍ نقع في مشاكل ، فكل مسألة من مسائل النكاح يحتاط فيها الإنسان ، لا سيما إذا كان فيها موافقة للحكام في بلده .

فالأحوال أربعة :

الأول : أن يكون إشهاد وإعلان ، وهذا لا شك في صحته ، ولا أحد يقول بعدم الصحة .

الثانية : أن يكون إشهاد بلا إعلان ، ففي صحته نظر ؛ لأنه مخالف للأمر : « أعلنوا النكاح » .

الثالثة : أن يكون إعلان بلا إشهاد ، وهذا على القول الراجح جائز وصحيح .

الرابعة : ألا يكون إشهاد ولا إعلان ، فهذا لا يصح النكاح ؛ لأنه فات الإعلان وفات الإشهاد .

الشرح الممتع (١٢ / ٩٥ - ٩٧) ، وانظر أيضاً (١٢ / ٣٤٦ - ٣٤٧)



باب المحرمات في النكاح

المسألة الأولى : هل يشترط في تحريم الربيبة (بنت امرأة الرجل من غيره)

على زوج أمها أن تكون في حجره ؟

ابن باز رحمه الله : كون الربيبة في حجر زوج أمها ليس بشرط لتحريمها عليه .

سئل الشيخ : أنا تزوجت امرأة وطلقتها ، ثم تزوجت بشخص آخر ، وأنجبت من الثاني بنتاً ، فهل أكون محرماً للبنت ، مع أنني لست محرماً لأمها لأنني طلقها ؟ وهل ذلك سواء كان في الطلقة الأولى أو الثانية ، أو كان بعد الطلقة الثالثة ؟ وإذا كنت محرماً لها ، فهل يوجد دليل قاطع لمقابلة الخصوم أمامي ؟ أفيدونا جزاكم الله خيراً .

فأجاب : إذا كنت قد دخلت بأمها ، والدخول هو الوطء ، فإن بناتها من الأزواج بعدك يعتبرن من الربائب ، وهن محارم لك ؛ لقول الله عز وجل في بيان المحارم من النساء : ﴿ وَرَبِّبُكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء : ٢٣] ، والدخول هو الوطء كما قدمنا ، أما قوله سبحانه : ﴿ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ ﴾ فهو وصف أغلبي وليس بشرط في أصح قولي العلماء ؛ ولهذا قال سبحانه : ﴿ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ ولم يعد لفظ : ﴿ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾ ، ولقول النبي ﷺ لأم حبيبة رضي الله عنها : « لا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن » . يعني بذلك للتزوج بهن ، ولم يشترط في البنات اللاتي في الحجور . والله ولي التوفيق .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٤ / ١٥ - ١٥) ، وانظر أيضاً (١٢ / ٢١ - ١٣)

ابن عثيمين رحمه الله : لا يشترط في تحريم الربيبة على زوج أمها أن تكون في حجره (لا يشترط إلا شرط واحد وهو الدخول بأمها) .

قال الشيخ : بنت الزوجة وبنات أولادها لا يحرمن على الزوج إلا بالدخول بالأم ، والمراد بالدخول هنا الوطء ، يعني الجماع ، فلو تزوج امرأة وخلا بها ، ولم تعجبه وطلقها فله أن يتزوج بنتها ، سواء كانت من زوج سابق ، أو من زوج لاحق ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَرَبِّبُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ﴾ [النساء: ٢٣] .

فربيبة الزوج اشترط الله تعالى فيها شرطين :

الأول : أن تكون في حجر الزوج .

الثاني : أن يكون قد دخل بأمها .

هذان الشرطان ذكر الله تعالى مفهوم أحدهما ، ولم يذكر مفهوم الآخر ، فقال : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] ولم يقل : وإن لم يكن في حجوركم فلا جناح عليكم ، فصرح بمفهوم القيد الثاني ، وهو قوله : ﴿ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ﴾ وسكت عن مفهوم الأول ، فيستدل بهذا على أن القيد الأول غير معتبر ؛ وأكثر العلماء على ذلك ، وإن كان هناك قول للسلف والخلف أنه شرط ، ولكننا نقول : ليس بشرط ؛ لأن الله تعالى صرح بمفهوم القيد الثاني ، فدل ذلك على أن مفهوم القيد الأول غير معتبر .

فإن قال قائل : إذا كان غير معتبر فعلى أي شيء تخرجون الآية ؟

فالجواب : أننا نخرجها بناءً على الغالب ، وإشارةً للعلة ، أما كونه بناءً على الغالب ، فلأن الغالب - لا سيما في صدر الإسلام - أن بنت الزوجة إذا تزوجت أمها تكون معها.

وأما الثاني وهو الإشارة إلى العلة ، فكأنه قال : إنها تحرم على الزوج ؛ لأنها كبناته ، إذ إنها في حجره ، وهو ينظر إليها نظر مرب لها ، ولذلك تجدها مثلاً بنتاً لها سبع سنين ، أو عشر سنين ، أو اثنتا عشرة سنة تأتي إلى زوج أمها وتقدم له الطعام ، وتكشف وجهها له وكأنها ابنته تماماً ، فليس من المناسب أن يدخل عليها وينكحها .

وهذا القول الذي عليه الجمهور هو الراجح أنه لا يشترط في تحريم الريبة على زوج أمها إلا شرط واحد ، وهو الدخول بأمها .

الشرح الممتع (١٢/١٢٢-١٢٣) ، وانظر أيضاً فتاوى إسلامية (٣/١٣٢) ، وفتاوى الشيخ محمد بن صالح العثيمين (٢/٨٨١ - ٨٨٢)

الألباني رحمه الله : يشترط في تحريم الريبة على زوج أمها أن تكون في حجره .

سئل الشيخ : قوله تعالى : ﴿ وَرَبَّيْكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾ [النساء: ٢٣]

قال الجمهور في هذه الآية : إنه لا مفهوم لها ، وأنها خرجت مخرج الغالب ، وهناك أثر عن عليٍّ ؓ يفيد تخصيص ذلك بمن في البيت ، فما هو الراجح ؟

فأجاب : قبل الإجابة عن السؤال أرى فيه شيئاً لا بد من تصحيحه ، وهو قول السائل : أن أثر عليٍّ فيه تخصيص هذه الآية ! هذا التعبير ليس فيه دقة ؛ لأن الآية هي نفسها مخصصة - على الصحيح - ومقيّدة بـ ﴿ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾ ، فإن الآية نفسها - حقاً - مخصصة مقيّدة ، فلو كانت مطلقة ثم جاء معنى آخر فيه قيد

بهذا القيد المذكور في نفس الآية ، حينئذ يُقال بأن هذا النص آيد الآية ، لكن الآية نفسها هنا هي مقيدة .

بعد هذا التصحيح أقول : الحقيقة أن المسألة خلافية منذ القديم ، وأنا أعجب شخصياً كيف يتفق الجمهور - هنا - على أمرين اثنين :

أولاً : على إلغاء هذا القيد ﴿ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] ، وتصريحهم على أن هذا القيد لا مفهوم له .

ثانياً : على متابعتهم على الإعراض عن أثرين صحيحين عن خليفتي من الخلفاء الأربعة ؛ ألا وهما عمر وعلي رضي الله عنهما حيث ثبت عنهما استعمال الآية بقيدها ، فكانوا يفتون بجواز أن يتزوج الرجل ربيته إذا لم تكن في حجره ، فأنا أتعجب من هذا التتابع على ادعاءين :

أولاً : أن هذا القيد لا مفهوم له .

ثانياً : وعلى مخالفة الخليفين الراشدين .

وعهدي بكثير من أهل العلم - وأخص بالذكر الحنابلة - أنهم يكتفون في مثل هذه المسألة أن يأتوا برواية - وقد تكون غير صحيحة - عن أحد من الصحابة ، فيأخذون بهذا الأثر ، ثم يتبعونه بقولهم : ولا نعرف له مخالفاً ، فهنا أولى أن يقال : إن هذين الخليفين لا نعرف لهما مخالفاً ، هذا - أولاً - ثم إن ظاهر القرآن معهم - ثانياً - .

وفي الباب حديث آخر في « الصحيحين » ، وهو : أن النبي ﷺ عُرِضَ عليه أن يتزوج امرأة ؛ فاحتج بأنها ربيته في حجره .

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بحث له في كتابه القيم « اقتضاء الصراط المستقيم » - حينما عالج موضوع عموم ذم البدعة في الدين، المؤيد بالأحاديث الصحيحة المعروفة ، وأن النبي ﷺ كان يردد في خطبته - التي هي خطبة الحاجة - قوله : « وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار » - ، فقال : إقرار النبي عليه السلام لهذا النص العام دون التنبيه إلى أنه نص مقيد بأي قيد من الكتاب والسنة تأكيد عملي منه على أن النص لا يزال على شموله وعمومه .

وهنا نستفيد من هذه القاعدة التي أفادنا إياها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كثير من المسائل الخلافية وما نحن بصدد بحثه الآن ، حيث إن الله سبحانه يقول : ﴿ أَلَتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾ حيث إن الحديث قد أيد نفس القيد ، ولم يخبر النبي ﷺ عن إلغاء لقيد الحجر ، كل هذا يشعر ببعد قولهم : إن هذا القيد ليس مراداً ! وقد أردت أن أنهى الكلام بهذه القاعدة التي طبقتها في هذه المسألة ، لكن خطرت في بالي شبهة قد تكون حجة عند بعضهم حينما يتعرضون لمثل هذه المسألة بقولهم : إن القيد لا مفهوم له ، حيث يأتون ببعض النصوص التي هي فعلاً القيد فيها غير مراد ، ويقال في مثلها : لا مفهوم له ، يحضرني من ذلك مثلاً قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَاطِلًا ﴾ [آل عمران : ١٣٠] حيث يقولون : ﴿ أَمْوَالًا مُمْضَعَةً ﴾ لا مفهوم له .

وهذا حق ، لا شك فيه ولا إشكال ، ولكن هذا المثال لا يشبه الممثل به أبداً ، وذلك أن هذا القيد الذي اتفق العلماء على أنه لا مفهوم له ﴿ أَمْوَالًا مُمْضَعَةً ﴾ ، قامت نصوص قاطعة تضطر الباحث الفقيه أن يقول بأن هذا القيد لا مفهوم له .

أما في مسألة الربيبة فالحال مختلف تماماً ، فالقيد يتكرر دون أن يأتي نص يخالف هذا القيد ، كما جاءت النصوص متتابعة في إلغاء قيد «أَضْعَفًا مُضْعَفَةً» بحيث يظهر جلياً أن هذا القيد لا مفهوم له ، فكيف يستقرب ذلك البعيد من هذا المثال القريب الذي قامت الأدلة على أنه لا مفهوم له !

إذن ؛ لا يجوز أن نقول : هذا القيد لا مفهوم له إلا بحجة وبدليل ، وهنا الحجة في مسألة الربيبة لا وجود لها .

ثم تكرار النبي ﷺ لنفس القيد في الحديث الذي أشرت إليه آنفاً مما يطيح بذلك المثال الذي يراد به ادعاء أن قوله تعالى : ﴿ أَلَتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] لا مفهوم له ! .

فالذي ترجح عندي أن الربيبة المحرمة هنا هي التي كانت في حجر زوج الأم ، أما إذا كانت بعيدة كما في أثر علي عليه السلام وكذا في أثر عمر : أن رجلاً طلق زوجته وكان لها ابنة ، فسأله علي ، فقال: إني طلقته ، قال : هل لها من بنت ؟ قال: نعم ، لكنها ربييتي ، قال : هي في حجرك ؟ قال : هي في الطائف بعيدة ، قال : تزوجها . ونحو ذلك صح عن عمر بن الخطاب عليه السلام .



المسألة الثانية : هل يجوز للزوج أن يتزوج أخت (أو خالة أو عمّة) مطلقته البائنة بينونة كبرى قبل انقضاء عدتها ؟

ابن باز رحمه الله : الأرجح أنه لا يتزوجها إلا بعد انتهاء العدة .

سئل الشيخ : إذا كان عند شخص زوجة وطلقها ، فهل له أن ينكح أختها في عدتها ؟

فأجاب : إذا طلق الرجل امرأته فليس له نكاح أختها ، ولا عمتها ، ولا خالتها ، إلا بعد انتهاء العدة إن كانت رجعية ، وهذا بإجماع المسلمين ؛ لأن الرجعية زوجة. أما إذا كان طلاقاً بائناً ؛ مثل : إن كانت الطلقة الأخيرة هي الثالثة ، أو كان طلقها على مال وهي المخلوعة ، فهذا فيه خلاف ، ولكن الأرجح أنه لا يتزوجها إلا بعد انتهاء عدة أختها ، أو بنت أختها ، أو بنت أخيها .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٧/٢١) ، وانظر أيضاً (١٧٨ / ٢٢)

ابن عثيمين رحمه الله : إذا كانت مطلقته بائنة بينونة كبرى فإن أختها تحل له لأنه لا يمكن الجمع بينهما .

قال الشيخ : الصحيح أنه إذا كانت (مطلقته) بائنة بينونة كبرى فإنها (أخت مطلقته) تحل له ؛ لأن البائنة بينونة كبرى لا يمكنه الرجوع إليها .

الشرح الممتع (١٣٠/١٢) ، وانظر أيضاً (١٣٣/١٢) ، ولقاءاتي مع الشيخين (٨٥/٢)



المسألة الثالثة : حكم الزواج بنية الطلاق

ابن باز رحمه الله : الزواج بنية الطلاق جائز إذا كانت هذه النية بين العبد وبين ربه وليست شرطاً (والأفضل ألا ينوي الطلاق) .

سئل الشيخ : سمعت لك فتوى على أحد الأشرطة بجواز الزواج في بلاد الغربية ، وهو ينوي تركها بعد فترة معينة ، لحين انتهاء الدورة أو الابتعاث . فما هو الفرق بين هذا الزواج وزواج المتعة ، وماذا لو أنجبت زوجته طفلة ، هل يتركها في بلاد الغربية مع أمها المطلقة أرجو الإيضاح ؟

فأجاب : نعم لقد صدر فتوى من اللجنة الدائمة وأنا رئيسها بجواز النكاح بنية الطلاق إذا كان ذلك بين العبد وبين ربه ، إذا تزوج في بلاد غربة ونيته أنه متى انتهى من دراسته أو من كونه موظفاً وما أشبه ذلك أن يطلق فلا بأس بهذا عند جمهور العلماء ، وهذه النية تكون بينه وبين الله سبحانه ، وليست شرطاً .

والفرق بينه وبين المتعة : أن نكاح المتعة يكون فيه شرط مدة معلومة كشهر أو شهرين أو سنة أو سنتين ونحو ذلك ، فإذا انقضت المدة المذكورة انفسخ النكاح ، هذا هو نكاح المتعة الباطل ، أما كونه تزوجها على سنة الله ورسوله ولكن في قلبه أنه متى انتهى من البلد سوف يطلقها ، فهذا لا يضره وهذه النية قد تتغير وليست معلومة ، وليست شرطاً بل هي بينه وبين الله فلا يضره ذلك ، وهذا من أسباب عفته عن الزنى والفواحش ، وهذا قول جمهور أهل العلم ، حكاه عنهم صاحب المغني موفق الدين ابن قدامة رحمه الله .

وسئل الشيخ : بعض المسلمين يسافرون للدارسة وغيرها إلى الخارج ، فهل يجوز له أن يتزوج بنية الطلاق ؟ وما الفرق بينه وبين زواج المتعة ؟ أرجو توضيح هذا الأمر وفقكم الله .

تكلم الشيخ على خطر السفر للخارج ثم قال :

أما الزواج بنية الطلاق ففيه خلاف بين العلماء ، منهم من كره ذلك كالأوزاعي رحمه الله وجماعة ، وقالوا إنه يشبه المتعة فليس له أن يتزوج بنية الطلاق عندهم . وذهب الأكثرون من أهل العلم كما قال الموفق ابن قدامة رحمه الله في المغني إلى جواز ذلك إذا كانت النية بينه وبين ربه فقط وليس بشرط ، كأن يسافر للدراسة أو أعمال أخرى وخاف على نفسه فله أن يتزوج ولو نوى طلاقها إذا انتهت مهمته ، وهذا هو الأرجح إذا كان ذلك بينه وبين ربه فقط من دون مشاركة ولا إعلام للزوجة ولا وليها بل بينه وبين الله .

فجمهور أهل العلم يقولون لا بأس بذلك كما تقدم وليس من المتعة في شيء ؛ لأنه بينه وبين الله ، ليس في ذلك مشاركة .

أما المتعة ففيها المشاركة ، شهراً أو شهرين أو سنة أو سنتين ، بينه وبين أهل الزوجة أو بينه وبين الزوجة . وهذا النكاح يقال له نكاح متعة وهو حرام بالإجماع ، ولم يتساهل فيه إلا الرافضة . وكان مباحاً في أول الإسلام ثم نسخ وحرمه الله إلى يوم القيامة كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ .

أما أن يتزوج في بلاد سافر إليها للدراسة ، أو لكونه سفيراً ، أو لأسباب أخرى ، تسوّغ له السفر إلى بلاد الكفار ، فإنه يجوز له النكاح بينة الطلاق إذا أراد أن يرجع كما تقدم إذا احتاج إلى الزواج خوفاً على نفسه . ولكن ترك هذه النية أولى احتياطاً للدين وخروجاً من خلاف العلماء ، ولأنه ليس هناك حاجة إلى هذه

النية ؛ لأن الزوج ليس ممنوعاً من الطلاق إذا رأى المصلحة في ذلك ولو لم ينو عند النكاح .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٤١/٥ - ٤٣) ، وانظر أيضاً فتاوى إسلامية (٢٣٤/٣ - ٢٣٦) ، وفتاوى مجلة الدعوة (٢٢٥/٣) والفوائد الجلية (١٥٧ - ١٥٨) ، والحل الإبريزية (٣٥٥/٤) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١/ ٦٧)

ابن عثيمين رحمه الله : النكاح صحيح لكنه محرم من جهة أنه غش وخداع للزوجة ووليها .

تكلم الشيخ على نكاح المتعة ثم قال : بقي أن يقال : لو نوى المتعة بدون شرط ، يعني نوى الزوج في قلبه أنه متزوج من هذه المرأة لمدة شهر ما دام في هذا البلد فقط ، فهل نقول : إن هذا حكمه حكم المتعة أو لا ؟

في هذا خلاف ، فمن العلماء من قال : إنه حرام وهو المذهب ، لأنه في حكم نكاح المتعة ؛ لأنه نواه ، وقد قال النبي ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » ، وهذا الرجل قد دخل على نكاح متعة مؤقت ، فكما أنه إذا نوى التحليل وإن لم يشترطه صار حكمه حكم المشتراط ، فكذلك إذا نوى المتعة وإن لم يشترطها فحكمه كمن نكح نكاح متعة ، وهذا القول قول قوي .

وقال آخرون : إنه ليس بنكاح متعة ؛ لأنه لا ينطبق عليه تعريف نكاح المتعة ، فنكاح المتعة أن ينكحها نكاحاً مؤقتاً إلى أجل ، ومقتضى هذا النكاح المؤجل أنه إذا انتهى الأجل انفسخ النكاح ، ولا خيار للزوج ولا للزوجة فيه ؛ لأن النكاح مؤقت يعني بعد انتهاء المدة بلحظة لا تحل له هذه المرأة ، وهو - أيضاً - ليس فيه رجعة ؛ لأنه ليس طلاقاً بل هو انفساخ نكاح وإبانة للمرأة ، والناوي هل يلزم نفسه بذلك إذا انتهى الأجل ؟

الجواب : لا ؛ لأنه قد ينوي الإنسان أنه لا يريد أن يتزوجها إلا ما دام في هذا البلد ، ثم إنه إذا تزوجها ودخل عليها رغب فيها ولم يطلقها ، فحيثئذ لا ينفسخ

النكاح بمقتضى العقد ، ولا بمقتضى الشرط ؛ لأنه ما شرط ولا شرط عليه ، فيكون النكاح صحيحاً وليس من نكاح المتعة .

وشيخ الإسلام - رحمه الله - اختلف كلامه في هذه المسألة ، فمرة قال بجوازه ، ومرة قال بمنعه ، والذي يظهر لي أنه ليس من نكاح المتعة ، لكنه محرم من جهة أخرى ، وهي خيانة الزوجة ووليها ، فإن هذا خيانة ؛ لأن الزوجة ووليها لو علما بذلك ما رضيا ولا زوجاه ، ولو شرطه عليهم صار نكاح متعة ، فنقول : إنه محرم لا من أجل أن العقد اعتراه خلل يعود إليه ، ولكن من أجل أنه من باب الخيانة والخدعة .

فإذا قال قائل : إذا هم زوجوه ، فهل يلزمونه بأن تبقى الزوجة في ذمته ؟ فمن الممكن أن يتزوج اليوم ويطلق غداً ؟

قلنا : نعم ، هذا صحيح أن الأمر بيده إن شاء طلق وإن شاء أبقي ، لكن هنا فرق بين إنسان تزوج نكاح رغبة ، ثم لما دخل على زوجته ما رغب فيها ، وبين إنسان ما تزوج من الأصل إلا نكاح متعة بنيته ، وليس قصده إلا أن يتمتع هذه الأيام ثم يطلقها .

فلو قال قائل : إن قولكم إنه خيانة للمرأة ووليها غير سديد ؛ وذلك لأن للرجل عموماً أن يطلق متى شاء ، فالمرأة والولي داخلان على مغامرة ومخاطرة ، سواء في هذه الصورة أو غيرها ؛ لأنهما لا يدریان متى يقول : ما أريدها .

قلنا : هذا صحيح لكنهما يعتقدان - وهو أيضاً يعتقد - أنه إذا كان نكاح رغبة أن هذا النكاح أبدي ، وإذا طرأ طارئ لم يكن يخطر على البال ، فهو خلاف الأصل ، ولهذا فإن الرجل المعروف بكثرة الطلاق لا ينساق الناس إلى تزويجه ، ولو فرضنا أن الرجل تزوج على هذه النية ، فعلى قول من يقول : إنه من نكاح المتعة - وهو المذهب - فالنكاح باطل ، وعلى القول الثاني - الذي نختاره - أن النكاح

صحيح ، لكنه آثم بذلك من أجل الغش ، مثل ما لو باع الإنسان سلعة بيعاً صحيحاً بالشروط المعتبرة شرعاً ، لكنه غاش فيها ، فالبيع صحيح والغش محرم ، لكننا لا نشجع على هذا الشيء ؛ لأنه حرام في الأصل ، ثم إن بعض الناس بدأ - والعياذ بالله - يستغل هذا القول بزنا صريح ، فبعض الناس الذين لا يخافون الله ، ولا يتقونه يذهبون إلى الخارج ؛ لأجل أن يتزوجوا ، ليس لغرض ، يعني ليس غريباً في البلد يطلب الرزق ، أو يطلب العلم ، وخاف من الفتنة فتزوج ، بل يذهب ليتزوج ، ويقول : النكاح بنية الطلاق جائز ، وقد سمعنا هذا من بعض الناس ، يذهبون إلى بلاد معينة معروفة - والعياذ بالله - بالفجور ليتزوج ، وبعضهم يتزوج أكثر من عشر نساء في مدة عشرين يوماً ، فلذلك يجب أن نقول : إن هذا حرام ممنوع ، وحتى لو كان من الوجهة النظرية مباحاً ، فهو من الوجهة التربوية يجب أن يكون ممنوعاً ؛ لأنه صار وسيلة للفسوق والفجور نسأل الله العافية ، والشيء المباح إذا تضمن وقوعاً في حرام ، أو تركاً لواجب صار حراماً ، ولذلك لو سافر الإنسان في رمضان من أجل أن يفطر حرم عليه السفر والفطر ، ولو أكل البصل من أجل أن يترك المسجد حرم عليه أكل البصل ، فالمباح لا يعني أنه مباح في كل حال ، ولذلك أقول - وإن كنت أعتقد أن النكاح من حيث العقد ليس بباطل ، لكن نظراً إلى أنه اتخذ وسيلة للزنى ، الذي لم يقل أحد من العلماء بجوازه - أقول : يجب أن يمنع ، وأن لا ينشر هذا القول بين الناس .

الشرح الممتع (١٢/١٨٤ - ١٨٧)

وسئل الشيخ : فضيلة الشيخ بارك الله فيك : سمعنا فتوى تنسب للشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله وقيل إن فضيلتكم قد أفتيتم بذلك أيضاً ، وهي أنه يجوز للإنسان أن يتزوج بنية الطلاق ، فما صحة هذه الفتوى ؟

فأجاب : نعم ذكر الشيخ عبد العزيز وكذلك اللجنة الدائمة للإفتاء أنه يجوز للغريب أن يتزوج بنية الطلاق ، دفعاً لما يخشى منه من الوقوع في الفاحشة ، وفرقوا بينه وبين نكاح المتعة ، بأن نكاح المتعة مؤجل لأجل مسمى ، إذا انتهى الأجل انفسخ النكاح ، وهو محرم أعني نكاح المتعة .

وهذه المسألة أعني تزوج الغريب بنية الطلاق فيها خلاف بين العلماء ، فمنهم من قال : إنه لا بأس أن يتزوج الغريب بنية الطلاق ، أي يتزوج ويضمهر في نفسه أنه سيكون زوجاً لهذه المرأة ما دام في هذا البلد ، ونيته أنه متى سافر طلقها .

وقد قال بعض العلماء : إنه لا يجوز ، وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد ابن حنبل رحمه الله ، والمعروف في كتب أصحابه المتأخرين . قالوا : لأن هذه نية متعة ، لأنك لو سألت هذا الغريب : لم تزوجت ؟ أتريد أن تكون هذه المرأة زوجتك ؛ أتريد أن تكون سكناً لك ؟ أتريد أن يولد لك منها أولاد ؟ لقال : لا أريد هذا ولا هذا ، أريد أن أستمتع بها ما دمت في هذا البلد ، وأن أحي نفسي مما أخشاه من الوقوع في الفاحشة ، فحينئذ قالوا : إذا لم تقصد بهذا النكاح المقصود الشرعي من النكاح ، لأن المقصود الشرعي في النكاح أن تكون المرأة سكناً للزوج ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الروم: ٢١]

ثم إن النبي ﷺ قال : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » .

ثم إن هذا القول يستغله ضعفاء الإيمان لأغراض سيئة ، كما سمعنا أن بعض الناس صاروا يذهبون في العطلة أي في الإجازة من الدروس إلى بلاد أخرى ، ليتزوجوا فقط بنية الطلاق ، وحكى لي أن بعضهم يتزوج عدة زوجات في هذه

الإجازة فقط ، فكأنهم ذهبوا ليقضوا وطهرهم الذي يشبه أن يكون زنى والعياذ بالله .

ومن أجل هذا نرى أنه حتى لو قيل بالجواز ، فإنه لا ينبغي أن يفتح الباب لأنه صار ذريعة لما ذكر لك . أما رأيي في ذلك فإني أقول : عقد النكاح من حيث هو عقد صحيح ، لكن فيه غش وخداع ، فهو يحرم من هذه الناحية . والغش والخداع هو أن الزوجة ووليها لو علما بنية هذا الزوج وأن من نيته أن يستمتع بها ثم يطلقها ما زوجوه ، فيكون في هذا غش وخداع لهم ، فإن بين لهم أنه يريد أن تبقى معه مدة بقائه في هذا البلد ، واتفقوا على ذلك صار نكاح متعة ، لذلك أرى أنه حرام ، لكن لو أن أحداً تجرأ ففعل فإن النكاح صحيح مع الإثم .

لقاءات الباب المفتوح (٣/٣٠٩ - ٣١٠) ، وانظر فتاوى إسلامية (٣/٢٣٦ - ٢٣٧) ، وشرح منظومة أصول الفقه وقواعده (٢٨٨) ، ومجموع فتاوى ورسائل (١٥/٣٠١ - ٣٠٢)



باب الصداق

مسألة : الرجل يتزوج المرأة فيخلو بها ولا يمسه ثم يطلقها فكم تستحق من

الصداق؟

الألباني رحمه الله : إذا خلا الرجل بالمرأة ولم يمسه ثم طلقها فليس لها إلا

نصف الصداق .

ذكر الشيخ في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة حديث محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ : (من كشف خمار امرأة ونظر إليها فقد وجب الصداق ، دخل بها أو لم يدخل بها) .

وبعد أن خرج الشيخ هذا الحديث مرفوعاً وموقوفاً قال :

وجملة القول أن الحديث ضعيف مرفوعاً ، صحيح موقوفاً ، ولا يقال : فالموقوف شاهد للمرفوع لأنه لا يقال بمجرد الرأي ، لأمرين :

الأول : أنه مخالف لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ

فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ... ﴾ [البقرة: ٢٣٧] فهي بإطلاقها تشمل التي

خلا بها. وما أحسن ما قال شريح : « لم أسمع الله تعالى ذكر في كتابه باباً ولا

ستراً ، إذا زعم أنه لم يمسه فلها نصف الصداق » .

الثاني : أنه قد صح خلافه موقوفاً ، فروى الشافعي (٢ / ٣٢٥) : أخبرنا مسلم

عن ابن جريج عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما

أنه قال في الرجل يتزوج المرأة فيخلو بها ولا يمسه ثم يطلقها : ليس لها إلا نصف

الصداق لأن الله يقول : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ

فَرِيضَةً ﴾ ومن طريق الشافعي رواه البيهقي (٧ / ٢٥٤) .

قلت : وهذا سند ضعيف ، لكن قد جاء من طريق أخرى عن طاوس ، أخرجه البيهقي من طريق سعيد بن منصور : ثنا هُشَيْم : أنبأ الليث عن طاوس عن ابن عباس أنه كان يقول في رجل أدخلت عليه امرأته ثم طلقها فزعم أنه لم يمسه ، قال : « عليه نصف الصداق » .

قلت : وهذا سند صحيح : فيه يَتَقَوَّى السندُ الذي قبله ، والآتي بعده عن علي بن أبي طلحة ...

ثم أخرج البيهقي عن عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ... ﴾ [البقرة : ٢٣٧] الآية فهو الرجل يتزوج المرأة وقد سمى لها صداقاً ، ثم يطلقها من قبل أن يمسه ، والمس الجماع ، فلها نصف الصداق ، وليس لها أكثر من ذلك .

قلت : وهذا ضعيف منقطع . ثم روى عن الشعبي عن عبد الله بن مسعود قال : « لها نصف الصداق ، وإن جلس بين رجلها » وقال :

« وفيه انقطاع بين الشعبي وابن مسعود » .

فإذا كانت المسألة مما اختلف فيه الصحابة ، فالواجب حينئذ الرجوع إلى النص ، والآية مؤيدة لما ذهب إليه ابن عباس على خلاف هذا الحديث ، وهو مذهب الشافعي في « الأم » (٥ / ٢١٥) ، وهو الحق إن شاء الله تعالى .

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣/٨٦-٨٨) تحت الحديث رقم (١٠١٩)

ابن عثيمين رحمه الله : الخلوة تلحق بالجماع ، إذا خلا بها فلها الصداق كاملاً .

في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ [البقرة : ٢٣٧] .

قال الشيخ : من فوائد الآية : أنه إذا طلقها قبل الميسر وقد سمي لها صداقاً وجب لها نصف المهر .

ومنها : أنه إذا خلا بها ، ولم يمسه لم يكن عليه إلا نصف المهر ؛ لكن الصحابة ألحقوا الخلوة بها بالميسر في وجوب العدة ؛ وقياس ذلك وجوب المهر كاملاً إذا خلا بها .

تفسير سورة البقرة (١٧٣/٣)

وقال الشيخ : فإذا قال قائل : كيف يكون لها المهر كاملاً [في الشرح المطبوع : (كيف يكون لها النصف) ، ولا يستقيم المعنى بذلك ، والظاهر أنه سبق لسان] والآية علقت الحكم بالجماع ؟ ولا شك أن هناك فرقاً ظاهراً بين الجماع والخلوة ، فالجماع تلذذ بها ، واستمتع بها ، واستحل فرجها ، فاستحقت المهر ، لكن مجرد الخلوة لم يحصل له بها العوض كاملاً ، فكيف تكون موجبة ؟!

نقول : إن أكثر أهل العلم على هذا الرأي ، وحكي إجماع الصحابة ﷺ على ذلك ، أنه إذا خلا بها فلها المهر كاملاً ، فجعلوا الخلوة كالجماع ، وقد ذكر عن الإمام أحمد رواية ينبغي أن تكون قاعدة ، قال : لأنه استحل منها ما لا يحل لغيره ، ولهذا قالوا : لو مسها بشهوة ، أو نظر إلى شيء لا ينظر إليه إلا الزوج كالفرج ، فإنها تستحق المهر كاملاً ، لأنه استحل منها ما لا يحل لغيره ، وهذه الرواية هي المذهب ، وهي أنه إذا استحل الزوج من امرأته ما لا يحل لغيره من جماع ، أو خلوة ، أو لمس ، أو تقبيل ، أو نظر إلى ما لا ينظر إليه سواه ، كالفرج ، فإن المهر يتقرر كاملاً .

وذهب بعض أهل العلم إلى أن المهر يتقرر كاملاً بالجماع فقط ، وقال : إن هذا ظاهر القرآن فلنأخذ به ، ولكن في النفس من هذا شيء ؛ لأن الصحابة ﷺ أعلم منا بمقاصد القرآن ، لا سيما في الأحكام الشرعية ؛ لأن القرآن نزل في وقتهم

وبلغتهم ، وفهموه على ما يذهبون إليه ، وهذا قول جمهور أهل العلم أن الخلوة تلحق بالجماع .

الشرح الممتع (١٢/ ٢٩٣ - ٢٩٤) ، وانظر أيضاً (١٢/ ١٢٨ ، ٢٩٥ ، ٣٠٦ - ٣٠٩) ، والفتاوى الجامعة للمرأة المسلمة (٥٠٧/٢) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١٣٠/٢) ، وقارن مع الشرح الممتع (١٣/ ٣٢٦ - ٣٢٧)

وقال الشيخ في موضع آخر : الخلوة بالمرأة المعقود عليها تقرر المهر على القول الراجح ، سواء جامع أم لم يجامع .

لقاءات الباب المفتوح (٢٧٠/١)



باب وليمة العرس

مسألة : حكم وليمة العرس

ابن باز رحمه الله : الوليمة سنة مؤكدة .

قال الشيخ : الوليمة سنة مؤكدة .

الحلل الإبريزية (٢٩ / ٤)

وقال أيضاً : القول بوجوب الوليمة قول قوي .

الحلل الإبريزية (٣٢/٤) ، وانظر (٥٩ / ٤)

ابن عثيمين رحمه الله : وليمة العرس سنة مؤكدة .

في باب وليمة العرس ، قال مؤلف زاد المستقنع : (تسن بشاة فأقل) .

فقال الشيخ في شرحه : قوله « تسن » هذا حكمها ، أي : أنها مندوبة ، وهذا

هو القسم الرابع من أقسام الوليمة ، وهي وليمة العرس لأول مرة ، والدليل على ذلك سنة الرسول - عليه الصلاة والسلام - القولية والفعلية .

فأما القولية فقوله لعبد الرحمن بن عوف ؓ : « أولم » ، وهذا فعل أمر ، وأقل

أحوال الأمر الاستحباب .

وأما الفعلية فقد ثبت عن النبي - عليه الصلاة والسلام - أنه أولم على نسائه .

وقيل : واجبة ؛ للأمر بها في حديث عبد الرحمن بن عوف ؓ السابق ،

والجمهور يرون أنها سنة ، وقالوا : الذي صرف الأمر عن الوجوب أنه طعام

بمناسبة سرور حادث ، وهذا لا يقتضي الوجوب ؛ لأنه ليس دفع ضرورة كالنفقة

فتجب ، وليس دفعاً لزكاة ، أو نذراً فيجب ، وإنما هو سرور فلا يكون واجباً .

الشرح الممتع (٣٢٠/١٢) ، وانظر أيضاً شرح رياض الصالحين (١٠٢/٣)

الألباني رحمه الله : وليمة العرس واجبة .

قال الشيخ : ولا بد له (أي للزوج) من عمل وليمة بعد الدخول ؛ لأمر النبي ﷺ عبد الرحمن بن عوف بها كما يأتي ، ولحديث بريدة بن الحصيب ، قال : لما خطب علي فاطمة رضي الله عنها قال : قال رسول الله ﷺ : « إنه لا بد للعرس (وفي رواية للعروس) من وليمة » .

آداب الزفاف (٧٢) فقرة (٢٤)



باب الخلع

مسألة : الخلع إذا وقع بلفظ الطلاق

ابن باز رحمه الله : الخلع إذا وقع بلفظ الطلاق فهو طلاق .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٦٥/٢١-٢٧٠، ٤٣٠-٤٣١) ، والطل الإبريزية (١٠١/٤)

ابن عثيمين رحمه الله : الخلع ليس بطلاق حتى لو وقع بلفظ الطلاق .

في تفسير سورة البقرة وعند قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى

تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ... ﴾ [البقرة: ٢٣٠] .

قال الشيخ : من فوائد الآية : أن الخلع ليس بطلاق لقوله تعالى : ﴿ أَلْطَلَّقُ

مَرَّتَانِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ، ثم قال تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ

عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ، ثم قال تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ ﴾

الآية ، ولو كان الخلع طلاقاً لكان قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾ هي الطلقة الرابعة ؛

وهذا خلاف إجماع المسلمين ؛ لأن المرأة تبين بالطلاق الثلاث بإجماعهم ؛ وذهب

بعض أهل العلم إلى أن الخلع إذا وقع بلفظ الطلاق صار طلاقاً ؛ واختار شيخ

الإسلام ابن تيمية أن الخلع فسخ بأي لفظ كان - ولو بلفظ الطلاق - ، وقال : إن

هذا هو ظاهر الآية ؛ لأنه تعالى قال : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ ﴾ ؛ ولم

يذكر صيغة معينة ؛ لأنه إنما يعتبر في العقود بمعانيها لا بألفاظها ؛ فما دام هذا

الطلاق الذي وقع من الزوج إنما وقع بفداء من المرأة - افتدت نفسها به - فهذا لا

يمكن أن نعه طلاقاً ولو وقع بلفظ الطلاق ؛ وما ذكره رحمه الله فإنه منظور فيه إلى

المعنى ؛ وما قاله غيره - من أنه إذا وقع بلفظ الطلاق كان طلاقاً - فقد نظر فيه إلى

اللفظ ؛ ولا ريب أن من تأمل الشريعة وجد أنها تعني بالمعنى أكثر من الاعتناء

باللفظ ؛ أما الألفاظ فهي قوالب للمعاني ؛ وأنت إذا ألبست المرأة ثوب رجل لا تكن رجلاً ؛ كما أنك إذا ألبست رجلاً ثوب امرأة لم يكن امرأة ؛ فالألفاظ عبارة عن قوالب تدل على ما وراءها ؛ فإذا صار المعنى هو التخلص من الزوج بهذا الفداء فكيف يحسب طلاقاً ؟!

تفسير سورة البقرة (١٢١/٣ - ١٢٢) ، وانظر أيضاً أحكام من القرآن الكريم (١٤٧/٢ - ١٤٨)

وقال الشيخ أيضاً : فلو أننا حسبنا الخلع طلاقاً لكان قوله : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾

[البقرة : ٢٣٠] هي الطلقة الرابعة ، وهذا خلاف الإجماع ، فقوله : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾

أي : الثالثة ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة : ٢٣٠] والدلالة

في الآية واضحة ، ولهذا ذهب ابن عباس - رضي الله عنهما - إلى أن كل فراق فيه

عوض فهو خلع وليس بطلاق ، حتى لو وقع بلفظ الطلاق ، وهذا هو القول

الراجح .

الشرح الممتع (١٢/٤٦٨)

وقال الشيخ : فإن وقع (أي الخلع) بلفظ الطلاق فهو طلاق كما سبق ، وهو

المشهور من مذهب الإمام أحمد ، وهو قول وسط بين قولين .

القول الثاني : أنه طلاق بكل حال حتى لو وقع بلفظ الخلع أو الفسخ ، وهذا

القول لا شك أنه ضعيف .

القول الثالث : أنه فسخ بكل حال ولو وقع بلفظ الطلاق ، وهذا هو اختيار

شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وهو المنصوص عن أحمد ، وقول قدماء

أصحابه ، كما حكاه شيخ الإسلام ، وعلى هذا فلا عبرة باللفظ ، بل العبرة

بالمعنى ، فما دامت المرأة قد بذلت فداء لنفسها ، فلا فرق أن يكون بلفظ الطلاق ،

أو بلفظ الخلع ، أو بلفظ الفسخ .

وهذا القول قريب من الصواب ، لكنه ما زال يشكل عندي قول الرسول - عليه الصلاة والسلام - لثابت بن قيس رضي الله عنه : « اقبل الحديقة وطلقها تطليقة » بهذا اللفظ ، إلا أن الرواة اختلفوا في نقل هذا الحديث ، فالحديث الذي فيه « طلقها تطليقة » كأن البخاري يميل إلى أنه مرسل ، وليس متصلاً ، وأما الأحاديث الأخرى : « فاقبل الحديقة وفارقها » بهذا اللفظ ، فإذا تبين أن الراجح من ألفاظ الحديث : « اقبل الحديقة وفارقها » فلا شك أن الصواب قول ابن عباس - رضي الله عنهما - ومن تابعه ، وأما إذا صحت اللفظة : « اقبل الحديقة وطلقها تطليقة » فإنه واضح أنه طلاق ، ولا يمكن للإنسان أن يحيد عنه ، وتحمل رواية « فارقها » على أن المراد فارقها فراق طلاق .

الشرح الممتع (٤٧٠/١٢ - ٤٧١) وانظر أيضاً (٤٥٠/١٢ ، ٤٥١ ، ٤٦١ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١)

الألباني رحمه الله : الخلع فسخ .

التعليقات الرضية (٢٧٣/٢ ، ٢٧٧)



كتاب الطلاق

المسألة الأولى : طلاق الحائض

ابن باز رحمه الله : طلاق الحائض لا يقع في أصح قولي العلماء .

قال الشيخ : طلاق الحائض لا يقع في أصح قولي العلماء ، خلافاً لقول الجمهور ، فجمهور أهل العلم يرون أنه يقع ، ولكن الصحيح من قولي العلماء الذي أفتى به بعض التابعين ، وأفتى به ابن عمر رضي الله عنهما ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم ، وجمع من أهل العلم ؛ أن هذا الطلاق لا يقع ؛ لأنه خلاف شرع الله ، لأن الله شرع أن تطلق المرأة في حال الطهر من النفاس والحيض ، وفي حال لم يكن جامعها الزوج فيها ، فهذا هو الطلاق الشرعي .

فإذا طلقها في حيض أو نفاس أو في طهر جامعها فيه ، فإن هذا الطلاق بدعة ، ولا يقع على الصحيح من قولي العلماء ، لقول الله جل وعلا : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق: ١] . والمعنى طاهرات من غير جماع ، هكذا قال أهل العلم في طلاقهن للعدة ، أن يكن طاهرات من دون جماع ، أو حوامل . هذا هو الطلاق للعدة .

فتاوى الطلاق (١/٤٤-٤٥)

وسئل الشيخ : سمعت فتوى بعدم اعتبار طلاق المرأة وهي حائض ، ولكنني قرأت أن ابن رجب الحنبلي رحمه الله - في جامع العلوم والحكم - قد ساق الكلام عن العلماء بأن ابن عمر في تطليقه امرأته وهي حائض قد راجعها ، مع اعتبار تلك الطلقة طلقة واحدة ، وذلك في شرح الحديث الخامس عن عائشة رضي

الله عنها أن النبي ﷺ قال : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » فهل كلام ابن رجب مردود أم أن في المسألة تفصيلاً ؟ أفتونا ماجورين .

فأجاب : الجمهور أيها السائل الكريم يرون أن طلاق الحائض واقع ، وهكذا طلاق النفساء ، وهكذا طلاق من طلق في طهر جامعها فيه ، فيرون طلاق البدعة محرماً وواقعاً ، فهذا قول الأكثرين كما حكاه غير واحد من أهل العلم ، كابن عبد البر وغيرهم ، ويحتجون بأن ابن عمر ، طلق وزوجته حائض ، وأمره النبي ﷺ بالمراجعة ، قالوا : فلما أمره بالمراجعة دل على أن الطلقة وقعت .

وقال آخرون من أهل العلم ليس ذلك بواقع ، فإن المراجعة معناها الرد ، أي ردها إلى عصمته وإلى بيته ، ولا يلزم منها المراجعة الشرعية ، ولا يلزم منها القول بوقوع الطلقة ، بدليل أنه ﷺ قال : « ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم إذا شاء طلق ، وإذا شاء أمسك » فالرسول لا يأمر بتكرار الطلاق وتكثيره ، وإنما أراد إيقاع الطلاق الذي أراده ابن عمر ، وأما الطلقة الأولى فهي لاغية لأنها وقعت في غير محلها ، فقد وقعت على غير الوجه الشرعي فلا تكون معتبرة ، والطلاق المعتبر هو الأخير الذي بعد طهرها من حيضتها الثانية - التي بعد الحيضة التي طلقها فيها .

وفي لفظ آخر : « ثم إن شاء طلق وإن شاء أمسك » وفي لفظ آخر : « ثم يطلقها طاهراً أو حاملاً » فدل ذلك على أن الطلقة التي طلقها في الحيض غير واقعة ، وقد سأل ابن عمر ؓ عن ذلك رجل فقال : يا أبا عبد الرحمن رجل طلق امرأته وهي حائض أيعتد بها ؟ فقال له : (لا يعتد بها) وهو نفسه الذي وقعت عليه القصة . وقد ذكر هذا أبو العباس ابن تيمية وابن القيم وغيرهما عن الشيخ الإمام العلامة محمد بن عبد السلام الحشني أنه روى هذا بإسناده الصحيح عن ابن عمر ،

وقال هذا المعنى طاوس الكيسانى اليماني ، أحد أصحاب ابن عباس ، وأحد كبارهم ، وقاله أيضاً خلاس بن عمرو الهجري ، وذهب إليه جماعة من أهل العلم ؛ **لأنه طلاق لم يوافق الشرع فلم يعتبر** ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » يعني مردود ، وهذا طلاق ليس عليه أمر النبي ﷺ فيكون مردوداً ، وقد قال ﷺ لابن عمر : « ثم ليمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم إن شاء طلق ، وإن شاء أمسك » ، وفي رواية : « فردها عليّ ولم يرها شيئاً ، وقال : إذا طهرت فأمسكها أو طلقها » .

فهذا كله واضح في أنها لم تقع ، وأن المطلقة في طهر جامعها فيه أو في حيض أو في نفاس - طلاقها غير واقع ؛ **لأنه طلاق بدعة ، وطلاق في غير محله فلا يقع** . وهذا هو الذي أفتى به أبو العباس بن تيمية ، وابن القيم ، وجماعة آخرون من أهل العلم أخذاً بحديث ابن عمر نفسه وبفتواه رحمهم الله .

أما ما جاء في بعض الروايات أنه احتسبها ، أو أنها حسبت عليه ، فهذا ليس بواضح أنه بأمر النبي ﷺ ، وإنما هو من اجتهاده رضي الله عنه ، ثم بان له بعد ذلك أن احتسابها غير واقع وغير مناسب ، ولهذا أفتى بأنها لا تقع .

أما كلام ابن رجب فلم أطلع عليه ولا أذكره الآن ، وعلى كل حال إن كان ابن رجب قال إنه يقع فهو يرى ما قاله الأكثرون ، ولكن شيخه ابن القيم وشيخه أبو العباس بن تيمية قالوا إنه لا يقع ، وهما أعلم من ابن رجب وأبصر بدين الله ، وأبصر بالسنة .

فتاوى الطلاق (١ / ٤٢-٤٤) وانظر أيضاً : (١ / ١٨ ، ٢٣ ، ٣٥ ، ٣٩-٤٢ ، ٤٥-٤٧ ، ٥١-٥٢ ، ٦٠ ، ١١١ ، ١٩٤ ، ٢٠٦-٢٠٧ ، ٢١٦ ، ٢٢٧-٢٢٨) ، والحلل الإبريزية (٣ / ٤٢٤) ، (٤ / ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦) ، والفوائد الجليلة (١٥٩)

ابن عثيمين رحمه الله : طلاق الحائض لا يقع .

سئل الشيخ : أم لطفلين وقد طلقها زوجها ولكنها وقت الطلاق كانت غير طاهرة ، ولم تخبر زوجها بذلك حتى حينما ذهبوا إلى القاضي ، أخفت ذلك عنه إلا عن أمها التي قالت : لا تخبري القاضي بذلك وإلا فلن تطلقني ، ثم ذهبت إلى أهلها ، ثم أرادت الرجوع إلى زوجها خوفاً على الأطفال من الضياع والإهمال ، فما حكم هذا الطلاق الذي حدث وعليها العادة الشهرية ؟

فأجاب : الطلاق الذي وقع وعلى المرأة العادة الشهرية اختلف فيه أهل العلم وطال فيه النقاش ، أنه هل يكون طلاقاً ماضياً أم طلاقاً لاغياً ؟ وجهور أهل العلم على أن يكون الطلاق ماضياً ، ويحسب على المرأة طلقة ولكنه يؤمر بإعادتها وأن يتركها حتى تطهر من الحيض ، ثم تحيض مرة ثانية ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد ، وإن شاء طلق ، هذا الذي عليه جمهور أهل العلم ومنهم الأئمة الأربعة الإمام أحمد والشافعي ومالك وأبو حنيفة ، ولكن الراجح عندنا ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أن الطلاق في الحيض لا يقع ولا يكون ماضياً ، ذلك لأنه خلاف أمر الله ورسوله ، وقد قال النبي ، ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » .

والدليل في ذلك في نفس المسألة الخاصة حديث عبد الله بن عمر ، حيث طلق زوجته وهي حائض فأخبر النبي ﷺ بذلك ، فتغيظ فيه رسول الله ، ﷺ ، وقال : « مره فليراجعها ثم يتركها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق » . قال النبي ﷺ : « فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق عليها النساء » . فالعدة التي أمر الله بها أن تطلق عليها النساء أن يطلقها الإنسان طاهراً من غير جماع ، وعلى هذا فإذا طلقها وهي حائض لم يطلقها على أمر الله

فيكون مردوداً ، فالطلاق الذي وقع على هذه المرأة نرى أنه طلاق غير ماض ، وأن المرأة لا زالت في عصمة زوجها ولا عبرة في علم الرجل في تطليقه لها أنها طاهرة أو غير طاهرة ، نعم لا عبرة بعلمه ، لكن إن كان يعلم صار عليه الإثم ، وعدم الوقوع ، وإن كان لا يعلم فإنه ينتفي وقوع الطلاق ، ولا إثم على الزوج .

فتاوى إسلامية (٣/ ٢٦٨) ، وانظر الشرح الممتع (١٣/ ٤٦ - ٥٤) ، تفسير سورة البقرة (٣/ ١٠٢ ، ١١٨ - ١١٩)

الألباني رحمه الله : طلاق الحائض يقع .

في كتاب (إرواء الغليل) برقم (٢٠٥٩) أورد الشيخ حديث ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض ...

فخرج الشيخ هذا الحديث تخريجاً مطولاً ثم قال :

وجملة القول : أن الحديث مع صحته وكثرة طرقه ، فقد اضطرب الرواة عنه في طلقته الأولى في الحيض هل اعتد بها أم لا ؟ فانقسموا إلى قسمين :

الأول : من روى عنه الاعتداد بها ، وهم حسب الطرق المتقدمة :

الطريق الأولى : نافع . ثبت ذلك عنه من قوله وإخباره ، وعنه عن ابن عمر مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه جعلها واحدة .

الطريق الثانية : سالم بن عبد الله بن عمر ، وفيها قول ابن عمر أنها حسبت عليه .

الثالثة : يونس بن جبير ، وهي كالتی قبلها .

الرابعة : أنس بن سيرين ، وفيها مثل ذلك ، وفي رواية عنه : أنه اعتد بها ، وفي أخرى رفع ذلك إلى النبي ﷺ ، ولكن إسناد هذه ضعيف كما سبق بيانه خلافاً للحافظ .

الخامسة : سعيد بن جبير ، وفيها قول ابن عمر أنها حسبت عليه .

الحادية عشر: الشعبي عنه رفعه إلى النبي ﷺ .

والقسم الآخر : الذين رووا عنه عدم الاعتداد بها ، وهم حسب الطرق أيضاً :

الخامسة : سعيد بن جبير عنه قال : « فرد النبي ﷺ ذلك علي » .

السادسة : أبو الزبير عنه مرفوعاً : « فردها علي ولم يرها شيئاً » .

وطريق ثالثة أوردناها في التي قبلها : عبد الله بن مالك الهمداني عنه مرفوعاً

« ليس ذلك بشيء » .

فإذا نظر المتأمل في طرق هذين القسمين وفي ألفاظهما تبين له بوضوح لا

غموض فيه أرجحية القسم الأول على الآخر ، وذلك لوجهين :

الأول : كثرة الطرق ، فإنها ستة ، ثلاث منها مرفوعة ، وثلاث أخرى موقوفة ،

واثنتان من الثلاث الأولى صحيحة ، والأخرى ضعيفة ، وأما القسم الآخر فكل

طريقه ثلاث ، اثنتان منها صحيحة أيضاً والأخرى ضعيفة ، فتقابلت المرفوعات في

القسمين قوة وضعفاً . وبقي في القسم الأول الموقوفات الثلاث فضلة ، يترجح بها

على القسم الآخر ، لا سيما وهي في حكم المرفوع ، لأن معناها أن عبد الله بن

عمر عمل بما في المرفوع ، فلا شك أن ذلك مما يعطي المرفوع قوة على قوة كما هو

ظاهر .

والوجه الآخر : قوة دلالة القسم الأول على المراد دلالة صريحة لا تقبل

التأويل ، بخلاف القسم الآخر فهو ممكن التأويل بمثل قول الإمام الشافعي « ولم

يرها شيئاً » أي صواباً . وليس نصاً في أنه لم يرها طلاقاً ، بخلاف القسم الأول فهو

نص في أنه رآها طلاقاً فوجب تقديمه على القسم الآخر .

إرواء الغليل (١٣٢/٧ - ١٣٣) ، وانظر أيضاً صحيح سنن أبي داود (٣٩١/٦)

وقال الشيخ أيضاً : قوله : (ولم يرها شيئاً) ليس نصاً في أنه لم يرها طلاقاً ، بل المعنى لم يرها صواباً كما قال الشافعي رحمه الله ، وهذا التأويل لا بد منه لثبوت قوله ﷺ في هذه الطلقة : « وهي واحدة » ، وثبوت اعتداد ابن عمر من طرق عدة صحيحة عنه ، استقصيتها في المصدر السابق (إرواء الغليل) ، فليراجع فإنه مهم جداً .

غاية المرام (١٣٢) رقم (٢٥٨)



المسألة الثانية : تكرار الطلاق بثلاث كلمات متعددة

ابن باز رحمه الله : إذا كرر الطلاق بالجمل أو بحروف العطف تقع به الثلاث طلاقات .

سئل الشيخ : ما الحكم في ثلاث طلاقات في كلمة واحدة ؟ أتقع واحدة ، أم ثلاثاً ؟

فأجاب : هذا الطلاق بالوصف المذكور ، فيه خلاف بين أهل العلم ، الجمهور من أهل العلم ، والأئمة الأربعة يقولون إن الطلاق بالثلاث ، ولو بكلمة واحدة ، يقع ، فإذا قال الرجل لزوجته : أنت طالق بالثلاث ، أو مطلقة بالثلاث ، أو قال : هي طالق بالثلاث - يعني زوجته - طلقت عند الأكثرين من أهل العلم ، وحرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره .

وذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يقع بذلك إلا واحدة ، إذا كان الطلاق بلفظ واحد ، بأن قال : هي مطلقة بالثلاث ، أو أنت مطلقة بالثلاث ، أو طالق بالثلاث ، ذهب جمع من أهل العلم إلى أن هذا الطلاق لا يقع به إلا واحدة رجعية ، وله مراجعتها مادامت في العدة .

روي هذا عن ابن عباس في رواية صحيحة عنه ، وجاء عنه خلاف في ذلك ، وروي هذا عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ، وقال به جماعة من التابعين واختاره محمد ابن إسحاق - صاحب السيرة - وآخرون ، وأفتى به أبو العباس بن تيمية الإمام المشهور ، وأفتى به أيضاً تلميذه العلامة المحقق ابن القيم - رحمه الله - وهذا هو الذي أفتى به ، لما فيه من التيسير على المسلمين والتسهيل .

والأصل في هذا ما ثبت عنه رضي الله عنه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : كان الطلاق على عهد النبي ﷺ ، وعهد أبي بكر ، وستين من خلافة عمر - رضي

الله عنهما - ، طلاق الثلاث واحدة ، فلما كان عمر رضي الله عنه قال : إن الناس استعجلوا بشيء كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم ، فأمضاه عليهم ، أخرجه مسلم في الصحيح .

وروى الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - بإسناد جيد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن أبا ركانه طلق امرأته ثلاثاً ، فحزن عليها ، فردها عليه النبي ﷺ ، وقال : « إنها واحدة » ، والظاهر أنه طلقها ثلاثاً بكلمة واحدة ، فهذا هو الظاهر من الحديثين ، وهذا هو المعتمد ، وهو الذي أفتي به كما تقدم .

وذهب بعض أهل العلم إلى أن الثلاث ، ولو متفرقة ، لا يقع منها إلا واحدة ، واختاره ابن عباس وابن تيمية رحمهم الله ، فإذا قال طالق ، وطالق ، وطالق ، أو طالق ثم طالق ثم طالق ، فلا يقع إلا واحدة .

ولكن الذي ظهر لي من كلام أهل العلم ، ومن كلام ابن عباس في الرواية التي أفتي بها بأنها واحدة ، أن جعلها واحدة إنما يختص بما إذا تلفظ بالثلاث في لفظ واحد .

أما إذا كرر الطلاق فإنه يقع ، إذا كرره على وجه يغير فيه الثاني الأول ، والثالث الثاني ، كأن يقول : طالق وطالق وطالق ، أو طالق ثم طالق ثم طالق ، هذا تقع به الثلاث على المعتمد ، ومثله لو قال : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، فهي جمل ثلاث تامة ، فيقع بها الطلاق .

إلا إذا أراد بالثاني أو الثالث التأكيد أو إفهام المرأة فله نيته .

أما إذا قال طالق . طالق . طالق ، بغير واو ولا ثم ، ولا إعادة المبتدأ كقول :

أنت طالق . طالق . طالق ، أو أنت مطلقة . مطلقة . مطلقة ، أو هي مطلقة .

مطلقة . مطلقة ، وليس له نية الثلاث - فهذا ذكر فيه أهل العلم أنه لا يقع به إلا

واحدة ؛ لأن الكلمة الثانية المعادة والثالثة ، بدون إعادة الجملة ، وبدون إعادة المبتدأ ، لا تقع إلا مؤكدة .

فهذا الصواب فيه أنه يعتبر واحدة ؛ حتى عند من أوقع الثلاث بكلمة واحدة ، لأن هذا لم يقصد الثلاث ، وإنما كرر اللفظ لغضبه أو لأسباب أخرى ، لم يقصد به إيقاع الطلاق ، فهذا يعتبر واحدة. كما لو قال : زيد زيد زيد.. في الكلام ، مثل ما جاء في حديث عائشة : « أيما امرأة نكحت بغير وليها ، فنكاحها باطل . باطل . باطل » مثل هذا يستعمل للتأكيد .

والصواب في هذا أنه يحكم بأنه واحدة ، ويكون اللفظ الثاني والثالث مؤكداً للفظ الأول ، ولا يقع بهما شيء ، كما نص على هذا جمع من أهل العلم ، في باب ما يختلف به عدد الطلاق .

والخلاصة من ذلك ، أنه إذا قال : طالق : طالق : طالق ، أو قال : مطلقة . مطلقة . مطلقة ، فهذا هو محل جعلها واحدة ، ويكون اللفظان الثاني والثالث مؤكدين للفظ الأول ، وهذا هو الصواب كما نص عليه جمع من أهل العلم ، أما إذا كرر بالجملة ، أو بحروف العطف ؛ بأن قال : طالق ، ثم طالق ، ثم طالق ، فهذا تقع به الثلاث عند الجمهور ، وهو الأظهر من جهة الأدلة ، أو قال : طالقة ، وطلقة ، فذلك تقع بها الثلاث ، وهكذا لو قال : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، أو أنت مطلقة ، أنت مطلقة ، أنت مطلقة فهكذا تكرار الجملة ، أو قال : تراك طالق ، تراك طالق ، تراك طالق ، فهذا يقع به الثلاث ، إلا إذا نوى التأكيد بالثانية والثالثة ؛ لأنها جمل فإن نوى التأكيد والإفهام ، وإلا وقعت الثلاث .

وقال الشيخ أيضاً : إذا وقع الطلاق في ألفاظ بأن قال : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، أو أنت طالق وطالق وطالق ، وما أشبه ذلك فهذا الذي أعلمه عن أهل العلم أنها تقع الثلاث كلها ، وتبين بها المرأة بينونة كبرى ، لا تحل لزوجها المطلق إلا بعد زوج وإصابة .

ولا أعلم إلى وقتي هذا أحداً من الصحابة أو من التابعين صرح بأن هذا لا يقع به إلا واحدة ، بل ظاهر ما سمعت وما قرأت أنه يقع كله فتقع الثلاث كلها ، وقد رأى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنه لا يقع إلا واحدة كما لو طلق بالثلاث في كلمة واحدة ، وجعل هذا من هذا وجعل الطلاق الذي يقع بعد الأولى إنما يكون بعد نكاح أو بعد رجعة ، أما إذا كان ألحقها الثانية أو الثالثة ، من دون نكاح ولا رجعة فهذا لا يقع ، هذا كلامه رحمه الله . ولكن لا أعلم له أصلاً واضحاً يعتمد عليه من جهة النقل ، وإن كان وجيهاً من جهة المعنى ؛ ولهذا فالذي أفتي به أنها تقع الثلاث على ظاهر ما نقل عن السلف الصالح في هذا ، وإنما تعتبر الثلاث المجموعة طلقة واحدة إذا كانت بلفظ واحد ، كمن قال : أنت طالق بالثلاث ، أو فلانة مطلقة بالثلاث ، أو ما أشبه هذه الألفاظ .

فتاوى الطلاق (٣٩/١) وانظر أيضاً : (٦٢/١ ، ٨٧ - ٨٩ ، ٩٥ - ٩٦ ، ١٠٢ - ١٠٤ ، ١٠٨ - ١٠٩)

وأرسل الشيخ رسالة إلى الشيخ ابن عثيمين هذا نصها :

من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم صاحب الفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين وفقه الله لما فيه رضاه آمين .

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته . أما بعد :

فأشفع لفضيلتكم نسخة من المعاملة الواردة إلى من فضيلة رئيس محاكم المنطقة الشرقية المساعد حول إفتائكم للمدعو ر.ع.ب . بجواز رجوعه إلى زوجته بعقد

جديد الخ بعد طلاقه لها طليقة واحدة وهي حامل ثم بعد أيام طلقها بقوله : (هي طالق ، هي طالق ، هي طالق) وقصده إيقاع الثلاث . وقد حكم بينونتها فضيلة الشيخ القاضي بالمحكمة الكبرى بالدمام .

والذي أرى أن هذه الفتوى غلط ، وخلاف الصواب ، فالواجب عليكم الرجوع عنها لأمر منها :

أولاً : أن الزوج قد طلقها طليقة واحدة ، ثم أتبعها بإكمال الثلاث بعد أيام .

ثانياً : إجماع أهل العلم على أن الرجعية يلحقها طلاق الزوج . كما ذكر ذلك صاحب المغني .

ثالثاً : أن الأدلة الشرعية تقتضي ذلك ، لقول الله عز وجل : ﴿ أَلْطَلِّقُ مَرَّتَانِ ﴾

[البقرة: ٢٢٩] ثم قال سبحانه بعد ذلك : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ الآية [البقرة: ٢٣٠] ومعلوم أن من قال لغيره : السلام عليكم ، السلام عليكم ، فقد كلمه مرتين ، ومن قال ذلك ثلاثاً فقد استأذن ثلاثاً ، وهكذا من قال لزوجته : (هي طالق ، هي طالق ، هي طالق) أو قال : (تراك طالق ، تراك طالق ، تراك طالق) فقد طلقها ثلاثاً ما لم ينو تأكيداً ، أو إفهاماً .

وإنما الخلاف فيها إذا قال الزوج : (أنت طالق بالثلاث) أو (هي طالق بالثلاث) ولم يكرر ذلك . فالجمهور على وقوع الطلاق كما لا يخفى ، والراجح أنه لا يقع بذلك إلا واحدة ، لحديث ابن عباس الصحيح المشهور .

وأما اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية لعدم وقوع الطلاق على الرجعية إلا بعد عقد أو رجعة ، فقول ضعيف ، مخالف للأدلة الشرعية ، ولا أعلم له سنداً ، ولا سلفاً ، وإن قدر أن أحداً من التابعين ، أو غيرهم قال بقوله ، فهو قول غلط مخالف لما ذكرناه من الأدلة الشرعية ، كما لا يخفى ، والحق ضالة المؤمن متى وجدها

أخذها ، ولا يخفى أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كغيره من أهل العلم ، يخطئ ، ويصيب ، فيؤخذ من قوله ما وافق الحق كغيره .

وقد بسط ابن القيم رحمه الله الكلام في هذه المسألة في (إعلام الموقعين صفحة ٣٨ وما بعده من المجلد الثالث من الطبعة ذات الأجزاء الأربعة) وأوضح في ذلك الفرق بين إيقاع الثلاث بكلمة واحدة وبين إيقاعه بكلمات ، واستدل على ذلك بآية الاستئذان ، وآية اللعان ، وأحاديث التسبيح بعد الصلوات الخمس ، وعند النوم ، فيحسن مراجعة كلامه ، لعظيم الفائدة .

فأرجو العناية بالموضوع وإبلاغ فضيلة الشيخ القاضي بالحكمة الكبرى بالدمام برجوعكم عن الفتوى إثارةً للحق ، ووقوفاً مع الأدلة الشرعية ، سدد الله خطاكم ومنحنا وإياكم وسائر إخواننا إصابة الحق في القول ، والعمل ، إنه سميع قريب . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢١ / ٤٠٤ - ٤٠٦) ، وانظر أيضاً (٢١ / ٢٨٢ ، ٣٥٦ - ٣٥٧ ، ٣٦٢ - ٣٦٣ ، ٣٩٥ - ٤٠٠ ، ٤٠٢ - ٤٠٣ ، ٤٠٩ - ٤١٠ ، ٤٢٣ - ٤٢٤ ، ٤٦١ - ٤٦٢ ، ٤٦٥ - ٤٦٨) ، (٢٢ / ٢٤ - ٢٥ ، ٣٠ ، ٦٠ - ٦١ ، ١٢٥ - ١٢٧ ، ١٣٣ - ١٥٣) ، وفتاوى إسلامية (٣ / ٢٧٢ - ٢٧٣) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٦١ ، ٦٢) ، وتقييد الشوارد من القواعد والفوائد (٢١٦ - ٢١٧) ، والحلل الإبريزية (٩٥ / ٤)

ابن عثيمين رحمه الله : الطلاق لا يتكرر بتكرار صيغته ، فلا يقع طلاق على طلاق إلا بعد رجعة .

في تفسير قوله تعالى : ﴿ أَلْطَلَّقُ مَرَّتَانٍ ۖ فَإِمْسَاكَ ۖ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ۖ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] .

قال الشيخ : من فوائد الآية : الإشارة إلى أن الطلاق المكرر بلفظ واحد ليس بطلاق ؛ بمعنى أنه لا يتكرر به الطلاق ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ أَلْطَلَّقُ مَرَّتَانٍ ۖ ﴾ وصف يجب أن يكون معتبراً ؛ فإذا طلقت امرأتك ؛ فقلت : أنت طالق ؛ فقد طلقت ؛ فإذا

قلت ثانية : « أنت طالق » فكيف تورد طلاقاً على مطلقة ؛ لأن الطلاق لا يرد إلا على من كانت غير مطلقة حتى يقال : طلقت ؛ وهنا قال تعالى : ﴿ أَلْطَلَّقُ مَرَّتَانِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ولهذا قال الفقهاء - رحمهم الله - : لو أن الرجل طلق امرأته ، وحاضت مرتين ، ثم طلقها بعد الحيضة الثانية لا تستأنف عدة جديدة للمطلقة الثانية ؛ بل تبني على ما مضى ؛ وإذا حاضت الثالثة ، وطهرت انقضت عدتها ؛ لأن الطلاق الثاني ليس له عدة ؛ وهذا مما يؤيد اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية : أن الطلاق المكرر لا عبرة له إلا أن يصادف زوجة غير مطلقة ؛ ولأن الله سبحانه وتعالى قال : ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق: ١] ، والفقهاء الذين خالفوا في ذلك يقولون : إنه إذا كرر الطلاق في المرة الثانية لا تستأنف العدة ؛ فإذا هي مطلقة لغير عدة فلا يقع الطلاق ؛ لأنه سيكون على خلاف ما أمر الله به ؛ وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » ؛ وقد قال شيخنا عن اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية : « إن من تأمله تبين له أنه لا يسوغ القول بخلافه » ؛ لأنك إذا تأملت كلامه في أنه لا يقع طلاق على طلاق ، وأنه لا يتكرر إلا على زوجة غير مطلقة فلا يمكن أن يتكرر الطلاق إلا إذا راجعها ، أو عقد عليها عقداً جديداً ؛ وهذا القول هو الراجح ؛ وهو الذي أفتي به ؛ وهو أنه لا طلاق على طلاق حتى لو قال ألف مرة : أنت طالق ؛ فليس إلا مرة واحدة فقط ؛ ويدل على هذا قول تعالى : ﴿ أَلْطَلَّقُ مَرَّتَانِ ﴾ أي مرة بعد مرة ؛ فلا بد أن يقع على زوجة غير مطلقة .

تفسير سورة البقرة (١١٠/٣ - ١١١)

وقال الشيخ أيضاً : ومن فوائد الآية : جواز الطلاق الثلاث المتفرق ؛ لقوله

تعالى : ﴿ أَلْطَلَّقُ مَرَّتَانِ ﴾ إلى أن قال : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾ [البقرة: ٢٣٠] يعني الثالثة ؛

فهنا لا شك أن الطلاق متفرق ، لأنه تعالى قال : ﴿ اَلطَّلَقُ مَرَّتَانِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ؛ ثم أدخل الفداء بينهما وبين الطلاق الثالث ، فدل هذا على أنه طلاق متفرق ؛ وهذا جائز بالإجماع ؛ أما إذا جمع الثلاث جميعاً في دفعة واحدة ، مثل أن يقول : « أنت طالق ثلاثاً » أو « أنت طالق طالق طالق » يريد الثلاث ؛ أو « أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق » فقد اختلف أهل العلم في جواز ذلك ؛ فمنهم من قال بإباحته ، ونفوذ - فتبين به المرأة بينونة كبرى - ؛ ومنهم من قال بتحريمه ونفوذ ، ومنهم من قال بتحريمه ، ويقع واحدة ؛ ومنهم من قال بتحريمه ، وأنه لا يقع لا واحدة ؛ ولا أكثر ، فإذا الأقوال أربعة ، والصحيح أنه حرام ، وأنه لا يقع إلا واحدة ، وهذا هو الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ؛ وعليه يدل الكتاب ، والسنة ؛ لأنه لا تقع البينونة إلا إذا طلقها بعد طلاق مرتين ؛ والطلاق مرتين لا يكون إلا إذا كان بينهما رجعة ، أو عقد ؛ أما أن يرسل طلاقاً بعد طلاق فهذا ليس بشيء .

تفسير سورة البقرة (١١٥/٣) ، وانظر أيضاً الشرح الممتع (١٤٠/١٢) ، (١٣/٤٢ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٩٤ ، ٩٨ - ١٠٠) ، ولقاءات الباب المفتوح (٣٦٢/١ - ٣٦٣) ، (٢/٢٣٦ - ٢٣٧) ، (٣/٥٠٠) ، مذكرة فقه للشيخ (٣/٣٤٩ - ٣٥٣)



كتاب الرضاع

المسألة الأولى : المراد بالرضعة

ابن باز رحمه الله : الرضعة هي أن يمسك الطفل الثدي ويمص اللبن حتى يصل إلى جوفه ثم يترك الثدي لأي سبب من الأسباب .

قال الشيخ : والرضعة هي أن يمسك الطفل الثدي ويمص اللبن حتى يصل إلى جوفه ثم يترك الثدي لأي سبب من الأسباب ثم يعود ويمص الثدي حتى يصل اللبن إلى جوفه ، ثم يترك الرضاع ثم يعود وهكذا حتى يكمل الخمس أو أكثر سواء كان ذلك في مجلس أو مجالس ، وسواء كان ذلك في يوم أو أيام بشرط أن يكون ذلك حال كون الطفل في الحولين ، لقول النبي ﷺ : « لا رضاع إلا في الحولين » .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٢ / ٣٠٥) ، وانظر أيضاً (٢٢ / ٢٣٨ ، ٢٧٣) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١٥٤ / ١)

ابن عثيمين رحمه الله : الرضعة بمنزلة الوجبة .

قال الشيخ : ما هي الرضعة المحرمة ، هل هي المصة ، بحيث لو أن الصبي مص خمس مرات ، ولو في نفس واحد ثبت التحريم ؟ أو الرضعة أن يمسك الثدي ثم يطلقه ويتنفس ثم يعود ؟ أو أن الرضعة بمنزلة الوجبة ، يعني أن كل رضعة منفصلة عن الأخرى ، ولا تكون في مكان واحد ؟

في هذا أقوال للعلماء ثلاثة ، والراجح الأخير ، وهو اختيار شيخنا عبد الرحمن بن سعدي - رحمه الله - ؛ ووجه ذلك أننا لا نحكم بتحريم المرأة - مثلاً - إلا بدليل لا يحتمل التأويل ، ولا يحتمل أوجهاً أخرى ، وهذا الأخير لا يحتمل سواء ؛ لأن هذا أعلى ما قيل ، وعلى هذا فلو أنه رضع أربع رضعات ، وتنفس في كل واحدة

خمس مرات ، فلا يثبت التحريم على القول الراجح ، حتى تكون كل واحدة منفصلة عن الأخرى .

الشرح الممتع (١٢ / ١١٤)

وفي موضع آخر تكلم الشيخ عن الرضاع المحرم ، وأنه لا بد من خمس رضعات ثم قال :

ولكن يبقى النظر ما هي خمس الرضعات ؟ أهى خمس مصات ؟ أو خمسة أنفاس ؟ أو خمس وجبات ؟ .

بعضهم قال : خمس مصات لقوله ﷺ : « لا تحرم المصّة ولا المصّتان » ، فعلق الحكم بالمص ، وعلى هذا يمكن أن يثبت الرضاع في خلال ثلاث دقائق ؛ لأنه إذا مص ثم بلع ، ثم مص ثم بلع ، ثم مص خمس مرات ثبت الرضاع .

وبعضهم يقول : بل خمسة أنفاس لقوله ﷺ : « لا تحرم الإملاجة ولا الإملاجتان » والإملاج إدخال الثدي في فم الصبي ، فما دام الثدي في فمه فلو مص مائة مرة فهو واحدة ، وعلى هذا إذا مص ثم بلع ثم مص ثم بلع ثم مص ثم بلع في نفس واحد ثم أطلق الثدي ثم عاد ، تكون الثانية هي الرضعة الثانية .

وبعضهم يقول : خمس وجبات ، كما يقول : خمس أكالات ، فلا بد من زمن يقطع اتصال الثانية بالأولى ، أما ما دام في حجر المرأة فإنها رضعة واحدة ، كما تقول: هذه أكلة ، هذا غداء ، هذا عشاء ، وما أشبه ذلك ، فالعشاء ليس كل لقمة ترفعها إلى فمك ، بل مجموع اللقم ، وكذلك الغداء فليس كل ثمرة تبلعها تكون غداء ، إنما الغداء مجموع الأكل ، وعليه فالمراد بالرضعة الفعلة من الرضاع التي تنفصل عن الأخرى ، وأما مجرد فصل الثدي فهذا لا يعتبر رضعة في الحقيقة ، فمثلاً لو أرضعته أول النهار الساعة الثامنة ، ثم الساعة التاسعة ، ثم الساعة العاشرة ، ثم الحادية عشرة ، ثم الثانية عشرة ، فهذه خمس رضعات ، فلو أرضعته

في مكان واحد ، وامتنص الثدي ثم أطلقه يتنفس ، ثم عاد ورضع ، ثم أطلقه ليتنفس ، ثم عاد خمس مرات لكنها في جلسة واحدة فلا يؤثر على هذا القول .

فإذا قال قائل : أيهما أرجح؟ قلنا : الأصل عدم التأثير ، ولا نتيقن التأثير إلا بخمس وجبات ؛ لأن الأصل أنه لا يؤثر، فنأخذ بالاحتياط ، والاحتياط ألا يؤثر إلا خمس وجبات ، لا خمس مصات ، ولا خمسة أنفاس ، وهذا اختيار شيخنا عبد الرحمن بن سعدي رحمه الله ، وهو ظاهر اختيار ابن القيم .

فإذا قال قائل : لماذا لا نجعل المصّات هي الأحوط ؟ قلنا : هذا مشكل ؛ لأننا إذا احتطنا من جهة ، أهملنا من جهة أخرى ، فمثلاً هذه طفلة رضعت خمس مصات ، فإذا احتطنا ، وقلنا : إن بنت المرضعة تكون أختاً للراضع يحرم عليه نكاحها ، أتاننا أمر آخر ضد هذا الاحتياط ، وهي أننا إذا قلنا : إنها أخته لزم من ذلك أن يخلو بها، ويسافر بها ، وتكشف وجهها له ، والاحتياط ألا تفعل ، وهي لا تفعل هذا إلا إذا قلنا : إن الرضاع غير مؤثر ، فلذلك لا تحتاط من جهة إلا أهملت من جهة أخرى ، فنرجع إلى الأصل وهو عدم التأثير ، ولذلك كان هذا القول هو المتمشي على القواعد والأصول .

الشرح الممتع (٤٣٠/١٣ - ٤٣٢) ، شرح صحيح البخاري (٤٦١/٤)



المسألة الثانية : هل يحرم نظير المصاهرة بالرضاع ، فيحرم على الرجل أم امرأته من الرضاع ، وينتهدى من الرضاع ، وامرأة ابنه من الرضاع ، وزوجة أبيه من الرضاع ؟

ابن باز رحمه الله : يحرم بالصهر من الرضاع ما يحرم بالصهر من النكاح .

سئل الشيخ : فضيلة الشيخ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أما بعد : أريد السؤال عن : أن أخي متزوج من امرأتين ، زوجته الأولى أرضعت أخي الأصغر مع ابنها أكثر من خمس رضعات ، وسؤالي هل يصير ابناً لزوجة أخي الثانية التي لم ترضعه أم أنها تتحجب عنه حيث إنه يبلغ الآن أربعة عشر عاماً ، وهل إذا كبر أخي هذا وتزوج تكشف زوجته لأخي الذي صار له أباً من الرضاعة ، أم أنها تحتجب عنه وجزاكم الله خيراً .

فأجاب : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ، بعده :

بناء على ما ذكرتم من الرضاعة يكون الرضيع المذكور ابناً للتي أرضعته ، وابناً لزوجها ، أما الزوجة الثانية فليس هو ابناً لها ، ولكنه ابن لزوجها ومحرم لها ، لكونها زوجة أبيه من الرضاعة ، وقد قال النبي ﷺ : « يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » وفق الله الجميع لما يرضيه . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٢/٢٨٨ - ٢٨٩)

وسئل الشيخ : أخي من الأب رضع من زوجتي رضاعاً كاملاً أكثر من سنة ، فهل يجوز لي أن أسلم على زوجة هذا الأخ ؟

فأجاب : بسم الله والحمد لله . هذا الأخ يكون أخاك وابنك من الرضاع حين أرضعته زوجتك خمس رضعات أو أكثر في الحولين ، فهو أخوك من النسب وابنك

من الرضاع وزوجته محرم لك ؛ لأنك أبوه من الرضاع ، والسلام على زوجة ابنك لا حرج فيه ، لأنك محرم لها .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٠٤/٢٢) ، وانظر أيضاً (٣٠٨/٢٢) ، وتقبيد الشوارد (٢٦١) ، والحلل الإبريزية (٤٠٨/٣) ، (٤٢/٤)

ابن عثيمين رحمه الله : الرضاع لا يؤثر في المصاهرة (ولكن يُسلك طريق الاحتياط) .

بعد أن ذكر الشيخ المحرمات بالمصاهرة قال : فهؤلاء الأربعة يثبت التحريم فيهن بالمصاهرة ، فهل يثبت التحريم فيهن إذا كن من الرضاع ؟ بمعنى هل يحرم على الزوجة أبو زوجها من الرضاع ؟ وابن زوجها من الرضاع ، وعلى الزوج بنت زوجته من الرضاع ، وأم زوجته من الرضاع ؟ .

مثال ذلك : رجل تزوج امرأة لها أم من الرضاع وأم من النسب ، فأما من النسب حرام عليه ، أما أمها من الرضاع ، فهل هي حرام أو غير حرام ؟
هذه المسألة فيها خلاف : فجمهور أهل العلم ومنهم الأئمة الأربعة على أنه يثبت التحريم بالمصاهرة ، وحكي إجماعاً ولا يصح ، فيقولون : إنه يحرم على الزوجة أبو زوجها من الرضاع ، وابن زوجها من الرضاع ، وعلى الزوج أم زوجته من الرضاع وابنة زوجته من الرضاع ، واستدلوا بعموم قوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهُتُ نِسَائِكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] والمرضعة تسمى أمّاً ، وقوله : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء: ٢٢] والأب من الرضاع يسمى أباً ، وقوله تعالى : ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ ﴾ ، وبقوله عليه الصلاة والسلام : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » فقالوا : كما أن أبا الزوج من النسب حرام على الزوجة ، فيكون أبوه

من الرضاع حراماً عليها ، وكما أن أم الزوجة من النسب حرام على الزوج فأمرها من الرضاع - أيضاً - حرام .

واختار شيخ الإسلام - رحمه الله - أنه لا يحرم من الرضاع ما يحرم بالمصاهرة لحديث : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » ، فالحديث يدل بمنطوقه على أنه يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب ، ويدل بمفهومه على أنه لا يحرم بالرضاع ما يحرم بغير النسب .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] فالاستدلال به غير صحيح من الآية نفسها ، فلو كانت الأم عند الإطلاق تشمل الأم من الرضاع والأم من النسب ، لم يكن لقوله : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] فائدة ؛ لأن ﴿ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ سبقت في أول الآية ، وأيضاً الأم من الرضاعة لا يصح أن نقول : إنها أم على الإطلاق ، بل لا بد من القيد ، ولهذا لا تدخل في الأم في قوله تعالى : ﴿ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ [النساء: ١١] بالإجماع وكذلك الأخت عند الإطلاق لا يدخل فيها الأخت من الرضاع ، وإلا لما قال : ﴿ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضْعَةِ ﴾ [النساء: ٢٣] فلا دليل في الآية .

كذلك قوله : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٢] فإنه من المعلوم أن الأب من الرضاع لا يدخل في مطلق الأب أبداً ، فلا يسمى أباً إلا بقيد الرضاع .

وأما قوله : ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ ﴾ [النساء: ٢٣] فقد تكون حجة عليهم ؛ لأن الله قيد الأبناء بكونهم من الأصلاب ؛ فقال : ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ وأجابوا : أن هذا القيد احتراز من ابن التبيي ، فيقال : إنه لا يمكن أن

يحتز الله في القرآن عن ابن باطل شرعاً ؛ لأن الابن الباطل شرعاً غير داخل حتى يحتاج إلى قيد يخرج به ، فابن التبني ليس شرعياً من الأصل .

وعلى هذا فالآية تدل على ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ، وهو الذي نراه ونرجحه أنه لا دخل للرضاع في المصاهرة ؛ وذلك لأن لدينا عموماً من القرآن فلا يمكن أن نخرمه إلا بدليل بَيِّن ، وهو قوله : ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ ﴾ [النساء : ٢٤] و « ما » اسم موصول تفيد العموم ، فأى إنسان يقول : هذه المرأة حرام نقول له : ائت بدليل .

وعلى هذا يجوز للرجل أن يتزوج أم زوجته من الرضاعة ، لكن بعد أن يفارق الزوجة بموت أو طلاق فلا يجمع بينهما ؛ لقول الرسول - عليه الصلاة والسلام - « يحرم بالرضاعة ما يحرم بالنسب » ، فإذا حرم الجمع بالنسب حرم بالرضاعة ، ولهذا فشيخ الإسلام - رحمه الله - في هذه المسألة لم يصب في قوله إنه يجوز الجمع بين الأختين من الرضاع ، وكون جمهور الأمة على أن الرضاع مؤثر في تحريم المصاهرة يوجب للإنسان أن يسلك طريق الاحتياط ، فنقول : أم الزوجة حرام تبعاً للجمهور ، وتحتجب تبعاً لشيخ الإسلام ابن تيمية ؛ وذلك لأننا إذا قلنا : إنها حرام عليك على رأي الجمهور لا تحتجب ، وإذا قلنا إنها حلال على رأي الشيخ تحتجب ، وأنا أعمل بالدليلين ، وأقول : هذه مسألة مشكوك فيها ، وإذا شك في الأمر فإنه يسلك فيه طريق الاحتياط ، فنأخذ بالاحتياط بما قاله الجمهور من تحريم نكاحها ، ونأخذ بالاحتياط بما قاله شيخ الإسلام من وجوب الحجاب .

وهذا المسلك له أصل في الشرع ، وهو قصة سودة بنت زمعة - رضي الله عنها - حينما تخاصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة   في غلام كان ادعاه سعد بن أبي وقاص وقال : إنه ابن أخي عهد به إلي فأريده ، فقال - عبد بن زمعة : يا رسول الله إنه ولد وليدة أبي ، ولد على فراشه - ومعلوم أن

الولد للفراش إذا ادّعاه صاحب الفراش ، حتى لو علمنا أنه من الزاني قطعاً - فقال سعد : يا رسول الله انظر إلى شبه الغلام ، فنظر إليه فوجد شبهاً بيناً بعتبة ، مما يدل على أنه خلق من مائه ، ثم قال النبي ﷺ : « الولد للفراش وللعاهر الحجر ، واحتجبي منه يا سودة » ، فقضي به لزعة على أنه ابنه ، وأمر سودة أن تحتجب منه على سبيل الاحتياط ؛ لأنه رأى شبهاً بيناً ، فأعمل النبي ﷺ السبين احتياطاً .

فما دام هذا الأمر له أصل في الشريعة فلا حرج أن نسلك هذا المسلك .

الشرح الممتع (١٢٣/١٢ - ١٢٧) ، وانظر أيضاً : (١٣/٤٢٤ - ٤٢٧) ، ولقاءات الباب المفتوح (٣/٢١٣ ، ٤٢٧ - ٤٢٨ ، ٥٢٩ - ٥٣٠) ، وفتاوى المرأة (١٨٢) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١٧٠/٢ - ١٧١) ، والفتاوى الجامعة للمرأة المسلمة (٢/٧٦٩ - ٧٧٠) ، وشرح صحيح البخاري (٤/٤٧٢ - ٤٧٣)

انتهى ما تيسر لي جمعه ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ،،
وصلّى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم ،،



مُنْخَصُّ الْمَسَائِلِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ

مسائل تتعلق بالعقيدة

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : مرجع الضمير في قوله ﷺ : « خلق الله آدم على صورته » .	الضمير في قوله : « على صورته » يعود إلى الله ﷻ ، وهذا لا يلزم منه التشبيه والتمثيل .	الضمير يعود على الله عز وجل ، ولا يلزم من ذلك المماثلة ، وهناك وجه ثان : أن إضافة صورة آدم إلى الله عز وجل على وجه التكريم والتشريف .	الضمير في قوله : « على صورته » يرجع إلى آدم عليه السلام .
المسألة الثانية : هل توصف إحدى يدي الله تعالى بالشمال ؟	لله سبحانه وتعالى يمين وشمال من حيث الاسم ، وكلتاهما يمين مباركة من حيث الشرف والفضل ، وليس فيهما نقص بوجه من الوجوه .	إثبات الوصف بالشمال إذا كانت لفظة بشماله (في الحديث) محفوظة ، وإثباتها لا يعني أن الشمال قاصرة أو ناقصة عن اليد اليمنى كما هو في المخلوقين ، بل كلتاهما يمين مباركة .	كلتا يدي الله تعالى يمين ، و الرواية التي فيها ذكر الشمال منكورة .
المسألة الثالثة : حكم أولاد المشركين في الآخرة .	أولاد المشركين (إذا ماتوا صغاراً قبل البلوغ) يمتحنون يوم القيامة ، فمن أطاع دخل الجنة ، ومن عصى دخل النار .	أطفال المشركين يمتحنون يوم القيامة بما أراد الله عز وجل ، فمن أطاع دخل الجنة ، ومن عصى دخل النار .	أولاد المشركين في الجنة .
المسألة الرابعة : هل القلم أول المخلوقات أو العرش ؟		أول ما خلق الله من الأشياء المعلومة لنا هو العرش .	القلم أول المخلوقات .

باب المناهي اللفظية

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : حكم قول بعض الناس إذا مات إنسان ودفن : « انتقل إلى مثواه الأخير » .	لا بأس بإطلاق هذه العبارة .	لا يجوز إطلاق هذه العبارة .	لا يجوز إطلاق هذه العبارة .
المسألة الثانية : حكم قول بعض الناس : « إن الله على ما يشاء قدير » .		وصف الله تعالى بالقدرة لا يقيد بالمشيئة بل يطلق ، أما إذا جاءت القدرة مضافة إلى فعل معين فلا بأس أن تقيد بالمشيئة .	استعمال هذه العبارة جائز .
المسألة الثالثة : حكم قول القائل : (لا سمح الله) .	لا حرج في ذلك .	أكره أن يقول القائل (لا سمح الله) .	استعمل الشيخ هذه العبارة مما يدل على أنه لا حرج فيها عنده .



كتاب الطهارة

باب الأنية

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : حكم اتخاذ آنية من الذهب والفضة كما لا يجوز استعمالها في الأكل ولا في الشرب ولا في غيرهما .	لا يجوز اتخاذ أواني من الذهب والفضة كما لا يجوز استعمالها في الأكل ولا في الشرب ولا في غيرهما .	اتخاذ آنية الذهب والفضة واستعمالها في غير الأكل والشرب جائز .	يحرم استعمال أواني الذهب ، ويجوز استعمال أواني الفضة في غير الأكل والشرب .
المسألة الثانية : ما يطهر من جلود الميتة بالدباغ .	إذا دبغ جلد الميتة المأكولة اللحم طهر ، أما غير مأكولة اللحم فالأصح أنها لا تطهر .	القول الراجح أن جلد الميتة لا يطهر بالدباغ إلا أن تكون مما تحله الذكاة ، وأما ما لا تحله الذكاة فإنه لا يطهر .	يطهر الإهاب بالدبغ ولو إهاب خنزير .



باب الاستنجاؤ

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
مسألة : حكم استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة .	لا يجوز الاستقبال والاستدبار في الفضاء ويجوز في البنيان (ومن ترك استقبال القبلة واستدبارها في البنيان فهو أولى وأحسن) .	لا يجوز الاستقبال والاستدبار في الفضاء ، ويجوز في البنيان استدبار القبلة دون استقبالها .	لا يجوز استقبال القبلة أو استدبارها ببول أو غائط مطلقاً في الصحراء والبنيان .



باب سنن الفطرة

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
مسألة : حكم أخذ ما زاد على القبضة من اللحية .	لا يجوز أخذ شيء من اللحية ، ولو زاد على القبضة .	لا يجوز أخذ شيء من اللحية .	السنة التي جرى عليها عمل السلف من الصحابة وغيرهم إعفاء اللحية إلا ما زاد على القبضة فيقص .



باب الوضوء

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : حكم التسمية في الوضوء .	التسمية (عند بدء الوضوء) واجبة عند جمع من أهل العلم مع الذكر .	التسمية في الوضوء سنة .	التسمية في الوضوء واجبة .
المسألة الثانية : حكم الترتيب في الوضوء .	الترتيب في الوضوء واجب .	الترتيب في الوضوء واجب .	الترتيب في الوضوء غير واجب .
المسألة الثالثة : هل يشرع تكرار مسح الرأس في الوضوء .	مسح الرأس يكون مرة واحدة فقط (لا يستحب تكرار المسح) .	الرأس مسح مرة واحدة ، ويكره تكرار مسحه .	تكرار مسح الرأس صح عن النبي ﷺ .
المسألة الرابعة : الوضوء من حمل الميت .	لا يستحب الوضوء لمن حمل الميت .		يستحب لمن حمل الميت أن يتوضأ .



باب المسح على الخفين

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : حكم المسح على الخف أو الجورب الرقيق .	من شروط المسح على الخفين أو الجوربين أن يكونا صفيقين ساترين لمحل الفرض (القدمين والكعبين) .	يجوز المسح على الخف أو الجورب الرقيق (الخفيف) على القول الصحيح .	يجوز المسح على الجورب وإن كان رقيقاً .
المسألة الثانية : نزع الخف أو الجورب بعد المسح عليه هل يبطل الوضوء ؟	يبطل الوضوء وعليه أن يعيده .	إذا خلع الخف أو الجورب بعد أن مسح عليه فلا تبطل طهارته على القول الصحيح .	من خلع الخف ونحوه بعد أن توضأ ومسح عليه فوضوءه صحيح ولا شيء عليه .
المسألة الثالثة : حكم المسح على التعلين .		المسح على النعل لا يجوز .	المسح على التعلين جائز .
المسألة الرابعة : المسح على الجبيرة .	المسح على الجبيرة مشروع .	المسح على الجبيرة مشروع .	لا يشرع المسح على الجبيرة .



باب نواقض الوضوء

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : نقض الوضوء بمس الذكر .	مس الفرج باليد قبلاً كان أو دبراً من غير حائل ينقض الوضوء مطلقاً سواء كان لشهوة أو لغير شهوة .	مس الذكر إذا كان لشهوة انتقض به الوضوء وإلا فلا .	المس بغير شهوة لا ينقض الوضوء وأما المس بشهوة فينقض .
المسألة الثانية : مس الإنسان ذكر غيره .	مس الفرج بدون حائل ينقض الوضوء .	لا ينقض الوضوء .	
المسألة الثالثة : نقض الوضوء بأكل ما عدا اللحم من الإبل (مثل الشحم والكبد والقلب والكلية والكروش والأمعاء) .	لا ينقض الوضوء إلا لحم الإبل (الهبر) .	جميع البعير ناقض للوضوء (لا فرق بين الهبر وبقيّة الأجزاء) .	



كتاب الغسل

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : حكم الغسل للكافر إذا أسلم .	استحباب الغسل للكافر إذا أسلم .	القول بوجوب الغسل على الكافر إذا أسلم أقرب إلى الصواب .	وجوب الغسل على الكافر إذا أسلم .
المسألة الثانية : حكم غسل الجمعة .	الغسل يوم الجمعة سنة مؤكدة .	غسل الجمعة واجب .	غسل الجمعة واجب .
المسألة الثالثة : هل يجزئ غسل الجنابة عن غسل الجمعة ؟	من اغتسل عن الجنابة يوم الجمعة (في النهار) كفاه ذلك عن غسل الجمعة .	إذا نوى غسل الجنابة أجراً عن غسل الجمعة إذا كان بعد طلوع الشمس .	لا يجزئ غسل الجنابة عن غسل الجمعة ولو نواهما جميعاً .
المسألة الرابعة : حكم مس المصحف للمحدث حدثاً أصغر أو أكبر .	لا يجوز للمحدث حدثاً أصغر أو أكبر أن يمسه المصحف .	لا يجوز أن يمسه المصحف من كان محدثاً حدثاً أصغر أو أكبر .	يجوز مس المصحف للمحدث حدثاً أصغر أو أكبر .
المسألة الخامسة : حكم قراءة الجنب للقرآن .	الجنب لا يجوز له أن يقرأ القرآن .	لا يجوز للجنب أن يقرأ القرآن .	يكره للجنب أن يقرأ القرآن .
المسألة السادسة : حكم مكث الحائض والجنب في المسجد .	لا يجوز للجنب والحائض المكث في المسجد إلا أن يكون عابراً فيه لحاجة .	لا يجوز للجنب والحائض المكث في المسجد ، ويجوز المكث فيه للجنب إذا توضأ .	يجوز للجنب والحائض المكث في المسجد .

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة السابعة : حكم نقض المرأة لشعرها في غسل الحيض .	يستحب أن تنقض المرأة شعر رأسها في غسلها من الحيض .	لا يجب نقض شعر المرأة عند الغسل من الحيض .	يجب على المرأة أن تنقض شعرها في غسل الحيض .



باب إزالة النجاسة

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : إزالة النجاسة بغير الماء .	النجاسات لا تطهر إلا بالماء إلا ما استثنى .	إزالة النجاسة تحصل بأي مزيل ، فإذا زالت النجاسة بأي مزيل كان طهر محلها .	النجاسات إنما تزال بالماء دون غيره من المائعات .
المسألة الثانية : الماء الذي يخرج من فرج المرأة (رطوبة فرج المرأة) .	هذا الماء نجس .	هذا الماء طاهر .	



كتاب الصلاة

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : حكم تارك الصلاة تهاوناً وكسلاً .	تارك الصلاة كافر كفراً أكبر .	تارك الصلاة تركاً مطلقاً كافر مرتد عن الإسلام .	تارك الصلاة كسلاً ليس بكافر .
المسألة الثانية : حكم من يصلي أحياناً ويترك الصلاة أحياناً أخرى .	من يصلي تارة ويترك الصلاة تارة فهو كافر ، بل من تعمّد تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها فهو كافر .	من يصلي أحياناً ويترك الصلاة أحياناً أخرى ليس بكافر (لا يكفر إلا إذا ترك الصلاة تركاً مطلقاً بحيث لا يصلي أبداً) .	



باب الأذان والإقامة

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : أذان المرأة وإقامتها للصلاة .	لا يشرع للنساء أذان ولا إقامة .	لا حرج على المرأة أن تقيم الصلاة إذا كانت تصلي في بيتها .	النساء كالرجال ، لأنهن شقائق الرجال ، والأمر لهم أمرهن .
المسألة الثانية : قول المؤذن في أذان الفجر (الصلاة خير من النوم) يكون في الأذان الأول أم الثاني ؟	جملة (الصلاة خير من النوم) السنة أن تقال في الأذان (الثاني) الذي يؤذن به بعد طلوع الفجر .	قول المؤذن (الصلاة خير من النوم) يكون في الأذان الذي بعد طلوع الفجر (بعد دخول وقت صلاة الفجر) .	السنة أن يقال (الصلاة خير من النوم) في الأذان الأول لا الثاني .
المسألة الثالثة : زيادة (إنك لا تخلف الميعاد) ثابتة بإسناد حسن .	زيادة (إنك لا تخلف الميعاد) ثابتة بإسناد حسن .	زيادة (إنك لا تخلف الميعاد) صحيحة .	هذه الزيادة شاذة .
المسألة الرابعة : من يسمع إقامة الصلاة ، هل يشرع له متابعة المقيم ؟	يستحب أن يجاب المقيم كما يجاب المؤذن .	الصحيح أن المستمع لا يتابع المقيم .	على من يسمع الإقامة مثل ما على من يسمع الأذان .



باب شروط الصلاة

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : هل لصلاة العشاء وقت ضرورة ؟	ما بعد نصف الليل وقت ضرورة .	الصحيح أن صلاة العشاء ليس لها إلا وقت فضيلة ووقت جواز .	
المسألة الثانية : إذا طهرت المرأة من الحيض أو النفاس قبل خروج وقت الصلاة فهل تلزمها تلك الصلاة وما يجمع إليها قبلها ؟	إذا طهرت المرأة من الحيض أو النفاس في وقت العصر وجب عليها أن تصلي الظهر والعصر ، وإذا طهرت في وقت العشاء وجب عليها أن تصلي المغرب والعشاء .	المرأة إذا طهرت قبل أن تغرب الشمس لم يلزمها إلا صلاة العصر ، وإذا طهرت قبل خروج وقت العشاء الآخرة لم يلزمها إلا صلاة العشاء الآخرة .	إذا طهرت الحائض قبل غروب الشمس ، فإنه يجب عليها أن تصلي الظهر والعصر ، وإذا طهرت بعد العشاء ، فإنه يجب عليها أن تصلي المغرب والعشاء .
المسألة الثالثة : هل فخذ الرجل من العورة ؟	الفخذ عورة .	الفخذ عورة في الصلاة ليس بعورة من حيث النظر .	الفخذ عورة .
المسألة الرابعة : حكم ستر قدمي المرأة في الصلاة .	يجب ستر القدمين في الصلاة عند جمهور أهل العلم .	القول بعدم الوجوب أظهر ، والقول بوجوب الستر أحوط .	يجب ستر قدمي المرأة في الصلاة .

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الخامسة : حكم ستر العاتق في الصلاة .	يجب ستر العاتقين أو أحدهما مع القدرة على ذلك .	ستر أحد العاتقين سنة وليس بواجب .	يجب على المصلي أن يستر عاتقه مع القدرة على ستره .
المسألة السادسة : حكم المحراب في المسجد .	المحراب ليس بدعة .	اتخاذ المحراب مباح ، والقول بأنه مستحب أقرب إلى الصواب من القول بأنه مكروه .	المحراب في المسجد بدعة .



باب صفة الصلاة

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : حكم الاستعاذة قبل قراءة الفاتحة في الركعة الأولى من الصلاة.	الاستعاذة سنة في الركعة الأولى .	الاستعاذة قبل قراءة الفاتحة في الركعة الأولى من الصلاة سنة .	الاستعاذة واجبة .
المسألة الثانية : حكم تأمين المأموم .		تأمين المأموم سنة مؤكدة لا سيما إذا أمن الإمام .	تأمين المأموم واجب إذا أمن الإمام .
المسألة الثالثة : هل يشرع للمأموم أن يقول (سمع الله) في حال الرفع من الركوع .	المأموم لا يقول (سمع الله لمن حمده) عند الرفع من الركوع ، بل يقول (ربنا ولك الحمد) .	المأموم يقول في حال الرفع من الركوع (ربنا ولك الحمد) ، ولا يقول (سمع الله لمن حمده) .	يشرع للمأموم أن يقول (سمع الله لمن حمده) في أثناء الرفع من الركوع ، بل هو واجب .
المسألة الرابعة : حكم وضع اليدين على الصدر في الركوع .	وضع اليدين على الصدر في القيام الذي بعد الركوع هو السنة .	وضع اليد اليمنى على اليسرى على الصدر ، بعد الرفع من الركوع هو السنة .	وضع اليدين على الصدر في القيام بعد الركوع بدعة .
المسألة الخامسة : المواضع التي يسن فيها رفع اليدين في الصلاة .	السنة للمصلي أن يرفع يديه في أربعة مواضع : عند تكبيرة الإحرام ، وعند الركوع ، وعند الرفع منه ، وعند القيام من التشهد الأول إلى الثالثة .	لا يسن رفع اليدين إلا في المواضع الأربعة التي ثبت بها النص عند تكبيرة الإحرام وعند الركوع ، وعند الرفع منه ، وعند القيام من التشهد الأول .	يسن رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ، وعند الركوع والرفع منه ، ويسن أيضاً مع التكبيرات الأخرى لكن أحياناً .

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة السادسة : إذا هوى المصلي إلى السجود هل يقدم ركبته أم يديه ؟	السنة للمصلي إذا هوى للسجود أن يضع ركبته قبل يديه .	المشروع عند السجود البدء بالركبتين قبل اليدين .	السنة الصحيحة في الهوي إلى السجود وضع اليدين قبل الركبتين .
المسألة السابعة : حكم الإقعاء (الجلوس على العقبين مع نصب القدمين) في الجلوس بين السجدين .	الإقعاء نوع من السنة .	الإقعاء في الجلسة بين السجدين ليس من السنة .	الإقعاء في الجلوس بين السجدين سنة ، فيعمل به أحياناً .
المسألة الثامنة : هل يسن للمصلي قبض أصابع اليد اليمنى والإشارة بالسبابة في الجلوس بين السجدين ؟	السنة للمصلي أن يبسط أصابعه إذا جلس بين السجدين .	الإشارة بالسبابة بين السجدين سنة (وضع اليد اليمنى بين السجدين كوضعها في الشهادتين) .	الإشارة بالسبابة في غير التشهد بدعة (الإشارة بالإصبع إنما هو في جلوس التشهد) .
المسألة التاسعة : هل تسن جلسة الاستراحة بإطلاق ، أم عند الحاجة إليها فقط ؟	جلسة الاستراحة سنة مطلقاً (ولو كان المصلي شاباً أو صحيحاً) .	جلسة الاستراحة سنة في حق من يحتاج إليها لكبر أو مرض أو ثقل في الجسم أو وجع في الركبتين أو ما أشبه ذلك (لا تسن إلا عند الحاجة إليها) .	جلسة الاستراحة سنة (ولا التفات لمن زعم إلى أنه ﷺ إنما فعلها لحاجة أو شيخوخة) .

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة العاشرة : إذا كان الإمام لا يجلس جلسة الاستراحة ، والمأموم يراها سنة ، فهل الأفضل له أن يجلس أو يتابع الإمام ؟	الأفضل للمأموم أن يأتي بجلسة الاستراحة تأسيساً بالنبي ﷺ .	الأفضل للمأموم أن لا يجلس اتباعاً للإمام .	ينبغي على المأموم أن يتابع الإمام .
المسألة الحادية عشرة : عند نهوض المصلي إلى الركعة الثانية (أو ما يليها) هل يعتمد على يديه أم على ركبتيه ؟ (هل يرفع ركبتيه قبل يديه أم العكس ؟)	السنة أن ينهض معتمداً على ركبتيه (يرفع يديه قبل ركبتيه)	يعتمد على الركبتين عند النهوض (يرفع يديه قبل ركبتيه) .	السنة عند النهوض ، الاعتماد على اليدين (يرفع ركبتيه قبل يديه) .
المسألة الثانية عشرة: في التشهد هل يقول المصلي (السلام عليك أيها النبي) أم يقول (السلام على النبي) ؟		يقول المصلي في التشهد (السلام عليك أيها النبي) .	قول (السلام عليك أيها النبي) إنما كان في حياة النبي ﷺ ، أما بعد وفاته ﷺ فكان الصحابة يقولون (السلام على النبي) .



باب صلاة التطوع

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : حكم الزيادة عن عدد الركعات الثابتة في السنة النبوية في صلاة التراويح (قيام رمضان) .	الاقتصار على العدد الثابت عن رسول الله ﷺ أفضل ، ومن صلى أكثر من ذلك فلا حرج فالأمر واسع .	الأفضل أن يقتصر على العدد الذي قام به النبي ﷺ ، وإن زاد على هذا العدد فلا حرج ولا بأس ، فعدد الركعات في التراويح أمره واسع .	يجب التزام العدد المسنون في صلاة التراويح (إحدى عشرة ركعة) ولا يجوز الزيادة عليه .
المسألة الثانية : حكم دعاء ختم القرآن في الصلاة .	الدعاء عند ختم القرآن لا بأس به في الصلاة وخارجها .	دعاء ختم القرآن في الصلاة غير مشروع .	
المسألة الثالثة : حكم فصل المصلي بين الفريضة والنافلة التي بعدها .	لا بد من الفصل بالكلام أو الخروج من المسجد .	استحباب الفصل بين الفرض وسنته إما بكلام أو بانتقال عن مكانه .	لا تجوز المبادرة إلى صلاة السنة بعد الفريضة دون تكلم أو خروج .
المسألة الرابعة : هل يشرع التكبير لسجود التلاوة خارج الصلاة ؟	سجود التلاوة - خارج الصلاة - يشرع فيه التكبير عند السجود .	من سجد للتلاوة خارج الصلاة فإنه يكبر إذا سجد .	لا يشرع التكبير لسجود التلاوة .
المسألة الخامسة : حكم تحية المسجد .	تحية المسجد سنة مؤكدة .	تحية المسجد سنة مؤكدة .	تحية المسجد واجبة .
المسألة السادسة : حكم صلاة التسابيح .	صلاة التسابيح لا يشرع فعلها لأن الأحاديث التي جاءت فيها شاذة وضعيفة .	صلاة التسابيح ليست مشروعة ، لعدم صحة الحديث الوارد فيها عن النبي ﷺ .	حديث صلاة التسابيح صحيح بمجموع طرقه .

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة السابعة : حكم صلاة التطوع بعد صلاة العصر .	لا تجوز صلاة التطوع التي ليس لها أسباب بعد صلاة العصر ، لأنه وقت منهي عن الصلاة فيه (ويستثنى من النهي الصلوات ذوات الأسباب) .	من بعد صلاة العصر إلى غروب الشمس وقت نهى (ويستثنى الفرائض وكل صلاة ذات سبب) .	جواز صلاة التطوع بعد صلاة العصر إلى ما قبل اصفرار الشمس .
المسألة الثامنة : هل مضاعفة ثواب الصلاة في المسجد الحرام تشمل جميع الحرم ؟	مضاعفة ثواب الصلاة تعم جميع الحرم .	مضاعفة ثواب الصلاة في المسجد الحرام تختص بالمسجد الذي فيه الكعبة ولا تشمل بقية مكة والحرم .	



باب صلاة الجماعة

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : حكم صلاة الجماعة الثانية (إعادة الجماعة) في المسجد الذي له إمام راتب ومؤذن راتب .	الجماعة الثانية مشروعة إذا فاتت الجماعة الأولى .	إقامة الجماعة الثانية (لمن فاتتهم مع الإمام الراتب) من السنة إذا لم يكن ذلك عادة .	كراهة الجماعة الثانية في المسجد الذي له إمام راتب ومؤذن راتب .
المسألة الثانية : حكم قراءة المأموم للفاتحة في الصلوات الجهرية .	يجب على المأموم أن يقرأ الفاتحة في جميع الصلوات السرية والجهرية .	يجب على المأموم أن يقرأ الفاتحة في الصلاة السرية والجهرية .	يقرأ المأموم في الصلاة السرية دون الجهرية (القراءة وراء الإمام في الجهرية منسوخة) .
المسألة الثالثة : حكم جلوس المأمومين إذا صلى الإمام جالساً .	الإمام الراتب إن صلى قاعداً فالأفضل أن يصلي المأمومون خلفه قعوداً ، وإن صلوا قياماً فلا بأس .	الإمام إذا صلى قاعداً من أول الصلاة ، وجب على المأمومين أن يصلوا قعوداً .	جلوس المأمومين وراء الإمام الجالس مستحب وقيامهم وراءه جائز .
المسألة الرابعة : هل يمين الصف أفضل من يساره . أفضل من يساره على سبيل الإطلاق أم يشرع تسوية اليمين مع اليسار ؟	يمين كل صف أفضل من يساره .	يمين الصف أفضل من يساره عند التساوي أو التقارب ، أما إذا كان يسار الصف أقرب إلى الإمام فهو أفضل .	

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الخامسة : من دخل المسجد والإمام راعع هل يشرع له الركوع دون الصف ثم المشي إليه ؟	المشروع لمن دخل المسجد والإمام راعع ألا يركع حتى يصل إلى الصف ولو فاتته الركوع.	المشروع أن لا يدخل المسبوق في الصلاة حتى يصل إلى الصف .	الركوع دون الصف ثم المشي إليه سنة .
المسألة السادسة : حكم صلاة المنفرد خلف الصف غير صحيحة . خلف الصف إذا وجدته تاماً (لم يجد مكاناً في الصف) .	صلاة المنفرد خلف الصف غير صحيحة .	إذا كان الصف تاماً فإنه يصلي مع الجماعة خلف الصف ، وصلاته صحيحة .	إذا لم يمكن الانضمام إلى الصف ، يصلي وحده خلف الصف وصلاته صحيحة .
المسألة السابعة : من جاء ليصلي مع الجماعة فوجد الصف تاماً ، هل له أن يتقدم ليقف عن يمين الإمام ؟	يصف عن يمين الإمام إن أمكن ذلك .	تقدمه ليقف عن يمين الإمام ليس من السنة .	
المسألة الثامنة : من كان فيه رائحة كريهة مؤذية ، تنبعث من فمه أو أنفه أو يبطيه أو غير ذلك ، هل يمنع من دخول المسجد إلخافاً له بمن أكل ثوماً أو بصلاً ؟	يمنع من دخول المسجد حتى يستعمل ما يزيل الرائحة الكريهة .	يمنع من دخول المسجد حتى يزيل هذه الرائحة .	لا يمنع من دخول المسجد .

باب صلاة أهل الأعذار

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : المسافة التي تعتبر سفرًا ، وتبيح الترخيص برخص السفر .	جمهور أهل العلم على أن مسافة السفر تقدر بنحو ثمانين كيلو متراً تقريباً .	الصحيح أنه لا حد للسفر بالمسافة ، وإنما يرجع في ذلك إلى العرف (فما عده الناس سفرًا فهو سفر) .	ما كان سفرًا في عرف الناس فهو السفر الذي علق به الشارع الحكم .
المسألة الثانية : حكم قصر الصلاة في السفر .	قصر الصلاة في السفر سنة (القصر أفضل من الإتمام) .	قصر الصلاة في السفر مندوب وليس بواجب (إتمام الصلاة مكروه وليس بحرام) .	قصر الصلاة في السفر واجب .
المسألة الثالثة : مدة الإقامة التي ينقطع بها حكم السفر ، وتمنع الترخيص برخصه .	إذا عزم المسافر على الإقامة في مكان أكثر من أربعة أيام ، فإنه لا يترخص برخص السفر .	إقامة المسافر في مكان إقامة مقيدة (بحاجة أو زمن) لا تقطع حكم السفر ، وله أن يترخص برخصه .	
المسألة الرابعة : حكم جمع المقيم بين الصلاتين ، إذا كان في ترك الجمع حرج أو مشقة (إذا وجد حرج في أداء كل صلاة في وقتها) .	لا يجوز الجمع بين الصلاتين إلا لعذر شرعي (والجمع الوارد في حديث ابن عباس محمول على أنه وقع لعذر ، أو أنه جمع صوري) .	كلما حصل للإنسان حرج في ترك الجمع جاز له الجمع (إذا لحق المسلم حرج في أداء كل صلاة في وقتها جاز له الجمع) .	جمع المقيم بين الصلاتين جائز لرفع الحرج .



باب صلاة الجمعة

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : هل تشرع إقامة صلاة الجمعة فيما دون القرى من البوادي ونحوها ؟	أهل البادية ليس عليهم جمعة .	أهل البادية لا تلزمهم الجمعة بل ولا تصح منهم .	صلاة الجمعة تؤدي فيما دون القرى من أماكن التجمع كالبوادي .
المسألة الثانية : العدد الذي يشترط لإقامة صلاة الجمعة .	أقل عدد تقام به الجمعة ثلاثة فأكثر .	تنعقد صلاة الجمعة بثلاثة فأكثر .	تنعقد صلاة الجمعة بما تنعقد به صلاة الجماعة .
المسألة الثالثة : هل يشرع الأذان الأول يوم الجمعة في العصر الحاضر ؟	الأذان الأول يوم الجمعة مشروع .	الأذان الأول للجمعة مشروع .	يكتفى بالأذان الواحد عند صعود الخطيب على المنبر لزوال السبب المسوغ لزيادة عثمان <small>رضي الله عنه</small> ، واتباعاً لسنة النبي <small>ﷺ</small> .
المسألة الرابعة : في خطبة الجمعة إذا ذكر الخطيب النبي <small>ﷺ</small> ، فهل يشرع للمستمعين الصلاة عليه ؟	تشرع الصلاة على النبي <small>ﷺ</small> سراً عند ذكره في خطبة الجمعة .	لا بأس بالصلاة على النبي <small>ﷺ</small> سراً عند ذكره في خطبة الجمعة .	الصلاة على النبي <small>ﷺ</small> عند ذكره في خطبة الجمعة من اللغو المنهي عنه .



باب صلاة العيدين

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : حكم خروج النساء لصلاة العيد .	خروج النساء لصلاة العيد سنة مؤكدة .	خروج النساء لصلاة العيد سنة .	خروج النساء لصلاة العيد واجب .
المسألة الثانية : حكم رفع اليدين مع كل تكبيرة في صلاة العيدين .		رفع اليدين مع كل تكبيرة في صلاة العيدين سنة .	رفع اليدين مع كل تكبيرة في صلاة العيدين ليس بسنة .
المسألة الثالثة : من جاء إلى مصلى العيد هل يجلس أم يصلي ركعتين تحية المسجد ؟	السنة لمن أتى مصلى العيد أن يجلس ولا يصلي تحية المسجد .	من جاء إلى مصلى العيد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد .	
المسألة الرابعة : من فاتته صلاة العيد هل يشرع له أن يقضيها ؟	من فاتته صلاة العيد فإنه يقضيها على صفتها .	من فاتته صلاة العيد لا يشرع له أن يقضيها .	



باب صلاة الكسوف

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : حكم صلاة الكسوف .	صلاة الكسوف سنة مؤكدة .	صلاة الكسوف فرض كفاية .	صلاة الكسوف واجبة .
المسألة الثانية : هل كسوف الشمس أو القمر لا يقع إلا في أوقات معينة من الشهر ؟	يمكن كسوف الشمس والقمر في كل وقت .	لا يقع كسوف الشمس أو القمر إلا في أيام وليالي معلومة من الشهر .	



كتاب الزكاة

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : أصناف الحبوب والشمار التي تجب فيها الزكاة .	تجب الزكاة في الحبوب والشمار التي تكال وتدخر .	الزكاة تجب في كل مكيل مدخر من الحبوب والثمار .	لا زكاة إلا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب .
المسألة الثانية : مقدار صاع النبي ﷺ بالكيلو .	مقدار صاع النبي ﷺ بالوزن يقارب ثلاثة كيلو جرام .	مقدار صاع النبي ﷺ كيلوان وأربعون جراماً من البر الجيد .	
المسألة الثالثة : مقدار نصاب الذهب بالجرامات .	نصاب الذهب اثنان وتسعون جراماً .	نصاب الذهب خمسة وثمانون جراماً .	
المسألة الرابعة : زكاة عروض التجارة .	الزكاة واجبة في عروض التجارة .	الزكاة واجبة في عروض التجارة .	القول بوجوب الزكاة على عروض التجارة مما لا دليل عليه في الكتاب والسنة الصحيحة (لكن على صاحب العروض زكاة مطلقة بما تجود به نفسه) .
المسألة الخامسة : إخراج زكاة العروض منها .	إن أخرج زكاة العروض منها حسب القيمة الحاضرة أجزأ ذلك في أصح قولي العلماء .	الصحيح أنه لا يصح إخراج زكاة العروض إلا من القيمة .	

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة السادسة : هل يجب على المسلم إخراج زكاة الفطر عن من ينفق الفطر عن من ينفق عليهم ؟	يجب على المسلم إخراجها (زكاة الفطر) عن نفسه وأهل بيته من أولاده وزوجاته ومماليكه إذا فضلت عن قوته يومه وليلته .	كل إنسان تلزمه الفطرة عن نفسه .	
المسألة السابعة : مقدار الواجب من البر في صدقة الفطر.	الواجب صاع من جميع الأجناس .	الواجب صاع من بر أو غيره.	الواجب في صدقة الفطر من القمح نصف صاع .
المسألة الثامنة : الزكاة في مال من لم يبلغ .	تجب الزكاة في أموال اليتامى .	القول الصحيح والراجح أن الزكاة تجب في مال الصبي.	لا زكاة على مال من لم يبلغ سن الاحتلام .
المسألة التاسعة : حكم إسقاط الدين عن المدين المعسر بنية الزكاة .	لا يجوز إسقاط الدين عن المدين المعسر بنية الزكاة .	لا يجوز إسقاط الدين عن المدين المعسر بنية الزكاة .	يجوز إسقاط الدين عن المدين المعسر بنية الزكاة إذا أعلم الدائن المدين بذلك وقبل ، ولم يكن ديناً ميتاً.



كتاب الصيام

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : إذا رأى الهلال أهل بلد دون غيرهم هل يلزم جميع البلاد الصوم أم أن لكل بلد رؤيته؟	إذا ثبتت رؤية الهلال رؤية شرعية في بلد ما وجب على بقية البلاد العمل بها .	لا يجب الصوم إلا على من رأوا الهلال ومن وافقهم في مطالع الهلال (إذا اختلفت المطالع فلكل بلد حكم نفسه) .	لا عبرة باختلاف المطالع (على كل من بلغتة الرؤية أن يصوم)
المسألة الثانية : من رأى هلال رمضان وحده ولم يعمل بشهادته ، هل يصوم برؤيته أم مع الناس؟	من رأى الهلال وحده في دخول الشهر أو خروجه ولم يعمل بشهادته فإنه يصوم مع الناس .	من رأى هلال رمضان وردت شهادته فإنه يصوم سراً .	من رأى الهلال وحده يصوم مع الناس .
المسألة الثالثة : من لم يعلم برؤية هلال رمضان إلا بعد طلوع فجر فعليه أن يمكث عن المفطرات بقية يومه وعليه القضاء .	من لم يعلم بدخول شهر رمضان إلا بعد طلوع الفجر فعليه أن يمكث عن المفطرات بقية يومه وعليه القضاء .	القول بوجوب القضاء أحوط وأبرأ للزمة .	من بلغه الخبر بأن هلال رمضان رؤي البارحة ، يجوز له النية من النهار ولو بعد أن أكل وشرب ولا يلزمه قضاء .
المسألة الرابعة : إذا طهرت الحائض والنفساء أو أقام المسافر أثناء النهار هل يلزمهم الإمساك؟	الحائض إذا طهرت في أثناء النهار فعليها الإمساك وقضاء ذلك اليوم والمسافر إذا قدم في أثناء نهار رمضان إلى بلده فإن عليه الإمساك مع قضاء ذلك اليوم .	لو قدم المسافر أثناء النهار إلى بلده وكان مفطراً فإنه لا يلزمه الإمساك ، ولو طهرت الحائض في أثناء النهار فإنه لا يلزمها الإمساك .	

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الخامسة : من لا يشق عليه الصوم في السفر ، ما الأفضل له الصوم أم الإفطار ؟	الفطر للمسافر أفضل ، وإن لم يشق عليه الصوم (ومن صام فلا حرج عليه) .	المسافر إن كان الصيام لا يشق عليه فالصوم أفضل (وإن أفطر فلا حرج عليه) .	الإفطار في السفر أفضل لمن لا يتحرج بالقضاء .
المسألة السادسة : من عزم على السفر أثناء النهار في رمضان هل له أن يفطر قبل مغادرة بلده ؟	لا يترخص المسافر حتى يفارق البلد .	لا يجوز أن يفطر حتى يخرج من البلد .	جواز إفطار الصائم في رمضان قبل سفره بعد الفجر .
المسألة السابعة :تأثير الحجامة على الصوم	الحجامة تفسد الصوم .	الحجامة تفطر الصائم .	الفطر بالحجامة منسوخ .
المسألة الثامنة : من أكل وهو شاك في طلوع الفجر ثم تبين طلوعه هل عليه القضاء ؟	من أكل أو شرب شاكاً في طلوع الفجر فلا شيء عليه ، وصومه صحيح ، ما لم يتبين أنه أكل أو شرب بعد طلوع الفجر فإن عليه القضاء .	من أكل وهو شاك في طلوع الفجر فصومه صحيح حتى لو تبين له بعد ذلك أن الفجر قد طلع فصومه صحيح ولا قضاء عليه .	
المسألة التاسعة : من غلب على ظنه أن الشمس قد غربت فأفطر ثم تبين أنها لم تغرب هل عليه القضاء ؟	عليه القضاء .	إن أكل ظاناً غروب الشمس ثم تبين أنها لم تغرب فلا قضاء عليه .	

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة العاشرة : من طلع عليه الفجر وهو يأكل أو يشرب .	الواجب الإمساك عن المفطرات إذا تبين له طلوع الفجر .	إن كان المؤذن لا يؤذن حتى يطلع الفجر وجب الإمساك بمجرد أذان الفجر .	من طلع عليه الفجر وإناء الطعام أو الشراب على يده يجوز له أن لا يضعه حتى يأخذ حاجته منه .
المسألة الحادية عشرة: تعمد إنزال المني بلا جماع هل يبطل الصوم ؟	خروج المني عن شهوة يبطل الصوم .	إنزال المني بشهوة يفطر به الصائم .	الإنزال بغير جماع لا يفسد الصوم .
المسألة الثانية عشرة: من ترك صيام شهر رمضان عمداً ، بدون عذر شرعي ، هل يشرع له قضاؤه ؟	من ترك صوم رمضان عمداً لغير عذر شرعي فعليه التوبة مع القضاء .	من ترك الصوم متعمداً بلا عذر لا يلزمه القضاء .	لا يشرع القضاء لمن تعمد إفطار رمضان إلا الفطر بالجماع .
المسألة الثالثة عشرة: حكم تأخير قضاء رمضان إلى شعبان .	من كان عليه أيام من رمضان فله أن يؤخر القضاء إلى شعبان .	يجوز تأخير القضاء والمبادرة به أفضل .	يجب المبادرة إلى قضاء رمضان حين الاستطاعة
المسألة الرابعة عشرة: من أخر قضاء ما أفطر من رمضان إلى ما بعد رمضان التالي (الذي يلي رمضان الذي أفطر فيه) بلا عذر شرعي ، هل عليه إطعام مع القضاء ؟	من أخر القضاء عن رمضان الذي يلي رمضان الذي أفطر فيه ، من غير عذر شرعي ، فعليه إطعام مسكين عن كل يوم نصف صاع .	تأخير القضاء إلى رمضان الثاني لا يوجب الكفارة لعدم الدليل الذي يقتضي ذلك .	

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الخامسة عشرة : قضاء الصوم عن الميت هل هو خاص بالنذر ؟	الصوم يقضى عن الميت ، سواء كان نذراً أو صوم رمضان أو صوم كفارة في أصح أقوال أهل العلم .	يجوز أن يصام عن الميت ما وجب عليه ، سواء كان واجباً بأصل الشرع ، أو كان واجباً بالنذر .	الذي يصومه الولي عن الميت هو صوم النذر ، وأما صوم الفرض ، فلا يصومه أحد عن أحد .
المسألة السادسة عشرة : حكم أفراد يوم الجمعة بالصيام تطوعاً لا يجوز ، لكن إن صادف يوم الجمعة يوم عرفة أو يوم عاشوراء ، فلا بأس ولا حرج أن يفرد .	أفراد يوم الجمعة بالصيام تطوعاً لا يجوز ، لكن إن صادف يوم الجمعة يوم عرفة أو يوم عاشوراء ، فلا بأس ولا حرج أن يفرد .	صوم يوم الجمعة مكروه لمن قصده وأفرده بالصوم .	لا يجوز صوم يوم الجمعة وحده (منفرداً) ولو صادف يوم فضيلة كعاشوراء وعرفة .
المسألة السابعة عشرة : حكم صوم يوم السبت تطوعاً .	صيام يوم السبت تطوعاً جائز .	يجوز صيام يوم السبت بدون أفراد ، ويكره إفراده لغير سبب .	لا يجوز صوم يوم السبت إلا في الفريضة .
المسألة الثامنة عشرة : حكم صيام يوم عرفة للحاج .	الحاج لا يجوز له أن يصوم يوم عرفة .	الحاج لا يسن له صوم يوم عرفة .	السنة للواقف في عرفة ألا يصوم هذا اليوم .



باب الاعتكاف

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : هل يشرع الاعتكاف في غير رمضان ؟	الاعتكاف مشروع في رمضان وغيره .	لا يسن الاعتكاف إلا في العشر الأواخر من رمضان فقط (الاعتكاف المشروع هو الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان فقط)	الاعتكاف سنة في رمضان وغيره من أيام السنة .
المسألة الثانية : الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة (المسجد الحرام ، والمسجد النبوي ، والمسجد الأقصى) .	يصح الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة (في المساجد التي تقام فيها صلاة الجماعة) .	الاعتكاف ليس خاصاً بالمساجد الثلاثة (الاعتكاف عام في كل مسجد تقام فيه الجماعة) .	لا يشرع الاعتكاف إلا في المساجد الثلاثة .
المسألة الثالثة : من أراد اعتكاف العشر الأواخر من رمضان متى يبدأ اعتكافه ؟	بعد صلاة الفجر من اليوم الحادي والعشرين .	عند غروب الشمس من ليلة إحدى وعشرين .	



كتاب الحج

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : من مات ولم يحج ولم يكن له عذر هل يحج عنه ؟	من مات ولم يحج وهو يستطيع الحج وجب الحج عنه من التركة أوصى بذلك أو لم يوص .	المفطر لا يحج عنه .	من لم يكن له عذر فلا يحج عنه .
المسألة الثانية : كيفية الحج (الأفراد ، القران ، والتمتع) .	الأنساك ثلاثة : الأفراد والقران والتمتع ، والأفضل التمتع لمن لم يسق الهدي .	الأنساك ثلاثة ، وهي التمتع والأفراد والقران وكلها جائزة ، لكن الأفضل التمتع إلا إذا ساق الهدي .	على كل من أراد الحج عمن لم يسق الهدي أن ينوي حج التمتع (وجوب التمتع) .
المسألة الثالثة : رفع الصوت بالتلبية للنساء .		المرأة لا ترفع صوتها بالتلبية لما يخشى من رفع صوتها من الفتنة .	النساء في التلبية كالرجال ، فيرفعن أصواتهن ما لم يخش الفتنة .
المسألة الرابعة : حكم ستر الوجه للمحرم .	لا يجوز للمحرم تغطية وجهه .	يجوز للرجل المحرم تغطية وجهه .	يجوز للمحرم تغطية وجهه للحاجة .
المسألة الخامسة : هل يحظر على المحرم أخذ شيء من شعر غير الرأس أو من أظافره ؟	لا يجوز للمحرم أن يأخذ شيئاً من شعره أو أظافره .	لا يحرم على المحرم حلق شعر غير الرأس (شعر بقية البدن) ، ولا تلحق الأظافر بشعر الرأس (لكن يتجنب الأخذ منها احتياطاً) .	

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة السادسة : من عجز عن كفارة الجماع قبل التحلل الأول في الحج هل يصوم عشرة أيام ؟	من عجز صام عشرة أيام .	إذا لم يجد سقط عنه كسائر الواجبات .	
المسألة السابعة : من لم يجد فدية ترك واجب من واجبات الحج هل يصوم عشرة أيام ؟	إن لم يجد صام عشرة أيام ، ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله .	إن لم يجد فليس عليه شيء .	
المسألة الثامنة : من عجز عن هدي الإحصار هل يصوم عشرة أيام ؟	المحصر إن لم يستطع الهدى صام عشرة أيام ثم حلق أو قصر وتحلل .	المحصر يلزمه هدي إن قدر ، وإلا فلا شيء عليه .	
المسألة التاسعة : متى تنتهي التلبية ؟	في العمرة إذا وصل إلى الكعبة قطع التلبية قبل أن يشرع في الطواف ، وفي الحج إذا وصل منى قطع التلبية عند جرة العقبة .	تقطع التلبية في العمرة إذا شرع في الطواف وفي الحج إذا شرع في رمي جرة العقبة يوم العيد .	في العمرة إذا بلغ الحرم المكي ورأى بيوت مكة أمسك عن التلبية ، وفي الحج يقطع التلبية مع آخر حصاة (في رمي جرة العقبة) .
المسألة العاشرة : هل الوضوء شرط لصحة الطواف ؟	يشترط لصحة الطواف أن يكون الطائف على طهارة من الحدث الأصغر والأكبر .	لا يشترط للطواف الطهارة من الحدث الأصغر لعدم وجود نص صحيح صريح .	لا يشترط للطواف شروط الصلاة .

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الحادية عشرة : هل يجزئ حامل الصبي أن ينوي عنه وعن الصبي في الطواف أو السعي ؟	يجوز لحامل الطفل أن ينوي الطواف والسعي عنه وعن الطفل .	إذا كان الأطفال لا يعقلون النية فإنه لا يجزئ حاملهم أن يطوف بهم وهو يطوف عن نفسه أو يسعى بهم وهو يسعى عن نفسه .	
المسألة الثانية عشرة : دعاء افتتاح الطواف .	إن قال في ابتداء طوافه : « اللهم إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك ، واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ » فهو حسن ؛ لأن ذلك قد روي عن النبي ﷺ .	يقول عند ابتداء الطواف « بسم الله والله أكبر ، اللهم إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ » كما كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يقول ذلك .	من بدع الطواف قولهم : عند استلام الحجر : اللهم إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك .
المسألة الثالثة عشرة : التكبير عند استلام الركن اليماني .	يشرع عند استلام الركن اليماني أن يقول الطائف : بسم الله والله أكبر .	لا يسن التكبير عند استلام الركن اليماني .	
المسألة الرابعة عشرة : إكثار الحاج من الطواف بالبيت .	يستحب للحجاج أن يكثرُوا من الصلاة والطواف بالبيت .	السنة ألا يزيد الإنسان في موسم الحج على أطوفة النسك وهي : الطواف أول ما يقدم ، وطواف الإفاضة ، وطواف الوداع .	يشرع للحاج أن يطوف بالكعبة كل ليلة من ليالي منى .

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الخامسة عشرة : حكم تقديم السعي على الطواف في الحج والعمرة لا حرج فيه ، لكن السنة أن يطوف ثم يسعى .	تقديم السعي على الطواف في الحج والعمرة لا حرج فيه ، لكن السنة أن يطوف ثم يسعى .	لا يصح السعي قبل الطواف في العمرة .	
المسألة السادسة عشرة : حكم طواف الوداع في العمرة .	طواف الوداع ليس بواجب في العمرة ولكن فعله أفضل .	الصحيح أن طواف الوداع في العمرة واجب كما هو في الحج .	
المسألة السابعة عشرة : تكرار العمرة في سفر واحد .	لا حرج في تكرار العمرة .	تكرار العمرة في سفر واحد ليس من هدي النبي ﷺ ولا من هدي أصحابه .	
المسألة الثامنة عشرة: من قدم مكة ضحى اليوم الثامن من ذي الحجة هل يمكنه التمتع ؟	يمكنه أن يتمتع .	التمتع ينقطع إذا دخل وقت الحج ، ووقت الحج يكون في ضحى اليوم الثامن .	
المسألة التاسعة عشرة : حكم البيت بمنى ليلة عرفة (التاسع) .	البيت بمنى ليلة عرفة مستحب وليس بواجب .	البيت بمنى ليلة عرفة سنة وليس بواجب .	البيت في منى ليلة عرفة واجب .

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة العشرون : حكم صلاة الفجر في المزدلفة لغير النساء والضعفة .	السنة للأقوياء أن يبقوا في مزدلفة حتى يصلوا الفجر بها .	من كان قوياً لا يتأثر بالزحام ، فإن الأفضل أن يبقى في مزدلفة إلى أن يصلي الفجر ويسفر جداً .	صلاة الفجر في المزدلفة لغير النساء والضعفة ركن من أركان الحج .
المسألة الحادية والعشرون : أول وقت الرمي لجمرة العقبة .	رمي جمرة العقبة في النصف الأخير من ليلة النحر مجزئ .	الذين يرخص لهم أن يدفعوا من مزدلفة في آخر الليل ، لهم أن يرموا إذا وصلوا منى ، ولو قبل الفجر .	لا يرمي جمرة العقبة إلا بعد طلوع الشمس ولو كان من النساء أو الضعفة الذين أبيح لهم الانطلاق من المزدلفة بعد نصف الليل ، فهذا شيء ، والرمي شيء آخر .
المسألة الثانية والعشرون : بم يحصل التحلل الأول من إحرام الحج ؟	الأفضل والأحوط أن لا يتحلل التحلل الأول إلا بعد أن يرمى وحتى يخلق أو يقصر .	الصواب أنه لا يحصل التحلل الأول إلا بالرمي مع الحلق أو التقصير .	إذا انتهى من رمي جمرة العقبة حل له كل شيء إلا النساء .
المسألة الثالثة والعشرون : من لم يطف طواف الإفاضة يوم النحر حتى أمسى هل يعود محرماً ؟	إذا أمسى يوم العيد ولم يطف ، فحله تام وليس عليه أن يعيد الإحرام .	إذا لم يطف الإنسان طواف الإفاضة يوم العيد ، وقد تحلل التحلل الأول بالرمي والحلق أو التقصير ، فإنه لا يعود محرماً بعد ذلك ، ويبقى على حله من كل شيء إلا النساء .	من رمى جمرة العقبة ، إذا أمسى ولم يطف عاد محرماً كما كان قبل الرمي ، فعليه أن ينزع ثيابه ويلبس ثوبي الإحرام .

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الرابعة والعشرون : من جامع امرأته في الحج قبل التحلل الثاني هل يلزمه أن يخرج إلى الحل ليحرم ؟	لا يلزمه الذهاب إلى الحل .	يلزمه أن يخرج إلى الحل ليحرم منه (يحدد إحرامه) .	
المسألة الخامسة والعشرون : حكم تأخير طواف الإفاضة عن شهر ذي الحجة بدون عذر .	الصواب جواز تأخير طواف الإفاضة عن ذي الحجة ولكن الأولى المبادرة به .	الصواب أنه لا يجوز تأخير طواف الإفاضة عن شهر ذي الحجة إلا إذا كان هناك عذر .	
المسألة السادسة والعشرون : وجوب الدم في ترك الواجب .	من ترك واجباً من واجبات الحج فعليه دم .	من ترك واجباً فعليه دم احتياطاً واستصلاحاً للناس (من أجل انضباط الناس ومهلهم على فعل المناسك الواجبة) .	لا نجد ما يوجب الدم إلا ما هو معلوم بالأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة .



باب الأضحية

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : حكم الأضحية .	الأضحية سنة مؤكدة وليست واجبة .	الأضحية سنة مؤكدة للقادر عليها .	الأضحية واجبة .
المسألة الثانية : حكم الأضحية عن الميت (إن لم يكن أوصى بها) .	الأضحية عن الميت مشروعة .	لا تشرع التضحية عن الميت استقلالاً (أفراد الميت بالأضحية بدون وصية منه ليس من السنة)	



العقيقة

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : حكم العقيقة .	العقيقة سنة مؤكدة وليست واجبة .	العقيقة سنة مؤكدة .	العقيقة واجبة .
المسألة الثانية : حكم التسمي بعبد المطلب .	التسمي بعبد المطلب جائز .	لا يجوز أن يسمي الإنسان ابنه بعبد المطلب .	
المسألة الثالثة : حكم التكني بأبي القاسم .	يجوز التكني بأبي القاسم ويجوز الجمع بين اسمه وكنيته بعد وفاته <small>ﷺ</small> .	التكني بأبي القاسم لا بأس به بعد وفاة النبي <small>ﷺ</small> .	التكني بأبي القاسم غير جائز ، سواء كان اسمه محمد أم لا .



كتاب الجهاد

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
مسألة : حكم الاستعانة بالكفار في قتال الكفار .	يجوز الاستعانة بالكفار في قتال الكفار .	يجوز الاستعانة بالكفار في حال الضرورة .	لا يجوز الاستعانة بالكفار في جهاد الكفار .



كتاب البيع

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : حكم بيع كلب الصيد .	الكلب لا يباع مطلقاً ولو كان للصيد .	لا يصح بيع الكلب ، حتى وإن كان كلب صيد .	كلب الصيد مستثنى من النهي عن ثمن الكلب ، فيجوز بيعه .
المسألة الثانية : حكم الانتفاع بشحوم الميتة .	لا يجوز الانتفاع بشحوم الميتة واستخدامها .	يجوز الانتفاع بها .	الانتفاع بشحوم الميتة جائز .



باب الشروط في البيع

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
مسألة : حكم الجمع بين شرطين في البيع .	لا يجوز شرطان في البيع .	يجوز الجمع بين شرطين .	



باب الحوالة

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
مسألة : من أحيل على مليء هل يجب على المحال قبول الحوالة ؟	يجب عليه قبول الحوالة .	لا يجب قبول التحول .	يجب عليه قبول الحوالة .



باب الإجارة

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
مسألة : حكم أخذ الأجرة على تعليم القرآن .	لا حرج في أخذ الأجرة على تعليم القرآن .	تجوز الأجرة على تعليم القرآن .	لا يجوز أخذ الأجرة على تعليم القرآن .



باب العارية

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
مسألة : هل يضمن المستعير إن شرط عليه الضمان ؟	العارية قسمان : مضمون وغير مضمون ، إن شرط الضمان ضمن وإن لم يشرط فهي أمانة.	لا يضمن المستعير حتى لو شُرط عليه الضمان .	الأصل في العارية إذا تلفت ألا تضمن إلا بالتعهد .



باب الهبة والعطية

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
مسألة : كيفية التسوية بين الذكر والأنثى من الأولاد في العطية .	العطية كالميراث ، والتسوية تكون بجعل الذكر كالأنثيين .	إذا أعطى الإنسان أولاده فإنه يعطي الذكر مثل حظ الأنثيين .	التسوية بين الذكر والأنثى في العطية بدون تفضيل .



كتاب النكاح

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : تزويج الأب ابنته الصغيرة دون تسع سنين بغير إذنها .	إذا كانت البنت دون التسع فلأبها تزويجها بالكفء بغير إذنها .	لا يزوجه حتى تبلغ السن الذي تكون فيه أهلاً للاستئذان ثم تستأذن .	
المسألة الثانية : حكم الإشهاد على عقد النكاح .	العقد لا بد فيه من شاهدي عدل مع الولي .	الإشهاد على عقد النكاح ليس بشرط ويكفي عنه إعلان النكاح .	



باب المحرمات في النكاح

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : هل يشترط في تحريم الربيبة (بنت امرأة الرجل من غيره) على زوج أمها أن تكون في حجره ؟	كون الربيبة في حجر زوج أمها ليس بشرط لتحريمها عليه .	لا يشترط في تحريم الربيبة على زوج أمها أن تكون في حجره (لا يشترط إلا شرط واحد وهو الدخول بأمها) .	يشترط في تحريم الربيبة على زوج أمها أن تكون في حجره .
المسألة الثانية : هل يجوز للزوج أن يتزوج أخت (أو خالة أو عمّة) مطلقته البائدة بينونة كبرى قبل انقضاء عدتها ؟	الأرجح أنه لا يتزوجها إلا بعد انتهاء العدة .	إذا كانت مطلقته بائنة بينونة كبرى فإن أختها تحل له لأنه لا يمكن الجمع بينهما .	
المسألة الثالثة : حكم الزواج بنية الطلاق .	الزواج بنية الطلاق جائز إذا كانت هذه النية بين العبد وبين ربه وليست شرطاً (والأفضل ألا ينوي الطلاق) .	النكاح صحيح لكنه محرم من جهة أنه غش وخداع للزوجة ووليها .	



باب الصداق

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
مسألة : الرجل يتزوج المرأة فيخلو بها ولا يمسه ثم يطلقها فكم تستحق من الصداق؟		الخلوة تلحق بالجماع ، إذا خلا بها فلها الصداق كاملاً .	إذا خلا الرجل بالمرأة ولم يمسه ثم طلقها فليس لها إلا نصف الصداق .



باب وليمة العرس

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
مسألة . حكم وليمة العرس .	الوليمة سنة مؤكدة .	وليمة العرس سنة مؤكدة .	وليمة العرس واجبة .



باب الخلع

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
مسألة : الخلع إذا وقع بلفظ الطلاق فهو طلاق .	الخلع إذا وقع بلفظ الطلاق فهو طلاق .	الخلع ليس بطلاق حتى لو وقع بلفظ الطلاق .	الخلع فسخ .



كتاب الطلاق

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : طلاق الحائض .	طلاق الحائض لا يقع في أصح قولي العلماء .	طلاق الحائض لا يقع .	طلاق الحائض يقع .
المسألة الثانية : تكرار الطلاق بثلاث كلمات متعددة .	إذا كرر الطلاق بالجمل أو بحروف العطف تقع به الثلاث طلاقات .	الطلاق لا يتكرر بتكرار صيغته ، فلا يقع طلاق على طلاق إلا بعد رجعة.	



كتاب الرضاع

المسألة	ابن باز	ابن عثيمين	الألباني
المسألة الأولى : المراد بالرضعة .	الرضعة هي أن يمسك الطفل الثدي ويمص اللبن حتى يصل إلى جوفه ثم يترك الثدي لأي سبب من الأسباب.	الرضعة بمنزلة الوجبة .	
المسألة الثانية : هل يحرم نظير المصاهرة بالرضاع ، فيحرم على الرجل أم امرأته من الرضاع وبنتها من الرضاع ، وامرأة ابنه من الرضاع ، وزوجة أبيه من الرضاع ؟	يحرم بالصهر من الرضاع ما يحرم بالصهر من النكاح .	الرضاع لا يؤثر في المصاهرة (ولكن يُسلك طريق الاحتياط) .	



قائمة المراجع

أولاً : قائمة المراجع الخاصة بالشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله : -

- * تعليقات سماحة شيخنا العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز على كتاب زاد المعاد للعلامة ابن قيم الجوزية ، قيدها : فضيلة الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم ابن قاسم ، لم تطبع .
- * تعليقات الشيخ على فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، دار الريان للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- * تقييد الشوارد من القواعد والفوائد ، تأليف : الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي ، مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ .
- * الجامع لأحاديث البيوع (في حاشيته شروحات وتعليقات لسماحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله) ، أعده وحققه : سامي بن محمد الخليل ، دار ابن الجوزي - الدمام ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .
- * حاشية سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز على بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، راجعها واعتنى بها : عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم ، دار الامتياز للنشر - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ .
- * الحلل الإبريزية من التعليقات البازية على صحيح البخاري ، بقلم : أبي محمد عبد الله بن مانع الروقي ، دار التدمرية للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ .
- * شرح كتاب التوحيد ، لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، مكتبة الفرقان - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ .

* فتاوى الطلاق الصادرة عن سماحة مفتي عام المملكة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، المجلد الأول ، إعداد : أ.د عبد الله بن محمد الطيار ، والشيخ محمد ابن موسى بن عبد الله الموسى ، دار الوطن - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

* الفتاوى لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية ، ١٤٢١ هـ .

* فتاوى نور على الدرب لسماحة الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله مفتي عام المملكة العربية السعودية ، إعداد : أ . د عبد الله بن محمد الطيار ، ومحمد بن موسى بن عبد الله الموسى ، مدار الوطن للنشر - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ .

* الفوائد الجليلة من دروس الشيخ ابن باز العلمية ، قيدها وأعدّها : علي بن مفرح بن خضران الزهراني ، دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ .

* فوائد من دروس سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله ، جمع وتحقيق : د . صالح بن غرم الله الغامدي ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ .

* لقاءاتي مع الشيخين ، القسم الأول ، أ.د عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار ، مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٢٨ هـ .

* مجموع فتاوى سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، إعداد : الدكتور عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار ، والشيخ أحمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، دار الوطن - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

* مجموع فتاوى ومقالات متنوعة : عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن باز ، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء - الرياض .

* مسائل أبي عمر السدحان للإمام ابن باز ، جمعها : عبد العزيز بن محمد بن عبد الله السدحان ، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ .

* نصيحة وتنبيه على مسائل في النكاح مخالفة للشرع ، تأليف : فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة ، ١٣٧٩ هـ .

ثانياً : قائمة المراجع الخاصة بالشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله :-

* الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتبة الإسلامية - عمان ، الطبعة الثانية للطبعة الجديدة ١٤١٢ هـ .

* أحكام الجنائز وبدعها ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف - الرياض ، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة ١٤١٢ هـ .

* أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب ، تأليف : الإمام المحدث أبي الخطاب عمر بن حسن بن دحية ، تحقيق : محمد زهير الشاويش ، تخريج : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .

* آداب الزفاف ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ١٤٠٩ هـ .

* إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .

* إصلاح المساجد من البدع والعوائد ، تأليف : علامة الشام محمد جمال الدين القاسمي ، خرج أحاديثه وعلق عليه : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة السادسة ١٤٢٢ هـ .

* أصل صفة صلاة النبي ﷺ ، تأليف : فضيلة الإمام الشيخ المحدث الفقيه العلامة محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ .

* تأسيس الأحكام على ما صح عن خير الأنام بشرح أحاديث عمدة الأحكام ، تأليف أحمد بن يحيى النجمي ، ومع تعليقات الشيخ ناصر الدين الألباني ، طبعة سنة ١٤٠٠هـ مطابع النصر الحديثة - الرياض .

* تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر والرد على من ضعفه ، بقلم : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ .

* التعليقات الرضية على الروضة الندية ، للعلامة صديق حسن خان ، بقلم : العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، ضبط نصه وحققه وقام على نشره : علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الأثري ، دار ابن عفان للنشر والتوزيع - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .

* تلخيص أحكام الجنائز ، لمؤلفه محمد ناصر الدين الألباني ، المكتبة الإسلامية عمان ، مكتبة المعارف - الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ .

* تلخيص صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ .

* تمام المنة في التعليق على فقه السنة ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، دار الراية للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ .

* التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، تأليف : العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، قام على طبعه وتحقيقه والتعليق عليه : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف - الرياض ، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ .

* الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب ، بقلم : محمد ناصر الدين الألباني ، غراس للنشر والتوزيع - الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .

- * جلاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة ، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني ، المكتبة الإسلامية - عمان ، دار ابن حزم - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ .
- * الحاوي من فتاوى الشيخ الألباني ، إعداد : أبو يوسف محمد بن إبراهيم ، العلمية للنشر والتوزيع - بنها ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ .
- * حجاب المرأة ولباسها في الصلاة ، شيخ الإسلام ابن تيمية ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الرابعة .
- * حجة النبي ﷺ كما رواها جابر رضي الله عنه ، محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة السابعة ١٤٠٥ هـ .
- * الرد المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب ، وألزم المرأة أن تستر وجهها وكفيها وأوجب ، ولم يقنع بقولهم : إنه سنة ومستحب ، تأليف : العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني ، المكتبة الإسلامية - عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ .
- * سبل السلام شرح بلوغ المرام ، تصنيف : الإمام العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني ، تعليق : العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ .
- * سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ، محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض .
- * سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ، محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض .
- * شرح العقيدة الطحاوية ، خرج أحاديثها : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثامنة ١٤٠٤ هـ .

- * صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري ، بقلم : محمد ناصر الدين الألباني ، دار الصديق - الجليل ، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ .
- * صحيح الترغيب والترهيب ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ .
- * صحيح الجامع الصغير وزيادته ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ .
- * صحيح سنن أبي داود ، تأليف : الإمام المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، غراس للنشر والتوزيع - الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ .
- * صحيح موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان ، بقلم : العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، دار الصميعي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ .
- * صفة صلاة النبي ﷺ لصلاة الكسوف ، بقلم : الشيخ المحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني ، المكتبة الإسلامية - عمان ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ .
- * صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الثانية للطبعة الجديدة ١٤١٧ هـ .
- * صلاة التراويح ، بقلم : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .
- * صلاة العيدين في المصلى هي السنة ، بقلم : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ .

* ضعيف موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ، بقلم : العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، دار الصميعي للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ .

* العقيدة الطحاوية شرح وتعليق ، للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الأولى للطبعة الشرعية ١٤٢٢ هـ .
* غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤١٤ هـ .

* فتاوى الشيخ الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء ، عكاشة عبد المنان الطيبي ، دار الجيل - بيروت ، مكتبة التراث الإسلامي - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ .
* فتاوى الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني في المدينة والإمارات ، جمعها ورتبها وشرحها : عمرو عبد المنعم سليم ، دار الضياء للنشر والتوزيع - طنطا ، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ .

* الفتاوى الكويتية ، والفتاوى الإستراتيجية ، لفضيلة الشيخ المجدد محمد ناصر الدين الألباني ، جمعها وشرحها : عمرو عبد المنعم سليم ، دار الضياء للنشر والتوزيع - طنطا ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ .

* قيام رمضان ، محمد ناصر الدين الألباني ، المكتبة الإسلامية - عمان ، دار ابن حزم - بيروت ، الطبعة السابعة ١٤١٧ هـ .

* كتاب السنة ، للحافظ أبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني ، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة ، بقلم : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ .

* مجلة الأصالة ، طبعة جمعية النور والإيمان الخيرية الإسلامية ، بيروت - لبنان ، وتوزيع مكتبة ابن تيمية - القاهرة .

- * مختصر صحيح الإمام البخاري ، للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الأولى للطبعة الشرعية ١٤٢٢ هـ.
- * مختصر صحيح مسلم ، للحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الثالثة للطبعة الجديدة ١٤١٦ هـ .
- * المسح على الجوربين ، تأليف : علامة الشام محمد جمال الدين القاسمي ، ويليه إتمام النصح في أحكام المسح للألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ .
- * مشكاة المصابيح ، تأليف : الخطيب التبريزي ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ .
- * مقالات الألباني ، جمعها وصححها واعتنى بها : نور الدين طالب ، دار أطلس للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ .
- * مناسك الحج والعمرة ، بقلم : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة ١٤٢٠ هـ .
- * الموسوعة الفقهية الميسرة في فقه الكتاب والسنة المطهرة ، بقلم : حسين بن عودة العوايشة ، المكتبة الإسلامية - عمان ، دار ابن حزم - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ .
- * هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة ، تصنيف : الحافظ أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني ، تخريج العلامة المحدث : محمد ناصر الدين الألباني ، دار ابن القيم - الدمام ، دار ابن عفان - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ .

ثالثاً : قائمة المراجع الخاصة بالشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله :-

* أحكام من القرآن الكريم ، لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، مدار الوطن للنشر - الرياض ، ١٤٢٥هـ .

* التعليق على رسالة حقيقة الصيام ، لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين ، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية - عنيزة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ .

* التعليق على المتقى من أخبار المصطفى ﷺ ، لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، دار المحدث للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ .

* تفسير القرآن الكريم ، سورة البقرة ، لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - الدمام ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ .

* تفسير القرآن الكريم ، سورة آل عمران ، لفضيلة الشيخ العلامة محمد صالح العثيمين ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - الدمام ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ .

* تفسير القرآن الكريم ، سورة الكهف ، لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - الدمام ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ .

* تفسير القرآن الكريم ، (الحجرات - الحديد) ، لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين ، دار الثريا للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ .

* تفسير القرآن الكريم ، جزء عم ، لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، اعتنى به وخرج أحاديثه : فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان ، دار الثريا للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ .

* الروض المربع شرح زاد المستقنع ، تأليف : منصور بن يونس البهوتي ، ومعه حاشية نفيسة للشيخ العالم محمد بن صالح العثيمين ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ .

- * شرح الأربعين النووية ، لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين ، دار الثريا للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ .
- * شرح رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، مدار الوطن للنشر - الرياض .
- * شرح صحيح البخاري ، شرحه وأملاه : فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين ، مكتبة الطبري للنشر والتوزيع - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ .
- * شرح العقيدة السفارينية ، لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين ، مدار الوطن للنشر - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ .
- * شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية ، شرحه : سماحة الشيخ محمد الصالح العثيمين ، خرج أحاديثه واعتنى به : سعد بن فواز الصميل ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - الدمام ، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ .
- * الشرح الممتع على زاد المستقنع ، لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - الدمام ، الطبعة الأولى .
- * شرح منظومة أصول الفقه وقواعده ، النظم والشرح لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - الدمام ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ .
- * الفتاوى لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية .
- * فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام ، لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين ، مدار الوطن للنشر - الرياض ، الطبعة الأولى .

- * فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام ، لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين ، دار المسلم للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الأولى .
- * القول المفيد على كتاب التوحيد ، شرح فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، جمعه وخرج أحاديثه د. سليمان بن عبد الله أبا الخيل ، و د. خالد بن علي المشيقح ، دار ابن الجوزي ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .
- * لقاءات الباب المفتوح ، مع فضيلة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين ، أعد هذه اللقاءات : دكتور عبد الله بن محمد الطيار ، دار البصيرة - الإسكندرية .
- * لقاءاتي مع الشيخين ، القسم الثاني ، أ.د عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار ، مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٢٨ هـ .
- * مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان ، دار الثريا - الرياض .
- * مذكرة فقه ، لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، دار البصيرة - الإسكندرية ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ .



فهرس موضوعات الجزء الثاني

الموضوع	الصفحة
باب صلاة أهل الأعدار	٤٠٦
المسألة الأولى : المسافة التي تعتبر سفراً ، وتبيح الترخص برخص السفر	٤٠٦
المسألة الثانية : حكم قصر الصلاة في السفر	٤١١
المسألة الثالثة : مدة الإقامة التي ينقطع بها حكم السفر ، وتمنع الترخص برخصه	٤١٧
المسألة الرابعة : حكم جمع المقيم بين الصلاتين ، إذا كان في ترك الجمع حرج أو مشقة (إذا وجد حرج في أداء كل صلاة في وقتها)	٤٢٥
باب صلاة الجمعة	٤٣٦
المسألة الأولى : هل تشرع إقامة صلاة الجمعة فيما دون القرى من البوادي ونحوها ؟	٤٣٦
المسألة الثانية : العدد الذي يشترط لإقامة صلاة الجمعة	٤٣٨
المسألة الثالثة : هل يشرع الأذان الأول يوم الجمعة في العصر الحاضر ؟	٤٤٣
المسألة الرابعة : في خطبة الجمعة إذا ذكر الخطيب النبي ﷺ ، فهل يشرع للمستمعين الصلاة عليه ؟	٤٥٢
باب صلاة العيدين	٤٥٦
المسألة الأولى : حكم خروج النساء لصلاة العيد	٤٥٦
المسألة الثانية : حكم رفع اليدين مع كل تكبيرة في صلاة العيدين	٤٦٠
المسألة الثالثة : من جاء إلى مصلى العيد هل يجلس أم يصلي ركعتين تحية المسجد ؟	٤٦٢
المسألة الرابعة : من فاتت صلاة العيد هل يشرع له أن يقضيها ؟	٤٦٥
باب صلاة الكسوف	٤٦٧
المسألة الأولى : حكم صلاة الكسوف	٤٦٧
المسألة الثانية : هل كسوف الشمس أو القمر لا يقع إلا في أوقات معينة من الشهر ؟	٤٧١
كتاب الزكاة	٤٧٦
المسألة الأولى : أصناف الحبوب والثمار التي تجب فيها الزكاة	٤٧٦

- المسألة الثانية : مقدار صاع النبي ﷺ بالكيلو ٤٧٨
- المسألة الثالثة : مقدار نصاب الذهب بالجرامات ٤٧٩
- المسألة الرابعة : زكاة عروض التجارة ٤٨٠
- المسألة الخامسة : إخراج زكاة العروض منها ٤٨٨
- المسألة السادسة : هل يجب على المسلم إخراج زكاة الفطر عن من ينفق عليهم ؟ ٤٩٠
- المسألة السابعة : مقدار الواجب من البر في صدقة الفطر ٤٩٢
- المسألة الثامنة : الزكاة في مال من لم يبلغ ٤٩٣
- المسألة التاسعة : حكم إسقاط الدين عن المدين المعسر بنية الزكاة ٤٩٥
- كتاب الصيام** ٤٩٧
- المسألة الأولى : إذا رأى الهلال أهل بلد دون غيرهم هل يلزم جميع البلاد الصوم أم أن لكل بلد رؤيته ؟ ٤٩٧
- المسألة الثانية : من رأى هلال رمضان وحده ولم يعمل بشهادته ، هل يصوم برؤيته أم مع الناس ؟ .. ٥٠٣
- المسألة الثالثة : من لم يعلم برؤية هلال رمضان إلا بعد طلوع الفجر هل يلزمه قضاء ذلك اليوم ؟ .. ٥٠٦
- المسألة الرابعة : إذا طهرت الحائض والنفساء أو أقام المسافر أثناء النهار هل يلزمهم الإمساك ؟ ... ٥١٢
- المسألة الخامسة : من لا يشق عليه الصوم في السفر ، ما الأفضل له الصوم أم الإفطار ؟ ٥١٦
- المسألة السادسة : من عزم على السفر أثناء النهار في رمضان هل له أن يفطر قبل مغادرة بلده ؟ ... ٥٢٢
- المسألة السابعة : تأثير الحجامة على الصوم ٥٢٥
- المسألة الثامنة : من أكل وهو شاك في طلوع الفجر ثم تبين طلوعه هل عليه القضاء ؟ ٥٣٠
- المسألة التاسعة : من غلب على ظنه أن الشمس قد غربت فأفطر ثم تبين أنها لم تغرب هل عليه القضاء ؟ ٥٣٢
- المسألة العاشرة : من طلع عليه الفجر وهو يأكل أو يشرب ٥٣٤
- المسألة الحادية عشرة : تعمد إنزال المني بلا جماع هل يبطل الصوم ؟ ٥٣٨
- المسألة الثانية عشرة : من ترك صيام شهر رمضان عمداً ، بدون عذر شرعي ، هل يشرع له قضاؤه ؟ .. ٥٤٣
- المسألة الثالثة عشرة : حكم تأخير قضاء رمضان إلى شعبان ٥٤٧

- المسألة الرابعة عشرة : من أخر قضاء ما أفطر من رمضان إلى ما بعد رمضان التالي (الذي يلي رمضان الذي أفطر فيه) بلا عذر شرعي ، هل عليه إطعام مع القضاء ؟ ٥٥٠
- المسألة الخامسة عشرة : قضاء الصوم عن الميت هل هو خاص بالنذر ؟ ٥٥٢
- المسألة السادسة عشرة : حكم إفراط يوم الجمعة بالصيام تطوعاً ٥٥٧
- المسألة السابعة عشرة : حكم صوم يوم السبت تطوعاً ٥٦٣
- المسألة الثامنة عشرة : حكم صيام يوم عرفة للحاج ٥٧٠
- باب الاعتكاف** ٥٧٣
- المسألة الأولى : هل يشرع الاعتكاف في غير رمضان ؟ ٥٧٣
- المسألة الثانية : الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة (المسجد الحرام ، والمسجد النبوي ، والمسجد الأقصى) ٥٧٦
- المسألة الثالثة : من أراد اعتكاف العشر الأواخر من رمضان متى يبدأ اعتكافه ؟ ٥٨١
- كتاب الحج** ٥٨٢
- المسألة الأولى : من مات ولم يحج ولم يكن له عذر هل يحج عنه ؟ ٥٨٢
- المسألة الثانية : كيفيات الحج (الأفراد ، والقران ، والتمتع) ٥٨٥
- المسألة الثالثة : رفع الصوت بالتلبية للنساء ٥٩٤
- المسألة الرابعة : حكم ستر الوجه للمحرم ٥٩٦
- المسألة الخامسة : هل يحظر على المحرم أخذ شيء من شعر غير الرأس أو من أظافره ؟ ٥٩٨
- المسألة السادسة : من عجز عن كفارة الجماع قبل التحلل الأول في الحج هل يصوم عشرة أيام ؟ .. ٦٠١
- المسألة السابعة : من لم يجد فدية ترك واجب من واجبات الحج هل يصوم عشرة أيام ؟ ٦٠٢
- المسألة الثامنة : من عجز عن هدي الإحصار هل يصوم عشرة أيام ؟ ٦٠٤
- المسألة التاسعة : متى تنتهي التلبية ؟ ٦٠٧
- المسألة العاشرة : هل الوضوء شرط لصحة الطواف ؟ ٦٠٨
- المسألة الحادية عشرة : هل يجزئ حامل الصبي أن ينوي عنه وعن الصبي في الطواف أو السعي ؟ .. ٦١٣
- المسألة الثانية عشرة : دعاء افتتاح الطواف ٦١٥
- المسألة الثالثة عشرة : التكبير عند استلام الركن اليماني ٦١٦

- المسألة الرابعة عشرة : إكثار الحاج من الطواف بالبيت ٦١٧
- المسألة الخامسة عشرة : حكم تقديم السعي على الطواف في العمرة ٦٢٠
- المسألة السادسة عشرة : حكم طواف الوداع في العمرة ٦٢٣
- المسألة السابعة عشرة : تكرار العمرة في سفر واحد ٦٢٦
- المسألة الثامنة عشرة : من قدم مكة ضحى اليوم الثامن من ذي الحجة هل يمكنه التمتع ؟ ٦٣١
- المسألة التاسعة عشرة : حكم المبيت بمنى ليلة عرفة (ليلة التاسع) ٦٣٣
- المسألة العشرون : حكم صلاة الفجر في المزدلفة لغير النساء والضعفة ٦٣٥
- المسألة الحادية والعشرون : أول وقت الرمي لجمرة العقبة ٦٣٧
- المسألة الثانية والعشرون : بم يحصل التحلل الأول من إحرام الحج ؟ ٦٤٠
- المسألة الثالثة والعشرون : من لم يطف طواف الإفاضة يوم النحر حتى أمسى هل يعود محرماً ؟ ٦٤٤
- المسألة الرابعة والعشرون : من جامع امرأته في الحج قبل التحلل الثاني هل يلزمه أن يخرج إلى الحل ليحرم ؟ ٦٥٠
- المسألة الخامسة والعشرون : حكم تأخير طواف الإفاضة عن شهر ذي الحجة بدون عذر ٦٥١
- المسألة السادسة والعشرون : وجوب الدم في ترك الواجب ٦٥٣
- باب الأضحية** ٦٦٠
- المسألة الأولى : حكم الأضحية ٦٦٠
- المسألة الثانية : حكم الأضحية عن الميت (إن لم يكن أوصى بها) ٦٦٤
- العقيقة** ٦٦٨
- المسألة الأولى : حكم العقيقة ٦٦٨
- المسألة الثانية : حكم التسمي بعبد المطلب ٦٦٩
- المسألة الثالثة : حكم التكني بأبي القاسم ٦٧١
- كتاب الجهاد** ٦٧٢
- مسألة : حكم الاستعانة بالكفار في قتال الكفار ٦٧٢
- كتاب البيع** ٦٧٩

- المسألة الأولى : حكم بيع كلب الصيد..... ٦٧٩
- المسألة الثانية : حكم الانتفاع بشحوم الميتة ٦٨٢
- باب الشروط في البيع..... ٦٨٥
- مسألة : حكم الجمع بين شرطين في البيع..... ٦٨٥
- باب الحوالة ٦٨٨
- مسألة : من أحيل على مليء هل يجب على المحال قبول الحوالة ؟..... ٦٨٨
- باب الإجارة ٦٩١
- مسألة : حكم أخذ الأجرة على تعليم القرآن ٦٩١
- باب العارية..... ٦٩٣
- مسألة : هل يضمن المستعير إن شرط عليه الضمان ؟ ٦٩٣
- باب الهبة والعطية ٦٩٦
- مسألة : كيفية التسوية بين الذكر والأنثى من الأولاد في العطية ٦٩٦
- كتاب النكاح ٦٩٩
- المسألة الأولى : تزويج الأب ابنته الصغيرة دون تسع سنين بغير إذنها ٦٩٩
- المسألة الثانية : حكم الإشهاد على عقد النكاح ٧٠١
- باب المحرمات في النكاح ٧٠٣
- المسألة الأولى : هل يشترط في تحريم الربيبة (بنت امرأة الرجل من غيره) على زوج أمها أن تكون في حجره ؟ ٧٠٣
- المسألة الثانية : هل يجوز للزوج أن يتزوج أخت (أو خالة أو عمّة) مطلقة البائنة بينونة كبرى قبل انقضاء عدتها ؟ ٧٠٩
- المسألة الثالثة : حكم الزواج بنية الطلاق..... ٧١٠
- باب الصداق ٧١٧
- مسألة : الرجل يتزوج المرأة فيخلو بها ولا يمسه ثم يطلقها فكم تستحق من الصداق ؟ ٧١٧
- باب وليمة العرس ٧٢١
- مسألة : حكم وليمة العرس ٧٢١

٧٢٣	باب الخلع
٧٢٣	مسألة : الخلع إذا وقع بلفظ الطلاق
٧٢٦	كتاب الطلاق
٧٢٦	المسألة الأولى : طلاق الحائض
٧٣٣	المسألة الثانية : تكرار الطلاق بثلاث كلمات متعددة
٧٤١	كتاب الرضاع
٧٤١	المسألة الأولى : المراد بالرضعة
	المسألة الثانية : هل يحرم نظير المصاهرة بالرضاع ، فيحرم على الرجل أم امرأته من الرضاع ،
٧٤٤	وبنتها من الرضاع ، وامرأة ابنه من الرضاع ، وزوجة أبيه من الرضاع ؟
٧٤٩	ملخص المسائل الواردة في الكتاب
٨٠٥	قائمة المراجع

